

الخطة المتوسطة الأجل
المقترحة

للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

المجلد الرابع

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون

الملحق رقم ٦ (A/33/6/Rev.1)



الأمم المتحدة

الخطة المتوسطة الأجل
المقترحة
للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

المجلد الرابع

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون
الملحق رقم ٦ (A/33/6/Rev.1)



الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٩

ملاحظة

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

وقد قسمت الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ الى أربعة مجلدات . ويحتوى المجلد الحالي على الفصول ٢١ الى ٢٨* ؛ وتظهر الفصول ١ الى ١٢ في المجلد الأول ، والفصول ١٣ الى ١٦ في المجلد الثاني ، والفصول ١٧ الى ٢٠ في المجلد الثالث .

* ظهرت هذه الفصول في طبعات منسوخة بالاستنسل في شكل وثائق منفصلة تحت الرموز A/33/6(Part 21) الى A/33/6(Part 28) ، وصدرت في الفترة من ٦ تموز/يوليه الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ .

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٩]

المحتويات

المجلد الأول

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>
الجزء الأول - مادة منظورية وتقديمية	
١ -	١-١ - ١٨٧-١ مشاكل واستراتيجيات الأمم المتحدة في المستقبل المتوسط الأجل
٢ -	١-٢ - ٤٥-٢ عملية التخطيط في الأمم المتحدة
٣ -	١-٣ - ١٨-٣ البيانات المالية
الجزء الثاني - البرامج الرئيسية	
ألف - الأنشطة السياسية والقانونية والانسانية	
٤ -	١-٤ - ١١٨-٤ أنشطة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن
٥ -	١-٥ - ٢٦-٥ الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة
٦ -	١-٦ - ١٦٠-٦ العدل والقانون الدوليان
٧ -	١-٧ - ٥٣-٧ الوصاية وانتهاء الاستعمار
٨ -	١-٨ - ٣٤-٨ الاغاثة في حالات الكوارث
٩ -	١-٩ - ١٠٧-٩ حقوق الانسان
١٠ -	١-١٠ - ٩١-١٠ المراقبة الدولية للمخدرات
١١ -	١-١١ - ٦١-١١ الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئين
باء - الاعلام	
١٢ -	١-١٢ - ٩٦-١٢ الاعلام

المحتويات (تابع)

الفقرات

المجلد الثاني

جيم - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

١٣-١ - ١٣-١٣	١٣ - قضايا التنمية وسياساتها
١٤-١ - ١٤-٢٤٩	١٤ - الهيئة
١٥-١ - ١٥-٢٠٥	١٥ - الأغذية والزراعة
١٦-١ - ١٦-٣١٥	١٦ - المستوطنات البشرية

المجلد الثالث

١٧-١ - ١٧-٤٠٨	١٧ - التنمية الصناعية
١٨-١ - ١٨-٤٨٠	١٨ - التجارة الدولية
١٩-١ - ١٩-٣٢٤	١٩ - الموارد الطبيعية والطاقة
٢٠-١ - ٢٠-٧٠	٢٠ - اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات

المجلد الرابع*

الصفحة

٢١-١ - ٢١-٢٣٧	٢١ - السكان
٢٢-١ - ٢٢-٩٢	٢٢ - الادارة العامة والمالية العامة
٢٣-١ - ٢٣-١٦٠	٢٣ - العلم والتكنولوجيا
٢٤-١ - ٢٤-٢٦٧	٢٤ - الاحصاء
٢٥-١ - ٢٥-٦٤	٢٥ - الشركات عبر الوطنية
٢٦-١ - ٢٦-٢٨٣	٢٦ - النقل
٢٧-١ - ٢٧-٢٥٧	٢٧ - التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية
٢٨-١ - ٢٨-١٠١	٢٨ - البرامج الرئيسية التي تنفذ بها اللجان الاقليمية

للاطلاع على البيان التفصيلي بمحتويات المجلد الرابع ، أنظر الصفحات من هاء الى

*
شيم أرنه .

قائمة تفصيلية بالمحتويات

المجلد الرابع

الجزء الثاني - البرامج الرئيسية (تابع)

جيم - البرامج الاقتصادية والاجتماعية

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
١	٢٣٧ - ٢١ - ١ - ٢١	٢١ السكان
		البرنامج ١ - ادارة الشؤون الدولية
١	٦١ - ٢١ - ١ - ٢١	الاقتصادية والاجتماعية
١	٦ - ٢١ - ١ - ٢١	ألف - التنظيم
٣	٩ - ٢١ - ٧ - ٢١	باء - التنسيق
٤	١٠ - ٢١	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٦	١١ - ٢١	دال - مجمل عام للبرنامج
٦	٦١ - ٢١ - ١٢ - ٢١	هاء - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ - التحليل
٦	١٩ - ٢١ - ١٢ - ٢١	الديموغرافي
		البرنامج الفرعي ٢ - الاسقاطات
٨	٢٨ - ٢١ - ٢٠ - ٢١	الديموغرافية
		البرنامج الفرعي ٣ - العوامل
١١	٣٦ - ٢١ - ٢٩ - ٢١	المؤثرة في أنماط التناسل
١٣	٤٥ - ٢١ - ٣٧ - ٢١	البرنامج الفرعي ٤ - السكان والتنمية
		البرنامج الفرعي ٥ - السياسات
١٥	٥٣ - ٢١ - ٤٦ - ٢١	السكانية
		البرنامج الفرعي ٦ - الرصد
١٧	٦١ - ٢١ - ٥٤ - ٢١	والاستعراض والتقييم
		البرنامج ٢ - ادارة التعاون التقني لأفراض
٢٠	١٠٠ - ٢١ - ٦٢ - ٢١	التنمية
٢٠	٦٧ - ٢١ - ٦٢ - ٢١	ألف - التنظيم

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		٢١ السكان (تابع)
٢٢	٧١ - ٢١ - ٦٨ - ٢١	باء - التنسيق
٢٣	٧٢ - ٢١	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية.....
٢٥	١٠٠ - ٢١ - ٧٣ - ٢١	دال - سرد البرامج الفرعية
٢٥	٨٠ - ٢١ - ٧٣ - ٢١	البرنامج الفرعي ١ - التدريب
		البرنامج الفرعي ٢ - المساعدة للبحث
٢٧	٨٨ - ٢١ - ٨١ - ٢١	الوطني بشأن دينامية السكان ..
		البرنامج الفرعي ٣ - مساعدة البرامج
٢٩	١٠٠ - ٢١ - ٨٩ - ٢١	والمكاتب السكانية الوطنية.....
٣٣	١٣١ - ٢١ - ١٠١ - ٢١	البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ..
٣٣	١٠٣ - ٢١ - ١٠١ - ٢١	ألف - التنظيم
٣٤	١٠٦ - ٢١ - ١٠٤ - ٢١	باء - التنسيق
٣٤	١٠٧ - ٢١	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٣٦	١٣١ - ٢١ - ١٠٨ - ٢١	دال - سرد البرامج الفرعية.....
		البرنامج الفرعي ١ - الجوانب ذات
		الصلة من السياسات والبرامج
		السكانية في إطار التنمية الاقتصادية
٣٦	١١٥ - ٢١ - ١٠٨ - ٢١	والاجتماعية
		البرنامج الفرعي ٢ - ديناميات
		السكان والتنمية الاقتصادية
٣٨	١٢٣ - ٢١ - ١١٦ - ٢١	والاجتماعية
		البرنامج الفرعي ٣ - التدريب والبحث
٤١	١٣١ - ٢١ - ١٢٤ - ٢١	الاقليميان
		البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا
٤٣	١٦٦ - ٢١ - ١٣٢ - ٢١	اللاتينية
٤٣	١٣٥ - ٢١ - ١٣٢ - ٢١	ألف - التنظيم

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		٢١ السكان (تابع)
٤٣	١٣٨ - ٢١ - ١٣٦ - ٢١	باء - التنسيق
٤٤	١٣٩ - ٢١	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٤٦	١٦٦ - ٢١ - ١٤٠ - ٢١	دال - سرد البرامج الفرعية
		<u>البرنامج الفرعي ١ - الاحصاءات الديموغرافية ورصد الاتجاهات السكانية</u>
٤٦	١٤٩ - ٢١ - ١٤٠ - ٢١
٤٨	١٥٧ - ٢١ - ١٥٠ - ٢١	<u>البرنامج الفرعي ٢ - السكان والتنمية</u>
		<u>البرنامج الفرعي ٣ - التدريب والاعلام والنشر</u>
٥٠	١٦٦ - ٢١ - ١٥٨ - ٢١
٥٢	١٩٨ - ٢١ - ١٦٧ - ٢١	<u>البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا</u>
٥٢	١٦٩ - ٢١ - ١٦٧ - ٢١	ألف - التنظيم
٥٢	١٧١ - ٢١ - ١٧٠ - ٢١	باء - التنسيق
٥٣	١٧٢ - ٢١	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٥٥	١٩٨ - ٢١ - ١٧٣ - ٢١	دال - سرد البرامج الفرعية
		<u>البرنامج الفرعي ١ - جمع وتحليل البيانات</u>
٥٥	١٨٢ - ٢١ - ١٧٣ - ٢١
		<u>البرنامج الفرعي ٢ - التطور الديموغرافي والسياسات السكانية</u>
٥٧	١٩٠ - ٢١ - ١٨٣ - ٢١
		<u>البرنامج الفرعي ٣ - التعليم والاعلام في المجال السكاني</u>
٦٠	١٩٨ - ٢١ - ١٩١ - ٢١
		<u>البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ</u>
٦٢	٢٣٧ - ٢١ - ١٩٩ - ٢١
٦٢	٢٠٣ - ٢١ - ١٩٩ - ٢١	ألف - التنظيم
٦٤	٢٠٦ - ٢١ - ٢٠٤ - ٢١	باء - التنسيق
٦٤	٢٠٧ - ٢١	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٦٦	٢٣٧ - ٢١ - ٢٠٨ - ٢١	دال - سرد البرامج الفرعية

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	السكان (تابع)	الفصل
٦٦	٢١٧ - ٢١ - ٢٠٨ - ٢١	البرنامج الفرعي ١ - السكان والتنمية	٢١
٦٩	٢٢٨ - ٢١ - ٢١٨ - ٢١	البرنامج الفرعي ٢ - السياسات السكانية	
٧١	٢٣٧ - ٢١ - ٢٢٩ - ٢١	البرنامج الفرعي ٣ - المعلومات السكانية	
٧٥		الادارة العامة والمالية العاصمة	٢٢
٧٥	٤٦ - ٢٢ - ١ - ٢٢	البرنامج ١ - ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية	
٧٥	٤ - ٢٢ - ١ - ٢٢	ألف - التنظيم	
٧٦	٧ - ٢٢ - ٥ - ٢٢	باء - التنسيق	
٧٧	٨ - ٢٢	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	
٧٩	٤٦ - ٢٢ - ٩ - ٢٢	دال - سرد البرامج الفرعية	
٧٩	١٩ - ٢٢ - ٩ - ٢٢	البرنامج الفرعي ١ - جمع المعلومات وتحليلها ونشرها	
٨٢	٢٩ - ٢٢ - ٢٠ - ٢٢	البرنامج الفرعي ٢ - الاصلاح الادارى لأغراض التنمية	
٨٤	٣٩ - ٢٢ - ٣٠ - ٢٢	البرنامج الفرعي ٣ - التدريب فسي مجالى الادارة العامة والمالية العامة	
٨٦	٤٦ - ٢٢ - ٤٠ - ٢٢	البرنامج الفرعي ٤ - الادارة المالية لأغراض التنمية	
٨٨	٧٨ - ٢٢ - ٤٧ - ٢٢	البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا	
٨٨	٤٩ - ٢٢ - ٤٧ - ٢٢	ألف - التنظيم	
٨٩	٥٢ - ٢٢ - ٥٠ - ٢٢	باء - التنسيق	
٨٩	٥٣ - ٢٢	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	
٩١	٧٨ - ٢٢ - ٥٤ - ٢٢	دال - سرد البرامج الفرعية	

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
	الإدارة العامة والمالية العامة (تابع)	٢٢
	البرنامج الفرعي ١ - القدرات المؤسسية والإدارية والتنظيمية لأغراض التنمية	
٩١	٢٢ - ٥٤ - ٢٢ - ٦٦	
	البرنامج الفرعي ٢ - تنمية وإدارة أنظمة الميزانية والضرائب	
٩٥	٢٢ - ٦٧ - ٢٢ - ٧٨	
	البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	
٩٨	٢٢ - ٧٩ - ٢٢ - ٩٢	
٩٨	٢٢ - ٧٩ - ٢٢ - ٨٢	ألف - التنظيم
٩٨	٢٢ - ٨٣ - ٢٢ - ٨٤	باء - التنسيق
٩٩	٢٢ - ٨٥ - ٢٢ - ٩٢	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
	البرنامج الفرعي - تعبئة وإدارة الموارد المالية وتحسين القدرات الإدارية لأغراض التنمية المخططة	
٩٩	٢٢ - ٨٥ - ٢٢ - ٩٢	
١٠٤	٢٣ - ١ - ٢٣ - ١٦٠	٢٣ العلم والتكنولوجيا
	البرنامج ١ - إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية	
١٠٤	٢٣ - ١ - ٢٣ - ٣٧	ألف - التنظيم
١٠٤	٢٣ - ١ - ٢٣ - ٥	باء - التنسيق
١٠٥	٢٣ - ٦ - ٢٣ - ٧	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
١٠٦	٢٣ - ٨ - ٢٣	دال - الخطوط العريضة للبرنامج
١٠٨	٢٣ - ٩ - ٢٣	هاء - سرد البرامج الفرعية
١٠٨	٢٣ - ١٠ - ٢٣ - ٣٧	
	البرنامج الفرعي ١ - استعراض الاتجاهات والتطورات في مجال العلم والتكنولوجيا	
١٠٨	٢٣ - ١٠ - ٢٣ - ١٩	
	البرنامج الفرعي ٢ - تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	
١١٠	٢٣ - ٢٠ - ٢٣ - ٢٨	

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		العلم والتكنولوجيا (تابع) ٢٣
		<u>البرنامج الفرعي ٣ - الدعم الموضوعي</u> لتنسيق الأنشطة العلمية والتكنولوجية في منظومة الأمم المتحدة
١١٢	٣٧-٢٣ - ٢٩-٢٣	
		<u>البرنامج ٢ - إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية</u>
١١٤	٣٩-٢٣ - ٣٨-٢٣	
		<u>البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا</u>
١١٤	٧٢-٢٣ - ٤٠-٢٣	
		ألف - التنظيم
١١٤	٤٢-٢٣ - ٤٠-٢٣	
		باء - التنسيق
١١٥	٤٥-٢٣ - ٤٣-٢٣	
		جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
١١٦	٤٦ - ٢٣	
		دال - سرد البرامج الفرعية
١١٨	٧٢-٢٣ - ٤٧-٢٣	
		<u>البرنامج الفرعي ١ - استحداث</u> السياسات والأجهزة والقدرات في ميدان العلم والتكنولوجيا
١١٨	٥٥-٢٣ - ٤٧-٢٣	
		<u>البرنامج الفرعي ٢ - تنمية القوى</u> البشرية في ميدان العلم والتكنولوجيا
١٢١	٦٤-٢٣ - ٥٦-٢٣	
		<u>البرنامج الفرعي ٣ - تعزيز التعاون</u> الإقليمي والاقليمي في ميدان العلم والتكنولوجيا
١٢٢	٧٢-٢٣ - ٦٥-٢٣	
		<u>البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا</u>
١٢٥	١٠٣-٢٣ - ٧٣-٢٣	
		ألف - التنظيم
١٢٥	٧٥-٢٣ - ٧٣-٢٣	
		باء - التنسيق
١٢٦	٧٨-٢٣ - ٧٦-٢٣	
		جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
١٢٦	٧٩ - ٢٣	
		دال - سرد البرامج الفرعية
١٢٨	١٠٣-٢٣ - ٨٠-٢٣	
		<u>البرنامج الفرعي ١ - السياسات</u> والأولويات في ميدان العلم والتكنولوجيا
١٢٨	٨٧-٢٣ - ٨٠-٢٣	
		<u>البرنامج الفرعي ٢ - التعاون الدولي</u> في ميدان العلم والتكنولوجيا
١٢٩	٩٥-٢٣ - ٨٨-٢٣	
		<u>البرنامج الفرعي ٣ - نقل التكنولوجيا</u>
١٣٠	١٠٣-٢٣ - ٩٦-٢٣	

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		العلم والتكنولوجيا (تابع) ٢٣
١٣٢	١٢٥-٢٣ - ١٠٤-٢٣	البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
١٣٢	١٠٧-٢٣ - ١٠٤-٢٣	ألف - التنظيم
١٣٣	١١٠-٢٣ - ١٠٨-٢٣	باء - التنسيق
١٣٣	١١١ - ٢٣	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
١٣٥	١٢٥-٢٣ - ١١٢-٢٣	دال - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ - خطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
١٣٥	١١٨-٢٣ - ١١٢-٢٣	البرنامج الفرعي ٢ - التنمية والتكنولوجيا
١٣٦	١٢٥-٢٣ - ١١٩-٢٣	البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
١٣٨	١٤٦-٢٣ - ١٢٦-٢٣	ألف - التنظيم
١٣٨	١٢٩-٢٣ - ١٢٦-٢٣	باء - التنسيق
١٣٩	١٣٢-٢٣ - ١٣٠-٢٣	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
١٣٩	١٣٣ - ٢٣	دال - سرد البرامج الفرعية
١٤١	١٤٦-٢٣ - ١٣٤-٢٣	البرنامج الفرعي - التعاون الاقليمي فسي نقل وتطوير العلم والتكنولوجيا
		البرنامج ٧ - اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ٤
١٤٣	١٦٠-٢٣ - ١٤٧-٢٣	ألف - التنظيم
١٤٣	١٤٩-٢٣ - ١٤٧-٢٣	باء - التنسيق
١٤٤	١٥٢-٢٣ - ١٥٠-٢٣	جيم - سرد البرامج الفرعية
١٤٥	١٦٠-٢٣ - ١٥٣-٢٣	البرنامج الفرعي - تقوية القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية
١٤٥	١٦٠ - ١٥٣	

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
١٤٧	١١٥-٢٤ - ١-٢٤	٢٤ الاحصاء
		البرنامج ١ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية.....
١٤٧	١١٥-٢٤ - ١-٢٤	ألف - التنظيم.....
١٤٧	٥-٢٤ - ١-٢٤	باء - التنسيق.....
١٤٨	١٥-٢٤ - ٦-٢٤	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية.....
١٥٢	١٦ - ٢٤	دال - الخطوط العريضة العامة للبرامج.....
١٥٤	٢٢-٢٤ - ١٧-٢٤	هاء - سرد البرامج الفرعية.....
١٥٦	١١٥-٢٤ - ٢٣-٢٤	البرنامج الفرعي ١ - التجارة الدولية، والصناعة، والموارد الطبيعية، والطاقة.....
١٥٦	٤١-٢٤ - ٢٣-٢٤	البرنامج الفرعي ٢ - الحسابات القومية، وتوزيع الدخل والاحصاءات المتعلقة بها
١٦١	٥٥-٢٤ - ٤٢-٢٤	البرنامج الفرعي ٣ - احصاءات الأسعار والمجالات المتصلة بها.....
١٦٤	٧١-٢٤ - ٥٦-٢٤	البرنامج الفرعي ٤ - الاحصاءات الاجتماعية والديموقراطية.....
١٦٧	٩٤-٢٤ - ٧٢-٢٤	البرنامج الفرعي ٥ - تحسين نشر الاحصاءات.....
١٧٣	١٠٥-٢٤ - ٩٥-٢٤	البرنامج الفرعي ٦ - تنسيق البرامج الاحصائية الدولية.....
١٧٥	١١٥-٢٤ - ١٠٦-٢٤	البرنامج ٢ - ادارة التعاون التقني لأفراض التنمية
١٧٨	١٤١-٢٤ - ١١٦-٢٤	ألف - التنظيم.....
١٧٨	١١٩-٢٤ - ١١٦-٢٤	باء - التنسيق.....
١٧٩	١٢٢-٢٤ - ١٢٠-٢٤	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية.....
١٧٩	١٢٤-٢٤ - ١٢٣-٢٤	دال - سرد البرامج الفرعية.....
١٨١	١٤١-٢٤ - ١٢٥-٢٤	

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		٢٤ الاحصاء (تابع)
١٨١	١٣٢-٢٤ - ١٢٥-٢٤	البرنامج الفرعي ١ - تحسين القدرة الاحصائية للبلدان النامية
١٨٣	١٤١-٢٤ - ١٣٣-٢٤	البرنامج الفرعي ٢ - تحسين قدرة البلدان على تجهيز البيانات الاحصائية
١٨٥	١٧١-٢٤ - ١٤٢-٢٤	البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا
١٨٥	١٤٤-٢٤ - ١٤٢-٢٤	ألف - التنظيم
١٨٦	١٤٧-٢٤ - ١٤٥-٢٤	باء - التنسيق
١٨٧	١٤٨ - ٢٤	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
١٨٩	١٧١-٢٤ - ١٤٩-٢٤	دال - سرد البرامج الفرعية
١٨٩	١٦٢-٢٤ - ١٤٩-٢٤	البرنامج الفرعي ١ - الخدمات الاحصائية الوطنية
١٩٢	١٧١-٢٤ - ١٦٣-٢٤	البرنامج الفرعي ٢ - الاطار الاقليمي للمعلومات الاحصائية
١٩٥	١٩٢-٢٤ - ١٧٢-٢٤	البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
١٩٥	١٧٤-٢٤ - ١٧٢-٢٤	ألف - التنظيم
١٩٦	١٧٨-٢٤ - ١٧٥-٢٤	باء - التنسيق
١٩٧	١٧٩ - ٢٤	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
١٩٩	١٩٢-٢٤ - ١٨٠-٢٤	دال - سرد البرامج الفرعية
١٩٩	١٨٧-٢٤ - ١٨٠-٢٤	البرنامج الفرعي ١ - المعايير والمنهجية البرنامج الفرعي ٢ - البيانات والمشاريع
٢٠١	١٩٢-٢٤ - ١٨٨-٢٤	البحثة
٢٠٣	٢١٤-٢٤ - ١٩٣-٢٤	البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
٢٠٣	١٩٤-٢٤ - ١٩٣-٢٤	ألف - التنظيم
٢٠٣	١٩٧-٢٤ - ١٩٥-٢٤	باء - التنسيق
٢٠٤	١٩٨ - ٢٤	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٢٠٦	٢١٤-٢٤ - ١٩٩-٢٤	دال - سرد البرامج الفرعية
٢٠٦	٢٠٦-٢٤ - ١٩٩-٢٤	البرنامج الفرعي ١ - الاطار الاقليمي للمعلومات الكمية
٢٠٨	٢١٤-٢٤ - ٢٠٧-٢٤	البرنامج الفرعي ٢ - الاحصاءات الأساسية

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		٢٤
		الاحصاء (تابع)
٢١١	٢٤٤-٢٤ - ٢١٥-٢٤	البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
٢١١	٢١٨-٢٤ - ٢١٦-٢٤	ألف - التنظيم
٢١٢	٢٢٠-٢٤ - ٢١٩-٢٤	باء - التنسيق
٢١٢	٢٢١ - ٢٤	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٢١٤	٢٤٤-٢٤ - ٢٢٢-٢٤	دال - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ - تنمية الخدمات
٢١٤	٢٣٢-٢٤ - ٢٢٢-٢٤	الاحصائية
		البرنامج الفرعي ٢ - تنمية الحسابات
٢١٧	٢٤٤-٢٤ - ٢٣٣-٢٤	الوطنية والاحصاءات المالية والسعرية
		البرنامج ٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
٢٢٠	٢٦٧-٢٤ - ٢٤٥-٢٤	لآسيا والمحيط الهادئ
٢٢٠	٢٤٧-٢٤ - ٢٤٥-٢٤	ألف - التنظيم
٢٢١	٢٤٩-٢٤ - ٢٤٨-٢٤	باء - التنسيق
٢٢٢	٢٥٠ - ٢٤	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٢٢٢	٢٦٧-٢٤ - ٢٥١-٢٤	دال - سرد البرامج الفرعية
٢٢٢	٢٥٨-٢٤ - ٢٥١-٢٤	البرنامج الفرعي ١ - تنمية الاحصاءات
		البرنامج الفرعي ٢ - جمع الاحصاءات
٢٢٥	٢٦٧-٢٤ - ٢٥٩-٢٤	وتحليلها
٢٢٨	٦٤-٢٥ - ١-٢٥	الشركات عبر الوطنية
		البرنامج - المركز المعني بالشركات عبر الوطنية
٢٢٨	٦٤-٢٥ - ١-٢٥	والوحدات المشتركة مع اللجان الاقليمية
٢٢٨	٦-٢٥ - ١-٢٥	ألف - التنظيم
٢٣٠	٩-٢٥ - ٧-٢٥	باء - التنسيق
٢٣١	١٠-٢٥	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٢٣٣	٦٤-٢٥ - ١١-٢٥	دال - سرد البرامج الفرعية

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		٢٥ الشركات عبر الوطنية (تابع)
٢٣٣	١٩-٢٥ - ١١-٢٥	البرنامج الفرعي ١ - تحليل السياسة
٢٣٥	٢٨-٢٥ - ٢٠-٢٥	البرنامج الفرعي ٢ - وضع مدونة لقواعد السلوك واتفاقات أو ترتيبات دولية أخرى
٢٣٦	٣٦-٢٥ - ٢٩-٢٥	البرنامج الفرعي ٣ - نظام شامل للمعلومات
٢٣٩	٤٣-٢٥ - ٣٧-٢٥	البرنامج الفرعي ٤ - الخدمات الاستشارية لتمييز قدرة الحكومات على التعامل مع الشركات عبر الوطنية
٢٤١	٦٤-٢٥ - ٤٤-٢٥	البرنامج الفرعي ٥ - الأنشطة الإقليمية
٢٤٦	٢٨٣-٢٦ - ١-٢٦	النقل
٢٤٦	٢١-٢٦ - ١-٢٦	البرنامج ١ - إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية
٢٤٦	٥-٢٦ - ١-٢٦	ألف - التنظيم
٢٤٧	٨-٢٦ - ٦-٢٦	باء - التنسيق
٢٤٧	٩-٢٦	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٢٤٧	١٠-٢٦	دال - الاطار العام للبرنامج
٢٤٨	٢١-٢٦ - ١١-٢٦	هاء - سرد البرنامج الفرعي
٢٤٨	٢١-٢٦ - ١١-٢٦	البرنامج الفرعي - وضع البرامج وتقييمها
٢٤٩	١٠٥-٢٦ - ٢٢-٢٦	البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا
٢٤٩	٢٧-٢٦ - ٢٢-٢٦	ألف - التنظيم
٢٥١	٣١-٢٦ - ٢٨-٢٦	باء - التنسيق
٢٥٣	٣٢ - ٢٦	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٢٥٥	١٠٥-٢٦ - ٣٣-٢٦	دال - سرد البرامج الفرعية
٢٥٥	٤٣-٢٦ - ٣٣-٢٦	البرنامج الفرعي ١ - بناء وتخطيط المؤسسات
٢٥٥		البرنامج الفرعي ٢ - الروابط بين الدول
٢٥٨	٦٤-٢٦ - ٤٤-٢٦	الافريقية

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		النقل (تابع) ٢٦
٢٨٩	١٩٤-٢٦ - ١٨١-٢٦	البرنامج الفرعي ١ - تنمية النقل المتكامل
٢٩٢	٢٠٦-٢٦ - ١٩٥-٢٦	البرنامج الفرعي ٢ - تنمية السياحة
		البرنامج الفرعي ٣ - تنمية خدمات المواصلات
٢٩٣	٢١٧-٢٦ - ٢٠٧-٢٦	السلكية واللاسلكية
		البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا
٢٩٦	٢٨٣-٢٦ - ٢١٨-٢٦	والمحيط الهادئ
٢٩٦		النقل - أولاً (النقل والمواصلات والسياحة)
٢٩٦	٢٢٢-٢٦ - ٢١٨-٢٦	ألف - التنظيم
٢٩٨	٢٢٥-٢٦ - ٢٢٣-٢٦	باء - التنسيق
٢٩٩	٢٢٦ - ٢٦	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٣٠١	٢٥٢-٢٦ - ٢٢٧-٢٦	دال - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ (أولاً) - تنمية النقل
٣٠١	٢٤٠-٢٦ - ٢٢٧-٢٦	والمواصلات والسياحة
		البرنامج الفرعي ٢ (أولاً) - تنمية الهياكل
٣٠٤	٢٥٢-٢٦ - ٢٤١-٢٦	الأساسية للمواصلات
		النقل - ثانياً (النقل البحري والموانئ والطرق
٣٠٧		المائية الداخلية)
٣٠٧	٢٥٦-٢٦ - ٢٥٣-٢٦	ألف - التنظيم
٣٠٨	٢٥٩-٢٦ - ٢٥٧-٢٦	باء - التنسيق
٣٠٩	٢٦٠ - ٢٦	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٣١١	٢٨٣-٢٦ - ٢٦١-٢٦	دال - سرد البرامج الفرعية
٣١١	٢٧٤-٢٦ - ٢٦١-٢٦	البرنامج الفرعي ١ (ثانياً) - النقل البحري
		البرنامج الفرعي ٢ (ثانياً) - شبكات النقل
٣١٤	٢٨٣-٢٦ - ٢٧٥-٢٦	على الطرق المائية الداخلية

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
٣١٧	٢٥٧-٢٧ - ١-٢٧	٢٧ التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية
		البرنامج ١ - ادارة الشؤون الدولية والاقتصاد
٣١٧	١٠٢-٢٧ - ١-٢٧	والاجتماعية
٣١٧	٥-٢٧ - ١-٢٧	ألف - التنظيم
٣١٩	٨-٢٧ - ٦-٢٧	باء - التنسيق
٣٢٠	٩ - ٢٧	جيم - تخصيص المواد للبرامج الفرعية
٣٢٢	١١-٢٧ - ١٠-٢٧	دال - الاطار العام للبرنامج
٣٢٣	١٠٢-٢٧ - ١٢-٢٧	هاء - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ - ادماج المرأة في عملية
٣٢٣	٢١-٢٧ - ١٢-٢٧	التنمية
		البرنامج الفرعي ٢ - الصكوك والمعايير الدولية
٣٢٦	٣٢-٢٧ - ٢٢-٢٧	المتصلة بمركز المرأة
		البرنامج الفرعي ٣ - مشاركة المرأة في التعاون
٣٢٩	٤٣-٢٧ - ٣٣-٢٧	الدولي والسلم
٣٣٢	٦٥-٢٧ - ٤٤-٢٧	البرنامج الفرعي ٤ - سياسات التكامل الاجتماعي
٣٣٣	٨٣-٢٧ - ٦٦-٢٧	البرنامج الفرعي ٥ - خدمات الرعاية الاجتماعية
		البرنامج الفرعي ٦ - منع الجريمة والقضاء
٣٣٨	١٠٢-٢٧ - ٨٤-٢٧	الجنائي
٣٤٣	١٥٨-٢٧ - ١٠٣-٢٧	البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا
٣٤٣	١٠٩-٢٧ - ١٠٣-٢٧	ألف - التنظيم
٣٤٥	١١٧-٢٧ - ١١٠-٢٧	باء - التنسيق
٣٤٧	١١٨ - ٢٧	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٣٤٩	١٥٨-٢٧ - ١١٩-٢٧	دال - سرد البرامج الفرعية
٣٤٩	١٣٣-٢٧ - ١١٩-٢٧	البرنامج الفرعي ١ - التنمية الريفية المتكاملة
		البرنامج الفرعي ٢ - رعاية الشباب والرعاية
٣٥٢	١٤٨-٢٧ - ١٣٤-٢٧	الاجتماعية
		البرنامج الفرعي ٣ - ادماج المرأة في عملية
٣٥٥	١٥٨-٢٧ - ١٤٩-٢٧	التنمية

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		٢٧ التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية (تابع)
٣٥٩	٢٠٦-٢٧ - ١٥٩-٢٧	البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
٣٥٩	١٦٢-٢٧ - ١٥٩-٢٧	ألف - التنظيم
٣٦٠	١٦٦-٢٧ - ١٦٣-٢٧	باء - التنسيق
٣٦٠	١٦٧ - ٢٧	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٣٦٢	٢٠٦-٢٧ - ١٦٨-٢٧	دال - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ - أساليب التنمية والتغيير الاجتماعي في أمريكا اللاتينية
٣٦٢	١٧٥-٢٧ - ١٦٨-٢٧	البرنامج الفرعي ٢ - ادماج المرأة في التنمية
٣٦٤	١٨٥-٢٧ - ١٧٦-٢٧	البرنامج الفرعي ٣ - الفقر المدقع في أمريكا الوسطى
٣٦٦	١٩٣-٢٧ - ١٨٦-٢٧	البرنامج الفرعي ٤ - الجوانب الاجتماعية للتوسع الحضري في المكسيك
٣٦٨	١٩٨-٢٧ - ١٩٤-٢٧	البرنامج الفرعي ٥ - التعليم
٣٦٩	٢٠٦-٢٧ - ١٩٩-٢٧	البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
٣٧١	٢٢٩-٢٧ - ٢٠٧-٢٧	ألف - التنظيم
٣٧٢	٢١٢-٢٧ - ٢١٠-٢٧	باء - التنسيق
٣٧٢	٢١٣ - ٢٧	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٣٧٤	٢٢٩-٢٧ - ٢١٤-٢٧	دال - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ - التكامل والتفجير الاجتماعي
٣٧٤	٢٢١-٢٧ - ٢١٤-٢٧	البرنامج الفرعي ٢ - التنمية الريفية والمجتمعية المتكاملة
٣٧٦	٢٢٩-٢٧ - ٢٢٢-٢٧	البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٣٧٨	٢٥٧-٢٧ - ٢٣٠-٢٧	ألف - التنظيم
٣٧٨	٢٣٤-٢٧ - ٢٣٠-٢٧	

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		٢٧ التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية (تابع)
٣٨٠	٢٣٧-٢٧ - ٢٣٥-٢٧	باء - التنسيق
٣٨٠	٢٣٨ - ٢٧	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٣٨٢	٢٥٧-٢٧ - ٢٣٩-٢٧	دال - سرد البرامج الفرعية
٣٨٢	٢٤٨-٢٧ - ٢٣٩-٢٧	<u>البرنامج الفرعي ١ - المشاركة الشعبية</u>
٣٨٤	٢٥٧-٢٧ - ٢٤٩-٢٧	<u>البرنامج الفرعي ٢ - الرعاية الاجتماعية</u>
٣٨٨	١٠١-٢٨ - ١-٢٨	٢٨ البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليمية
٣٨٨		أولا - التعاون الاقتصادي
٣٨٨	٣٣-٢٨ - ١-٢٨	<u>البرنامج ١ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا</u>
٣٨٨	٥-٢٨ - ١-٢٨	ألف - التنظيم
٣٩٠	٩-٢٨ - ٦-٢٨	باء - التنسيق
٣٩١	١٠ - ٢٨	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٣٩١	٣٣-٢٨ - ١١-٢٨	دال - سرد البرامج الفرعية
		<u>البرنامج الفرعي ١ - السياسات</u>
٣٩١	٢١-٢٨ - ١١-٢٨	والمؤسسات
٣٩٤	٣٣-٢٨ - ٢٢-٢٨	<u>البرنامج الفرعي ٢ - المشاريع</u>
		<u>البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا</u>
٣٩٨	٤٧-٢٨ - ٣٤-٢٨	اللاتينية
٣٩٨	٣٦-٢٨ - ٣٤-٢٨	ألف - التنظيم
٣٩٨	٣٨-٢٨ - ٣٧-٢٨	باء - التنسيق
٣٩٩	٤٧-٢٨ - ٣٩-٢٨	جيم - سرد البرنامج الفرعي
		<u>البرنامج الفرعي - التعاون والتكامل</u>
٣٩٩	٤٧-٢٨ - ٣٩-٢٨	الاقتصاديان في منطقة البحر الكاريبي
٤٠٢		ثانيا - التعليم والتدريب والعمل والتنظيم والعمالة
٤٠٢	٨٤-٢٨ - ٤٨-٢٨	<u>البرنامج ١ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا</u>

قائمة تفصيلية بالمحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
		٢٨
		البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليمية (تابع)
٤٠٢	٥٢-٢٨ - ٤٨-٢٨	ألف - التنظيم
٤٠٣	٥٥-٢٨ - ٥٣-٢٨	باء - التنسيق
٤٠٤	٥٦ - ٢٨	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٤٠٤	٨٤-٢٨ - ٥٧-٢٨	دال - سرد البرنامجين الفرعيين
٤٠٤	٧٢-٢٨ - ٥٧-٢٨	البرنامج الفرعي ١ - التعليق والتدريب من أجل التنمية
		البرنامج الفرعي ٢ - تخطيط وسياسات
٤٠٩	٨٤-٢٨ - ٧٣-٢٨	القوى العاملة والعمالة
٤١٣	١٠١-٢٨ - ٨٥-٢٨	البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
٤١٣	٨٧-٢٨ - ٨٥-٢٨	ألف - التنظيم
٤١٣	٨٩-٢٨ - ٨٨-٢٨	باء - التنسيق
٤١٤	٩٠ - ٢٨	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٤١٦	١٠١-٢٨ - ٩١-٢٨	دال - سرد البرنامج الفرعي
		البرنامج الفرعي - تعزيز الاستخدام وتنمية القوى العاملة في منطقة
٤١٦	١٠١-٢٨ - ٩١-٢٨	اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الفصل ٢١ *

السكان

البرنامج ١ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢١ - ١ تتولى لجنة السكان ، التي تجتمع مرة واحدة كل سنتين ، استعراض ما تقوم به الامانة من اعمال في هذا البرنامج . وقد عقد آخر اجتماع لها في كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ومن المقرر عقد الاجتماع التالي لها في شباط /فبراير ١٩٧٩ . ولم تقر هذه الهيئة بعد الخطة الحالية .

٢ - الأمانة

٢١ - ٢ ان الوحدة التي تضطلع بالمسؤولية عن هذا البرنامج بالامانة هي شعبة السكان التي كان يعمل بها ٣٥ موظفا من الفئة الفنية في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، تمول وظائف ٨ منهم من مصادر خارجة عن الميزانية . وكانت الشعبة تضم الوحدات التالية في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ (١) :

موظفو الفئة الفنية

<u>المجموع</u>	<u>المصادر الخارجة عن الميزانية</u>	<u>الميزانية العادية</u>	<u>الوحدة التنظيمية</u>
٥	—	٥	مكتب المدير
٦	—	٦	قسم الاتجاهات والهياكل السكانية
٦	١	٥	قسم التقديرات والاسقاطات
٥	١	٤	قسم السكان والتنمية
٧	٢	٥	قسم دراسات الخصوبة وتنظيم الاسرة
٦	٣	٣	قسم السياسات السكانية
٣٥	٧	٢٨	المجموع

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/6 (part 21) و Corr.2 .

(١) في أعقاب اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة ، نقلت ١١ وظيفة فنية الى ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية . أنظر أدناه الفقرة ٢١ - ٦٣ والحاشية ٦ .

٣ - أوجه الاهتمام، بين الهيكل الإداري الحالي
والهيكل المقترح للبرنامج

٢١ - ٣ يقوم مكتب المدير بتخطيط وإدارة البرامج كما يقوم بالتنسيق العام المطلوب للبرنامج الرئيسي المشتمل على تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان (٢) ، مع الإشارة بصورة محددة إلى مراقبة الاتجاهات والسياسات السكانية واستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة . كما يغطي مجموعة من الأنشطة التي يمكن الاطلاع عليها في البرامج الفرعية الرئيسية الكبيرة . ويضطلع المكتب ، كجزء من برنامج نشر الدراسات والمعلومات ، باعداد " نشرة الامم المتحدة للسكان " و " رسالة السكان الاخبارية " . كما تقوم الاقسام الفنية الخمسة ، ألا وهي اتجاهات وهيكل السكان ، والتقديرات والاسقاطات ، ودراسات الخصوبة وتنظيم الاسرة ، والسكان والتنمية ، والسياسة السكانية ، بالاسهام في البرنامج الفرعي المتعلق بالمراقبة ، وذلك الى جانب قيامها بتنفيذ المشاريع البحثية والفنية المحددة المدرجة في البرنامج . ويسهم قسم السياسة السكانية اسهاما كبيرا في الاعمال المتعلقة بالاستعراض والتقييم .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

٢١ - ٤ من المنتظر اتمام العناصر البرنامجية التالية الموصوفة في الفقرة ٥ ألف - ٣٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٣) :

' ١ ' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ٣-٢ و ٣-٣ و ٤-٣ و ٤-٧ ، واجراء
دراسات تمهيدية بشأن اقامة نظام معلومات سكانية وهو النظام المطلوب في
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٥٢ (د - ٦٢) .

' ٢ ' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ٤-٦ و ٤-٩ .

-
- (٢) تقرير المؤتمر العالمي للسكان ، بوخارست ، ١٩ - ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.XIII.3) ، الفصل الاول .
- (٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الاول .

(ب) إعادة التنظيم المترتبة

٢١ - ٥ سيعاد تنظيم الأعمال المضطلع بها تحت البرنامج الفرعي ٣ (العوامل المؤثرة فـسي أنماط التناسل) ، وذلك لتوفير اجراء دراسات تقوم على أساس البيانات المستقاة من الاستقصاء العالمي للمخصوية . وبناء على ذلك ستحل ثلاثة مشاريع جديدة ذات طبيعة مستمرة محل المشروعين ٣ - ٣ و ٣ - ٣ الواردين في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وستستخدم موارد من العنصرين البرنامجيين ٤ - ٣ و ٤ - ٣ في العنصر البرنامجي ٤ - ٥ بشأن استعراض وتقييم وصياغة النماذج السكانية والانمائية ، والعنصر البرنامجي ٤ - ٨ بشأن الدراسات الديموغرافية المطلوبة للتخطيط الانمائي . وستصنف الأعمال المتصلة بالعناصر البرنامجية السابقة تحت العنصر البرنامجي ٤ - ٢ بشأن تقييم آثار الاتجاهات والاحتمالات الديموغرافية البديلة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

٢١ - ٦ يشتمل ملاك الشعبة على ثمانني وظائف فنية وسبع وظائف من فئة الخدمات العامة تمثل الدعم الهيكلي الأساسي الذي قام صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية حتى الآن بتمويله . وقد ساعدت هذه الوظائف ، التي أنشئت في عام ١٩٧٢ كجزء لا يتجزأ من الموارد البحثية والتقنية المتاحة للشعبة ، في تعزيز ما تضطلع به من أنشطة بشأن البرامج الفرعية التالية : الاسقاطات الديموغرافية ، والعوامل المؤثرة في التناسل ، والسياسات السكانية ، والتعاون التقني . وقد تحمل الدعم الهيكلي الأساسي المسؤولية عن تشكيل قسم السياسة السكانية ، ويقوم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بالعنصر يدعم الجزء الأكبر من موظفي ذلك القسم في الوقت الحالسي . وان اأدى حدوث تغييرات في سياسة صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية الى سحب تمويل الدعم الهيكلي الأساسي ، فيلزم حينئذ اتخاذ قرار بشأن مواصلة استمرار هذه الأنشطة البرنامجية أو عدم مواصلتها وتمويلها ، والكيفية التي يتم بها تمويلها .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

٢١ - ٧ ستجرى مواصلة التنسيق الفني الوثيق مع مكتب البرامج والمشاريع السكانية التابع لادارة التعاون التقني لأغراض التنمية . ويتحقق التنسيق الفني لجميع البرامج السكانية بين المقر واللجان الاقليمية عن طريق اللجنة الفرعية المعنية بالسكان التابعة للجنة التنسيق الادارية وفي وضع برنامج لفترة سنتين للمدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية الى اللجان الاقليمية والمكاتب المهتمة بالأمر في المقر . ويجرى تنفيذ تنسيق الأنشطة الممولة عن طريق صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وذلك تحت رعاية اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات التابعة للمصندوق . كما تجرى مواصلة تنسيق الأنشطة السكانية مشروعا تلو المشروع مع المكتب الاحصائي ، ومركز الاسكان والبنـاء

والتخطيط ، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، ومركز تخطيط التنمية واسقاطاتها ——— وسياساتها التابع لادارة الشؤون اندولية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك عن طريق الأفرقة العاملة التابعة للادارة والمعنية بالتنمية الريفية ، وأهداف التنمية الطويلة الأجل ، والمستوطنات البشرية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

٢١ - ٨ يجرى التنسيق الرسمي مع الوكالات المتخصصة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) والبنك العالمي وذلك عن طريق اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات التابعة لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية واللجنة الفرعية المعنية بالسكان التابعة للجنة التنسيق الادارية وفريقها العامل المعني بالسكان والتنمية وفريقها العامل المعني بالاسقاطات الديموغرافية . كما توجد اتفاقات للتنسيق والتعاون مع وكالات غير حكومية عاملة في ميدان السكان ، لاسيما مع الاتحاد الدولي للمدراسات السكانية العلمية ، والاستقصاء العالمي للمقصوبة ، ومجلس السكان ، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ، ومؤسسة فورد ، ولجنة التنسيق الدولي للمبحوث الوطنية في ميدان الديموغرافية ، والمجلس الدولي لمبحوث التنمية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢١ - ٩ ستواصل الشعبة ، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، القيام بتخطيط وتنفيذ مشاريع بشأن مشاكل جديدة وناشئة في ميدان السكان خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل . كما سيستمر القيام بأنشطة مشتركة مع مركز تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها بشأن استعراض وتقييم ووضع نموذج سكاني وانمائي وبشأن دراسات ديموغرافية مطلوبة لتخطيط التنمية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢١ - ١٠ ينتظر أن يكون الاتجاه لتخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للمبرامج الفرعية
(بالنسبة المعنوية)

	١٩٨٢ - ١٩٨١	١٩٨١ - ١٩٨٠	١٩٧٩ - ١٩٧٨		
	المصارف	المصارف	المصارف		
	الخارجية عن	الخارجية عن	الخارجية عن		
	الميزانية	الميزانية	الميزانية		
	المجموع	المجموع	المجموع		
١٧	—	٢١	١٧	٢٤	١ - التحليل الديموغرافي
١٤	١٢	١٥	١٥	١٧	٢ - الاسقاطات الديموغرافية
١					٣ - العوامل المؤثرة فسي
١					٤ - المناطق التناحلية
٢٣	٥١	١٥	٢٤	١٨	٥ - المسكن والتنمية
١٧	٢٣	١٦	١٧	١٤	٦ - المساسات السكنية
١٤	١١	١٤	١١	٥	٧ - المراقبة والاستعراض والتقييم
١٥	٣	١٩	١٦	٢٢	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

دال - مجمل عام للمبرنامج

٢١ - ١١ ستتناول الأعمال المتوقعة في خطة الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ بوجه خاص السكان والتنمية . وستوجه الجهود نحو الزيادة في توضيح العلاقات بين السكان وعوامل التنمية ، وبالتالي نحو ادماج العوامل السكانية في خطط التنمية واستراتيجياتها بما في ذلك الأغذية والتنمية الريفية والتعليم والصحة والعمالة والاسكان . وبذا تعكس الخطة ظاهرة تأخذ في اكتساب المزيد من الأهمية منذ اعتماد خطة العمل العالمية للسكان ، ألا وهي أن السكان هم لب عملية التنمية بأسرها وأنه لمن يتسنى ايجاد حلول للمشاكل التي ينطوى عليها نمو السكان وهيكلمهم وخصوبتهم ونسبة الوفيات بينهم وهجرتهم وتحضرهم الا عن طريق فهم وتفسير العلاقة القائمة بين هذه العوامل المتغيرة وعوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وسيولى اهتمام كاف خلال فترة الخطة لما لهذه العلاقات من آثار على السياسة .

ها - سرد المبرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - التحليل الديموغرافي

(أ) الهدف

٢١ - ١٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحليل مشاكل سكانية رئيسية محددة في البلدان الأقل نموا وكذلك في البلدان الأكثر تقدما ، ودراسة أسباب التغيير الديموغرافي ، والتنمؤ بنتائجها .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١ - ١٣ تتمثل المشاكل المطروقة هنا أساسا في المشاكل المتصلة بجوانب مثل التحضر ونسبة الوفيات والهجرة الدولية والهجرة الداخلية وهيكل السكان . وتطرق في اطار برامج فرعية أخرى مشاكل ديموغرافية أخرى ، لاسيما ما يتصل منها بالخصوبة ونمو السكان . فقد خلق التحضر المطرد في البلدان الأقل نموا ، والذي نجم عن الهجرة من الريف الى الحضر ، الكثير من المشاكل الادارية في الوقت الذي قد ساعد ربما على التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولا تزال نسبة الوفيات مرتفعة تماما في الكثير من أنحاء العالم ، لاسيما في الاقاليم النائية أو الزراعية المكتظة جدا بالسكان . وقد كان للهجرة الدولية ، سواء المسجل منها أو غير المسجل ، نتائج خطيرة بالنسبة للبلدان الموفدة والبلدان المضيفة على حد سواء . ويمكن أن تسفر التغييرات التي تطرأ على هيكل الأعمار ، الناجمة عن التغييرات التي تطرأ على الخصوبة ، عن حدوث تغييرات هامة في الأداء الاقتصادي وفي الطلب على الخدمات العامة . ومن شأن الدراسات الدولية والمقارنة ، التي تتبوا الأمم المتحدة مكانا فريدا للمقيام بها ، أن تنهض نهوضا كبيرا بتحليل هذه المشاكل .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ١٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٣٣٤٤ (٢٩ - ٥) وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (٥٤ - ٥) و ١٩٤٦ (٥٨ - ٥) و ٢٠٥٣ (٥ - ٦٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢١ - ١٥ سيتم اعداد من التقارير الرئيسية التالية في فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : مستويات نسبة الوفيات واتجاهاتها الأخيرة ؛ جداول نموذجية حياتية جديدة للميلدان النامية ؛ آفاق تطور السكان الحضريين والريفيين ؛ مستويات الهجرة الدولية وخصائصها الديموغرافية . وسيكون قد تم أيضا اجراء دراسة أوجز للخصائص الاقتصادية للمهاجرين الدوليين .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ١٦ سيتم اجراء دراسات في المجالات التالية : العوامل المؤثرة على اتجاهات نسبة الوفيات الدولية ؛ المعلومات والنماذج والاجراءات المطلوبة لتقييم تأثير الهجرة على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ؛ تطور خصائص الأطفال من بين السكان ؛ وأهمية الهجرة غير المسجلة وقصيرة الأجل بالنسبة للمتدفقات الدولية . فضلا عن هذا سيستخدم الاستقصاء العالمي للمخصوبة في اجراء دراسة ، بطريقة قابلة للمقارنة وطنيا ، على ما للمطبقة الاجتماعية للموالدين ، ومقارنتهما ، وعمد الأولاد لديهما ، والفترات الزمنية التي تفصل بين كل مولود ، ورضاعتهم من أثار . وستنشر هذه الدراسات بوصفها ورقات عمل أو منشورات للبيع . والمقصود منها أن تستخدمها الحكومات والمحللون الديموغرافيون الذين يعملون بصفة استشارية لدى الحكومات . وستجرى اعادة النظر في تقديرات واسقاطات سكان الحضر والمدن الكبيرة بالنسبة لكل بلد من بلدان العالم واستكمالها جزئيا على أساس دورة التعدادات السكانية لعام ١٩٨٠ . وسيجرى نشر هذه المعلومات فيما بين شتى المنظمات والوكالات المتخصصة وذلك في شكل ورقات عمل وجداول خاصة . وستستخدم التقديرات المستكملة لاعادة دراسة العوامل التي يبدو وأنها تسهم في سرعة أو بطء التحضر ونمو المدن الكبيرة بصورة غير عادية . وستجرى في أعقاب هذا النشاط دراسات افرادية مكثفة لعدد قليل من البلدان المنتقاة . والمبى جانب التقديرات المستكملة لنسبة الوفيات والهجرة الدولية ، ستدرج تقديرات التحضر في تقرير مراقبته الاتجاهات السكانية الذي سيجرى اعداده لتقدمه الى لجنة السكان في دورتها العادية والحشرين التي ستعقد في عام ١٩٨١ . وسيجرى اعداد تقرير مختصر بشأن الحالة السكانية في العالم في عام ١٩٨١ وسيوزع في شكل نشرة تسهل قراءتها . وسيستمر تقديم الدعم الفني لمصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، بناء على طلبه ، وذلك لمواصلة أنشطته البحثية وتناول مسائل السياسة العامة في مجالات مثل التحضر والهجرة الداخلية والدولية ونسبة الوفيات .

٣٠ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ١٧ ستستمر مراقبة الاتجاهات الدولية في التحضر ، ونسبة الوفيات ، والهجرة الدولية . وستجرى دراسات متفقا بشأن المشاكل الناشئة في اطار هذه الميادين . وسيستمر تقديم الدعم الفني لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية .

٤٠ أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١ - ١٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية تحت خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الأثر المتوقع

٢١ - ١٩ لا يمكن عرض أثر الأنشطة المضطلع بها تحت هذا البرنامج الفرعي الا بصورة وصفيية . ويمثل الالمام بأسباب ونتائج الآفاق السكانية أمرا جوهريا بالنسبة لصياغة سياسة سليمة . ومن شأن البحوث المضطلع بها تحت هذا البرنامج الفرعي ، بتحديد هاتين الاطار الدولي والتاريخي الذي تجرى فيه التنمية الديموغرافية ، أن تتيح للدول تعيين المشاكل الراهنة والمتوقعة ، وفهم مصدر هذه المشاكل ، والاستفادة من الخبرة المتراكمة لدى دول أخرى في محاولة علاجها .

البرنامج الفرعي ٢ - الاسقاطات الديموغرافية

(أ) الهدف

٢١ - ٢٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى اعداد تقديرات واسقاطات ، قابلة للمقارنة دوليا ومقدرة احصائيا وموحدة منهجيا ، للسكان في العالم والأقاليم والدول وعناصرهم المكونة حسب الجنس والعمر وحسب مؤشرات ديموغرافية متفقا ، ونشرها على الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة . ويكرس جزء رئيسي من هذا البرنامج الفرعي لمسائل استكمال بيانات ناقصة أو غير كافية بالنسبة للميلدان النامية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١ - ٢١ تمثل التقديرات والاسقاطات الديموغرافية الأساس الضروري لصياغة سياسات سكانية وطنية ويستفاد منها في الوقت نفسه في برمجة مجالات مثل التعليم والصحة والعمالة والمؤن الغذائية والسكان . بيد أن البيانات الديموغرافية لا تزال معدومة أو غير كافية في بلدان كثيرة ومن الضروري تقدير السكان والمؤشرات السكانية استنادا الى بيانات غير مستوفاة عن طريق استخدام أساليب مستحدثة خصيصا لهذا الغرض . وعدد البلدان التي أعدت حتى الآن اسقاطاتها الوطنية يعتبر صغيرا (حوالي ربع جميع بلدان العالم فقط) . وحتى في هذه البلدان يوجد الكثير من المشاكل التقنية بشأن تساوق الاسقاطات وقابليتها للمقارنة . وسيقدم هذا البرنامج الفرعي الدعم الى صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، بناء على طلبه ، لاجراء البحث في مجال الاسقاطات الديموغرافية كما ينص على ذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (د - ٥٤) .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ٢٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج من الفقرة ٧٨ (هـ) من خطة العمل العالمية للسكان التي اعتمدها الجمعية العامة في القرار ٣٣٤٤ (د - ٢٩) ، وسن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (د - ٥٤) و ١٩٤٦ (د - ٥٨) و ٢٠٥٣ (د - ٦٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢١ - ٢٣ تتضمن الاستراتيجية ؛ ' ١ ' تقييم دقة وكمال البيانات الديموغرافية الأساسية واعداد تقديرات موثوقة وقابلة للمقارنة للمؤشرات الديموغرافية على الصعيدين العالمي والوطني ؛ ' ٢ ' واستحداث الأساليب اللازمة لاعداد اسقاطات ديموغرافية قابلة للمقارنة دوليا وموحدة منهجيا حسب الجنس والعمر والعائلات والأسر ؛ ' ٣ ' واعداد وتطبيق نماذج تماثلية ديموغرافية على بلدان نامية من أجل تقدير ما للتغيرات التي تطرأ على السياسات السكانية من أثر على الاتجاهات الديموغرافية . وتنشر هذه الدراسات في العديد من التقارير وورقات العمل وشرائط تسجيل الحاسبات الالكترونية ووثائق المعلومات المعدة الكترونيا ، بما في ذلك ما سينشر منها في " نشرة السكان " التي تصدرها الأمم المتحدة . وقد استخدمت التقديرات والاسقاطات الواردة في هذه التقارير وسيستمر استخدامها من قبل ادارات ووزارات وطنية تباشر شؤون السكان ، وتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والسكان ، والبيد العاملة ، والتعليم ، والصحة ، واستخدام البيئية وحمايتها ، بالإضافة الى استخدام الهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة لها .

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢١ - ٢٤ بحلول نهاية عام ١٩٧٩ سيكون قد تم اعداد ونشر أربعة تقارير رئيسية هي : تقرير عن التوقعات السكانية في العالم حسب الأقاليم والبلدان كما هي مقدرة في عام ١٩٧٨ ؛ وتقرير عن التوقعات لعدد العائلات والأسر حسب الأقاليم والبلدان في العالم ؛ وتقرير عن النموذج التماثلي الديموغرافي المستخدم لتقدير أثر السياسات السكانية على الاتجاهات والتوقعات الديموغرافية ؛ وتقرير عن اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بالاسقاطات الديموغرافية المعقود في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ . وسيكون قد تم فضلا عن هذا اعداد ما يقرب من خمس ورقات عمل بخصوص تقديرات جديدة لمؤشرات ديموغرافية متقاة واستحداث طرق جديدة لتقدير التدابير الديموغرافية استنادا الى بيانات غير مستوفاة وستكون قد أتاحت وثائق معلومات معدة الكترونيا وشرائط تسجيل للحكومات والوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ٢٥ ستبذل جهود خاصة للاستمرار في اعداد تقديرات واسقاطات ديموغرافية منقحة بما في ذلك ما يتناول منها السكان حسب العمر والجنس والعائلات . وسيجرى خلال فترة السنتين هاتين اعداد أربعة تقارير رئيسية هي : تقرير عن تقديرات منقحة لمؤشرات ديموغرافية حسب الأقاليم والبلدان في العالم ؛ وكتيب عن طرائق تقدير المؤشرات الديموغرافية الأساسية ؛ وتقرير عن الاسقاطات العائلية والأسرية المنقحة حسب الأقاليم والبلدان في العالم ؛ وكتيب عن طرائق استحداث نماذج

تماثلية مصفوفة مجهرية لتطبيقها على البلدان النامية بهدف تقدير ما للسياسات السكانية من أثر على الاتجاهات الديموغرافية . وسيجرى فضلا عن هذا انتاج ما يقرب من خمس ورقات عمل بخصـوص تقديرات ديموغرافية جديدة وتفصيل منهجيات اعدادها وارسالها سنويا الى الحكومات والوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى . ومن المقترح أن يعقد في عام ١٩٨٠ اجتماع لفريق خبراء أقاليمي معني بطرائق التقدير الديموغرافي .

٣٠ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ٢١ سيجرى خلال فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ اعداد ثلاثة تقارير رئيسية هي : تقرير عن التوقعات السكانية في العالم كما هي مقدرة في عام ١٩٨٣ ؛ وتقرير عن النماذج التماثلية للمجهرية للأسر والعائلات لمساعدة اسقاطات الأسر والعائلات حسب الحجم والطبقة . وسيجرى خلال فترة السنتين هاتين فضلا عن هذا اعداد ما يقرب من خمس ورقات عمل بشأن تقديرات واسقاطات جديدة وذلك لتقديرها الى الحكومات والوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى .

٤٠ ' أنشطة الاستراتيجية التي يروج أن تكون فائدتها حدية وموجبها التشريعي

٢١ - ٢٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الأثر المتوقع

٢١ - ٢٨ ستأخذ باستخدام الاسقاطات المقترحة تحت هذا البرنامج الفرعي هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، ونخص بالذكر وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، فيما تقوم به من دراسات وبرامج تتصل بالسكان . وعلاوة على هذا فان جمهورا واسعا في جميع أنحاء العالم ، وخاصة المعاهد الوطنية والدولية للأبحاث الديموغرافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية قد استخدم ورجع الى تقديرات واسقاطات الأمم المتحدة وسيستخدمها ويرجع اليها على نطاق واسع جدا . وسيتيح توفر مثل هذه المعلومات للحكومات تجميع بيانات أفضل وأكمل عن طريق اجراء تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية وتسجيل الأحوال المدنية . كما أنها توفر أداة مفيدة لتقدير وتقييم ما تحققه السياسات والبرامج الوطنية التي تضطلع بها الحكومات بخصـوص السكان وتنظيم الأسرة .

البرنامج الفرعي ٣ - العوامل المؤثرة في أنماط التناسل

(أ) الهدف

٢١ - ٢٩ الهدف من هذا البرنامج هو إيجاد تفسير ، أدعى الى الارتياح ، للعلاقات بين السلوك التناسلي وجوانب التنمية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١ - ٣٠ ليس من الايسر فهم العوامل التي تؤثر في مستويات الخصوبة وتغيرها ، كما أنه من الأعبس تطبيق المعلومات المتوفرة في هذا المجال عما هو الحال عليه بالنسبة للعناصر الأخرى المكونة للتغير السكاني . وبالتالي فإنه لا بد ان يتضمن برنامج دراسة الخصوبة بعض العناصر التجريبية والمنهجية . ورغم قلة العلم بمدى التأثير المحتمل للتدابير الحكومية الرامية الى تغيير الخصوبة ، فإنه يوجد في جميع أرجاء العالم أنماط مختلفة من السياسات ومجموعة كبيرة متنوعة من التدابير لتنفيذ تلك السياسات . وبناءً على ذلك فإن اجراء الدراسات حول فعالية ومنهجية هذه البرامج مازال يحظى بأولوية عالية . الا ان هذه الدراسات تستلزم تحسين الاحصاءات من حيث النوعية والوفرة . ويرجى أن تتيح نتائج الدراسات الاستقصائية الوطنية التي اجريت داخل إطار الاستقصاء العالمي للخصوبة بعض التحسين على المدى القصير مما يساعد على اجراء مقارنات دولية حول اتجاهات الخصوبة في عدد من البلدان النامية يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ بلداً . ولقد اكتسب هذا البرنامج الفرعي أهمية خاصة بسبب الاتجاهات الأخيرة للتغيرات في الخصوبة وهي الاتجاهات التي لوحظت في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء . وسيقدم هذا البرنامج الفرعي الدعم الى صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، بناءً على طلبه ، في مجال الخصوبة وتخطيط الأسرة . كما ينص على ذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (د - ٥٤) .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ٣١ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار الجمعية العامة ٣٣٤٤ (د - ٢٩) ، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (د - ٥٤) ، و١٩٤٦ (د - ٥٨) ، و٢٠٥٢ (د - ٦٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ٣٢ ستستخدم خلال ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، البيانات الناتجة عن الاستقصاء العالمي للخصوبة في رصد مستوى الخصوبة واتجاهاتها في جميع أرجاء العالم ، وبصفة خاصة في تقييم العوامل الديموغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فيها . كما ستبذل الجهود من

أجل : (أ) تحسين المنهجية اللازمة لتحليل الاثر الذي تتركه على الخصوبة التدابير الحكومية المتعلقة بالسياسة الرامية ، على وجه التحديد ، الى التأثير على السلوك التناسلي ، (ب) والى تقييم ما لتلك السياسات ، بما في ذلك برامج تخطيط الاسرة ، من أثر على الخصوبة في مختلف البيئات السياسية والانمائية .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ٣٣ منذ ان بدأ الاستقصاء العالمي للخصوبة وشعبة السكان تعمل في لجنة التوجيه التابعة للبرنامج ، وفي اللجنة الاستشارية التقنية كما تكفل الأخذ بخبرة الامم المتحدة ومعاييرها في الاستقصاء . وستولى شعبة السكان تنسيق التحليل الذي تجريه بعض هيئات الامم المتحدة لبيانات الاستقصاء ، كما ستجرى التعليل المقارن على الصعيدين الدولي والاقليمي للبيانات المحرز عليها في البلدان النامية المتراوح عددها بين ٤٠ و ٥٠ بلدا وفسي ٢٠ بلدا من البلدان المتقدمة النمو التي تشترك في الاستقصاء . وبناء على ذلك فان فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ستشهد مضاعفة البحوث القائمة على أساس البيانات الواردة من البلدان المشتركة في الاستقصاء العالمي للخصوبة . وستتجه الجهود خاصة وعموما نحو تحسين المعرفة بالاحوال التي يمكن أن يتوقع في ظلها بدء هبوط الخصوبة في المناطق التي تكون مرتفعة فيها ، وبناء عليه ، ستجرى ، بالاضافة الى المشاريع المستمرة ، الدراسات لتحقيق مايلي : (أ) استقصاء العلاقة بين مركز حالة النساء وادماجهن في التنمية ومستوى ونسب الخصوبة مع مراعاة الاحوال الديموغرافية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ؛ و (ب) تحديد عناصر التنمية المرتبطة بالسلوك التناسلي وكيفية المساس بتأثيرها عند بحث مسألة الموعد الذي تشرع فيه الخصوبة في التقلص وسيستمر كذلك تقديم الدعم اللازم للاستقصاء العالمي للخصوبة .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ٣٤ سيستمر العمل في المشاريع الواردة في الفقرة ' ٢ ' أعلاه ، كما يستمر تقديم المساعدة لتنمية القدرات الوطنية في البلدان النامية على الاضطلاع بالبحوث والدراسات الاستقصائية المتصلة بالخصوبة والتناسل البشري .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح ان تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١ - ٣٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١ - ٣٦ من المتوقع ان توفر الدراسات الموضوعية في اطار هذا البرنامج الفرعي الاساس اللازم للحكومات كيما تفهم بشكل أوضح العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في السلوك التناسلي .

كما انها ستعين الحكومات كذلك في وضع واعادة تقييم السياسات المتعلقة بالخصوبة ونمو السكان . ومن شأن المنهجية ، التي تبني عليها هذه الدراسات ، أن تساعد على تحسين تقنيات البحث وتوفير الأسس اللازمة لزيادة فعالية برامج العمل . وهذه البيانات وغيرها من البيانات المستمدة من الاستقصاءات ستعزز الى حد كبير الاساس اللازم لاجراء التقديرات والاسقاطات السكانية . وستلقي التحليلات الوقائية لأول مرة شيئا من الضوء على السبل التي تؤثر بها الخصوبة في مشاركة النساء في التنمية ويتوفر دليل معقول على الآثار المحتملة لسياسات الحكومات ، على الخصوبة وعلى الكيفية التي قد يختلف بها هذا الاثر باختلاف الاحوال الوطنية .

البرنامج الفرعي ٤ - السكان والتنمية

(أ) الهدف

٢١ - ٣٧ يتمثل الهدف من هذا البرنامج الفرعي في مساعدة الحكومات في ادماج العوامل الديموغرافية في الاستراتيجيات والخطط والبرامج الانمائية ، لاسيما عن طريق دراسة العلاقات الترابطية بين السكان والعوامل الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١ - ٣٨ يعنى البرنامج الفرعي بما يترتب على مختلف انماط الاتجاهات السكانية من آثار تتعلق بالتنمية كما يعنى بتأثير التغيير الاجتماعي والاقتصادى على الاتجاهات الديموغرافية بما في ذلك وضع النماذج السكانية - الانمائية ، وادماج العوامل الديموغرافية في تخطيط التنمية . وهذا سيتضمن النظر في العلاقات الترابطية بين السكان والموارد والبيئة والتنمية . ذلك ان نفس الشيء وتقييم العمليات السكانية ، من حيث علاقتها بالتنمية ، لم ييلغا قدرا من التقدم يكفي لتحقيق الادماج اللازم للعوامل السكانية في استراتيجيات ومخططات التنمية . وسيقدم هذا البرنامج الفرعي الدعم الى صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، بناء على طلبه ، في البحث ومسائل السياسة العامة في مجال السكان والتنمية ، كما ينص على ذلك قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٧٦٣ (ج - ٥٤) .

(ج) السند التشريعى

٢١ - ٣٩ السند التشريعى لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارى الجمعية العامة ٣٣٤٤ (د - ٢٩) ، و ٣٣٤٥ (د - ٢٩) ، وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٩٤٦ (د - ٥٨) ، و ١٩٤٣ (د - ٥٨) ، و ٢٠٥٢ (د - ٦٢) ، و ٢٠٥٣ (د - ٦٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ٤٠ سيكون اعداد التقارير بشأن الدراسة المقارنة للعلاقات بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية قد انتهى ، كما سيكون الاضطلاع بدراسات لحالات افرادية بقصد دراسة تأثير التنمية الاجتماعية - الاقتصادية على الاتجاهات الديموغرافية قد بدأ . وسيكون قد انتهى اعداد جزء من دليل عن ادماج العوامل الديموغرافية في تخطيط التنمية ، كما سيكون قد تم تنظيم اجتماع للخبراء بشأن هذا الموضوع . وستكون الدراسات والاقتراحات التمهيدية اللازمة لاستحداث نظام للاعلام السكاني قد انجزت .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ٤١ ان السرعة المتزايدة لتغير أنماط الخصوبة ونسبة الوفيات والهجرة وكذلك الاهداف الديموغرافية الواجب تضمينها في الاستراتيجية الانمائية الولية والوطنية ، ستزيد من الحاجة الى تعريف وتحديد السياسات والبرامج الانمائية التي تؤثر في توجيه العوامل الديموغرافية صوب الوجهة المنشودة . ومن جهة أخرى سيتعين ، في ضوء الاستراتيجية الجديدة المعنية بالاحتياجات الاساسية ، اجراء تقييمات للكيفية التي تؤثر بها التغييرات التي تطرأ على عدد السكان والتكوين السكاني والاتجاهات السكانية في الاحتياجات الاساسية وغيرها من الاحتياجات . وسيقتضي الامر وضع معايير وطرق لأخذ العوامل الديموغرافية للاغذية والتعليم والصحة والسكان وغيرها في الحسبان . كما سيولى اهتمام لتلك الجوانب المحددة التي أكدت عليها الاستراتيجية الانمائية الدولية والوطنية ، بما في ذلك التنمية الريفية . كما أن علاج العوامل السكانية والديموغرافية بشكل أشمل ، وادماجها في الاطار الاوسع للاستراتيجيات الانمائية انما يتطلبان وجود نموذج سكاني يندمج في اطارها الكمي الشامل . وسيتزايد الاهتمام بوضع المعايير والطرق وغيرها من العناصر اللازمة لعملية ادماج العنصر السكاني بالفعل في الخطط والبرامج الانمائية . وستعد أثناء فترة السنتين سلسلة من التقارير عن هذه العناصر المختلفة من عناصر الاستراتيجية .

٢١ - ٤٢ وسيجرى الاهتمام بصفة خاصة بأربعة مجالات رئيسية : دور التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في بلوغ الفايات الديموغرافية ؛ الاحتياجات الاساسية وغيرها من المتطلبات الناجمة عن الاتجاهات السكانية الراهنة والمحتملة ؛ استحداث نماذج ديموغرافية - اقتصادية ؛ ادخال العوامل السكانية في النماذج والأطر الانمائية ؛ وادماج الجوانب الديموغرافية في التخطيط الانمائي والمؤسسات الانمائية وغيرها من الشروط الاساسية مثل انشاء وحدات للسكان في مكاتب التخطيط . فضلاً عن ذلك ستتخذ ، مع مراعاة مقررات الهيئات التشريعية ، التدابير الاضافية بشأن مسألة انشاء نظام الاعلام السكاني (٤) .

(٤) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٥٢ (د - ٦٢) .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ٤٣ سيتواصل العمل في المجالات الرئيسية الأربعة المهيمنة أعلاه مع زيادة التأكيد على تلك الجوانب المتعلقة بدمج العامل السكاني في العملية الانمائية .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١ - ٤٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(د) الآثار المتوقعة

٢١ - ٤٥ من المتوقع أن تسهم الأنشطة المضطلع بها داخل إطار هذا البرنامج الفرعي في زيادة الوعي والدراية بالعلاقة بين السكان والتنمية ، وأن تعمل ، بصفة خاصة ، على زيادة قدرة البلدان والمجتمع الدولي على معالجة مشاكل السكان .

البرنامج الفرعي ٥ - السياسات السكانية

(أ) الهدف

٢١ - ٤٦ يتمثل الهدف من هذا البرنامج الفرعي في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على توفير المعلومات والتوجيهات ، بشكل فعال ، للحكومات في وضع وتنفيذ السياسة السكانية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١ - ٤٧ يكاد يكون لدى الحكومات جميعها شيء من الخبرة بل ان الكثير منها لديه خبرة جد كبيرة في هذا الميدان . بيد أن كامل الفيض الزاخر من خبراتها لم يحلل بعد تحليلًا كافيًا بشكل موضوعي ومنهجي على الصعيد العالمي . ولهذا فان الكثير من المعلومات لم يبلغ الى الحكومات الراغبة في الاستفادة من خبرة الآخرين ومن الصعب توفير المساعدة على أفضل وجه للراغبين فيها . لذلك كان جمع المعلومات ، وتحليلها ونشر المعارف الموجودة حالياً في هذا الميدان من المهام العاجلة ، مراعاة لتوصيات خطة العمل العالمية للسكان . وسيقدم هذا البرنامج الفرعي الدعم الى صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، بناءً على طلبه ، في مجال البحث ومساءلة السياسة العامة المتعلقة بالسياسات السكانية ، كما ينص على ذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (د - ٥٤) .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ٤٨ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من خطة العمل العالمية للسكان

المذكورة في قرار الجمعية العامة ٣٣٤٤ (٥ - ٢٩) ، وقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٩٤٦ (٥ - ٥٨) ، ٢٠٥٢٩ (٥ - ٦٢) .

(٥) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ٤٩ تتمثل الاستراتيجية في انشاء مصرف للبيانات المتعلقة بالسياسات السكانية ، ومواصلة استكمال هذه البيانات على أساس الردود على الاستفسارات التي تجرى كل سنتين وعلى أساس الوثائق الاخرى المتاحة داخل المنظومة ومن خلال القنوات الحكومية الاخرى . وسيكون قد تم اعداد تقارير عن الخبرة الوطنية المكتسبة في مجال رسم السياسات السكانية وتنفيذها ، وتقارير عن الحالة العالمية تعد داخل اطار الرصد الذى يجرى كل سنتين وداخل اطار أنشطة الاستعراض والتقييم التي يضطلع بها كل خمس سنوات ، كما سيكون قد تم وضع المبادئ التوجيهية لرسم السياسات السكانية وتنفيذها ووضع دراسات لحالات افرادية . وستتميز الحالة في نهاية ١٩٧٩ بالفروغ من جمع البيانات التي كان يجب ان يضمها مصرف البيانات منذ عام ١٩٦٠ ، كما سيكون قد تم استنادا الى تقارير عن الخبرة الوطنية لكل البلدان النامية تقريبا ، وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية العامة والقطاعية لحكومات البلدان النامية وكذلك وضع سجل أول للسياسات السكانية . وبالتالى سيكون قد أقيم أساس لتركيز الجهود خلال فترات السنتين التالية ، على دراسة تلك العوامل الواجب أخذها في الاعتبار لدى رسم السياسات السكانية في سياق استراتيجية انمائية جديدة للعقد الثامن من القرن العشرين . وسيولى اهتمام خاص لتحليل العوامل التي تعوق تنفيذ توصيات خطة العمل العالمية للسكان .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ٥٠ سيستمر العمل على تزويد مصرف البيانات بما يجدر من البيانات المتعلقة بالسياسات السكانية ، وسيجهز بما يلزم لاجراء عملياته الكترونيا . وسينتهي اعداد التقارير عن الخبرة الوطنية للبقية الباقية من البلدان النامية كما ستنتج التقارير المنشورة ، وسيبدأ العمل في التقارير الخاصة بالبلدان المتقدمة النمو . فسينتهي اجراء الاستقصاء السكاني الخامس الذى تقوم به الامم المتحدة بين الحكومات ، الذى يتناول الحالة في منتصف ١٩٨٠ ، وستنشر طبعة ثانية (تنشر في ١٩٨١ عن عام ١٩٨٠) من سجل السياسات السكانية . وسيعقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن رسم السياسات وتنفيذها في البلدان النامية ، كما ستعد دراسات عن العلاقات الترابطية بين السياسات السكانية وحماية حقوق السكان ، ومركز المرأة ، وعما قد يترتب على استراتيجية انمائية دولية للعقد الثامن من القرن العشرين من أثر على رسم وتنفيذ السياسات السكانية الوطنية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ٥١ سيستمر العمل بالأساليب الالكترونية لتشغيل مصرف البيانات المتعلقة بالسياسات السكانية ، كما سينتهي اعداد سلسلة التقارير عن الخبرة الوطنية . وسيبدأ القيام بتنفيذ العناصر التالية من سلسلة الأنشطة العادية المختلفة : الاستقصاء السكاني السادس الذي تقوم به الامم المتحدة لدى الحكومات (الحالة في منتصف ١٩٨٢) ، والطبعة الثالثة من حولية السياسات السكانية (تتناول عام ١٩٨٢ وتشرع عام ١٩٨٣) . وسيجرى تنقيح وتوسيع سلسلة المبادئ التوجيهية بحيث تشكل سلسلة من الادلة التفصيلية في ميدان رسم وتنفيذ السياسات السكانية . وستتعدد الدراسات عن العلاقات الترابطية بين السياسات السكانية وتلك التي تتعلق بالاطفال والاشخاص المسنين .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١ - ٥٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١ - ٥٣ ان الاثر المتوقع من هذا البرنامج الفرعي هو تحسين قدرة الحكومات في كل بلدان النامية والمتقدمة النمو ، على القيام ، بشكل فعال ، برسم وتنفيذ السياسات السكانية المناسبة بحيث تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها الانمائية . وسيتحقق هذا الامر بشكل مباشر عن طريق تزويدها بالمعلومات والتوجيهات اللازمة ، وبشكل غير مباشر كذلك عن طريق تحسين ما يقدم من المعلومات ويسدى من النصائح للوكالات المسؤولة عن تقديم المساعدات داخل اطار البرامج الثنائية والمتعددة الاطراف على حد سواء . وسيتمين النجاح في تحقيق هذا التحسن من زيادة الفعالية في رسم السياسات السكانية الوطنية كما سيتجلى في قيام الحكومات بنشر تقارير شاملة عن سياستها السكانية والانمائية ، وفي معالجة المسائل السكانية ، على نحو أكثر منهجية ، داخل خطط التنمية ، وفي تحسين التقارير التي تضعها الحكومات للإبلاغ بتحقيق أهداف سياساتها .

البرنامج الفرعي ٦ - الرصد والاستعراض والتقييم

(أ) الهدف

٢١ - ٥٤ يتمثل الهدف من هذا البرنامج الفرعي في رصد التغيرات الأخيرة في نمو السكان والخصوبة ونسبة الوفيات والهجرة والتحضر والهيكل السكاني والسياسات السكانية وما يتصل بتلك التغيرات من عوامل اجتماعية واقتصادية ، وفي استعراض وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف وتوصيات خطة العمل العالمية للسكان .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١ - ٥٥ نظرا الى أهمية ما يطرأ من تغييرات على الحالة السكانية في العالم ، ونظرا الى ما يترتب على هذه الحالة من آثار فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فقد أوصت خطة العمل العالمية للسكان برصد الاتجاهات والسياسات السكانية بصفة مطردة على اعتبار أن هذا الرصد يمثل نشاطا متخصصا من أنشطة الامم المتحدة ، واجراء استعراض لها كل سنتين ، تقوم به الهيئات المعنية الداخلة في منظومة الامم المتحدة . وكل دورة من دورات الرصد توفر موجزا للمستويات والاتجاهات الاخيرة للمتغيرات الديموغرافية وما يتصل بذلك من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية . كما تتيح الدورة مناقشة وجهات نظر الحكومات وسياساتها فيما يتعلق بكل متغير من هذه المتغيرات . ويجرى أيضا تحليل المواضيع ذات الأهمية الخاصة .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ٥٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من خطة العمل العالمية للسكان (الفقرات ١.٧ الى ١.٩) (٥) التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٣٣٤٤ (د - ٢٩) ، ومن المقرر ٨٧ (د - ٥٨) والقرار ٢٠٥١ (د - ٦٢) الصادرين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ٥٧ ستكون دورة الرصد الثانية قد انتهت ، وستكون التقارير المتعلقة بها قد قدمت الى لجنة السكان ، التي ستكون هي بدورها قد قدمت تقريرها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . كما سيكون التخطيط لدورة الرصد الثالثة ، بما في ذلك المشاورات مع الوكالات المتخصصة واللجان الاقتصادية الاقليمية ، قد تم في عام ١٩٧٩ . أما الدورة الاولى للاستعراض والتقييم فتكون قد انتهت في عام ١٩٧٩ بعد ان يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد نظر فيما تم من مشاورات مع الحكومات والوكالات واللجان وفيما حققته هذه الدورة من النتائج والتي يتوقع أخذها في الحسبان عند اعداد الاستراتيجية الانمائية الجديدة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ٥٨ سيضطلع ، خلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، بالأعمال المتعلقة بدورة الرصد الثالثة

(٥) تقرير مؤتمر السكان العالمي ، بوخارست ، ١٩ - ٣٠ آب/اغسطس ١٩٧٤ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.XIII.3) ، الفصل الاول .

وفي عام ١٩٨١ سينتهي اعداد التقرير المتعلق بها ، اما التخطيط للدورة الرابعة فسيتم في ١٩٨١ . وسيبدأ التخطيط لدورة الاستعراض والتقييم الثانية في غضون السنة نفسها .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ٥٩ سيضطلع ، خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بالأعمال المتعلقة بدورة الرصد الرابعة ، وسيينتهي اعداد التقرير المتعلق بها في عام ١٩٨٣ . وسيضطلع خلال فترة السنتين نفسها بالأعمال المتعلقة بدورة الاستعراض والتقييم الثانية . ومن المتوقع كذلك ان تقوم الحكومات ، بعد الفراغ من دورة الاستعراض والتقييم الثانية عام ١٩٨٤ ، باجراء مناقشة شاملة للحالة السكانية في العالم ، ولا مكانية تنقيح خطة العمل العالمية للسكان . ومن الممكن اجراء هذه المناقشة في دورة استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو في اطار احدي دورات الجمعية العامة ، أو في مؤتمر عالمي مستقل للسكان .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحب ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١ - ٦٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

٥) الاثر المتوقع

٢١ - ٦١ تقوم لجنة السكان ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمناقشة التقارير عن تقدم أعمال الرصد ، وتعمم هذه التقارير على نطاق واسع بين الحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية والديموغرافيين الدوليين . أما الاثر المتوقع لهذا البرنامج الفرعي فهو تمكين البلدان والهيئات التشريعية التابعة للأمم المتحدة من تحديد المشاكل الديموغرافية الراهنة والمقبلة ، وتحسين فهمها لأسباب الاتجاهات السكانية ونتائجها ، والاستفادة مما اكتسبته البلدان الاخرى من الخبرات في محاولة معالجة المسائل السكانية عن طريق السياسات والبرامج السكانية . وستستخدم نتائج الرصد أيضا في الدورة الخمسية لاستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان وهي الدورة التي سيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض نتائجها بقصد ادخال التعديلات المناسبة ، على أهداف الخطة وتوصياتها واذ اقتضت الحاجة ذلك . وينبغي ان يكون للاستعراض والتقييم أثر كبير في توضيح دور العوامل السكانية في تخطيط التنمية . كما ينبغي لهذا الاثر ان يتزايد نظرا لأن التقييم ينبغي بالدرجة الاولى على تقييمات الحكومات لما احرزته من تقدم في تحقيق أهداف وتوصيات الخطة عن طريق ما تنتهجه من سياسات وبرامج سكانية في سياق أهدافها الانمائية . والتقييمات المقدمة من الحكومات كل على حدة ستشمل السياسات والبرامج الرامية الي التأثير على المستويات والاتجاهات الديموغرافية وكذلك التدابير الاجتماعية - الاقتصادية التي تنطوي على امكانات التأثير في تلك المستويات والاتجاهات ، وعلى سبيل المثال ، التدابير المتصلة بالعمالة والتعليم ومركز المرأة وما الى ذلك . وبالتالي فان أثر نتائج عملية الاستعراض والتقييم لن يكون ذا صلة بالخطة بوصفها صكادوليا للتنمية فحسب ، بل سيكون ذا صلة كذلك بالاساليب التي ينبغي بها ادماج العامل السكاني في استراتيجية انمائية جديدة .

البرنامج ٢ - ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢١ - ٦٢ تقوم باستعراض أعمال الامانة المتعلقة بهذا البرنامج والموافقة عليها لجنة السكان التي تجتمع مرة كل سنتين . وكانت قد عقدت اجتماعها الاخير في كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ومن المقرر أن تعقد اجتماعها القادم في شباط /فبراير ١٩٧٩ . كما تقوم باستعراض هذه الاعمال ايضاً هيئات فرعية أخرى تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي يجتمع مرتين كل سنة . وقد عقد اجتماعه الاخير في حزيران /يونيه ١٩٧٨ . وهذه الخطوة مستمدة من قرارات هذه الهيئات غير أن هذه الاخيرة لم توافق عليها بعد .

٢ - الامانة

٢١ - ٦٣ وحدة الامانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي مكتب البرامج والمشاريع السكانية (٦) بادارة التعاون التقني والتي كان يوجد بملاكها ١١ موظفاً من الفئة الفنية في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، تمول وظائفهم كلها من مصادر خارجة عن الميزانية . وكان المكتب يضم الوحدات التالية في ١/تموز/يوليه ١٩٧٨ :

<u>المجموع</u>	<u>المصادر الخارجة عن الميزانية</u>	<u>الميزانية العادية</u>	<u>الوحدة التنظيمية</u>
٢	٢	-	التوجيه التنفيذي والادارة
٦	٦	-	قسم العمليات
٣	٣	-	الخدمات الاستشارية
<u>١١</u>	<u>١١</u>	-	المجموع

(٦) قبل اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالامم المتحدة كانت هذه الوحدة تمثل جزءاً من شعبة السكان بادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وقد اصيحت الوحدة حالياً جزءاً من ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية . فضلاً عن هذه الوحدة يوجد ملاك مناسب من موظفي ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية لتنسيق وادارة البرامج وخدمات الدعم (التوظيف ، والخدمات الادارية ، والمعقود وشراء المعدات ، والتقارير ، وتوزيع الزمالات) .

٣ - اوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

٢١ - ٦٤ قدم اقتراح بنقل خبيرين استشاريين اقليميين لشؤون السكان من البرنامج العادى للمساعدة التقنية (الباب ١٥ من ميزانية فترة السنتين) (٣) لتدعيم قدرة الادارة من اجل تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان النامية فيما يتعلق بالانشطة التي يشملها البرنامج الفرعيان ٢ و ٣ أدناه .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

٢١ - ٦٥ من المتوقع ان ينجز العنصر البرنامجي ٧-٢ الوارد في الفقرة ٥ ألف - ٣٨ ، البرنامج الفرعي ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (٧) ، وذلك في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ؛ ولكن لن ينجز منه الا بقدر اتصاله بتخطيط وتنسيق برنامج الامم المتحدة للانشطة السكانية الاقليمية لفترة السنتين الممول من قبل صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية .

(ب) اعادة التنظيم المترتبة

٢١ - ٦٦ ستحول الموارد التي كرسها مكتب البرامج والمشاريع السكانية لاعداد برنامج اقليمي متكامل لفترة السنتين بعد انجاز عنصر البرنامج المذكور اعلاه الى تقديم المساعدة بموجب البرنامجين الفرعيين الجديدين ٢ و ٣ المذكورين أدناه ، والخاصين بالبحث الوطني الذي يتم القيام به في البلدان النامية بناءً على طلبها بمساعدة خبراء وخبراء استشاريين بمساهمة الامم المتحدة ، وتعزيز لجان السكان الوطنية وغيرها من الهيئات الحكومية المعنية بالسياسات السكانية في نفس البلدان . ومن المتوقع ان تضطلع اللجان الاقليمية ، خلال الفترة المستعرضة ، بمسؤولية متزايدة فيما يتعلق بأنشطة الدعم التقني .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

٢١ - ٦٧ يتم تمويل ٥ بالمائة تقريبا من موارد موظفي مكتب البرامج والمشاريع السكانية من النفقات العامة ومن ثم تحدد حسب مدى البرنامج ؛ ويمول الباقي من الموارد التي تتوفر عن طريق صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية . ومن المتوقع ان تتاح آليات تنفيذ جديدة للتعاون التقني في عام ١٩٨٠ كنتيجة لتوصيات المؤتمر القادم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وسيكون على مكتب البرامج والمشاريع السكانية أن يستجيب لهذا الوضع باعداد مقترحات

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦

(A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الاول .

بمشاريع مشتركة أو فيما بين بلدان متعددة أو كلاهما معا تتضمن اشتراك بلدان نامية عديدة وتبادل الخبرات فيما بين البلدان ذات المشاكل السكانية المشتركة والوضع المتماثلة .

باء - التنسيق

٢١ - ٦٨ سيقوم مكتب البرامج والمشاريع السكانية التابع لادارة التعاون التقني لاغراض التنمية بتنسيق اعماله وتبادل المعلومات مع شعبة السكان التابعة لادارة الشؤون الدولية والاقتصاد والتنمية والاجتماعية . وسوف يكون مكتب البرامج والمشاريع السكانية داخل ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية اداة للاتصال والتعاون مع صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية في الجوانب الفنية لمشاريع التعاون التقني التي يمولها الصندوق . كما سيساهم في تنسيق انشطة التعاون التقني التي تقوم بها ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية مع انشطة اللجان الاقليمية ويواصل الاتصالات مع مصادر الدعم الرئيسية للانشطة السكانية الى جانب صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية .

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

٢١ - ٦٩ سيستمر التنسيق بين مكتب البرامج والمشاريع السكانية التابع لادارة التعاون التقني لاغراض التنمية وبين مختلف المكاتب والشعب بادارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية ، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية من اجل استحداث واستعراض وتقييم المشاريع المتعلقة بالانشطة التعاون التقني التي يمولها صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية . وسوف يساهم مكتب البرامج والمشاريع السكانية في قوات العمل المشتركة بين الادارات والمعنية بمسائل السكان الهامة ولا سيما قوات العمل المعنية بالتنمية الريفية والمستوطنات البشرية والفريق العامل المعني باهداف التنمية الطويلة الاجل .

٢ - التنسيق الرسمي مع منظومة الامم المتحدة

٢١ - ٧٠ سيشارك مكتب البرامج والمشاريع السكانية في اية تنظيمات قد تنشأ بهدف تنسيق الاجراءات فيما بين الوكالات من اجل انشطة التعاون التقني في الميدان السكاني ، وخاصة فسي اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات التابعة لصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، ولجان التنسيق الاقليمية المشتركة بين الوكالات ، وقوات العمل الاقليمية الجارية انشاؤها . وسوف يشارك مكتب البرامج والمشاريع السكانية في اللجنة الفرعية للسكان التابعة للجنة التنسيق الادارية ، عندما تقوم اللجنة الفرعية بمناقشة أنشطة التعاون التقني . كما سوف يشارك في اجهزة التنسيق فيما بين الوكالات من اجل تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني ، والتي ستتخذ التدابير المناسبة من اجلها . وسيتم وضع ترتيبات للتنسيق مع منظومة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وكذلك مع مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة من اجل استحداث أنماط معينة من المشاريع ذات المصلحة المشتركة بين الامم المتحدة وواحدة أو أكثر من هذه الوكالات .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة
معيها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢١ - ٧١ سوف تستمر الأنشطة المشتركة مع شعبة السكان ومكتب الإحصاء بإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية لتكون نموذجا فيما يتعلق بأنشطة بحوث وإحصاءات التعاون التقني التي يمولها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢١ - ٧٢ من المتوقع ان تكون النسبة المئوية لتخصيص الموارد للبرامج كما هو مبين في الجدول التالي تقريبا :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - التدريب

(أ) الهدف

٢١ - ٧٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي على المدى الطويل الى جعل كل بلد على حدة مكثفيا ذاتيا في تدريس الديموغرافية والمواد المتصلة بها ، وجمع المعلومات عن السكان وتحليلها ، ودمج العوامل السكانية في التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١ - ٧٤ تبين خلال الخمسينات انه اذا كانت نتائج البحوث قد كشفت عن احتمال حدوث زيادة كبيرة جدا في سكان العالم خلال العقود التالية ، فان انعكاسات هذه الزيادة السريعة للنمو بالنسبة للتنمية العامة لم تعرف . فضلا عن ذلك كان هناك نقص وخاصة في البلدان الغامية فسي العدد الكافي من الاشخاص المؤهلين للقيام بدراسات تتيح هذه المعلومات الاساسية . وقد نوقشت المسألة وتأكدت الحاجة الى برنامج تدريبي في المؤتمر العالمي الاول للسكان لعام ١٩٥٤ ، وكذلك في المؤتمر المعقود عام ١٩٧٤ حيث وجه اهتمام خاص للحاجة الى تدريب اضافي فيما يتعلق بالجوانب السكانية المتعددة الفروع باعتبارها ذات فائدة عملية كبرى في اعداد السياسات السكانية من اجل التنمية . والنتيجة التي انتهى اليها المؤتمران (وهي النتيجة التي كرستها قرارات الامم المتحدة فيما بعد) هي ضرورة قيام الامم المتحدة بدعم برنامج عالمي للتدريب السكاني ، وضرورة تنفيذ مثل هذا البرنامج عن طريق مراكز تدريب اقليمية والمساعدة في استحداث تسهيلات سكانية وطنية وتقديم زمالات للتدريب بالخارج في فرع أو آخر من فروع الدراسة السكانية . وسوف يوفر هذا البرنامج الفرعي الدعم المطلوب لصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، امثالا لأحكام الفقرة ١ (أ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (د - ٥٤) .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ٧٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٣٣٤٤ (د - ٢٩) الذي اعلن خطة العمل العالمية للسكان ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٥٣ (د - ٦٢) المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ بالموافقة على اقتراحات برامج العمل المنبثقة عن المؤتمر العالمي للسكان لعام ١٩٧٤ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ٧٦ سيستمر تشغيل مراكز التدريب الديموغرافية الاقليمية والاقليمية الست المنشأة تحت رعاية الامم المتحدة بموجب اتفاقات مع الحكومات المضيفة المعنية وسيتمد بقاؤها خلال الثمانينات .

وسيكون ما لا يقل عن ٢٠٠٠ متدرب قد أتموا الدراسة بهذه المراكز في نهاية سنة ١٩٧٩ بمنح زمالة من الامم المتحدة . وسيكون هناك عدد اضافي قدره ١٠٠٠ من المرشحين من جانب الحكومات قد تلقوا التدريب في المجالات السكانية بموجب منح دراسية للامم المتحدة يمكن الحصول عليها من مؤسسات اخرى غير مراكز الامم المتحدة . وسيكون العام الثاني لتنفيذ برنامج للتدريب في مجال السكان والتنمية يتم الاضطلاع به تحت رعاية كل من الامم المتحدة وجامعة موسكو الحكومية قد انتهى ويتوقع ان يبلغ عدد الذين يتابعون تدريبهم داخل اطار هذا البرنامج ١٠٠٠ متدرب . كما ستقدم المساعدة ايضا لانشاء نحو ١٥ قسما أو مركزا وطنيا للديموغرافية في الجامعات اساسا تركز للتعليم والبحوث الديموغرافية ، وللشروع في برامج تدريبية بها . وهذه المراكز سوف تعمل في تراط وشيق مع مراكز التدريب الديموغرافي الاقليمية والاقليمية التي ترعاها الامم المتحدة . كما ستعقد ايضا حلقات دراسية ودورات قصيرة الاجل في فروع الدراسة المتصلة بالسكان تحت رعاية الامم المتحدة بتلك المؤسسات الوطنية وغيرها .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١-٧٧ جميع الأدلة المتاحة ، بما في ذلك الاستفادة من الاستقصاء الثالث فيما بين الحكومات حول السياسات السكانية (١٩٧٥ - ١٩٧٦) ، تؤكد استمرار الحاجة فيما بين البلدان الأقل نموا الى تسهيلات تدريبية في النظم المتصلة بالسكان . وعلى هذا فان الأمم المتحدة وبصورة أخص مكتب البرامج والمشاريع السكانية سيستمر بالتعاون مع شعبية السكان في تقديم هذه التسهيلات خلال فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ حسب القواعد المقررة ، وذلك بدعم مراكز التدريب الاقليمية والاقليمية ، وتنظيم برامج وحلقات دراسية قصيرة الاجل للتدريب ، والمساعدة في انشاء نحو ٢٠ وحدة وطنية اضافية للتدريب السكاني ، وتقديم الزمالات لاستكمال التدريب في الخارج . ومن المتوقع أن تؤدي دورة التعدادات السكانية التي ستنظم في الثمانينات الى مضاعفة الطلب في مجال التدريب على تحليل بيانات التعداد . فضلا عن ذلك فان فترة السنتين ستشهد ، استجابة لما تبديه البلدان من اهتمام ، عناية متزايدة بتقديم التدريب في الجوانب " التطبيقية " للتحليل السكاني ، وخاصة فيما يتعلق بمشاكل الهجرة والتنمية الريفية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية العامة .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١-٧٨ ليس من الراجح على ما يبدو أن تقل الحاجة الى التدريب السكاني في صورته الحالية بصفة ملموسة على الصعيد الدولي في بداية فترة السنتين الثانية رغم انه قد توجد اختلافات اقليمية . ولذلك فان المد الرئيسي لهذا البرنامج سيستمر نحو تقديم التسهيلات التدريبية في الديموغرافية وما يتصل بها من المسائل كما كان الشأن في السابق . وفي نفس الوقت سيتم خلال فترة السنتين ايلاء اهتمام متزايد للمساعدة في انشاء وتطوير التسهيلات التدريبية الوطنية والبرامج التدريبية في المجال السكاني فيما يتعلق بسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ويتعين في هذا الصدد

تعد ميل البرامج الدراسية لمراكز التدريب الاقليمية والأقليمية التي ترعاها الأمم المتحدة وانشاء برامج تدريبية جديدة في هذا الموضوع وتوسيع البرامج الموجودة .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١-٧٩ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١-٨٠ نتيجة لتدريب الموظفين المعينين من الحكومات على النظم السكانية ، سيكون لدى نحو ١٠٠ بلد من البلدان المستفيدة من المساعدة قدرة زائدة على أعداد وتنفيذ وتقييم البرامج السكانية وتحليل الصلة بين الظواهر السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وسيكون قد تم انشاء أجهزة تدريس وبحوث ديموغرافية وطنية واقليمية جديدة في نحو ٢٠ بلدا بدعم من الأمم المتحدة وستوفر لموظفيها فرصة أكبر لرفع مستوى كفاءتهم الفنية . ومن المنتظر أن تبلغ الحكومات ، نتيجة لهذا البرنامج الفرعي ، درجة أعلى من الاعتماد على النفس في معالجة المسائل السكانية .

البرنامج الفرعي ٢ - المساعدة للبحث الوطني بشأن دينامية السكان

(أ) الهدف

٢١-٨١ الهدف الطويل المدى لهذا البرنامج الفرعي هو المساعدة في تطوير القدرات الوطنية للقيام بدراسات البحوث التحليلية اللازمة لادماج العناصر السكانية في برامج التخطيط الانمائي . والهدف في المدى القصير هو مساعدة البلدان النامية ، بالتعاون مع شعبة السكان التابعة لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، في تقييم وتحليل نتائج تعداداتها السكانية لعام ١٩٨٠ واجراء دراسات البحوث الديموغرافية لتحديد نتائج نسبة الوفيات والخصوبة والهجرة وغيرها من الجوانب المتعلقة بتكوين واتجاهات السكان وأخذها في الاعتبار عند رسم السياسات المناسبة المتجهة نحو بلوغ الأهداف الانمائية الوطنية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١-٨٢ ان ضرورة تحليل وتقييم البيانات الديموغرافية المتاحة نتيجة للتعدادات والاستقصاءات والاحصاءات عن الحالة المدنية ومعالجة النتائج من أجل التخطيط الانمائي غالباً ما كانت تهمل أثناء القيام بأنشطة جمع البيانات السكانية في كثير من البلدان النامية ، الأمر الذي حال دون الاستفادة الى أقصى حد ممكن من البيانات المتاحة . وللتعدادات السكانية عيب عام هو أن نشر البيانات الجمالية لا يكون في الغالب مصحوباً بتقييم لهذه البيانات من حيث الوفرة والدقة وصحتها أو بتقديمها في صورة يسهل على المخططين ومقرري السياسة استخدامها . ولذلك فمن الضروري

نظراً لأن معظم البلدان ستجرى حالياً تعدادات واستقصاءات ، تشجيع تحليل النتائج والمساعدة على القيام به ، بحيث يتسنى الانتفاع بنتائج التعدادات والاستقصاءات على أفضل وجه وأوسع نطاق .

(ج) السند التشريعي

٢١-٨٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى الجمعية العامة ٣٣٤٤ (٢٩ - ٥) ، و ٣٣٤٥ (٢٩ - ٥) اللذين أيدت بهما خطة العمل العالمية للسكان وأكدت دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة لتحقيق أهداف الخطة ؛ وقرارى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٤٦ (٥ - ٥٨) ، و ٢٠٥٣ (٥ - ٦٢) بالموافقة على مقترحات برنامج العمل الصادرة عن المؤتمر العالمي للسكان لعام ١٩٧٤ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١-٨٤ من المتوقع في نهاية سنة ١٩٧٩ أن تكون بعض البلدان النامية ال ٧٢ التي أجرت تعدادات سكانية في السبعينات قد انتهت من اعداد جداول وتحليلات لنتائج هذه التعدادات. كما ستنتهي أيضاً في أغلب البلدان أعمال استكمال البحوث الديموغرافية والاستقصاءات المتعلقة بالعائلات ، وستبدأ حينئذ الاستعدادات لدورة التعدادات المقرر إجراؤها في الثمانينات ومنها بوجه خاص سلسلة الحلقات الدراسية التدريبية لتعداد سنة ١٩٨٠ . فضلاً عن ذلك سيكون حوالي ٢٠ بلداً قد تلقى المساعدة اللازمة لإنشاء أو دعم وحداته الوطنية للدراسات السكانية أو لكليةها .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١-٨٥ سيكون من الضروري خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ تقديم المساعدة لنحو ٥٠ بلداً نامياً لاعداد تعداد سنة ١٩٨٠ ، والاسهام في استحداث مشاريع للتعاون المشترك مع البلدان الأخرى ، والحرص على اتخاذ الترتيبات اللازمة على مستوى التخطيط التعدادي لتحليل نتائج التعدادات . ومن المنتظر أن تقدم المساعدة لنحو ٣٠ بلداً عن طريق خبراء استشاريين يوفدون الى هذه البلدان لفترات قصيرة الأمد أو عن طريق الاستفادة المشتركة من الخبراء أو تبادل التقنيين فيما بين البلدان النامية لاجراء بحوث حول العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والديموغرافية التي تؤثر في نسبة الوفيات ، والخصوبة ، والهجرة وما يترتب على ذلك من انعكاسات بالنسبة للتخطيط الانمائي . وفي هذا الصدد سيتم دعم الخطط القائمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستخدامها من أجل هذا البرنامج . وسوف يوفر هذا البرنامج الفرعي الدعم المطلوب لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، امثالاً لاحكام الفقرة ١ (أ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (٥ - ٥٤) .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٨٦-٢١ ستكون نتائج تعداد سنة ١٩٨٠ في نحو ٢٥ بلدا قد جمعت وقام الديموغرافيون الوطنيون بتقييمها وتحليلها على نحو مفصل ، بالتعاون مع المستشارين الأقاليميين والخبراء الاستشاريين المشتغلين لفترة قصيرة فيما بين البلدان .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجى أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٨٧-٢١ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٨٨-٢١ من المتوقع أن يتحسن استخدام نتائج التعدادات السكانية وأن تؤدي دراسات البحوث الديموغرافية التي تجرى خلال هذه الفترة الى توفير المعلومات الاضافية المستكملة اللازمة لرسم السياسات السكانية وتنفيذ برامج التنمية في نحو ٣٠ بلدا . ومن المتوقع أيضا أن يتحقق ادراك واسع النطاق في البلدان النامية للحاجة الى تحليل وتفسير البيانات السكانية المجمعة على نحو كامل واستخدامها في التخطيط . وسوف تتحسن نوعية البيانات السكانية في نحو ٥ بلدا عن طريق عملية تقييم وتحليل نتائج التعدادات السكانية والاستقصاءات الديموغرافية . وقبل كل شيء ، سيتم وضع نظام للتقييم والتحليل داخل خطط التعداد العامة ، مع أحكام لجمع البيانات وتحضيرها في مرحلة التخطيط في نحو ٥ بلدا .

البرنامج الفرعي ٣ - مساعدة البرامج والمكاتب السكانية الوطنية

(أ) الهدف

٨٩-٢١ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية في انشاء أو تعزيز اللجان أو المجالس السكانية الوطنية التي ستضطلع برسم السياسات السكانية ، وتنفيذ هذه السياسات كوسيلة لتحسين تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقييم أثر هذه السياسات على الأحوال الديموغرافية في هذه البلدان . وسوف تنصب الجهود أيضا على تعزيز أجهزة التخطيط بالحكومات ، مع ايلاء اهتمام خاص للبرامج الوطنية لتخطيط الأسرة والبرامج المتعلقة بالهجرة الداخلية والمستوطنات البشرية ، بهدف مساعدة الحكومات على تحسين تنظيم وإدارة هذه البرامج ، وبدء الاجراءات من أجل التقييم الداخلي الكامل للبرامج والتخفيف من المشاكل كالتالي تنشأ عن الهجرة الزائدة من الريف الى الحضر وأنماط الاستيطان الجغرافي غير الفعالة . وسيهدف هذا البرنامج أيضا الى مساعدة الحكومات في اتخاذ التدابير لتشجيع الاندماج الكامل للمرأة في عملية التنمية وخاصة في المناطق الريفية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١ - ٩٠ يقوم عدد كبير من البلدان بتنفيذ برامج ذات صلة بالسكان ، وخاصة برامج تخطيط الاسرة ، وبرامج اعادة التوزيع السكاني وذلك على نحو متزايد . ولكن الحكومات تجد في كثير من الاحيان ان هذه البرامج في حاجة الى التحسين والتكيف مع الاحوال السائدة لكي تكون أكثر فعالية . وفي نفس الوقت اصبحت الحكومات تدرك أكثر فأكثر اهمية المتغيرات الديموغرافية في كافة قطاعات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المخططة تقريبا ، ولهذا فهي حريصة على تحسين قدرتها في ادماج ما هو معروف عن هذه المتغيرات ، سواء كاسباب أو نتائج للظواهر الديموغرافية ، في استراتيجياتها وخططها الشاملة للتنمية . وفيما يلي بعض الامثلة المحددة عن الاحتياجات الملحة الملموسة في هذا الميدان : (أ) الحاجة الى تحسين الاحوال المعيشية في المناطق الريفية ، والقيام في هذا السياق بتوسيع برامج تخطيط الاسرة - السائدة الان على نحو أكبر في المناطق الحضرية - لتشمل المناطق الريفية بادماجها في البرامج الصحية والتعليمية وغيرها من برامج التنمية ؛ (ب) المشاكل الناجمة عن ادماج غير الكامل للمرأة في عملية التنمية ؛ (ج) تنظيم أنماط الهجرة الداخلية والتوزيع الجغرافي للسكان ومكانية تقديم المساعدة الى الحكومات فيما يتعلق بخطط الاستيطان . وسوف يوفر هذا البرنامج الفرعي الدعم المطلوب لصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، امثالا لأحكام الفقرة ١ (أ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٣ (د - ٥٤) .

٢١ - ٩١ وسيزداد الاهتمام أكثر فأكثر بالموقف الناشئ عن اتجاه الخصوبة والنمو السكاني الى الانخفاض وانعكاس ذلك على الاستهلاك وعلى ما يمكن طلبه في المستقبل من الخدمات الاجتماعية . ولكيما يتسنى رصد هذه الانعكاسات واتخاذ الاجراءات المناسبة فان الحكومات ستضطر في غالب الظن الى ان تطلب المساعدة ، لمراجعة اسقاطاتها للاحتياجات الاجتماعية الاساسية مثل الاغذية والسكان والخدمات الصحية والتعليم والعمالة ، الامر الذي سيتطلب اجراء دراسات بشأن مواضيع مثل الحجم والهيكل السكاني وموجات الهجرة الدولية ، ويقتضي تعاونا وثيقا بين المكاتب السكانية والمكاتب القطاعية وتكاملا بين برامج عملها .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ٩٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفقرتين ٤ و ١٣ من قرار الجمعية العامة ٣٣٤٤ (د - ٢٩) الذي أعلن خطة العمل العالمية للسكان ؛ والفقرة ٣ (د) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٥٣ (د - ٦٢) باعتماد برنامج العمل في مجال السكان .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٠ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ٩٣ تكون اللجان أو المجالس السكانية الوطنية عموما هيئات على مستوى عال مسؤولة عن

اقترح توصيات السياسة العامة . وبناء على ذلك سيتم ، كخطوة أولى لبلوغ الهدف النهائي ، تقديم المساعدة من أجل انشاء أو تعزيز الوحدات السكانية التي ستقوم بتنفيذ الدراسات والبحوث المطلوبة لتمكين مقرري السياسة من وضع خطط العمل المناسبة .

٢١-٩٤ وفي نهاية سنة ١٩٧٩ ، سيكون أكثر من ٧٠ بلدا ناميا (أى ثلثا البلدان النامية كلها تقريبا) قد شرع في تنفيذ برنامج لتخطيط الأسرة بصورة ما ، ولكن كثيرا من هذه البرامج سوف يتطلب إعادة النظر فيها من حيث التكوين والتنظيم لتكون أكثر فعالية . على أن البرامج القائمة توجد أساسا في المناطق الحضرية ، وفي غالب الظن أن الجهود ستتجه أكثر فأكثر نحو مد نطاقها الى المناطق الريفية .

٢١-٩٥ وكما أظهرت الردود الواردة بشأن الاستقصاء السكاني الثالث فيما بين الحكومات فإن ثلثي البلدان النامية تشعران التوزيع الجغرافي لسكانها لا يتفق كثيرا مع متطلبات التنمية ، ويبدو أن عددا متزايدا من الحكومات سوف تطلب المساعدة لتخطيط وتنفيذ برامج إعادة توطين السكان . وفي الواقع ان بعض البلدان قد بدأت فعلا ، أو هي على وشك البدء في تنفيذ مثل هذه البرامج بمساعدة الأمم المتحدة .

٢١-٩٦ هناك نحو ٨٣ بلدا ناميا - أى ما يعادل ثلثي البلدان النامية تقريبا - لديها هيئة مركزية للتخطيط ، مسؤولة عادة عن توحيد السياسات السكانية في البلدان التي لديها مثل هذه السياسات - ومع ذلك فإن عددا قليلا فقط من هذه البلدان لديها وحدات ادارية مختصة بهذه الأمور على وجه التحديد . ومن المنتظر أن يؤدي تنفيذ أنشطة التعاون التقني بموجب هذا البرنامج الفرعي في نهاية ١٩٧٩ ، الى انشاء وتعزيز الوحدات السكانية المسؤولة عن استحداث وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية في نحو ٢٠ بلدا .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١-٩٧ من المتوقع أن تبدأ اللجان والمجالس السكانية الوطنية مباشرة عملها في عدد متزايد من البلدان النامية خلال فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وبما أن هذه اللجان هي ، كما سبق ذكره ، هيئات لتقرير السياسة على مستوى عال فسوف تحتاج الى دعم الأمانات التقنية أو الوحدات السكانية التي سوف تضطلع بوضع برامج العمل وصياغة التشريعات وتنظيم وتنسيق البحوث واقترح البرامج التنفيذية وما شابه ذلك من الأنشطة . وبالتالي ، فإن تقديم الدعم سوف يستمر عن طريق استراتيجية متعددة الوجوه تضم أنواعا متعددة من النشاط من أجل انشاء وتعزيز وحدات التخطيط السكاني في ٢٠ بلدا تقريبا (بالاضافة الى نحو ١٠ بلدان أخرى ستكون قد بدأت تلقي المساعدة بالفعل بموجب الخطة المتوسطة الأجل السابقة) . وهذه المساعدة سوف تتضمن : (أ) ايفاد بعثات استشارية تتألف من موظفي مكتب البرامج والمشاريع السكانية ومستشارين أكاديميين الى البلدان التي تلقت المساعدة من الأمم المتحدة لانشاء لجان سكانية أو وحدات دراسية سكانية

أو كليهما ، بغية تعزيز تبادل المعلومات والخبرة بين تلك البلدان ؛ (ب) تقديم خدمات الخبراء للبلدان على المدى القصير أو الطويل حسب ما تقتضيه الحاجة ؛ (ج) اتخاذ التدابير لقيام مواطني البلدان النامية من ذوي الخبرة في رسم وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية ببعضيات استشارية في البلدان الأخرى ، وتمكين مواطني البلدان المعنية من الحصول على تدريب عملي في موقع العمل بالبلدان ذات المشاكل المماثلة ؛ (د) منح الزمالات للدراسة في المؤسسات المناسبة وتقديم الدعم لبرامج تدريب الأفرقة المنظمة محليا من الموظفين الوطنيين العاطلين في مجال وضع وتنفيذ السياسة السكانية ؛ (هـ) القيام بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية ، بتنظيم الحلقات الدراسية حول السكان والتنمية ، والحلقات الدراسية /التدريبية الإقليمية للموظفين من وحدات التخطيط السكاني الوطنية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١-٩٨ من المتوقع أن تتضمن استراتيجية فترة السنتين هذه بصفة أساسية استمرار الأنشطة المضطلع بها في فترة السنتين السابقة ودمجها ، كما سيستمر العمل تدريجيا على تخفيض المساعدة الى البلدان التي حققت الاكتفاء الذاتي بالنسبة لوضع وتنفيذ السياسات السكانية ودمج العوامل السكانية في التخطيط الانمائي ، وسوف يستمر تقديم المساعدة الى البلدان التي ما زالت تطلبها والى البلدان التي تطلبها لأول مرة - وقد يبلغ عددها نحو ١٠٠ . ومن المتوقع أن يصير من الممكن الاعتماد بصفة متزايدة على الخدمات المقدمة داخل اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وستستمر أهمية التدريب سواء عن طريق منح زمالات فردية أو برامج تدريب للأفرقة الوطنية ، على أن تتحمل المؤسسات الوطنية في البلدان النامية نصيبا أكبر في مسؤوليات التدريب .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجى أن تكون فائدتها حدية ، وموجيها التشريعي

٢١-٩٩ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١-١٠٠ في نهاية سنة ١٩٨٣ ، يتوقع أن تضع معظم الحكومات العوامل السكانية في اعتبارها عند تقرير سياساتها الانمائية وأن يتم ادماج السياسات السكانية كما ينبغي في البرامج الانمائية . وسيكون لدى كثير من البلدان عندئذ الأجهزة الحكومية اللازمة لتحسين ما تقوم به من أعمال في المجال السكاني تحسينا مطردا ، وستكون هناك زيادة كبيرة في عدد الموظفين الحكوميين المدربين في مختلف نواحي وضع السياسات السكانية وتنفيذها والعلاقة بين العوامل السكانية والتنمية .

البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢١ - ١٠١ يستعرض ما تقوم به الامانة العامة من الاعمال المتعلقة بهذا البرنامج مؤتمر الوزراء الذي يجتمع مرة كل سنتين . وقد عقد الاجتماع الاخير في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٧٧ ، ولم تقم هذه الهيئة باعتماد هذه الخطة . بيد أن هذه الخطة تركز على برنامج العمل الذي أقره مؤتمر الديموغرافيين الافريقيين .

٢ - الامانة

٢١ - ١٠٢ ان وحدة الامانة العامة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة السكان التي كان يعمل بها في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ تسعة موظفين من الفئة الفنية كانت تتول ونائب مدير سبعة منهم من مصادر خارجية عن الميزانية . وكانت هذه الشعبة تضم الاقسام التالية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

موظفو الفئة الفنية			الوحدة التنظيمية
المجموع	المصادر الخارجية عن الميزانية	الميزانية العادية	
١	١	-	مكتب الرئيس
٣	٣	-	دراسات الخصوبة ونسبة الوفيات
٣	٢	١	التنمية والسياسات
٢	١	١	الديموغرافيا العامة
٩	٧	٢	المجموع

٣ - الانجازات المتوقعة

٢١ - ١٠٣ من المتوقع انجاز العناصر البرنامجية التالية التي يرد وصفها في الفقرة ٩ - ٣٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٨) :

'١' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١ - ٤ ، ١ - ٥ ، ١ - ٨ ، ١ - ٩ ، ١ - ١٠ ، ١ - ١١ ، ١ - ١٢ ، ١ - ١٣ ، ٢ - ١ ، ٢ - ٣ ، ٢ - ٤ ، ٢ - ٥ ، ٢ - ٦ ، ٢ - ٧ ، ٢ - ٩ ، ٣ - ١ ، ٣ - ٢ .

(٨) المرجع نفسه .

'٢' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١ - ٢ ، ١ - ٣ ، ١ - ٦ ، ١ - ٧ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة العامة

٢١ - ١٠٤ نظرا لطبيعة البرنامج ، تعقد اجتماعات مخصصة مع شعب الاحصاءات ، والتنمية الاجتماعية ، والبحوث الاقتصادية من أجل تنسيق بعض الانشطة . وقد اتفق أيضا على أن تقوم شعبية السكان في الامم المتحدة ، التابعة لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية باشتراك اللجان الاقليمية بدرجة أكبر في اعداد الاسقاطات السكانية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل مظلومة الامم المتحدة

٢١ - ١٠٥ تمثل الوكالات المتخصصة بالتناوب في اللجان الاستشارية لمراكز التدريب الديموغرافي التي ترعاها الامم المتحدة . وشدعى هذه الوكالات أيضا ، كقاعدة عامة ، الى حضور الاجتماعات التي تنظمها اللجنة الاقتصادية لافريقيا التي تقوم هي أيضا ، ببناء على دعوات من هذه الوكالات ، بالاشتراك في بعض اجتماعاتها التي تتناول أنشطة سكانية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة عامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢١ - ١٠٦ هذه الوحدات هي شعبية السكان التابعة للامم المتحدة ، والمكتب الاحصائي ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، وشعبه الاحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وشعبه التنمية الاجتماعية وشعبه البحوث الاقتصادية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢١ - ١٠٧ يتوقع أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - الجوانب ذات الصلة من السياسات والبرامج السكانية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(أ) الهدف

٢١ - ١٠٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى ايجاد وعي متزايد فيما بين الحكومات الافريقية بالقضايا القصيرة والطويلة الاجل المتصلة بمختلف جوانب الهيكل السكاني والتحركات والتغيرات السكانية ومساعدة هذه الحكومات في وضع وتنفيذ سياسات سكانية فعالة وفي دمج الجوانب السكانية في عملية التخطيط الانمائي .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١ - ١٠٩ زاد الالحاح على الحاجة الى ازدياد الوعي بالقضايا السكانية وبالحاجة الى سياسات سكانية ، وذلك في ضوء استمرار ارتفاع معدل نمو السكان في المنطقة ، وعدم احتمال انخفاض هذا المعدل بسرعة كافية في العقود القليلة القادمة ؛ والتحول المستمر في الهيكل السكاني لصالح صفار السن ، وما يرتبط بذلك من قضايا التعليم والعمالة والانتاج ؛ واحتمال ازدياد حدة النزوح من المناطق الريفية الى المراكز الحضرية الكبيرة القليلة وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة . ورغم ان عددا متزايدا من البلدان الافريقية تدرك الان الصلة بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان عددا قليلا منها فقط قد اتبعت سياسات سكانية رسمية ملائمة لاهدافها الانمائية . كذلك قامت بلدان أخرى ، دون وجود سياسات رسمية معلنة بوضوح في هذا المجال ، بقبول تدابير تتصل بالتنمية الريفية ودمج تخطيط الاسرة في الخدمات الصحية لرعاية الامومة والطفولة ليكون جزءا من هذه الخدمات .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ١١٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٧٣ (د - ١٢) ، وقرار الجمعية العامة ٢٣١٥ (د - ٢٦) ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٧٢ (د - ٥٤) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ١١١ سيتم انجاز الأنشطة التالية بنهاية عام ١٩٧٩ :

- (أ) دراسة دور المنظمات الدولية الخاصة في تنفيذ برامج تخطيط الاسرة وأثر هذه البرامج في المنطقة ؛
- (ب) دراسة الاتجاهات السائدة في اعتماد سياسات سكانية وتنفيذ هذه السياسات في اطار التخطيط الانمائي في افريقيا ؛
- (ج) دراسة الآثار الديموغرافية للمشاريع المتكاملة للتنمية الريفية ؛
- (د) دراسة سياسات الهجرة الدولية وآثارها على هجرات العمال في منطقتي غرب افريقيا و افريقيا الجنوبية ؛
- (هـ) عقد حلقة دراسية وطنية عن الصلة بين السكان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في سبعة بلدان .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ١١٢ ستشمل الاستراتيجية اجراء دراسات عن مختلف جوانب السياسات السكانية داخل بلدان المنطقة ؛ ورصد السياسات وتنفيذها كجزء من برامج التنمية ، وتنظيم حلقات دراسية ، وتقديم مساعدة الى البلدان فيما يتعلق بوضع السياسات . وستبذل الجهود ، كجزء من هذه الاستراتيجية ، لتوسيع قاعدة المعلومات السكانية عن طريق مضاعفة العمل بشأن الرسالة الاخبارية السكانية الافريقية ، وسلسلة الدراسات السكانية الافريقية . ومن المتوقع الانتهاء من اجراء الدراسات التالية :

- (أ) دراسة سياسات الهجرة الدولية وآثارها على تحركات اليد العاملة المهاجرة في منطقتي غرب افريقيا والجنوب الافريقي (وذلك فيما يتعلق بالبلدان التي لم تشملها الدراسة في فترة السنتين السابقة) ؛
- (ب) دراسة مقارنة عن النواحي الادارية والتقييمية لبرامج تخطيط الاسرة في افريقيا ؛
- (ج) دراسة الفعالية الديموغرافية لتخطيط الاسرة في مجموعة مختارة من البلدان . وستعقد أيضا خلال فترة السنتين الاجتماعات والحلقات الدراسية التالية :
- (أ) أربع حلقات دراسية وطنية عن دور السكان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أربعة بلدان ؛
- (ب) اجتماع فريق عامل معني بفعالية برامج تخطيط الاسرة في افريقيا ؛
- وأخيرا ، القيام كل سنة بنشر اربعة اعداد من الرسالة الاخبارية السكانية الافريقية وعدد واحد من سلسلة الدراسات السكانية .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ١١٣ ستشمل الاستراتيجية اجراء دراسات عن جميع جوانب السياسات والبرامج السكانية ؛ ومراقبة اعتماد السياسات والبرامج السكانية وتنفيذها ؛ وعقد أربع حلقات دراسية وطنية بشأن العلاقات بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك عقد مؤتمر للدبلوماسيين الافريقيين ، ونشر دوريات ورسالات اخبارية تتصل بهذا الموضوع . وسيقوم مؤتمر الديموغرافيين الافريقيين - - بتحديد ما يتعين على اللجنة الاقتصادية لافريقيا والبلدان الافريقية الاضطلاع به من الانشطة في المنطقة خلال فترة السنتين القادمة ، تحديدا واضحا . وستعقد مع وكالات الامم المتحدة ومجمع المنظمات غير المنتمية لمنظومة الامم المتحدة اجتماعات اقليمية للتنسيق ، كما ستمنح مساعدة لمزيد من البلدان في مجال دمج السياسات السكانية في برامج تنميتها وتنفيذ هذه السياسات تنفيذاً ملائماً .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١ - ١١٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

٢١ - ١١٥ من المتوقع أن تساعد الانشطة المنفذة خلال فترة الخطة الحكومات على فهم الصلصة بين السكان والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية فهما أفضل وأن تحثها بالتالي على اتباع سياسات سكانية واسعة النطاق في اطار التخطيط الانمائي ، الامر الذي يساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية السريعة .

البرنامج الفرعي ٢ - ديناميات السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

(أ) الهدف

٢١ - ١١٦ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو استحداث واختبار وتطبيق تقنيات البحث الديموغرافي في اطار التنمية الافريقية ؛ ودراسة وتقييم العوامل التي تعزى اليها معدلات النمو الديموغرافي والتغييرات الهيكلية باعتبارهما ادوات تساعد على وضع سياسات اجتماعية - اقتصادية وعلى تخطيط التنمية الاجتماعية الاقتصادية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١ - ١١٧ نظراً لقلّة البيانات الكافية والموظفين المدربين لاجراء ما يتصل بالموضوع - - تحليل للاوضاع والاتجاهات الديموغرافية ، لم يكن في وسع كثير من الحكومات الافريقية أن تدرس العلاقات بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وعلى الرغم مما ظهر في السنوات الاخيرة من تسليم بالحاجة الى اجراء مثل هذه الدراسات ، فانه مازال يتعين عمل الكثير بسبب الاهمال السابق .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ١١٨ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارى اللجنة الاقتصادية لافريقيا
٢٣٠ (٥ - ١٠) ، و ٢٧٣ (٥ - ١٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة فى نهاية عام ١٩٧٩

٢١ - ١١٩ فى نهاية عام ١٩٧٩ ، سيكون قد تم الاضطلاع بالانشطة التالية :

- (أ) تقييم وتنقيح وتحليل البيانات الديموغرافية واعداد اسقاطات سكانية لبلدان المنطقة ؛
(ب) دراسة الصلة بين نسبة وفيات الاطفال والاحداث وبين مستويات وانماط الخصومة
فى مجموعة مختارة من البلدان الافريقية ؛
(ج) دراسة نسبة الوفيات ومستوياتها واتجاهاتها وانماطها وتبايناتها فى المناطق
الفرعية الاربع ؛
(د) دراسة اتجاهات الهجرة الدولية فى مجموعة مختارة من البلدان ؛
(هـ) اجراء دراسات لحالات اجمالية بشأن الصلة بين السكان والتنمية الاقتصادية
لخمسة وعشرين بلدا من بلدان المنطقة ؛
(و) اجتماع فريق من الخبراء معنى بمستويات واتجاهات نسبة الوفيات فى افريقيا وما
يتعلق من آثار هذه المستويات والاتجاهات بالسياسة العامة ؛
(ز) فريق عامل معنى بتباينات وتفسيرات الخصومة فى السبعينات وآفاق ذلك فيما يتعلق
بالمستقبل ؛
(ح) سبع حلقات دراسية وطنية عن الصلة بين السكان والتنمية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

- ٢١ - ١٢٠ ستتمثل الاستراتيجية فى القيام بدراسات محددة عن الصلة بين السكان والتنمية
الاجتماعية - الاقتصادية وعن جوانب محددة من الاوضاع والاتجاهات الديموغرافية داخل المنطقة .
ويشمل ذلك ، فى جملة أنشطة أخرى :
(أ) اعداد دراسات عن حالات اجمالية بشأن الصلة بين السكان والتنمية الاجتماعية -
الاقتصادية لعشرة بلدان مختارة ؛
(ب) القيام ، اما بناء على طلب البلدان أو بمبادرة من الشعبة ، بتحليل تعدادات
السكان التى أجريت فى المنطقة مؤخرا ؛

- (ج) دراسة الجوانب الديموغرافية لليد العاملة في افريقيا ؛
(د) دراسة الاتجاهات السائدة في نسب مشاركة اليد العاملة النسائية في افريقيا ؛
(هـ) الفريق العامل المعني بالاستقصاءات والدراسات عن نسبة الوفيات في افريقيا ؛
(و) نشر الدليل الديموغرافي لافريقيا .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ١٢١ ستتمثل الاستراتيجية في مواصلة أنشطة فترة السنتين السابقة مع التأكيد على مجالات معينة لم تعالج بعد . وستبذل جهود خاصة لصالح أقل البلدان نموا بوجه خاص ، وهي البلدان التي لم يتسن فيها بعد ، نتيجة للافتقار الى الموظفين المؤهلين ، القيام باعداد الدراسات عن الحالات الاجمالية المتعلقة بالصلة بين السكان والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . بما أن بلداننا أخرى كثيرة ستكون قد حصلت بحلول هذا الوقت على البيانات المطلوبة للدراسات المتعمقة فستكون النتائج أكثر أهمية . وستألف مما يلي :

- (أ) دراسات عن حالات لعشرة بلدان ؛
(ب) تقديم المساعدة الى البلدان لتحليل ما تقوم به من تعدادات واستقصاءات وخاصة التعدادات التي تنفذ داخل اطار دورة التعدادات لعام ١٩٨٠ ؛
(ج) اجراء تحليل مقارن للاتجاهات الديموغرافية داخل المنطقة ؛
(د) اجراء دراسة لديموغرافية السكان الرحل ؛
(هـ) اجراء دراسة عن أنواع حركات الهجرة في افريقيا وحجم هذه الحركات واتجاهاتها .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١ - ١٢٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي.

(هـ) الاثار المتوقعة

٢١ - ١٢٣ من المتوقع أن تؤدي الأنشطة التي تنفذ خلال فترة الخطة الى تشجيع الحكومات على انشاء أجهزة لها لجمع وتحليل البيانات من أجل فهم العلاقات بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فهما أفضل فتمتكن الحكومات بالتالي من اقرار سياسات سكانية واسعة النطاق تشمل جميع الجوانب السكانية ، الامر الذي سيسهل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أسرع .

البرنامج الفرعي ٣ - التدريب والبحث الاقليميان

(أ) الهدف

٢١ - ١٢٤ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في تدريب موظفين للعمل في ميدان السكان عن طريق تشجيع هذه الحكومات على الاستفادة التامة من المراكز الاقليمية للتدريب الديموغرافي في اكر ، وياووندى ، والقاهرة ، ومن المؤسسات الوطنية المتاحة والاستفادة كذلك بما تتيحه هذه المؤسسات من التسهيلات في مجال البحث .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١ - ١٢٥ لا يزال يوجد نقص حاد ، في عدد الديموغرافيين المدربين في المنطقة لجمع البيانات وتحليلها على المستويين العالي والمتوسط على السواء . ومن المتوقع أن يؤدي تشغيل مراكز التدريب الاقليمية والاستفادة منها الى المساعدة في التخفيف من هذه المشكلة .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ١٢٦ مستند السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٣٠ (٥ - ١٠) ، و ٢٧٣ (٥ - ١٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ١٢٧ ستخرج المؤسسات المنشأتان حديثا في اكر وياووندى حوالي ٢٤٠ متدربا من خريجي الجامعات في مجال الدراسات السكانية . كذلك فان المركز الديموغرافي بالقاهرة سيخرج ما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ متدربا افريقيا في السنة . وستقوم هذه المؤسسات أيضا بتنظيم دورات تدريبية قصيرة الاجل وفي مواقع العمل للموظفين من المستويين العالي والمتوسط . وسيتم أيضا تقديم مساعدة الى الحكومات في انشاء المؤسسات الوطنية للتدريب ، كما سيتم انجاز دراسة عن الاتجاهات السائدة في مجال تدريب واستخدام المواطنين للعمل في ميدان السكان في افريقيا وستكون الامانة قد نظمت أيضا دورة تدريبية بشأن الطرائق الفنية لتحليل الخصوبة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ١٢٨ ستتمثل استراتيجية فترة السنتين في تقديم مساعدة الى البلدان في ميدان تدريب مواطنيها في المعاهد الاقليمية للتدريب الديموغرافي . وسيستمر دعم برامج البحث والتدريب التابعة لهذه المعاهد وكذلك دعم المؤسسات الوطنية ؛ كما سيتم أيضا القيام بتنظيم دورات تدريبية قصيرة الاجل للخبراء الوطنيين . ومن المتوقع أن تكون المعاهد الثلاثة في المنطقة قد خرجت في نهاية

فترة السنتين ، ما يتراوح بين ٨٠ متدرباً و ١٠٠ متدرب من خريجي الجامعات في مجال الدراسات السكانية . وستنظم هذه المعاهد أيضاً في البلدان التي تخدمها دورات تدريبية قصيرة الأمد وتقدم لها خدمات استشارية في مجال التحليل الديموغرافي .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ١٢٩ ستتركز الاستراتيجية على نتائج دراسة الاتجاهات السائدة في مجال تدريب واستخدام المواطنين وهي الدراسة التي من المزمع إجراؤها في عام ١٩٧٩ . وقد تؤدي نتائج ذلك الى أن يطرأ على أولويات هذه المعاهد تحول ربما يكون في اتجاه القيام بأبحاث وطنية وعقد دورات تدريبية قصيرة الأمد ، بشأن مواضيع متخصصة ، للمواطنين العاملين في ميدان السكان . وسيكون الناتج تدريب عدد كاف من الأشخاص لاجراء البحوث على الصعيد الوطني .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١ - ١٣٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(د) الاثر المتوقع

٢١ - ١٣١ من المتوقع أن يؤدي تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بفترة الخطة الى تمكين كل بلد من أن يكون لديه على الاقل خبير ديموغرافي كامل التدريب بحلول نهاية الفترة ؛ وان يكون قد تسنى لكثير من البلدان أن تكون مجموعة من الاشخاص المؤهلين الذين سيكون في مقدورهم العمل على زيادة فهم الصلة بين السكان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية وتشجيع زيادة استخدام العوامل الديموغرافية في التخطيط الانمائي .

البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢١ - ١٣٢ تقوم باستعراض أعمال الامانة العامة المتعلقة بهذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي تجتمع مرة كل سنتين . وقد عقدت اجتماعها الأخير في نيسان / ابريل - ايار / مايو ١٩٧٧ . وأقرت هذه الخطة .

٢ - الأمانة

٢١ - ١٣٣ ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة العامة هي المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية ، وكان هناك أربع موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، تمول وظائفهم جميعا من مصادر خارجة عن الميزانية .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

٢١ - ١٣٤ كل النفقات المتعلقة بالمركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية ، وهو الوكالة التنفيذية للبرنامج السكاني الاقليمي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تمول في الوقت الحاضر من مصادر خارجة عن الميزانية . وقد طلبت اللجنة في قرارها ٣٧٦ (د - ١٧) من الامين العام للامم المتحدة أن يدرج في الميزانية العادية ، ابتداءً من عام ١٩٧٨ ، خمس وظائف من الفئة الفنية في باب التوجيه التنفيذي لبرنامج السكان وادارته . وسيضمن ادخال الهيكل الاساسية للمركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية في الميزانية العادية للجنة تحسين برمجة الانشطة المتعلقة بالشؤون السكانية وتحسين تنفيذها .

٤ - الانجازات المتوقعة

٢١ - ١٣٥ فيما مضى لم يكن لدى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية برنامج سكاني دائم ، ولذلك لم ينعكس هذا البرنامج في الميزانية المقترحة للبرنامج عن فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٩) .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢١ - ١٣٦ هناك تنسيق رسمي داخل الامانة العامة فيما يتصل بالمشاريع المحددة التالية للجنة

(٩) المرجع نفسه .

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية : الفقر المفرط في أمريكا اللاتينية ؛ التنمية الاجتماعية الريفية ؛
الاسقاطات والمنظورات الاقتصادية لعام ١٩٩٠ في أمريكا اللاتينية ؛ التعدادات السكانية ؛
الخدمات الاستشارية الإقليمية للتقديرات .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢١ - ١٣٧ يشارك المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية ، بالنيابة عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا
اللاتينية ، كعضو كامل الحقوق في اللجنة الفرعية الخاصة بالسكان في اللجنة الإدارية للتنسيق ،
واللجنة الإدارية للتنسيق المشتركة بين الوكالات التابعة لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢١ - ١٣٨ ستجرى أنشطة مشتركة مع شعبة الإحصاء ، وبرنامج تخطيط التنمية واسقاطاتها
وسياساتها التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ومع شعبة الأمم المتحدة للسكان التابعة
لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، ومع مكتب البرامج والمشاريع السكانية التابع لدائرة
التعاون التقني لغراض التنمية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢١ - ١٣٩ من المتوقع ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية ،
تقريباً كما هو مبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨					
المصادر الخارجية		المصادر الخارجية	المصادر الخارجية					
الميزانية		الميزانية	الميزانية					
الميزانية المجموع		الميزانية المجموع	الميزانية المجموع	البرامج الفرعية				
١	٣٥	٣٣	٣٥	٣٦	٣٥			
٢	٣٥	٣٣	٣٥	٣٦	٣٥	الاحصائيات الديموغرافية ورصد الاتجاهات السكانية والتنمية		
٣	٣٠	٣٤	٣٠	٣٤	٣٠	٢٨	٥٠	التدريب والاعلام والنشر
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - الاحصاءات الديموغرافية ورصد الاتجاهات السكانية(أ) الاهداف

٢١ - ١٤٠ اهداف هذا البرنامج الفرعي هي استحداث وتحسين القدرات الدائمة على التنظيم والتنفيذ (بما في ذلك اعداد البيانات ونشرها) في مجال التعداد السكاني ؛ وتطوير وتشجيع استخدام المناهج التحليلية في البلدان من أجل تحسين نوعية احصاءاتها السكانية وتكييفها مع احتياجات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ؛ واستكمال المعلومات الاساسية عن وضع التطور الديموغرافي وآفاقه في بلدان المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١ - ١٤١ ان الجوانب الرئيسية للوضع الديموغرافي والاتجاهات السكانية الحالية ومنظوراتها في المستقبل غير معروفة بقدر كاف من الدقة والتفصيل في كثير من بلدان المنطقة . لذلك فهناك نقص في المعلومات الاساسية لاعداد ما يلزم من الدراسات التشخيصية لرسم السياسات والبرامج السكانية ولعملية التخطيط . وهذا هو نتيجة أوجه النقص في الاحصاءات الديموغرافية (الانخفاض في النوعية ، عدم الكفاية الكمية ، التأخر في النشر) . هذا بالإضافة الى ان القدرة الوطنية في مجال تحليل المعلومات الديموغرافية المتاحة واعداد التقديرات والاسقاطات السكانية مازال محدوداً في كثير من البلدان .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ١٤٢ . يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٨١ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ١٤٣ تتميز المشاريع المختلفة المكونة لهذا البرنامج الفرعي بطابع الاستمرارية ولذلك لا يتوقع انجازها في موعد محدد . وسواءً تعلق الامر بتحديث المعلومات عن الاتجاهات السكانية ومنظوراتها ، أم بتحسين تنظيم وتنفيذ البرامج الوطنية للاحصاءات والدراسات الديموغرافية ، فان تنفيذ هذه المشاريع يتطلب القيام بعمل مستمر أو دوري . وهذا العمل يتمثل في معظمه في القيام بإيفاد بعثات للتعاون التقني الى البلدان لمدتها بالمساعدة في مجال برمجة وتنفيذ وتقييم برامج وطنية أو مشاريع محددة أو كلاهما معاً .

٢١ - ١٤٤ ومن المتوقع مع نهاية عام ١٩٧٩ ان يكون كل بلد ، وخاصة البلدان الاقل نموا نسبة قد اتخذت من التدابير اللازمة لاجراء التعداد السكاني لعام ١٩٨٠ وفقا لتوصيات المنظمات الاقليمية المختصة . وسيكون قد بدأ في البلدان التي تعاني من قلة الاحصاءات الكافية عن الاحوال المدنية الحيوية ، القيام باستقصاءات ديموغرافية تستهدف الحصول على معلومات موثوقة عن مستويات الوفيات والخصوبة . وكما سيتم اعداد تقارير كاملة ومفصلة بشأن الوضع الديموغرافي والاتجاهات ومنظوراتها في سائر بلدان المنطقة كما سيكون قد تم اعداد تقارير عن برامج تنظيم الاسرة الجارى تنفيذها على المستوى الوطني ، مع خصائص من يستخدمونها وخدماتها وآثارها الديموغرافية المقدرة .

٢٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ١٤٥ ويهدف هذا البرنامج الفرعي الذى يقوم على استراتيجية معاملة لتلك التي اشير اليها تحت رقم ٢١ (الفقرة ٢١ - ١٤٣) ، الى معاونة البلدان الاقل نموا نسبيا على تحقيق النواتج الرئيسية التالية : معالجة البيانات الواردة من تعدادات عام ١٩٨٠ ؛ استحداث نظم الاحصاء الديموغرافي أو دعمها أو القيام بهذين الأمرين معا (الاستقصاءات عن نسبة الوفيات والخصوبة والهجرات الداخلية) ؛ القيام بدراسة اقليمية مقارنة عن الخصوبة ، باستخدام البيانات المتاحة بفضل الاستقصاءات التي جرت في ستة بلدان (الاستقصاء العالمي للخصوبة) ، وهي : بنمـا ، والجمهورية الدومينيكية ، وشيلي ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك ؛ استحداث وحدات وطنية لتحليل البيانات المتاحة بفضل التعدادات والاستقصاءات الديموغرافية أو تعزيز الموجود من هذه الوحدات .

٢١ - ١٤٦ وعلى المستوى الاقليمي ، يهدف البرنامج الفرعي الى القيام بمراقبة الاتجاهات السكانية السائدة في سائر بلدان المنطقة واعداد تقرير مفصل عن ذلك في نهاية ١٩٨١ ؛ والقيام على الاقل بدراستين متعمقتين على أساس البيانات المتاحة بفضل الاستقصاء العالمي للخصوبة ؛ ومواصلة تقييم الآثار الديموغرافية لبرامج تنظيم الاسرة التي تشمل كامل البلاد .

٢٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ١٤٧ يجرى التفكير في القيام اثنا هذه الفترة بأعمال مشابهة لتلك التي سيجرى القيام بها في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، بدرجة اكثر تقدما منها ، اذا اقتضى الامر ، بالنسبة مثلا لتحليلات البيانات المتاحة بفضل تعدادات ١٩٨٠ .

٢٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجهها التشريعي

٢١ - ١٤٨ ليست هناك أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

٢١ - ١٤٩ من المتوقع أن تفضي الأنشطة التي ينص عليها هذا البرنامج الفرعي الى تعمسين

الاحصاءات الديموغرافية ، لاسيما في البلدان الاقل نموا نسبيا ؛ وتعزيز مقدرة البلدان على القيام بالدراسات الديموغرافية الاساسية اللازمة لمعرفة الاتجاهات معرفة افضل ولتحديد المنظورات السكانية .

البرنامج الفرعي ٢ - السكان والتنمية

(أ) الأهداف

٢١ - ١٥٠ يستهدف من هذا البرنامج الفرعي القيام بتحديد واحصاء عوامل الديناميات السكانية الحاسمة وكذلك أثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على الهياكل الاقليمية والفئات الاجتماعية المتباينة في بلدان امريكا اللاتينية ؛ واستحداث وتطبيق الادوات التحليلية (المنهج الكمية) بحيث تكون متوافقة مع احوال بلدان المنطقة وذلك من اجل ادخال المتغيرات الديموغرافية في عملية التخطيط ؛ وتصوير الاطار المفاهيمي لتحديد طبيعة المعلومات الاساسية اللازمة لوضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج السكانية ؛ ومتابعة البرامج والسياسات السكانية الحالية في بلدان المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١ - ١٥١ هناك تأثير متبادل بين معدل النمو ، وخصائص السكان وتوزيعهم الجغرافي من ناحية ، وبين معظم المشاكل الحرجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الاقل تصنيعا من ناحية اخرى . والقصد من الدراسات والانشطة التي ينص عليها هذا البرنامج الفرعي هو الاسهام في البحث عن حلول لمشاكل متصلة أساسا بالتنمية الاقليمية والحضرية ، ونوعية المستوطنات البشرية ، والفقر المفرط ، والهجرة الداخلية ، واستنزاف الأدمغة ، والموارد البشرية ، واشتراك النساء في الانشطة الاقتصادية ، والخدمات الاجتماعية (الصحة ، التعليم ، الضمان الاجتماعي ، الاسكان) .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ١٥٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٨١ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ١٥٣ في نهاية ١٩٧٩ ، ستكون التقارير النهائية الخاصة بمشاريع الابحاث التالية قد استكملت :

(أ) التنمية الاقليمية ، والسياسة العامة ، والهجرة وأهمية المدن (أوروغواي ، باراغواي ، بيرو ، شيلي ، كولومبيا) ؛

(ب) هجرة العاملين المؤهلين من أمريكا اللاتينية ؛

- (ج) انماط التوالد لدى الفئات المنخفضة الدخل (البرازيل ، شيلي ، كوستاريكا ، كولومبيا) ؛
- (د) المناطق الحضرية الجديدة ونوعية الممثل في البلدان الاقل نموا نسبيا : حالة منطقة البحر الكاريبي ؛
- (هـ) ثلاثة تقارير فنية استشارية عن المشاريع الوطنية في باراغواي وبوليفيا والسلفادور للقيام بدراسات سكانية تستهدف اقتراح تدابير تتضمن اهدافا ديموغرافية ؛
- (و) تقييم تفديري (١٩٧٥ - ٢٠٠٠) للعلاقات بين الاتجاهات السكانية والمؤشرات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان امريكا اللاتينية ؛
- (ز) حالة السياسات والبرامج السكانية في أمريكا اللاتينية .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ١٥٤ سوف يستمر القيام بالدراسات التي تتناول الترابطات بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتعميق هذه الدراسات ، وزيادة عدد البلدان المشمولة بها ، مع التركيز على الفئات السكانية الاساسية والمتغيرات الاستراتيجية بالنسبة لرسم السياسات (ستقدم مساعدة تقنية للهيئات الحكومية التي تطلبها) . وسيتم وضع نموذج اقتصادي - ديموغرافي لأمريكا اللاتينية ويشعر في تشغيله في البلدان لأفراض تحليلية (أى التقييمات التقديرية) وكذلك للتخطيط ورسم السياسات . وسيكون في متناول اليد تقرير عن رصد التدابير السكانية والبرامج السكانية لبلدان المنطقة مستكمل بأحدث المعلومات ، كما سيجري اتمام كتيب عن رسم السياسات السكانية ، مع التركيز على السياسات المتعلقة باعادة توزيع السكان والهجرة الدولية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ١٥٥ يجرى التفكير في القيام اثناء هذه الفترة بأعمال مشابهة لتلك التي سيجري القيام بها في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وبدرجة اكثر تقدما منها اذا اقتضى الامر ، بالنسبة مثلا لتحليلات البيانات المتاحة بفضل تعدادات ١٩٨٠ .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحب أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١ - ١٥٦ ليست هناك أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١ - ١٥٧ من المتوقع ان تؤدي الأنشطة المنفذة بموجب هذا البرنامج الفرعي الى تعزيز قدرة

البلدان - ولا سيما البلدان الاقل نموا نسبيا - على القيام بالدراسات واستحداث الوسائل والادوات اللازمة لرسم السياسات وادخال المتغيرات السكانية في عملية التخطيط .

البرنامج الفرعي ٣ - التدريب والاعلام والنشر

(أ) الأهداف

٢١ - ١٥٨ أهداف هذا البرنامج الفرعي ، هي : ضمان تدفق المعلومات الخاصة بالبيانات والوثائق السكانية في امريكا اللاتينية ؛ وتشجيع مواصلة وتحسين تعليم مناهج التحليل الديموغرافي ، والدراسات السكانية ، والتدريب في مجالات محددة (كتنظيم دروس للمخططين والاحصائيين ؛ ودروس في التجهيز الالكتروني للبيانات السكانية) ؛ ونشر دراسات وكتيبات وتقارير فنية اخرى وايصالها الى الهيئات الوطنية والدولية ؛ وبشكل عام توزيع هذه المطبوعات على الباحثين العلميين ، والمعلمين ، والطلاب والجمهور عامة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١ - ١٥٩ مما يعوق التخطيط الاجتماعي ورسم السياسات والبرامج السكانية في معظم بلاد المنطقة ندرة العاملين المدربين على برمجة وتنفيذ الأنشطة في الميدان السكاني (الاحصاءات وتحليل البيانات الديموغرافية ، والدراسات التشخيصية والنماذج الاقتصادية - الديموغرافية للتخطيط ، ورسم السياسات والبرامج السكانية . الخ) . كما يصطدم التخطيط ورسم السياسات أيضا بعوائق ترجع الى قلة تدفق المعلومات (البطاقات المصغرة (المجهريه) ، وضع الجداول ، الوثائق) ، ونداء المطبوعات المتخصصة نسبيا ، التي تصدر في هذه البلاد .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ١٦٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٨١ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ - الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ١٦١ سيشمل برنامج التدريب الاقليمي للمركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية في نهاية عام ١٩٧٩ أنشطة التعليم التالية :

(أ) درس في التحليل الديموغرافي (مدته ٢٠ شهرا) ؛

(ب) برنامجان للدراسات الجامعية العليا (درجة ماجستير في الاقتصاد مع تخصيص في الديموغرافية ، مدتها ٤ دورات دراسية تستغرق كل دورة منها ٦ أشهر ؛ دراسات اجتماعية تتعلق بالسكان ، مدتها ٤ دورات دراسية تستغرق كل دورة منها ٦ أشهر) ؛

(ج) دروس مركزة في الديموغرافية على المستويين الوطني - ودون الاقليمي (بين ٢ - ٣ دروس تستغرق من ١٢ الى ١٦ اسبوعا) ؛

(د) التدريب في اطار دروس مخصصة ، أو دروس في تجهيز البيانات الكترونيا ؛ ودروس للمخططين ، وحلقات دراسية حول تقييم البرامج السكانية ، وحلقات دراسية لمقرري السياسات .

٢١ - ١٦٢ وسيتم في عام ١٩٧٩ استحداث النظام الاعلامي بشأن امريكا اللاتينية للقيام بالخدمات التالية : الاعلام البيبليوغرافي من خلال " مجلة الخلاصات " التي تصدر مرتين كل سنة ؛ توفير نسخ من الوثائق والجداول الاحصائية ؛ تحضير البيانات المصغرة عند الطلب ؛ تقديم المساعدة الفنية للمنظمات المختصة بنظم الاعلام السكاني . والجهات المقصودة بالاستفادة من هذه الخدمات هي الهيئات الدولية والوطنية ؛ المؤسسات الخاصة والمستفيدين من الافراد ؛ والباحثين في المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية . ويشمل برنامج المنشورات لعام ١٩٧٩ : منشورات دورية - النشرة الديموغرافية (نصف سنوية) ؛ " نوتاس دي بوبلاسيون " (مجلة المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية تصدر في كل ثلاثة اشهر) ؛ " ريسوميونيس دي بوبلاسيون دي اميركا لاتينا " (نصف سنوية) ؛ ومنشورات تصدر في فترات منتظمة : (كتاب واحد أو اثنان) ؛ " كواديرنوس دي سيلاد " (٢ الى ٤) ؛ وتقارير عن مشاريع الابحاث ؛ ووثائق للحلقات الدراسية والاجتماعات التقنية . . الخ .

٢٠ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ١٦٣ خلال هذه الفترة ستكون برامج التدريب والاعلام والنشر مطابقة من حيث التوجيه والاهمية لبرامج ١٩٧٩ . أما فيما يتعلق بالتعليم فسيكون التركيز على توسيع وتعزيز برامج التدريب للمخططين ومقرري السياسات .

٣٠ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ١٦٤ مما يجدر ذكره من بين التغييرات القليلة المتوقعة هو ادمج جميع عينات التعدادات السكانية لعام ١٩٨٠ في بلدان امريكا اللاتينية التي ستتاح خلال الفترة المذكورة في مصرف بيانات المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية .

٤٠ أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١ - ١٦٥ ليست هناك أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

٢١ - ١٦٦ الأثر المتوقع نتيجة للأنشطة التي ينص عليها هذا البرنامج الفرعي هو : تحسين المستوى المهني للفنيين الحكوميين ، والعلماء الاجتماعيين وغيرهم من العاملين الوطنيين في أنشطة تتطلب معرفة متخصصة في المجال الديموغرافي وفي الدراسات الخاصة بمختلف فروع المعرفة ؛ وتحسين ما يتوافر للمؤسسات الحكومية ، والمنظمات الدولية ، والمؤسسات الخاصة ، ومقرري السياسات من المعلومات والوثائق الخاصة بالسكان في أمريكا اللاتينية تحسينا من حيث الكم والكيف .

البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢١ - ١٦٧ تستعرض ما تقوم به الامانة من الاعمال المتعلقة بهذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي تجتمع مرة كل عام . وقد عقدت اجتماعها الاخير في أيار/مايو ١٩٧٨ . ووافقت على هذه الخطة .

٢ - الأمانة

٢١ - ١٦٨ وحدة الامانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة السكان التي كان يعمل بها ١١ موظفا من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، تمول نفقات وظائف ٨ منهم من مصادر خارجية عن الميزانية (صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية) . وليست للشعبة أية فروع أو أقسام أو وحدات ادارية .

٣ - الانجازات المتوقعة

٢١ - ١٦٩ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج المبينة في الفقرة ١٠ - ٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٠) وهي :

١' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١-١ ، ٣-١ ، ٤-١ ، ٢-٢ ، ٣-٢ ، ٤-٢ ؛
و ٢-٥ ؛

٢' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١-١ و ٢-١ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢١ - ١٧٠ من المتوقع ان يتولى تخطيط وتنسيق الانشطة في اطار البرنامج الفرعي ٢ المتعلق

(١٠) المرجع نفسه .

بالتطور الديموغرافي والسياسات السكانية كل من قوة العمل التابعة للفريق العامل المعني بالتكامل الاقليمي التابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ولجنة التنمية الريفية اللتين ستشآن كلاهما في نهاية فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢١ - ١٧١ هناك ثلاثة اجهزة تقوم بالتنسيق الرسمي بين شعبة السكان التابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا والهيئات الاخرى داخل الامم المتحدة . فهناك أولا ، لجنة السكان الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، تقوم بالتنسيق العام لاستراتيجيات العمل في مختلف البرامج السكانية لمنظومة الامم المتحدة . وثانيا ، الفريق العامل المعني بالتقديرات والاسقاطات التابع للجنة الفرعية للجنة التنسيق الادارية وهو يضع الخطوط التوجيهية وينسق جداول المواعيد فيما يتعلق بالسكان واليد العاملة والتقديرات والاسقاطات التعليمية الخاصة بمنظومة الامم المتحدة . وثالثا ، هناك لجنة التنسيق بين الوكالات التابعة لصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية التي تتولى تنسيق المشاريع التي تحصل على مساعدة من صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية وكذلك شؤون التعاون المالي والتقني . فعن طريق هذه الاجهزة والاتصالات المباشرة ، يتبادل البرنامج السكاني للجنة الاقتصادية لغربي آسيا المساعدة والخبرة مع هيئات الامم المتحدة الاخرى مثل شعبة الامم المتحدة للسكان ، وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، ومكتب البرامج والمشاريع السكانية ، وادارة التعاون التقني من أجل التنمية ، واللجان الاقتصادية الاقليمية الاخرى ، والوكالات المتخصصة .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢١ - ١٧٢ من المتوقع أن يكون الاتجاه فيما يتعلق بتخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسب المئوية على النحو المبين في الجدول التالي تقريبا :

تخصيم الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨	
المصار				المصار
الخارجة				الخارجة
الميزانية عن				الميزانية عن
الميزانية المجموع				الميزانية المجموع
				البرنام الفرعي (١)

٤٠	٤٠	٤٥	٤٥	٤٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	
٣٠	٣٠	٣٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١- جمع وتحليل البيانات
 (١) البيانات الديموغرافية
 ٢- التطور الديموغرافي والسياسات
 المسكانية
 (٢) الاستقطاب والسياسات
 الديموغرافية
 ٣- التعليم السكاني والاعلام
 المجموع

(١) المقصود بـ (١) و (٢) البرنامج الفرعان الواردان في الفترة ١٠-٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ والواقع الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٦ (A/32/6) و Corr.1 و (٢) . وقد أدرج هذان البرنامجان الفرعان وتم قسمهما الى ثلاثة برامج فرعية خلال الفترة المشمولة بالخطة بتوسطة الأجل، كما هو مبين في الجدول .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي (١) - جمع وتحليل البيانات

(أ) الهدف

٢١ - ١٧٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة بلدان المنطقة على جمع بيانات ديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اجتماعية واقتصادية وطنية واقليمية كافية وموثوقة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١ - ١٧٤ على الرغم مما أحرز من تقدم كبير في جمع البيانات الديموغرافية وما يتصل بها من بيانات اجتماعية واقتصادية في بلدان المنطقة فانه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله . فالكثير من هذه البيانات لا تزال في بعض البلدان غير متوفرة أو غير موثوقة . وهناك في بعضها الآخر حاجة ملحة الى تصحيح المعلومات الديموغرافية المتوفرة . وكذلك فان نظم تسجيل الاحوال المدنية لا تزال في غالبية بلدان المنطقة غير كافية وبالتالي فان الاحصاءات الاساسية في هذا الحقل هي امّا غير موثوقة و امّا غير موجودة ، كما ان الاحصاءات المتعلقة بالمواليد والوفيات وغيرها من الاحوال المدنية فانها تحتل قدرا كبيرا من الخطأ . أما بالنسبة لعمليات التعداد فهناك ثلاثة بلدان لم تقم بأى تعداد خلال السنوات الاخيرة . وحتى بالنسبة للبلدان التي قامت فعلا بعمليات تعداد أو بدراسات استقصائية ، فان البيانات تكون أحيانا من النوع الذي لا يعتمد عليه وتحتاج الى عمل ديموغرافي ضخم لتصحيحها . هذا فضلا عما أدت اليه الضغوط المالية في بعض بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وضغوط اليد العاملة في بعضها الآخر من اعاققة لتقدم التنمية .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ١٧٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ١٢١٧ (د) - (١٢) ، الفقرة ٣ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢١٥ (د - ٤٢) ، الفقرة ٢ ، وخطوة العمل العالمية للسكان ، الفقرات ٧٣ الى ٧٧ (١١) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ١٧٦ لئن كانت المشكلة المتمثلة في نقص البيانات الديموغرافية وما يتصل بها من بيانات

(١١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة العالمي للسكان ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع:

3.XIII.75.E) ، الفصل الاول .

اجتماعية واقتصادية أو في كونها غير صحيحة ستظل قائمة الى ما بعد ١٩٧٩ بمدة طويلة ، الا أنه في نهاية تلك السنة سيكون للانشطة الأنف ذكرها في الفقرة ٢١ - ١٦٩ ولمواصلة الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي أثر محسوس في تحسين الحالة . وستؤدى الدراسات والمؤتمرات المقترحة الى جملة أمور ، منها (أ) قدر أكبر من التقديرات المنقحة (ب) قدر أكبر من الوعي بالثغرات وبأهمية وجود بيانات موثوقة و (ج) جمع ونشر أحدث البيانات .

٢٠ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ١٧٧ سيستمر القيام بتنفيذ هذا البرنامج الفرعي عن طريق تطوير النظم الوطنية لتسجيل الاحوال المدنية واجراء عمليات تعداد وطنية تتعلق بالسكان والموئل ، ودراسات استقصائية للسكان وعن طريق جمع وتحليل البيانات على السمتوى الاقليمي . ويتألف هذا البرنامج الفرعي من عنصرين متصلين ببعضهما اتصالا وثيقا ، وهما : عنصر جمع البيانات وهو يشمل نوعين من الانشطة : مساعدة الحكومات فيما تبذله من جهود لجمع البيانات الديموغرافية الوطنية ، وقيام اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا نفسها بدراسات استقصائية . أما العنصر الثاني وهو التحليل الاحصائي والديموغرافي فانه يهدف الى تحديد درجة ما تتمتع به البيانات الديموغرافية الحالية والبيانات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بها من دقة ، مع تعدد يلها بما يكفل لها قدرا أكبر من الدقة ، وسد الثغرات بواسطة التقديرات والاسقاطات .

٢١ - ١٧٨ سيكون تسلسل الانشطة ونواتجها الكبرى كالآتي : (أ) مساعدة البلدان على القيام بدورة تعدادات عام ١٩٨٠ (الادارات التقنية) ؛ (ب) مساعدة البلدان على الشروع في دراسات استقصائية أخرى بشأن السكان على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي حيثما تقتضي طبيعة المشكلة مثل هذا النهج (الادارات التقنية) ؛ (ج) جمع وتقييم البيانات السكانية وما يتصل بها من البيانات الاجتماعية والاقتصادية (التقنيون والباحثون الحكوميون) ؛ (د) تقديرات واسقاطات لسد الثغرات في البيانات المتوفرة (مقررو السياسات) ؛ (هـ) اعداد البيانات التي يستخدمها الباحثون ومخططو التنمية ؛ (و) دراسات ديموغرافية متعمقة عن مواضيع محددة ذات أهمية كبرى بالنسبة لخطط التنمية في المنطقة (مقررو السياسات والادارات التقنية) .

٢١ - ١٧٩ وبذلك يتوقع انجاز التعدادات والدراسات الاستقصائية بنجاح ونشر النتائج ومواصلة نشر وتعميم الكشوف التي تضعها اللجنة الاقتصادية لغربي افريقيا بالبيانات الديموغرافية التي تهتم بلدان المنطقة ، بما في ذلك البيانات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بها . أما بالنسبة للدراسات الاستقصائية الاقليمية ، فان نتائجها تتوقف على المصادر الخارجة عن الميزانية التي يوافق عليها لانجاز وتمويل عملية تعداد الفلسطينيين ، والدراسة الاستقصائية عن الجامعيين العرب ، والدراسة الاستقصائية عن الهجرة الإقليمية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ١٨٠ من المتوقع ان يستمر خلال هذه الفترة تنفيذ البرنامج الفرعي الخاص بجمع وتحليل البيانات ولكن مع ايلاء اهتمام أكبر لعنصر التحليل لأنه من المتوقع أن تتوفر مقادير كبيرة من البيانات نتيجة للتعديلات والدراسات الاستقصائية التي ستم في ١٩٨٠. وبالإضافة الى ذلك، ونظراً لا تساع أنشطة البرامج السكانية خلال السنوات القليلة الماضية فانه ينتظر أن يزداد طلب المساعدة من بلدان المنطقة للقيام بدراسات مقارنة وتقديرات واسقاطات جديدة ودراسات اجتماعية - اقتصادية، كما يتوقع ازيد من طلب المساعدة فيما يتعلق بنظم جمع البيانات الديموغرافية مثل نظم تسجيل الاحوال المدنية. وتتوقع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاضافة الى ذلك، أن تقوم في اطار برنامجها السكاني بتدريب المزيد من موظفي الدول الاعضاء على الاساليب التقنية لجمع وتحليل البيانات. وسيساهم هؤلاء الموظفون فيما بعد في اقامة وتوسيع الهياكل الاحصائية الأساسية في هذه البلدان.

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحب أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

٢١ - ١٨١ لا توجد أية أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي.

(هـ) الأثر المتوقع

٢١ - ١٨٢ من المتوقع أن تساعد هذه الأنشطة بلدان المنطقة على تحسين أجهزتها الخاصة بجمع وتحليل البيانات الديموغرافية وأن تعين مباشرة أيضاً على توحيد المفاهيم والنتائج. ولئن كان من الصعب، نظراً لطبيعة المهام، تحديد مؤشرات دقيقة للنجاح، إلا أن اشتراك البلدان في دورة عمليات التعديلات والدراسات الاستقصائية لعام ١٩٨٠، واقامة وتحسين نظم تسجيل الاحوال المدنية سوف يعطيان فكرة عن الاثر الذي ستخلفه هذه الأنشطة. وثمة مؤشر آخر هو مدى استخدام البيانات التي تحللها وتعممها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

البرنامج الفرعي ٢ - التطور الديموغرافي والسياسات السكانية

(أ) الهدف

٢١ - ١٨٣ يهدف هذا البرنامج الى مساعدة الدول الاعضاء على تقييم العلاقات بين مختلف نواحي التنمية والاتجاهات الحالية والمقبلة فيما يتعلق بالسكان في المنطقة.

(ب) المشكلة المطروقة

٢١ - ١٨٤ لا تزال الخبرة المحلية في تقييم العلاقات بين الاتجاهات المتعلقة بالسكان ونواحي التنمية محدودة حتى الآن في غالبية بلدان المنطقة. وازا كانت هناك بلدان اتخذت بعض

التدابير لتسهيل استخدام الاحصاءات الديموغرافية في التخطيط للتنمية ، فان أى منهج متكامل في التنمية سيحتاج الى القيام ببحوث مكثفة ومتعمقة حول العوامل الحاسمة والاتجاهات السكانية وآثارها . وبالإضافة الى ذلك فمن المسلم به عامة أنه لا يمكن الشروع في أية سياسة انمائية شاملة دون مراعاة العامل السكاني وان السياسات السكانية يجب أن تكون عنصرا هاما في سياسة وتخطيط التنمية الشاملة .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ١٨٥ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارى الجمعية العامة ١٨٣٨ (١٧ - ٤) ، و ٣٣٦٢ (١٤ - ٧) ؛ وقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٣٤٧ (٥ - ٤٥) ، و ١٦٧٢ (٥ - ٥٢) ؛ والفقرات ٧٨ الى ٨٠ من خطة العمل العالمية للسكان (١١) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ١٨٦ كما هو الحال في البرامج الفرعية الاخرى فان البرنامج الفرعي المعنى بالتطوُّر الديموغرافى والسياسات السكانية عملية مستمرة تحتوى مشاريع وأنشطة متشابكة ومرتبطة بمشاريع وأنشطة البرامج الفرعية الاخرى . الا أنه من المتوقع ان يساهم انجاز أنشطة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ في تسهيل التعاون وزيادة تنسيق العمل والبرامج بين كل من الحكومات الاعضاء نفسها وبينها وبين المجتمع الدولى ، وذلك عن طريق تحديد الاتجاهات السكانية المستقبلية بطريقة أوضح خاصة من حيث أهم ما يترتب عليها من الاثار بالنسبة للتنمية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تحدد هذه الاتجاهات في اطار ظروف المنطقة . ومن المتوقع أيضا أن تلقى هذه الأنشطة ضوءا على العيوب المتمثلة في كون العوامل السكانية لا تؤخذ في الاعتبار بقدر كاف في خطط التنمية الحالية في المنطقة ، وأن تساعد على ايجاد طرق لأخذها في الاعتبار بصورة أفضل .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ١٨٧ سيتطلب تحقيق أهداف هذا البرنامج الشروع في بحوث حول العوامل الحاسمة والاثار المترتبة على الاتجاهات السكانية واسداء المشورة للحكومات والمؤسسات التدريبية حول العلاقات بين النواحي الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية ومساعدة حكومات المنطقة على رسم وتنفيذ وتقييم السياسات السكانية وأخذ العوامل السكانية بالاعتبار في خطط وبرامج التنمية وتشجيع اتخاذ تدابير اقليمية متفق عليها مقدما . ومن المتوقع أن يتم خلال فترة السنتين القيام بالانشطة التالية :

(أ) تنقيح * ملامح الصورة السكانية للبلاد " تنقيحا يتمثل في تحليل البيانات الديموغرافية

وما يتصل بها من بيانات اجتماعية واقتصادية في بلدان المنطقة واستكمالها وعرضها في صورة موجزة بسيطة (لمساعدة الباحثين والادارات التقنية) ؛

- (ب) القيام باسقاطات سكانية وما يتصل بها من متغيرات اجتماعية واقتصادية، أعمق من الاسقاطات المنتظمة والموحدة (لمقرري السياسات والادارات التقنية) ؛
- (ج) دراسات حول مسائل محددة للتنمية السكانية وخاصة دراسة عن السكان واليـد العاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، تتضمن الاحصاءات والتقديرات والاسقاطات المتعلقة بعناصر نمو السكان وتكوين وهياكل اليد العاملة والوضع التعليمي والانجازات وغير ذلك من المتغيرات الهامة وكذلك تحليل العلاقات فيما بينهما (للمخططين والادارات التقنية) ؛
- (د) نشر وتعميم دراسات افرادية عن السكان والتنمية وعن السياسات السكانية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، تقوم على أساس الورقات التي ستقدم الى المؤتمر المعني بالسكان والتنمية والى المؤتمر الاقليمي الثاني المعني بالسكان (للباحثين ومقرري السياسات والادارات التقنية) ؛
- (هـ) اعداد دراسة مقارنة حول اصدار القرارات المتعلقة بتنفيذ السياسات السكانية، ودور اللجان السكانية الوطنية ، وهي دراسة تحاول معالجة مسألة مقار ووظائف اللجان القائمة حالياً ومقارنتها مع مقار ووظائف اللجان الموجودة في جهات أخرى وتحديد نماذج لا قامة مثل هذه اللجان تناسب ظروف منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (لمقرري السياسات) ؛
- (و) اعداد تقارير حول استعراض ورصد وتقييم وتنفيذ خطة العمل العالمية للسكان في المنطقة (لمقرري السياسات) .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ١٨٨ سيركز خلال هذه الفترة تركيزاً أكبر على العوامل الحاسمة والآثار المترتبة على الظواهر السكانية إذ أن عمليات التعداد ستكون قد تمت في بلدان المنطقة . وعلى سبيل المثال ، فان احدى الدراسات التي يجرى التفكير فيها تتناول آثار الهجرة الدولية على بلدان المنطقة . وبالإضافة الى ذلك فانه نظراً للمؤتمرات والدراسات المقرراتها قبل هذه الفترة ، ستجرى محاولات أكبر لزيادة التنسيق والمواءمة بين السياسات السكانية على المستويين الوطني والاقليمي .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يـرجح أن تكون فائدتها حـدية ، وموجبها التشريعي

٢١ - ١٨٩ لا توجد أنشطة ذات فائدة حـدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١ - ١٩٠ من المتوقع أن تؤدي الأنشطة المقررة في هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة بلدان المنطقة على اتباع نهج متكامل بالنسبة للمشاكل السكانية وتسهيل رسم سياسات سكانية متكاملة في مجالات الصحة والشؤون الاجتماعية وتوزيع الدخل وتوزيع الخدمات الاجتماعية . وعلاوة على ذلك ، ستتيح هذه الأنشطة للحكومات مضاعفة جهودها في المجال السكاني ، مما سيعزز برامج العمل ويعجـل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتكامل الاقليمي .

البرنامج الفرعي ٣ - التعليم والاعلام في المجال السكاني

(أ) الهدف

٢١ - ١٩١ يهدف هذا البرنامج الى زيادة المعرفة والوعي بالمسائل السكانية عن طريق الانشطة المتصلة بالسكان والتعليم والاعلام .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١ - ١٩٢ ان الحاجة الى تدريب ديموغرافي أمر مسلّم به في غالبية بلدان المنطقة . وقد أدخلت في الجامعات والكليات دراسات في الديموغرافية وفي الاحصاءات السكانية . كما شرع في تنفيذ برامج تدريبية لتدريب الموظفين على استخدام الاحصاءات السكانية . الا أنه توجد حاجة متزايدة في كل بلد تقريبا الى ديموغرافيين أكثر تدريباً على جميع المستويات . ولم تشعر بهذه الحاجة الادارات المعنية مباشرة بعمليات التعداد والاحصاءات فحسب بل ادارات عديدة أخرى مهتمة بالتخطيط الاقتصادي والسكان والعمل والتعليم والصحة العامة .

(ج) السند التشريعي

٢١ - ١٩٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٢٢١١ (د - ٢١) ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٧٢ (د - ٥٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١ - ١٩٤ يتوقع أن يكون البرنامج السكاني قد انجز في نهاية ١٩٧٩ عدداً من الانشطة التي من شأنها ان تساهم في زيادة الموظفين المدربين ومضاعفة المساعدة وتطوير البحوث التقنية في المجالات السكانية والمجالات المتصلة بها . ومن بين هذه الانشطة مايلي : (أ) نشر وتعميم الاعداد ١٥ و ١٦ و ١٧ من النشرة السكانية باللغتين الانكليزية والعربية . وستتضمن هذه الاعداد عرضاً لأحدث الاساليب التقنية الديموغرافية ونتائج البحوث في المجال الديموغرافي مما قد يفيد التدريب في مختلف معاهد وجامعات المنطقة ؛ (ب) نشر بيانات مستنسخة تحتوى أحدث ما يمكن استخدامه من المعلومات في مجال التدريب الديموغرافي والدراسات المتعلقة بالسكان ؛ (ج) انشاء نواة من الموظفين المدربين في شعبة السكان التابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا يساعدون البلدان على وضع وتنفيذ برامج تدريبية ويقدمون تدريباً مخصصاً للوفدين على شعبة السكان من الحاصلين على زمالات ؛ (د) توسيع مركز المراجع التابع لشعبة السكان ووضعها تحت تصرف ممثلي الدول الاعضاء والباحثين المختلفين ؛ (هـ) مضاعفة الجهود الرامية الى تقديم مساعدة في شكل منح وزمالات في مجال البحث .

٢٠ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ١٩٥ من بين الخطوات الكبرى التي يجب اتخاذها لتحقيق أهداف هذا البرنامج الفرعي مايلي : (أ) مواصلة اصدار " النشرة السكانية " ونشرات تدريبية باللغة العربية (للمؤسسات التدريبية والباحثين) ؛ (ب) مواصلة تحسين مركز الاعلام السكاني (لمؤسسات التدريب والباحثين) ؛ (ج) مساعدة الجامعات والمعاهد على وضع وتنفيذ برامج تدريبية حول الاحصاءات السكانية والدراسات الديموغرافية والسكانية ؛ (د) مواصلة بذل الجهود لتقديم المساعدة في شكل منح وزمالات للبحث والدراسة تقدّم للمرشحين المحتملين .

٣٠ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١ - ١٩٦ سيواصل البرنامج السكاني خلال هذه الفترة تقديم المساعدة لتنمية المؤسسات الوطنية والاقليمية الخاصة بالتدريب والبحث والاعلام والخدمات الاستشارية في مجال السكان ودعم هذه المؤسسات . وعلاوة على ذلك سيستمر البرنامج في نشر المعلومات التقنية المتصلة به (باللغتين الانكليزية والعربية) وتقديم المنح للبحوث المحلية وللطلاب ذوي المستوى العالي .

٤٠ أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١ - ١٩٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

٢١ - ١٩٨ من المتوقع ان تساعد الانشطة المقررة في هذا البرنامج الفرعي حكومات المنطقة على تنفيذ برامج تدريبية اكثر عدداً وأحسن نوعية في مجال الدراسات الديموغرافية والسكانية . وسوف يساعد البرنامج التدريبي الاقليمي على تدريب موظفين متخصصين في جمع البيانات السكانية وتحليلها واجراء البحوث باللغة العربية ، في اطار الظروف الاقليمية . كما ان انشاء مركز اعلامي اقليمي في اطار شعبة السكان التابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا سيهيئ وسيلة بحث ذات قيمة للباحثين ، داخل المنطقة وخارجها . وبصورة عامة فان الانشطة المتوقعة ستساعد على تعبئة السكان والموارد ، لزيادة الموظفين المدربين تدريباً تقنياً وتطوير البحث العلمي في المنطقة ، كما ستسهم في توجيه الخبرة والتعاون الاقليميين والدوليين نحو العمل في سبيل حل القضايا السكانية الوطنية .

البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢١-١٩٩ تستعرض ما تقوم به الامانة من الأعمال المتعلقة بهذا البرنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي تجتمع سنويا . وقد عقدت اجتماعها الأخير في آذار/مارس ١٩٧٨ . ووافقت اللجنة على هذه الخطة . وتضطلع لجنة السكان التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والتي تجتمع مرة كل ثلاث سنوات ، بالاستعراض الموضوعي التفصيلي لبرنامج العمل في هذا المجال . وكان آخر اجتماع عقدته اللجنة في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٧٦ .

٢ - الأمانة

٢١-٢٠٠ تتألف الوحدة التابعة للأمانة والمسؤولة عن هذا البرنامج من ثلاث دوائر تابعة لشعبة السكان والشؤون الاجتماعية . وكان يعمل بها ٢١ موظفا من الفئة الفنية ، في ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ ، من بينهم ١٦ موظفا تمول وظائفهم من مصادر خارجة عن الميزانية ، بما في ذلك وظيفة مستشار اقليمي . ويستثنى من ذلك رئيس الشعبة الذي هو مسؤول ، في آن واحد ، عن هذا البرنامج وعن برنامج التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية . وتيسيرا للعرض فقط ، أدرج المنصب ضمن البرنامج الأخير . وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، كان القسم المسؤول عن هذا البرنامج في الشعبة مكونا من الدوائر التالية :

موظفو الشعبة الفنية

<u>الوحدة التنظيمية</u>	<u>الميزانية العادية</u>	<u>المصادر الخارجية</u>	<u>المجموع</u>
دائرة الديموغرافية العاصمة	٣	٥	٨
دائرة الخصوبة وتخطيط الأسرة	١	٣	٤
قسم المعلومات وتبادل المعلومات	١	٨	٩

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

٢١-٢٠١ من نتائج دمج شعبية السكان وشعبية التنمية الاجتماعية ، في أوائل عام ١٩٧٧ ، لتكوين شعبية السكان والشؤون الاجتماعية الجديدة ، ان هذه الأخيرة أصبحت مسؤولة عن برنامجين من برامج الخطة المتوسطة الأجل يتعلق أحدهما بالسكان والآخر بالتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية . وقد تم الجمع بين البرنامج الفرعي ٢ المتعلق بالمهجرات الريفيه ، في الخطة المتوسطة الأجل ، ١٩٧٨ - (١١٨) ، والبرنامج الفرعي ١ المتعلق بالسكان والتنمية في هذه الخطة .

٤ - الانجازات المتوقعة

٢١-٢٠٢ ينتظر انهاء عناصر البرنامج التالية ، التي ورد ذكرها في الفقرة ٧-٦٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (١٢) .

' ١ ' في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩

١-١ ، ٢-١ ، ٣-١ ، ٤-١ ، ٦-١ ، ٧-١ ، ٨-١ ،
١٠-١ ، ١٣-١ ، ٢-٢ ، ٤-٢ ، ٥-٢ ، ٦-٢ ، ٣-٣ ،
٢-٣ ، ٤-٣ ، ٦-٣ ، ٧-٣ ، ٩-٣ ، ١٠-٣ ، ١١-٣ ،
٣-١٤ ، ٤-٥ ، ٤-٧ ، ٤-٨ ، ٤-١١ .

' ٢ ' في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١

١-٥ ، ١-٩ ، ١-١١ ، ١-١٢ ، ٢-١ ، ٢-٢ ، ٢-٧ ، ٢-٨ ،
٢-١٢ ، ٣-٣ ، ٣-٨ ، ٣-١٣ ، ٤-١٠ ، ٤-١٢ .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

٢١-٢٠٣ يجري الآن وضع خطط لاعادة تشكيل وحدات الشعبية الجديدة ، (غير واردة في هذه الخطة) بغية دمج الأنشطة في ميادين السكان والتنمية الاجتماعية على نحو أتم . وقد شرع فعلا ، في اعادة تنظيم دائرة تبادل المعلومات ، التي ستتولى جمع ونشر المعلومات في كلا الميدانين .

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الأول .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢٠٤-٢١ تمثل الشعبة في قوات العمل المشتركة بين الشعب مثل قوة العمل المعنية بالتنمية الريفية المتكاملة وفي ذلك من الاجتماعات المشتركة بين الشعب حول البرامج ذات الأولوية والأنشطة المنطوية على مصلحة مشتركة بين الشعب والتعاون فيما بينها . وتجرى مشاورات ثنائية مع شعب آخرى عند الاقتضاء .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٠٥-٢١ تناقش الأنشطة المقترحة للشعبة وللمكاتب الإقليمية التابعة للوكالات والمهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، في ميادين السكان والتنمية الاجتماعية ، وتُستعرض بصورة دورية فني الاجتماعات التي تدعو لعقد ها أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . ومن المقرر اضافة الصبغة المؤسسية على هذه الاجتماعات تحقيقا لأقصى قدر من التنسيق . كما تُمثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا في الاجتماعات الدورية التي يدعو لعقد ها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، والتي تضم اللجنة الفرعية المعنية بالسكان ، التابعة للجنة التنسيق الادارية واللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

٢٠٦-٢١ يتوقع القيام بأنشطة رئيسية مشتركة مع شعبة التخطيط الانمائي ، وشعبة الاحصاءات ، وشعبة الصناعة والاسكان والتكنولوجيا ، ومعهد التنمية لآسيا والمحيط الهادئ ، ومركز التنمية الادارية لآسيا والمحيط الهادئ .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٠٧-٢١ يتوقع أن يكون اتجاه النسبة المئوية في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية على النحو المبين في الجدول أدناه :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - السكان والتنمية

(أ) الهدف

٢٠٨-٢١ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الدول الأعضاء على أن تفهم فهما أفضل الترابط الموجود بين التغير والتحركات في المجال السكاني من ناحية ، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية من ناحية أخرى ، وعلى امداد استراتيجيات انمائية فعالة بدمج السياسات والبرامج السكانية الملائمة في خططها الانمائية على الصعيدين الوطني ودون الوطني .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠٩-٢١ لا يزال التخطيط الانمائي في معظم بلدان المنطقة لا يسلم ، على العموم ، بأن السياسات السكانية المناسبة قد تساعد على تحقيق تنمية متوازنة وبلوغ أهداف النمو المنشودة ، على أحسن وجه ، وان العمليات الانمائية الاجتماعية - الاقتصادية نفسها يمكن تخطيطها بحيث تساعد على تنفيذ السياسات السكانية . فاستمرار فصل المشاكل السكانية عما يتصل بها من المشاكل الانمائية الاخرى ناتج عن عدد من العوامل . فهناك ، في المقام الأول ، نقص في فهم وتقدير التفاعل بين السكان والتنمية يعزى ، بالدرجة الاولى ، الى ما يتسم به هذا التفاعل من تعقيد . ثانيا ، ان هناك نقص مطرد في البحوث المتعلقة بطبيعة ومدى الترابط القائم بين السكان والتنمية ، ثالثا ، ان عددا من البلدان في المنطقة لا تملك بيانات منقحة حديثة ومقبولة من حيث النوعية والدقة بالدرجة التي تتطلبها هذه البحوث . رابعا ، ان بلدان المنطقة يعوزها الموظفون المدربون تدريبا كافيا لوضع البيانات وتحليلها وكذلك لاجراء البحوث .

(ج) السند التشريعي

٢١٠-٢١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من وثائق الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، لعام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢١١-٢١ من المنتظر أن يكون قد تم الاضطلاع ، مع نهاية ١٩٧٩ ، بعدد كاف من الدراسات الوطنية والاقليمية ، والاجتماعات التقنية والدروس التدريبية ، لتحقيق المزيد من الادراك لأهمية العلاقات القائمة بين السكان والتنمية ، وايجاد الطرق لدمج العوامل السكانية في عملية التخطيط

الانمائي . وينبغي أن توفر هذه الدراسات للبلدان التوجيهات اللازمة لرسم سياساتها وخططها وبرامجها . فعلى سبيل المثال ، ستكون الدراسة الاقليمية المقارنة المتعلقة بالهجرة والتطوُّر الحضري وعلاقتها بالتنمية قد قطعت شوطا يكفي لتمكين بلدان المنطقة من أن تستخلص منها ومن غيرها من البحوث ذات العلاقة مبادئ توجيهية مفيدة تكون اطارا لسياساتها في ميدان اعادة توزيع السكان . وستكون بلدان المنطقة التي أجرت دراسات استقصائية عينية على الصعيد الوطني للخصوبة ضمن الاستقصاء العالمي للخصوبة ، متأهبة للقيام بتحليل متعمقة للبيانات المتاحة بواسطة هذه الدراسات الاستقصائية ، أو بتكثيف هذه التحاليل .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢١٢-٢١ ان وجود وحدات سكانية داخل جهاز التخطيط الانمائي في البلدان هو من الشروط اللازمة لكي تفضي نتائج الدراسات والاجتماعات المضطلع بها على المستويات العالمية والاقليمية والوطنية الى دمج العوامل السكانية في التخطيط الانمائي . ولذلك ، ستقوم الأمانة بالتعاون مع غيرها من الوكالات والهيئات التابعة لمنظمة الامم المتحدة بأنشطة على الصعيد الوطني لانشاء هذه الوحدات السكانية داخل هيئات التخطيط الوطني ودون الوطني في بلدان المنطقة التي لا توجد فيها هذه الوحدات .

٢١٣-٢١ وستواصل الأمانة ، بالتعاون مع خبراء وطنيين ، اعداد بحوث افرادية متعلقة بالحالة السكانية في مختلف البلدان . وستساعد الامانة ، عن طريق الدعوة لعقد حلقات دراسية دون اقليمية و/أو وطنية ، على ضمان زيادة نشر المعرفة المكتسبة على الصعيد الوطني وقيام مكاتب التخطيط بتسخير هذه المعرفة بشكل أفضل . كما ستعمل على دعم التعاون مع المجموعات دون الاقليمية كرابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وستقوم الأمانة على صعيد الأنشطة السكانية الوطنية ، بتشجيع الدراسات عن العلاقات بين السكان وبقية المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية ، ولاسيما ما أضحي منها ممكنا بفضل البيانات المتاحة بواسطة التعدادات السكانية الوطنية والدراسات الاستقصائية للخصوبة التي تجرى كجزء من الاستقصاء العالمي للخصوبة . وسيكون التحليل المفصل للتفاعل بين العوامل السكانية ودور المرأة ، واحتياجات الأطفال والشباب في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد ميادين العمل الجديدة . كما ستضطلع الأمانة ، بالتعاون مع هيئات الامم المتحدة الأخرى ، بدراسة اقليمية مقارنة تقوم على أساس النتائج التي تتوصل اليها الدراسات الاستقصائية للخصوبة التي تجريها بلدان المنطقة .

٢١٤-٢١ ومن المقترح عقد أربع حلقات دراسية دون اقليمية (اثنتان خلال عام ١٩٨٠ والاخرتان خلال عام ١٩٨١) لمشاركين من أكبر عدد ممكن من بلدان المنطقة ، حول دور ودمج العوامل السكانية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ومن المقترح كذلك تنظيم أربع حلقات دراسية أو تدريبية دون اقليمية حول تقنيات التحليل المتعمق والمفصل للبيانات المتاحة بواسطة الدراسات الاستقصائية للخصوبة . كما يقترح القيام ، خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ ، بتنفيذ الأنشطة المقررة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ والتي لم تنفذ .

٣' فترة السنين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢١-٢١٥ ستواصل الامانة أعمالها المتعلقة باعداد بحوث افرادية وطنية حول الحالة السكانية . وستنظم حلقات دراسية اقليمية لنشر التقنيات والنتائج التي تتوصل اليها الدراسات الاقليمية بشأن الاسقاطات المرتبطة بالأسر والعائلات ، والاحتياجات في مجال الاسكان والسكان الريفيين والحضريين ، وكذلك لأغراض استعراض نتائج الدراسة الاقليمية المقارنة عن العلاقات بين الهجرة والتطور الحضري وبين التنمية . ومن المقرر أن تتركز الأنشطة الرئيسية للأمانة في ميدان السكان ، بالدرجة الاولى ، على تنظيم وعقد المؤتمر الآسيوي الثالث المعني بالسكان المنتظر عقده في منتصف عام ١٩٨٣ ، والاجتماعات التحضيرية لمناقشة الجوانب الفنية للقضايا الرئيسية التي قد لا يجد المؤتمر الوقت الكافي لمعالجتها بصورة متعمقة ؛ واعداد الوثائق اللازمة . وسيكون أهم ما يتناوله المؤتمر والاجتماعات التحضيرية هو استعراض الاتجاهات السكانية الحالية وما حققته السياسات والبرامج السكانية من تطور وانجازات منذ اجتماع لجنة السكان الذي عقد في بانكوك من ٢٩ حزيران/يونيه الى ٥ تموز/يوليه ١٩٧٦ . وستتناول البرامج الفرعية الاخرى المتعلقة بالسكان التحضيرات اللازمة لتنظيم وخدمة المؤتمر .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدة حدية ، وموجهة التشريعي

٢١-٢١٦ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١-٢١٧ لا تتوفر أية مؤشرات موضوعية لأثار هذا البرنامج الفرعي ، ولكن يفتظر أن يسفر تنفيذه عما يلي : '١' تكوين مجموعة من الموظفين المدربين للمنهوض بتجمع وتحليل البيانات الديموغرافية ذات العلاقة واجراء بحوث عن طبيعة ومدى الترابط القائم بين السكان والتنمية ؛ '٢' تحسين قدرة المخططين الوطنيين لتمكينهم من استخدام تقنيات دمج العوامل السكانية في العملية التخطيطية الشاملة على أحسن وجه ؛ '٣' مساعدة بلدان المنطقة على الترابط القائم بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فهما أفضل واكتساب أسس أمتن لقياس الاحتياجات الانسانية وفقا لما تقتضيه المتغيرات السكانية .

البرنامج الفرعي ٢ - السياسات السكانية

(أ) الهدف

٢١٨-٢١ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة بلدان المنطقة على بلوغ أهدافها في مجال الخصوبة ، ومساعدتها ، بالتالي ، على اعداد برامجها المتعلقة بالتخطيط العائلي وادارتها وتشجيعها وتقييمها بصورة أكثر منهجية وادماج هذا التخطيط وما يتصل به من السياسات السكانية في مخططاتها الانمائية بمجموعها .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١٩-٢١ في عام ١٩٧٧ ، كان ٢٤ بلدا من جملة ٣٦ من البلدان الاعضاء أو الاعضاء المنتسبين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، قد أقرت سياسات وبرامج رسمية فيما يتعلق بالسكان أو بالتخطيط العائلي . وكانت ثلاثة بلدان اخرى تؤيد أو تسمح بأنشطة التخطيط العائلي دون أن تكون لها سياسة مقررة في هذا المجال . ونتيجة لذلك يتجلى في بعض بلدان المنطقة انخفاض في الخصوبة الى جانب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية . على ان ذلك ، لحد الآن ، هوة سحيقة تفصل بين مستويات الخصوبة الحالية وأهداف الخصوبة التي أوصت الاجتماعات الاستشارية الاقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ببلوغها في عام ١٩٨٥ ، وهي الاجتماعات التي عقدت قبل مؤتمر السكان العالمي وبعده .

٢٢٠-٢١ و اذا كانت الغاية في مجال الخصوبة هي بلوغ الاهداف المحددة لعام ١٩٨٥ ، فانه لا بد من زيادة تحسين تنظيم البرنامج ، وادارتها وتقييمها نظرا لأن الكثير من سياسات وبرامج التخطيط العائلي أصبحت متنوعة ومندمجة في غيرها من السياسات والبرامج الانمائية (كالصحة مثلا ، والتغذية ومركز المرأة) . ومن الضروري دمج التخطيط العائلي والسياسات والبرامج السكانية في التخطيط الانمائي العام ، وهذا ليس على مستوى الادارة المركزية فحسب ولكن أيضا على المستوى المحلي . وينبغي كذلك توفير التدريب لاعادة توجيه موظفي البرامج وفقا للاحتياجات المتغيرة نتيجة لتنوع برامج التخطيط العائلي ودمجها في ميادين أخرى من ميادين التنمية . كما ينبغي ادخال تحسينات على عملية رصد وتقييم التقدم المحرز وغيره من النتائج . ومن الضروري القيام بحوث لزيادة الفعالية في استخدام الموارد وارهاف وعي السكان المعنيين بهذه البرامج . كما يجب سد الشفرات الفاصلة بين النظرية والتطبيق عن طريق ترجمة نتائج التقييم والبحث الى اجراءات ادارية .

(ج) السند التشريعي

٢٢١-٢١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من وثائق الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، لعام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢١-٢٢٢ مع نهاية عام ١٩٧٩ ، سيكون هذا البرنامج الفرعي قد استطاع بفضل الانشطة الاقليمية المتعلقة بمختلف عناصر البرنامج ، أن يجمع من الخبرة والمعرفة ما يساعد على تحسين ادارة وتطوير البرامج بشكل أفضل لايجاد حل للمشاكل السكانية في بلدان المنطقة . وستكون الوثائق المتصلة بنتائج الدروس التدريبية ، والاجتماعات والدراسات الاقليمية ، قد وزعت على نطاق واسع ، في شكل تقارير ، على مديري البرامج والمسؤولين عن اتخاذ القرارات والخبراء في بلدان المنطقة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢١-٢٢٣ في مجال ادارة التخطيط العائلي ، سيتواصل تنظيم دروس تدريبية على الأعمال الادارية وحلقات دراسية وطنية حول استخدام نتائج البحوث لتطوير البرامج المضطلع بها في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩ . لوضع استراتيجية منهجية في مجال تنفيذ البرامج تأخذ في الاعتبار كلا من الابعاد التنظيمية وخصائص السكان المعنيين بالبرامج ، سيتم الاضطلاع بدراسة تتناول التفاعل بين السكان المعنيين بالبرامج والعاملين في التخطيط العائلي . ومن المقترح علاوة على ذلك ، تحليل سمات السياسات والبرامج المتكاملة التي تنطوي على طابع التجديد ، بما في ذلك التدابير الحافزة والمثبطة ، والعوامل والمناهج المؤخذ بها لرسم سياسات فعالة ، ودمج تنفيذ بعض البرامج في بلدان المنطقة .

٢١-٢٢٤ وفي مجالات الحفز على التخطيط العائلي ، سيتم الاضطلاع بحلقات دراسية دون اقليمية للبحث في الجوانب الاجتماعية والنفسية للسلوك التناسلي . كما سيتم اجراء دراسة عن تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في قبول الخدمات أو عدم قبولها . ولدراسة العلاقة بين قوة الدافع لتبني مبدأ الأسرة الصغيرة الحجم ومستوى خدمات الرعاية على سعيد الأسرة ، سيقوم فريق عامل بدراسة للمنظر في توزيع خدمات التخطيط العائلي وغيرها من خدمات التنمية بين المناطق الريفية والحضرية .

٢١-٢٢٥ وفيما يتعلق بتقييم التخطيط العائلي ، ستنظم دروس تدريبية دون اقليمية في مجال الخصوبة وتقييم التخطيط العائلي لتحسين مهارات موظفي التقييم في المنطقة . وسيتم الاضطلاع كذلك بدراسة استقصائية تتناول الموظفين والباحث والوسائل المتاحة في هذا الميدان بغية الوقوف على قدرات التقييم الحالية والممكنة وذلك لانشاء وحدات للتقييم أو دعم الموجود منها . ويعهد اكتساب الخبرة في تقييم أشر البرنامج على الخصوبة بصورة عامة في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ، يمكن خلال الفترة التالية دراسة آثار تحديد حجم الأسرة على شتى وظائف الأسرة . وسيجرى بصورة مطردة تقديم خدمات استشارية تقنية لبلدان المنطقة ، ولاسيما لتلك التي لا يزال مستوى الخصوبة فيها عاليا ، وذلك عن طريق استخدام النتائج المتاحة والمعرفة الاضافية المكتسبة مما تم الاضطلاع به من الانشطة الماضية والحالية في الميادين الثلاثة الآنف ذكرها .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢١-٢٢٦ سيتواصل ايلاء أولوية كبيرة للمشاريع التي ستساعد البلدان الاعضاء على : (أ) تحسين وسائل تقديم الخدمات وايجاد الاقبال على هذه الخدمات ؛ (ب) تحسين معرفتها للعوامل التي تحدد السلوك التناسلي على مستوى الاسرة ؛ (ج) تقييم أثر البرنامج على الخصوبة . وستشارك الامانة في اعداد وتنظيم المؤتمر الاسيوى الثالث للسكان .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١-٢٢٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١-٢٢٨ سيكون هذا البرنامج الفرعي مكملًا للأنشطة الوطنية للحد من معدلات الخصوبة والنمو السكاني ، وذلك كجزء من برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشامل . ولذلك لا تتوفر مؤشرات موضوعية لأثر البرنامج الفرعي هذا . ومع ذلك ، ينتظر ، بفضل تبادل الخبرات والمعارف المكتسبة عن طريق الأنشطة الاقليمية ونقل هذه الخبرة والمعارف ، أن يساعد هذا البرنامج الفرعي ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ٢١ بلداً أو أكثر تتميز بمستوى خصوبة عالٍ أو آخذ في الانخفاض ، وتتبع سياسات وبرامج للتخطيط العائلي على الصعيد الوطني ، على تعزيز '١' المهارات والقدرات التقنية المتوفرة له لتخطيط سياسات وبرامج تتسم بتنوعها المتزايد وتعقيدها وتنظيم هذه السياسات والبرامج وإدارتها وتقييمها ؛ '٢' زيادة ادراك المسؤولين عن اتخاذ القرارات في مجال السياسات الانمائية وكذلك الاداريين والمسؤولين عن التخطيط العائلي ، للعلاقة الموجودة بين معدلات الخصوبة المنشودة وأهداف التنمية .

البرنامج الفرعي ٣ - المعلومات السكانية

(أ) الهدف

٢١-٢٢٩ يستهدف هذا البرنامج الفرعي مساعدة البلدان الاعضاء على جمع المعلومات السكانية وتحضيرها واسترجاعها ونشرها .

(ب) المشكلة المطروقة

٢١-٢٣٠ ان ما يعوز برامج العمل السكانية في معظم الأحيان هو وجود نظام يمكنها من بحث المعلومات على نحو فعال وبصورة يمكن معها استخدامها مباشرة من مصادرها الى آخر مطباف البرنامج . وبينما يوجد هناك وفر من المنشورات على مستوى مديري البرامج ، فان هناك ، من ناحية أخرى ، شحا في المعلومات المتصلة بأنشطة العمال الميدانيين . والحل المقترح لهذه

المشكلة هو انشاء فئة فنية ثالثة من الموظفين ، وهي فئة موزعي المعلومات الذين يتولون جمع المعلومات وتحليلها وتحريرها وتكبيفها ونقلها من المنتجين الى المستهلكين ، لزيادة الاستفادة من المعلومات ومن شمة التعجيل بتحقيق الاهداف السكانية . فالصعوبة ناشئة ، من ناحية ، عن المشاكل القائمة على الصعيد الداخلي ، كنقص الموظفين المدربين تدريباً ملائماً ، وعدم كفاية الوسائل ، وعن عدم توفر المعارف التقنية والمعلومات من مصادر خارجية من ناحية أخرى . وفي كلا الحالتين يمكن لمركز اقليمي لتبادل المعلومات أن يقدم المساعدة .

(ج) السند التشريعي

٢١-٢٣١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من وثائق الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٦

٢١-٢٣٢ من المتوقع أن تؤدي الجهود المطردة المبذولة لدعم وتطوير المركز الاقليمي لتبادل المعلومات داخل الامانة الى حل بعض المشاكل المذكورة أعلاه ، بفضل الخدمات في ميدان المراجع ، والوثائق والاحالة ، ونتيجة لنشر المطبوعات . وسيكون مديرو البرامج السكانية فيما لا يقل عن خمس بلدان في المنطقة قد سلموا بقيمة دور موزعي المعلومات ، وما توفره الامانة من الخدمات التقنية ، وأنشأوا مراكز وشبكات وطنية لتبادل المعلومات . وسيكون قد انعقد اجتماع اقليمي لفريق من الخبراء بشأن تقييم ومتابعة أعمال الحلقات التدريبية للمراسلين السكانيين الوطنيين التابعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وستكون قد وضعت الاستراتيجية والمخططات لاستخدام المعلومات السكانية في شكل مبادئ توجيهية لفائدة الأفرقة دون الاقليمية . وسيكون قد تم في بلد بين أو ثلاثة انشاء لجان لترجمة المعلومات ، وتكون هذه اللجان قد شرعت في العمل مشجعة بذلك تبادل المواد المترجمة في المنطقة على نطاق واسع عن طريق المنشورات الدورية ومنشورات البحوث الافرادية التي يصدرها المكتب الاقليمي . بيد انه من المتوقع بصورة عامة أن يظل جمع المعلومات السكانية ونظمها واسترجاعها واستخدامها ونشرها لغايات المسؤولين عن اتخاذ القرارات في اطار البرامج السكانية الوطنية والتنمية الشاملة ، مثار مشاكل في الكثير من بلدان المنطقة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢١-٢٣٣ ستقدم خدمات تقنية لعشرة من البلدان هي (اندونيسيا ، وايران ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وتايلند ، وجمهورية كوريا ، وسرى لانكا ، وماليزيا ، ونيبال ، والهند) ستكون قد

أنشأت بالفعل مراكزها وشبكاتهما لتبادل المعلومات وينتظر أن تصبح هذه المؤسسات المنشأة للقيام بتبادل المعلومات جهاز دعم أساسي في نطاق البرامج الوطنية لهذا البلد . وستقدم المساعدة لبلدين أو ثلاثة لتنظيم حلقات تدريبية واستحداث وسائل للتصدي للمشاكل التي تواجهها في مجال المعلومات السكانية . وتيسيرا لإنشاء مراكز وطنية لتبادل المعلومات ، ستنظم أربع أو خمس حصص تدريبية مخصصة ، بطلب من المسؤولين عن عمليات مراكز تبادل المعلومات على الصعيد الوطني . وستساعد الامانة في انشاء لجننتين وطنيتين اضافيتين للترجمة ، وسيواصل في الوقت نفسه تنفيذ المشروعات الفرنسية والاسبانية للترجمة . وستوزع المواد على نطاق أوسع ، فور توفرها ، على الموظفين الرئيسيين في البرامج الوطنية .

٢١-٢٣٤ وسينهي المركز الاقليمي لتبادل المعلومات نظم الوثائق وادخارها في الحاسب الالكتروني . وسيتسنى للمركز ، بفضل تحليل البرامج الوطنية ، والدراسات الاستقصائية دون احتياجات الاداريين والباحثين الملحقين بالبرامج الوطنية من المعلومات ، أن يقدم معلومات ، " جاهزة " ، تتسم بدقة متزايدة أو لها علاقة شديدة بمشاكل معينة . وبالإضافة الى المنشورات الحالية وهي : الأنباء السكانية لآسيا والمحيط الهادئ ، وأنباء سكانية في سطور ، و " ادويت " (وثائق من آسيا والعالم أجمع عن مواضيع تتعلق بالسكان) ، وتوجيهات للبحوث السكانية ، ستواصل الأمانة اصدار وثائق تقنية ونشرات دورية ولمحات بيليوجرافية (لمحات للقراء) لفائدة المراسلين السكانيين التابعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ومسؤولي البرامج الوطنية ، والشخصيات الرئيسية في ميدان الانشطة السكانية عبر أنحاء المنطقة .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢١-٢٣٥ وينتظر أن يكون قد تم في بلدين اضافيين أو ثلاثة انشاء مراكز وطنية لتبادل المعلومات ، وفي بلد واحد أو بلدين المشروع في اعمال الترجمة بفضل المساعدة التقنية المقدمة من الأمانة . وستنظم أربع دورات تدريبية اضافية في ميدان الخدمات المتعلقة بالوثائق وتبادل المعلومات . وسيبحث في اصدار ضروب جديدة من المنشورات تلبية للطلب الداعي الى انشاء مراكز وطنية لتبادل المعلومات . كما سيعقد اجتماعان على الصعيد دون الاقليمي لمديري المراكز الوطنية لتبادل المعلومات . ويقترح انشاء لجنة اقليمية آسيوية لمراكز تبادل المعلومات . وستشارك مراكز تبادل المعلومات الاقليمية والوطنية في اصدار العديد من البيليوجرافيات والحوليات . وستنشر لمحات للقراء حول مواضيع معينة ، تصف الآثار المتوقعة الناتجة عن السياسات المتبعة ، لفائدة العاملين في البرامج الوطنية . ومن المزمع الاضطلاع ، خلال فترة السنتين ، بالمزيد من خدمات " الاتصال " كالتوثيق وخدمات الاسترجاع والبحث ، بالإضافة الى ما ينشر فعلا من نشرات دورية وبحوث .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح أن تكون فائدتها حديثة ، وموجهة
التشريعي

٢٣٦-٢١ لا توجد أنشطة ذات فائدة حديثة في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٣٧-٢١ يتوقع أن يكون قد تم ، بحلول عام ١٩٨٣ ، انشاء ١٧ مركزا وطنيا لتبادل المعلومات السكانية وخمس أو ست لجان للترجمة . وستكون قد نظمت حوالي عشر حصص تدريبية . وستكون معظم البلدان النامية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد اشتركت في انجاز ودعم عمليات لتبادل المعلومات السكانية . وبحلول عام ١٩٨٣ ، ستكون نظم استرجاع موحدة قد وجدت في ١٤ بلدا من البلدان المتمتعة بنظم اعلامية . وستكون قد تحسنت ، بصورة مطردة ، طرائق تقديم المعلومات لمتطلبات برنامجية معينة ، وسيجرى تبادل واسع النطاق للمعلومات فيما بين البلدان . كما ستكون قد وضعت سياسات وطنية تتعلق بالمعلومات السكانية في بلد واحد أو بلدين . وينتظر أن تكون خمسة بلدان تابعة لرابطة بلدان جنوب شرقي آسيا قد وضعت برنامجا دون اقليمي للتجهيز لمحاولة المعلومات السكانية ويكون هذا البرنامج قد قطع شوطا كبيرا . وسيحدث هذا البرنامج بدوره البلدان والمجموعات الأخرى في المنطقة على الاقتداء به . أما بالنسبة للبلدان التي لم يتم فيها بعد انشاء نظم للمعلومات فسيزيد وعيها بالفجوة الفاصلة بين منتجي المعلومات السكانية ومستهلكيها . كما سيتم الشروع في تنفيذ برامج لدعم تدريب الخبراء في الاعلام ؛ وستبرز ، تدريجيا ، هياكل أساسية لنظام من شأنه أن يعجل بتدفق المعلومات واستخدامها . وستتقاسم ، الشبكات الاقليمية والوطنية ، وتستخدم على نطاق اوسع ، نتائج البحوث المترجمة لتطبيق في المجالات الثقافية المختلفة وما يتصل بها من المجالات .

الفصل ٢٢ *

الإدارة العامة والمالية العامة

البرنامج ١ - إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية (١)

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٢ - ١ لا توجد هيئة دولية حكومية متخصصة تقوم باستعراض أعمال الأمانة المتعلقة بهذا البرنامج . وعضوا عن ذلك يقوم باستعراضها اجتماع الخبراء المعني ببرنامج عمل الأمم المتحدة في ميداني الإدارة العامة والمالية العامة الذي يعقد مرة كل سنتين . وينظر في تقرير الاجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يضع أهداف البرنامج وألوياته . وقد عقد آخر اجتماع للخبراء في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ . ولم يوافق اجتماع الخبراء بعد على هذه الخطة .

٢ - الأمانة

٢٢ - ٢ وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الإدارة العامة والمالية العامة التي كان يعمل بها أربعة وعشرون موظفا من الفئة الفنية في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، تمول وظائف ستة منهم من مصادر خارجة عن الميزانية . وكانت الشعبة تضم الوحدات التالية في ١ تموز/يوليه : ١٩٧٨

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/6(Part 22)

(١) الأنشطة المتصلة بهذا البرنامج التي تضطلع بها إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية يشملها برنامج هذه الإدارة " قضايا التنمية وسياساتها " وبصفة رئيسية البرنامج الفرعي ٢ ، " أوجه الترابط بين قضايا التنمية " ، والبرنامج الفرعي ٣ ، " القضايا الضريبية والقضايا المالية المحلية " .

موظفو الفئة الفنية

المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	الوحدة التنظيمية
٩	٦	٣	مكتب المدير
٥	-	٥	دائرة ادارة برامج التنمية
٣	-	٣	دائرة ادارة شؤون الموظفين وتدريبهم
٤	-	٤	دائرة الخدمات التنظيمية والادارية
١	-	١	دائرة الميزانيات الحكومية والادارة المالية
٢	-	٢	دائرة تطوير المؤسسات المالية
٢٤	٦	١٨	المجموع

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالى والهيكل المقترح للبرنامج

٢٢ - ٣ ان البرامج الفرعية المقترحة لا تتطابق الهيكل الادارى الحالى مطابقة تامة. ويستخدم الاسلوب المتمثل في تكوين فرق العمل التي تتولى التوفيق بين هذه الاختلافات على مستوى التنفيذ.

٤ - الانجازات المتوقعة

٢٢ - ٤ من المتوقع أن يتم في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ انجاز عناصر البرنامج التالية الواردة بيانها في الفقرة ٥ ألف - ٤٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (٢) :

١ - ١ ؛ ٢ - ١ ؛ ٢ - ٢ ؛ ١ - ٢ ؛ ٣ - ٢ ؛ ٣ - ٣ ؛ ١ - ٣ ؛ ٢ - ٣ ؛ ٣ - ٤ ؛ ٢ - ٥ ؛ ٢ - ٦ ؛ ١ - ١

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

٢٢ - ٥ بالنسبة للمشاريع التي يؤدي التنسيق فيها دورا أساسيا ستظل الاتصالات قائمة بطريقة غير رسمية بين الشعبية وبيوحدات الامانة الاخرى على مستوى العمل . وعلى سبيل المثال

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الاول .

فسوف تتشاور الشعبة مع وحدات الامانة المعنية بالعلم والتكنولوجيا والموارد الطبيعية لاعداد التقارير المرحلية التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ١٧٩/٣٢ بشأن دور القطاع العام .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٢ - ٦ في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، تم في جنيف تنظيم اجتماع غير رسمي لممثلي الوكالات للنظر في برنامج الامم المتحدة في ميداني الادارة العامة والمالية العامة ، لتمديد الميادين ذات الصلة المشتركة ومناقشة الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق المزيد من التنسيق . وقد حضر هذا الاجتماع ممثلون للجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية . ويتوقع تنظيم مثل هذه الاجتماعات في المستقبل مرة على الاقل كل سنتين . وتشتمل الخطة المتوسطة الأجل هذه على مشروع لاقامة شبكة تتيح تنسيق أنشطة البرنامج على نحو أفضل داخل منظومة الامم المتحدة . ومن المتوقع ايضا أن تقوم لجنة التنسيق الادارية باستعراض البرنامج على نطاق المنظومة . كذلك يستتبع تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٩ / ٣٢ التنسيق مع بعض الهيئات والوكالات المتخصصة الاخرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة . ومن المقرر أيضا اجراء مشاورات مع اللجان الاقليمية عند تنفيذ مختلف المشاريع .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها

خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٢ - ٧ من المنتظر القيام بأنشطة مشتركة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، وصندوق النقد الدولي ، واللجان الاقليمية لاعداد التقارير المرحلية التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ١٧٩ / ٣٢ .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٢ - ٨ من المتوقع ان يكون اتجاه النسب المئوية فيما يخص للبرامج الفرعية من الموارد كما هو مبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية (أ)
(النسب المئوية)

	١٩٨٣-١٩٨٢		١٩٨١-١٩٨٠	
	المصارف	الميزانية الخارجة	المصارف	الميزانية الخارجة
المجموع	٢١	٢٥	٢١	٢٥
٣١٥	٣٣	٣٠	٣٣	٣٠
٣١٥	٣٣	٣٠	٣٣	٣٠
١٢	١٧	١٥	١٦	١٥
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المجموع

البرامج الفرعية

- ١ - جمع المعلومات وتحليلها ونشرها
- ٢ - الاصلاح الاداري لاغراض التنمية
- ٣ - التدريب في ميداني الادارة العامة والمالية العامة
- ٤ - الادارة المالية لاغراض التنمية

(أ) لا تتوافر بيانات مقارنة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، بسبب ما حدث من تغييرات في هيكل البرامج الفرعية .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - جمع المعلومات وتحليلها ونشرها

(أ) الهدف

٢٢ - ٩ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى ' ١ ' استعراض الاتجاهات والقضايا الرئيسية للإدارة العامة والمالية العامة في أنشطة التعاون التقني وعلى الصعيد الاقليمي ؛ ' ٢ ' نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة التعاون التقني وبالدراسات التقنية بين الدول الاعضاء وغيرها من الاطراف المعنية ؛ ' ٣ ' تزويد هيئات التشريع بالامم المتحدة بالمعلومات التي لها صلة بصياغة الاولويات والتدابير الدولية في مجالي الادارة العامة والمالية العامة ؛ ' ٤ ' استحداث الوسائل لضمان تنسيق العمل على وجه أفضل داخل الامم المتحدة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢ - ١٠ تحتاج البلدان النامية الى دراسات تستعرض الاتجاهات والتطورات الرئيسية في مجالي الادارة العامة والمالية العامة وكذلك الى تلخيص ما يظهر من القضايا والخبرات الجديدة حتى تتعلم من تجارب بعضها البعض ومن تجارب البلدان المتقدمة النمو ، وحتى يمكنها تحديد او توقع المجالات التي تتمثل فيها المشاكل والقيام بما ينبغي من عمل . وكذلك تحتاج هيئات التشريع بالامم المتحدة الى معلومات عن الاتجاهات والتطورات ، بما في ذلك الدروس المستفادة من أنشطة التعاون التقني ، والى معلومات عن أهم التدابير الوطنية التي اتخذت استجابة لها ، حتى يمكنها ان تحدد طبيعة ونطاق التدابير الدولية المطلوبة لتميز الجهود الوطنية التي تيدل لتحسين الادارة من أجل التنمية .

٢٢ - ١١ ان القطاع العام في عدد من البلدان النامية قام ، ولا يزال ، بدور هام جدا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتلخيص معلومات الخبرات الوطنية سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو دوريا ، ونشر هذه المعلومات بين البلدان النامية ، سوف يمكنها من اتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بدور القطاع العام في مختلف الأنشطة الانمائية .

(ج) السند التشريعي

٢٢ - ١٢ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٧ (د - ٥٩) ، الفقرة ١ ، و ٢٠١٨ (د - ٦١) ؛ وقرار الجمعية العامة ١٢٩/٣٢ ، الفقرتين ٣ و ٧ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٨/٦ ، الفقرتين ٣٥٢ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٢ - ١٣ سيكون التقرير الاول عن التغييرات والاتجاهات في مجالي الادارة العامة والمالية العامة قد تم نشره في عام ١٩٧٨ . وسيكون الامين العام قد قدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٨ ، تقريراً مرحلياً أولياً بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢ / ١٧٩ ، كما سيكون قد قدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩ ، تقريراً مرحلياً كاملاً .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٢ - ١٤ يتطلب اعداد التقرير المقبل عن التغييرات والاتجاهات في مجالي الادارة العامة والمالية العامة جمع البيانات على نطاق واسع من المصادر الوطنية . وسوف تستخدم لهذا الغرض ترتيبات يعتمد فيها على وجود شبكة للمعلومات . وسيكون جل التركيز على جمع القوانين المدنية والادارية المتعلقة بالادارة العامة والمالية العامة . كما سيتم جمع المعلومات اللازمة لاعداد التقارير المرحلية الشاملة عن دور القطاع العام ، وسيتم اعداد التقارير بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والوكالات المتخصصة .

٢٢ - ١٥ من المتوقع تنفيذ الأنشطة التالية :

- (أ) اجتماع خبراء يتناول برنامج الأمم المتحدة في مجالي الادارة العامة والمالية العامة ؛
(ب) اجتماع لبحث انشاء شبكة للمعلومات في مجالي الادارة العامة والمالية العامة ؛
(ج) تقرير عن دور القطاع العام في التنمية الوطنية ؛
(د) دليل للوكالات والمؤسسات الوطنية في مجالي الادارة العامة والمالية العامة ؛
(هـ) أربعة أعداد من نشرة الادارة العامة والمالية العامة .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٢ - ١٦ سيتم خلال فترة السنتين هذه اعداد المشاريع التالية :

- (أ) تقرير عن التغييرات والاتجاهات في مجالي الادارة العامة والمالية العامة ؛
(ب) اجتماع خبراء يتناول برنامج الامم المتحدة في مجالي الادارة العامة والمالية العامة ؛

- (ج) استعراض لدور القطاع العام في التنمية الوطنية ؛
(د) دليل للوكالات والمؤسسات الوطنية في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة ؛
(هـ) أربعة أعداد من نشرة الإدارة العامة والمالية العامة .

‘ ٤ ’ أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٢ - ١٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثـر المتوقـع

٢٢ - ١٨ سيقدّم التقرير الخاص بالتفسيرات والاتجاهات في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة تحليلات مقارنة للقضايا والخبرات المتعلقة بالإدارة العامة والمالية العامة ويلمّح إلى الفرص المتاحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وسوف يوفر هذا التقرير لهيئات التشريع بالأمم المتحدة أساساً تستند إليه في استعراض التدابير الدولية المطلوبة لسد الاحتياجات المتفـسـيرة للبلدان النامية في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة . كذلك سيكون لهذا التقرير تأثير على أنشطة البحث التي تزاوّلها المؤسسات الوطنية والدولية والهيئات المهنية المعنية بالإدارة العامة والمالية العامة في البلدان النامية . وسوف يتحسن تبادل المعلومات فيما بين البلدان النامية كما وكيفا ، وبذلك يوضع الأساس لتدفق المعلومات بطريقة أكثر منهجية .

٢٢ - ١٩ ستوفر التقارير المرحلية عن القطاع العام للجمعية العامة المعلومات ذات الصلة اللازمة لاتخاذ القرارات بشأن التدابير المناسبة التي تدرج في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ولاستعراض وتقييم تقدم التنفيذ فيما بعد . كذلك فإن تحليل الخبرات المقارنة الذي تحتوى عليه التقارير سيمكن البلدان النامية من إعادة دراسة وإعادة توجيه دور القطاع العام في برامجها الانمائية .

البرنامج الفرعي ٢ - الإصلاح الإداري لأغراض التنمية

(أ) الهدف

٢٢ - ٢٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات الاعضاء في تحسين قدراتها الادارية عن طريق استحداث ما يناسب من المناهج والمبادئ التوجيهية التقنية المتعلقة بالإصلاح الإداري أو عن طريق تقديم الدعم الموضوعي لمشاريع محددة من مشاريع التعاون التقني .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢ - ٢١ تحرص حكومات البلدان النامية على ادخال اصلاحات ادارية شاملة لتحسين تنفيذ خطط التنمية الوطنية وبرامجها . وقد قام بعض هذه البلدان باتخاذ بعض التدابير في نطاق أنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني وخارج نطاق هذه الأنشطة . على أن هذه الجهود لم يكن لها في غالبية البلدان سوى تأثير حدى ، لأنها بذلت على أساس تدريجي ولمواجهة حالات معينة ، ولم تكن جزءاً من برنامج متكامل . بيد أن منهج التدرج في الإصلاح الإداري يفضي لا محالة الى تغييرات غير منسقة وبالتالي الى اختلالات في قدرات الخدمة العامة التي لا غنى عنها للتنمية . ومن شأن استحداث المناهج الشاملة أن يساعد الى حد كبير في تحديد المشاكل وتحليلها وفي البدء بالاصلاحات الادارية المتوازنة اللازمة لتنمية القدرات المطلوبة .

٢٢ - ٢٢ يتضح من أنشطة التعاون التقني أن بعض الحكومات ، في بحثها عن حلول لمشاكلها الادارية ، تعتبر أن تحقيق اللامركزية في الجهاز الإداري أمر مرغوب فيه . وفي هذا الصدد ، فإن تنظيم التخطيط وتنفيذه في كثير من البلدان النامية يمانيان نقصاً كبيراً . فالتخطيط متركز ولا ينفذ جهاز الادارة العامة . ومن الحلقات الضعيفة في التخطيط ، على وجه الخصوص ، انعدام أو عدم كفاية الترتيبات الخاصة بالتخطيط في ادارات التشغيل وعلى مختلف المستويات الحكومية . فشبكات التنفيذ ليست محدودة بصورة واضحة دائماً ، كما أن أدارها ليست مضبوطة باحكام لخدمة أغراض التنمية . ومجموعة الكيانات التنظيمية الخاصة التي أصبحت تسود القطاع العام تؤدي ، بما لها من درجات متفاوتة من الاستقلال ، الى مشاكل تتعلق بالتنسيق . ويجب أن تقوم الاصلاحات الادارية على ادراك واضح للامركزية وعلى برنامج عملي لتطبيقها .

٢٢ - ٢٣ أعربت حكومات عديدة في السنوات الاخيرة عن اهتمامها باستحداث مناهج وتقنيات مناسبة لتقييم الأداء في القطاع العام . وينبع هذا الاهتمام من الحاجة الى استخلاص الدروس من تنفيذ البرامج والمشاريع .

(ج) السند التشريعي

٢٢ - ٢٤ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٧ (د - ٥٩) ، الفقرة ١ ، و ٢٠١٨ (د - ٦٣) ، الفقرة ١ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٢ - ٢٥ سيكون قد تم انجاز المشاريع الواردة بالفقرة ٢٢ - ٤ . وبعض هذه المشاريع ، وخصوصا تلك المتعلقة بمناهج تحليل السياسة وبالنظم المؤسسية للتخطيط الوطني ، لها علاقة بالنتائج (ب) والنتائج (ج) المشار اليهما فيما بعد وسوف تكون لها فائدها عند اعداد هذين الناتجين .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٢ - ٢٦ سوف يتطلب جمع المعلومات وتحليلها وتقييمها اجراء مشاورات في اطار الترتيبات المتفق عليها مع الموظفين الوطنيين والمؤسسات الوطنية المعنية بصفة خاصة بالعمليات الميدانية ، ومع أجهزة الحكم المحلي والوكالات العامة المستقلة . وسيعقد اجتماع لفريق خبراء لاسداء المشورة بشأن تطبيق الدراسة الخاصة بمناهج تحليل المشاكل في مختلف المناطق ، وتنظم حلقات دراسية لتدريب الموظفين الوطنيين على استخدام الكتيب الخاص باللامركزية . وفي خلال ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، سيتم تحقيق النتائج الرئيسي التالي :

(أ) يستمر تقديم الدعم لمشاريع التعاون التقني طبقا لما تطلبه الحكومات ؛

(ب) يستكمل في عام ١٩٨١ تقرير عن منهجيات تحليل مشاكل الادارة العامة وتنمية قدراتها لاغراض التنمية . وسيناقش التقرير في اجتماع يعقده فريق خبراء . وهو موجه في المقام الاول الى كبار مسؤولي السياسة في مجال الادارة العامة ؛

(ج) يبدأ العمل في عام ١٩٨١ في اعداد كتيب عن اللامركزية من أجل التنمية ، ويتم انجازه في عام ١٩٨٢ . ويتم نشر المبادئ التوجيهية الواردة بالكتاب عن طريق سلسلة من الحلقات الدراسية تنظم اولها في عام ١٩٨٢ . وهذا الكتيب موجه الى كبار الموظفين بالبلدان النامية المسؤولين عن رسم السياسات الوطنية فيما يتعلق بتحقيق اللامركزية .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٢ - ٢٧ يستمر خلال فترة السنتين هذه تقديم الدعم الموضوعي لمشاريع التعاون التقني على نحو ما تطلبه الحكومات . ويستكمل في عام ١٩٨٣ كتيب عن تقييم الاداء في المؤسسات العامة ، وهو موجه الى المشرفين على المؤسسات العامة .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٢ - ٢٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثـر المتوقـع

٢٢ - ٢٩ ستستخدم الدراسات المزمع اجراءؤها والكتيب المزمع اصداره خلال فترة الخطـة استخداما واسعا في مشاريع التعاون التقني . ومن المتوقع أن تعتمد حكومات عديدة الى تجريب المناهج ، والى تعديل هيكل اللامركزية بها ، والى تبني الاساليب المقترحة لتحسين تقييم الأداء في المؤسسات العامة .

البرنامج الفرعي ٣ - التدريب في مجالى الادارة العامة والمالية العامة(أ) الهدف

٢٢ - ٣٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية في تدريب موظفيها العاملين في مجالى الادارة والتنظيم عن طريق أنشطة التعاون التقني وتقديم الارشاد التقني فيما يتعلق بقضايا معينة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢ - ٣١ لا توجد في عدد من البلدان برامج للتدريب أثناء الخدمة . وفي البلاد التي توجد بها مثل هذه البرامج ، تواجه هذه البلاد صعوبات مثل قلة عدد الخبراء وعدم كفاية الترتيبات التنظيمية . ومن الثغرات الشائعة عدم وجود مناهج دراسية جيدة التصميم . ولسو وجدت هذه المناهج لمكنت البلدان النامية من صياغة وادخال البرامج التدريبية لمختلف فئات موظفيها العموميين .

٢٢ - ٣٢ وكثيرا ما تكون مؤسسات التدريب الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية على علم محدود بالمطبوعات والمصادر التي تستطيع أن تساعد مساعدة فعالة في اعداد مواد التدريب وبرامجه . وتزيد في سوء هذه الحالة القيود المالية التي تحد من قدرة هذه المؤسسات على الاشتراك في مجموعة واسعة من المجالات المهنية . وقد أعلنت هذه المنظمات حاجتها الى وجود قائمة مختارة بما صدر من المطبوعات في ميدانى الادارة العامة والمالية العامة .

٢٢ - ٣٣ ويهتم عدد من البلدان النامية باستخدام وتطبيق أساليب الادارة الحديثة . ومما تواجهه هذه البلدان مشكلة اختيار الاساليب التي يمكن تطبيقها تطبيقا فعالا في ظروفها المعنية وفي المرحلة التي بلخها تطور الادارة فيها . والبلدان النامية ، في اختيارها لاساليب الادارة وانتقائها لمجالات تطبيقها ، لا تملك تحت تصرفها معلومات كافية عن المزايا النسبية لمختلف الاساليب أو عن مدى ملاءمة تطبيقها .

٢٢ - ٣٤ ولقد ثبت أن طرق التدريب التقليدية التي تعتمد على مجرد المناهج الدراسية والمحاضرات المباشرة لم تكن لها فاعلية في عدد من البلدان النامية . وينبغي لزيادة فاعلية التدريب أن يشمل ، بالاضافة الى المناهج الدراسية الجيدة التصميم ، خبرة بالعمل وتحملا للمسؤوليات . وهذا يقتضي استحداث مناهج وأساليب جديدة للتدريب .

(ج) السند التشريعي

٢٢ - ٣٥ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٩٧٧ (٥٩ - ٥) و ٢٠١٨ (٥٩ - ٥) ، الفقرة ٢ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٢ - ٣٦ سوف يتطلب جمع المعلومات ووضع المشاريع التشاور مع المراسلين الوطنيين ، والخبراء الميدانيين ، والهيئات المهنية . وسوف تنظم حلقة دراسية لمناقشة نماذج المناهج الدراسية ، بفرض تشجيع استخدامها واختبار تطبيقها في مجموعات مختلفة من البلدان . وسيتم تحقيق النتائج التالي خلال ١٩٨٠ - ١٩٨١ :

(أ) يستمر تقديم الدعم الموضوعي لمشاريع التعاون التقني على النحو الذى تطلبه الحكومات ؛

(ب) تستكمل في عام ١٩٨١ الدراسة الخاصة بنماذج المناهج الدراسية اللازمة للتدريب أثناء الخدمة وللتنمية الادارية وهذه الدراسة موجهة في المقام الأول الى معاهد التدريب الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية ؛

(ج) تعد قائمة مختارة بما صدر من المطبوعات عن التدريب في مجال الادارة العامة ، وينتهي اعدادها في عام ١٩٨١ .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٢ - ٣٧ يستمر خلال فترة السنتين هذه تقديم الدعم الموضوعي لمشاريع التعاون التقني المطلوب من الحكومات . وينتهي في عام ١٩٨٣ اعداد كتيب عن أساليب الادارة الحديثة ومجالات تطبيقها في البلدان النامية . والمقصود بهذا الكتيب أن يكون اداة عمل للوكالات الوطنية العاملة في مجالى التنظيم والمناهج ، وأن يكون عوناً حقيقياً لمشاريع التعاون التقني . كما ينتهي في عام ١٩٨٣ اعداد كتاب عن المناهج والاساليب الجديدة في التدريب ؛ وهو كتاب موجه الى موظفي ومؤسسات التدريب في البلدان النامية .

'٣' أنشطة الاستراتيجية التى يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعى

٢٢ - ٣٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعى .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٢ - ٣٩ يتوقع أن تفيد غالبية موظفي ومؤسسات التدريب من الدراسة الخاصة بنماذج المناهج الدراسية وقائمة المطبوعات التى صدرت في مجال الادارة العامة . ويتوقع كذلك أن تقوم حكومات

عديدة بتقييم أساليبها في الإدارة على أساس الكتيب ، وأن تعتمد الحكومات التي تعتزم القيام بأية تدابير إلى استخدامه على نطاق واسع . وسوف تستخدم الدراسة الخاصة بالمناهج الدراسية والكتاب الخاص بأساليب التدريب الجديدة استخداما واسعا في أنشطة التعاون التقني .

البرنامج الفرعي ٤ - الإدارة المالية لأغراض التنمية

(أ) الهدف

٢٢ - ٤٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى تزويد الموظفين الوطنيين بالارشادات التقنية فيما يتعلق بقضايا الإدارة المالية لأغراض التنمية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢ - ٤١ تحتاج نظم المحاسبة ومراجعة الحسابات السائدة في البلدان النامية إلى التبسيط والتنسيق ، كما يحتاج الأمر إلى وضع معايير للمحاسبة والمراجعة في مجال الخدمات العامة . ولا تزال أغلبية البلدان النامية بحاجة إلى مناهج ومعايير يعتمد عليها لتخطيط الاصلاحات الضريبية لأغراض التنمية . ويقوم كثير من البلدان النامية الآن بإنشاء مؤسسات مالية جديدة وتعزيز المؤسسات القائمة . وهي تحتاج في هذه المهمة إلى معلومات مقارنة عن تجارب البلدان الاخرى ، ولكن هذه المعلومات لم تجمع ولم تحلل بطريقة منهجية حتى الآن .

(ج) السند التشريعي

٢٢ - ٤٢ يستمد هذا البرنامج سنده التشريعي من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٣٢ (د - ٥١) ، الفقرة ٣ ، و ١٦٣٣ (د - ٥١) ، الفقرتين ٢ ، ٣ ، و ٢٠١٨ (د - ٦١) ، الفقرة ٢ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٢ - ٤٣ ستشمل الاستراتيجية اجراء مشاورات بشأن تصميم المشاريع مع المراسلين الوطنيين والوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية التي لها علاقة بهذا الموضوع ، وذلك عن طريق الاتصالات اللاسلكية . ولتحقيق النتائج المطلوبة في ميدان المحاسبة ومراجعة الحسابات ، سيعين فريق خبراء دائم يخصص لهذا الغرض لاسداء المشورة فيما يتعلق بمبادئ المحاسبة ومعايير مراجعة الحسابات . كذلك سيتم تحقيق التعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات . وبالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم لانشطة التعاون التقني ، سيتم الاضطلاع بالمشاريع الرئيسية التالية :

(أ) يبدأ في عام ١٩٨٠ العمل في اعداد كتيب دولي عن مبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة ، وينتهي اعداده في عام ١٩٨٣ . وهذا الكتيب موجه في المقام الاول الى مكاتب المحاسبة ومراجعة الحسابات الوطنية ، والى الخبراء الميدانيين والقائمين بالتدريس في الدورات التدريبية ؛

(ب) يبدأ العمل في اعداد دراسة مقارنة لمناهج ومعايير تخطيط وادارة الضرائب لأغراض التنمية . ويتناول الجزء الأول من هذه الدراسة موضوع المنهجيات ، وينتهي اعداده خلال فترة السنتين هذه . أما السجزة الثاني ، وهو يتناول معايير الاصلاح الضريبي ، فيجرى اعداده في فترة السنتين التالية . والدراسة في مجموعها موجهة في المقام الاول الى كبار مقررري السياسة في البلدان النامية ؛

(ج) يقدم الدعم الموضوعي للمشاريع التي يجرى تنفيذها في نطاق التعاون التقني وللطلبات الجديدة التي ترد من الحكومات .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٢ - ٤٤ ينتهي في عام ١٩٨٣ اعداد كتاب عن المؤسسات المالية الانمائية موجه في المقام الاول الى كبار مقررري السياسة المالية في البلدان النامية . ويقدم الدعم الموضوعي للمشاريع التي يجرى تنفيذها في نطاق التعاون التقني وللطلبات الجديدة التي ترد من الحكومات .

٣ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٢ - ٤٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الاثر المتوقع

٢٢ - ٤٦ يتوقع أن تقوم الحكومات ويقوم الخبراء الميدانيون باستخدام الكتيب الدولي عن المحاسبة ومراجعة الحسابات والدراسة الخاصة بتخطيط وادارة الضرائب لأغراض التنمية عند اتخاذ التدابير الوطنية . كذلك ستقوم مؤسسات التدريب باستخدام كتيب المحاسبة ومراجعة الحسابات . أما الكتيب الخاص بالمؤسسات المالية فسوف تستخدمه البلدان النامية ومؤسسات التدريب والبحث والمنظمات المهنية على نطاق واسع .

البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٢ - ٤٧ تستعرض ما تقوم به الامانة من الاعمال المتعلقة بهذا البرنامج لجنة الخبراء والمؤتمر الوزاري التابعين للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وهما يجتمعان مرة كل سنتين . وقد عقد آخر اجتماعين للجنة والمؤتمر في شباط/فبراير ١٩٧٧ . ولم يستعرضا ايها هذه الخطة حتى الآن .

٢ - الامانة

٢٢ - ٤٨ وحدة الامانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الادارة والتنظيم والقوى العاملة التي كان يعمل بها تسعة موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، منهم اربعة تمول وظائفهم من مصادر خارجية عن الميزانية . وكان ديكل الشعبة في ٣١ كانون الاول/ديسمبر كما يلي :

موظفو الفئة الفنية			الوحدة التنظيمية
المصادر الخارجية عن			
المجموع	الميزانية	الميزانية العادية	
١	-	١	مكتب رئيس الشعبة
٥	٣	٢	دائرة الادارة العامة والتنظيم
٣	١	٢	دائرة الميزنة والادارة المالية
٩	٤	٥	المجموع

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٢ - ٤٩ يتوقع انجاز المشروعات التالية من عناصر البرنامج التي ورد بيانها في الفقرات ٩-٣٩ الى ٩-٤٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٢) :

- '١' في ١٩٧٨-١٩٧٩: ١-١ '٢' - '٤' ؛ ١-٢ '٢' و '٣' ٣-١
'٢' و '٣' ؛ ١-٢ ؛ ٢-٢ ؛ ٣-٢ .
- '٢' في ١٩٨٠-١٩٨١: ١-٢ '١' ؛ ٣-١ '١' و '٤' ؛ ٤-١
'١' و '٣' و '٥' - '٨' ؛ ٤-٢ ؛ ٥-٢ ؛ ٦-٢ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

٢٢ - ٥٠ يتم التنسيق فيما يتعلق بأنشطة التدريب في هذا البرنامج عن طريق لجنة معنية بالتدريب والزمالات مشتركة بين الشعب . أما التنسيق لأغراض معينة مع شعبية الادارة العامة والمالية العامة بالامم المتحدة ومع الشعب والمكاتب الاخرى باللجنة الاقتصادية لافريقيا فيتم عن طريق مكتب رئيس الشعبية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

٢٢ - ٥١ لا توجد اية اتفاقات رسمية لتنسيق أنشطة البرنامج مع أنشطة الهيئات الاخرى داخل منظومة الامم المتحدة . على ان ثمة اتفاقا رسميا للتنسيق مع المركز الافريقي للتدريب والبحث في مجال الادارة ، وهو مركز يتلقى دعما من برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٢ - ٥٢ ينتظر القيام بأنشطة مشتركة مع شعبية الادارة العامة والمالية العامة ، والشعبية الصناعية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وشعبية التجارة الدولية ، وشعبية البحوث الاجتماعية والاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٢ - ٥٣ من المتوقع ان يكون الاتجاه فيما يتعلق بتوزيع النسب المئوية للموارد على البرامج الفرعية كما هو مبين على وجه التقريب في الجدول التالي :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - القدرات المؤسسية والادارية والتنظيمية لأغراض التنمية

(أ) الهدف

٢٢ - ٥٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في تحسين تدابير السياسة الحكومية ، والهياكل الادارية والممارسات التنظيمية ، بما في ذلك ادارة المؤسسات العامة وخدمات الشراء والتوريد العامة وتدريب العاملين .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢ - ٥٥ يتصدى البرنامج الفرعي للمشاكل الرئيسية التالية : قلة عدد المديرين المشرفين على التنظيم الاكفاء وذوى الخبرة في عديد من المجالات الوظيفية ؛ والحاجة الى اضافة الطابع المهني على الخدمات العامة ؛ المشكلات الهيكلية ووجوه القصور في بعض الوزارات الرئيسية ، والهيئات المتصلة بالدولة ومؤسسات الحكم المحلي ذات الصلة بالمهام الانمائية الجديدة ؛ التقيد بالاجراءات الادارية البالية الطويلة البطيئة ، والحاجة الى تبني ممارسات في الادارة تكون أكثر فاعلية وكفاءة من حيث طرائق العمل ، وغير ذلك من المشاكل الادارية للمشروعات العامة ؛ المواقف غير المواتية الموجودة بين الفئة الدنيا وغيرها من فئات العاملين بالخدمة العامة وما يتصل بها من الهيئات والتي تؤثر على نتائج الأداء ؛ القيود الاجتماعية والسياسية التي تحد من فاعلية الادارة والتنظيم والحاجة الى قواعد سلوك للموظفين العموميين ؛ انعدام خبرة السلطات المحلية وانعدام فاعليتها بالنسبة الى الدور الانمائي المتوقع منها ؛ مشاكل الادارة المتعلقة بخدمات الشراء والتوريد الحكومية . ومن المشاكل العامة ذات الخطورة المتزايدة في الخدمات العامة بإفريقيا مشاكل " نزوح الادمغة " ، وتدهور الروح المعنوية والشعور بالالتزام ومستويات الأداء .

(ج) السند التشريعي

٢٢ - ٥٦ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارات اللجنة ١٧٢ (د - ٨) (٣) ، و ٢٠٢ (د - ٩) (٣) ، و ٢٧٤ (د - ١٢) ، و ٣٠٧ (د - ١٣) ؛ وقرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) ؛ وقرارى المجلس الاقصادى والاجتماعي ١٩٧٧ (د - ٥٩) ، الفقرة ١ ، و ٢٠١٨ (د - ٦١) ، الفقرة ٢ (ب) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٢ - ٥٧

(٣) مضى على الولاية اكثر من خمس سنوات .

المتعلقة بإدارة المشتريات والتوريدات العامة لتقوم بدور قيادي في تشجيع الروح المهنية والكفاءة الإدارية والتعاون فيما بين الأطراف الإفريقية في خدمات الشراء والتوريد العامة . وفي مجال المالية العامة تكون قد وضعت مبادئ توجيهية للحكومات فيما يتعلق بطرق مكافحة التهرب من الضرائب ، سن وزيادة الإيرادات العامة ، ورصد ومراقبة المصروفات عن طريق نظام مناسب لرفع التقارير المالية ؛ وسيكون عدد كبير من الدول الأعضاء قد تبنت منها فعالا للميزنة على أساس البرامج والأداء ، وتحقيق الانسجام بين الميزانية وخطة التنمية . ومن المتوقع أن تؤدي الدراسات والاجتماعات التي تتم على المستوى دون الاقليمي ، والتي تتناول الهياكل الحكومية والتنظيم الحكومي ، الى زيادة وعي الحكومات الإفريقية بالمشاكل ، والى تزويدها بمبادئ توجيهية لادخال الاصلاحات الهادفة الى تحسين الأداء في الوزارات والوكالات الحساسة المعنية بالادارة الانمائية . وسوف يكمل ما تقدم باجراءات تهدف الى توفير التدريب والحوافز للعاملين ، والعناية بالتدابير الرامية الى وقف التدهور في الفاعلية الادارية . ومن المتوقع ان تؤدي الدراسات واجتماعات التشاور الى انطلاق سلسلة من الأفكار الجديدة فيما يتعلق بدور المؤسسات العامة في شق الطرق نحو اقامة المؤسسات الإفريقية المتعددة الجنسية .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٢-٥٨ سيركز البرنامج الفرعي في المقام الاول على زيادة فاعلية وكفاءة الاجهزة الحكومية في القيام بالاعمال العامة وفي توفير القيادة للجهد المبذول من أجل التنمية الوطنية ، وعلى زيادة قدرة وانتاجية العاملين الذين يديرون هذه الاجهزة . وعلى ذلك فسوف تعنى الدراسات والحلقات الدراسية بلفت الأنظار الى المشاكل الاساسية والى مواضع الضعف الهيكلية في الخدمات العامة بأفريقيا . وسوف تؤلف المبادئ التوجيهية لسياسات الاصلاح الاداري ، وتحسين الادارة ، وتدريب العاملين وتوفير الحوافز لهم ، عناصر هامة في استراتيجية البرنامج .

٢٢ - ٥٩ وسيتم اجراء دراسات عن امكانية استخدام نظامي " الشركة القابضة " والتشاور الجماعي لتحقيق الكفاءة في ادارة المؤسسات العامة . وستجرى دراستان يتم فيهما بحث الآليات البديلة في استخدام المؤسسات العامة وبحث الاصلاحات اللازمة . كذلك سيتم اجراء دراسة عن فاعلية الاجهزة الحكومية بالنسبة لوضع السياسات الانمائية واستعراضها . وسيشرع في دراسة مقارنة عن هياكل بعض الوزارات والوكالات الرئيسية ، ووظائفها ، وعملياتها ، وطرق تزويدها بالعاملين ، كما سيتم تنقيح الكتيب الخاص بالاجراءات والممارسات المعيارية في ادارة المشتريات والتوريدات العامة . وسيتم اجراء دراسات محددة عن المشاكل الاساسية للخدمات العامة في افريقيا تتناول رفع المستوى المهني ، ودور القيادة الاجتماعية والسياسية في عملية تكوين خدمة عامة متشعبة بالروح المدنية وقضية " نزوح الأدمغة " .

٢٢ - ٦٠ وستعقد الاجتماعات ، وحلقات العمل التدريبية ، والحلقات الدراسية التالية : اربع حلقات عمل تدريبية على المستوى دون الاقليمي تتناول هياكل الحكومة المركزية والحكم المحلي ؛ وحلقتان ،

تدريبتان على المستوى دون الاقليمي عن ادارة التنمية الاقليمية وادارة المشروعات يحضرهما ٥٠ من موظفي أجهزة الحكم المحلي ، وثلاث حلقات دراسية توجيهية على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي لكبار موظفي الادارة والتنظيم (الادارة المالية ؛ تحديد وتقييم وحل مشكلات الادارة ؛ تنفيذ وادارة وتقييم المشروعات) ؛ ودورتان تدريبيتان في الادارة المالية يحضرهما ٢٠ الى ٢٤ من موظفي المنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية في افريقيا ؛ واربع حلقات تدريبية على المستويين الوطني ودون الاقليمي يحضرها ١٠٠ من موظفي المشتريات والتوريدات ؛ وجولتان دراسيتان متعلقتان بالاصلاح الاداري وتحسين الادارة يشترك فيهما ٢٠ الى ٢٥ من كبار الموظفين ؛ عقد الاجتماع العام لمنظمة المشتريات والتوريدات الافريقية ؛ تنظيم التدريب الفردي في ادارة المشروعات عن طريق اللاحق بالمشروعات .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٢-٦١ ستكون الاستراتيجية الى حد كبير استمرارا ل استراتيجية فترة السنتين السابقة . وسوف تنصب جهود الاصلاح في الهياكل الحكومية على وزارات ووكالات التنمية الاكراهية وعلى المنظمات الدولية الحكومية الافريقية المعنية بتشجيع التعاون الاقتصادي . وفي القطاع العام ، سيكون التركيز على تنظيم اجتماعات تفاوض بغرض انشاء مؤسسات مشتركة في المنتجات والخدمات الشائعة الاستعمال . كما سيستمر التركيز بصفة خاصة على تدريب العاملين وتقديم الخدمات الاستشارية ، خصوصا فيما يتعلق بادخال التحسينات على طرائق العمل ، واستخدام التقنيات الحديثة في الادارة ، وادارة الموارد البشرية في الخدمات العامة وما يتصل بها من المؤسسات .

٢٢-٦٢ وسيكون هناك نشاط متزايد في تنمية البرنامج ، وسيتم هذا النشاط بالتعاون الوثيق مع المنظمة الاقليمية المنشأة بغرض زيادة فاعلية الطريقة التي تدار بها عمليات الشراء والتوريد في افريقيا . وسوف تجرى دراسة عن المشاكل التنظيمية والمؤسسية وغيرها من المشاكل المتصلة بطريقة ادارة المشتريات والتوريدات العامة . كما سيتم الشروع في دراسة عن المشاكل التنظيمية والادارية للمؤسسات الدولية الحكومية في افريقيا . وسيتم في مشروعين دراسيين متصلين بالخدمة العامة استعراض الاصلاحات والتجديدات والمشاكل الاساسية في الخدمات العامة بافريقيا ، كما سيتم تقييم السياسات والممارسات المتبعة في تنمية واستخدام وادارة الموارد البشرية . أما الدراسات الخاصة بالمؤسسات العامة فسوف تتناول دور هذه المؤسسات في تشجيع روح المبادرة بين الوطنيين واستخدام الترتيبات الخاصة باشتراك القطاعين العام والخاص في القيام بمشروعات افريقية ، وتدابير الاصلاح التي تكفل قدرا اكبر من فاعلية التشغيل وكفاءته .

٢٢ - ٦٣ وستعقد على المستوى الاقليمي او المستوى دون الاقليمي ثلاث حلقات دراسية توجيهية يشترك فيها كبار موظفي الادارة والتنظيم وتتناول مجالات معينة (الادارة المالية ؛ تدريب الموظفين واستخدامهم وتوفير الحوافز لهم ؛ تنفيذ المشروعات وادارتها وتقييمها) . وستنظم دورتان تدريبيتان في الادارة المالية يشترك فيهما ٢٠ الى ٢٤ موظفا من موظفي الشؤون المالية

بالمنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية بإفريقيا ، كما تنظم حلقتا عمل تحليليتان لموظفي ومديري الشؤون المالية في الهيئات المتصلة بالدولة وفي المؤسسات العامة . وفيما يتعلق بإدارة المشتريات والتوريدات ستنظم على المستوى دون الاقليمي أربع حلقات تدريبية يشترك فيها ١٠٠ من موظفي المشتريات ، كما يعقد الاجتماع العام للمنظمة الافريقية للمشتريات والتوريدات ، وتعقد ندوة اقليمية عن المشتريات يشترك فيها مقرر السياسات . كذلك ستنظم جولتان دراسيتان متعلقتان بالاصلاح الاداري والتحسينات التنظيمية يشترك فيهما ١٦ الى ٢٠ من كبار الموظفين ، وحلقات عمل على المستويين دون الاقليمي والوطني تتناول الاصلاح في الهياكل الحكومية ، وحلقتان دراسيتان على المستوى دون الاقليمي تتناولان المشاكل الاساسية فيما يتعلق بفاعلية الخدمات المدنية بإفريقيا .

٢٢ - ٦٤ ومن المستهدف أيضا تنظيم برامج تدريب في مجال ادارة المشروعات ، وحلقتين تدريبيتين في ادارة المؤسسات العامة . وبالإضافة الى ذلك سينظم على المستوى دون الاقليمي ما بين اجتماعين وأربعة اجتماعات للتفاوض وتتناول موضوع التعاون بين المؤسسات العامة (النقل ، والزراعة ، والا سكان) لاقامة مؤسسات مشتركة .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحب أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٢ - ٦٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٢ - ٦٦ يتوقع ان يؤدي تنفيذ الأنشطة المخططة في هذا البرنامج الفرعي الى تحسين واضح في قدرة الاجهزة والمؤسسات الحكومية ، وفي موقف العاملين الذين يتصل عملهم بالا دارة الانمائية . ومن المتوقع ، على وجه الخصوص ، أن تساعد أنشطة البرنامج الفرعي في توفير مدبرين ومنظمين أكثر تدريباً ، وكفاءةً وتغانياً ، وفي توفير أساليب ومناهج متطورة للممارسات التنظيمية والادارية ، أما فيما يتعلق بإدارة المشتريات والتوريدات ، فمن المتوقع أن يوقر استخدام المناهج المتطورة والموظفين ذوي الحوافز المهنية على الدول الأعضاء سنوياً ما قيمته عدة ملايين من الدولارات من العمولات الاجنبية ، وان يزيد حجم التبادل التجاري بين البلدان الافريقية . ومن المتوقع ان تؤدي اجتماعات التفاوض بشأن التعاون فيما بين المؤسسات العامة الى القيام بعمل ايجابي فيما يتعلق باقامة عدد من المؤسسات الافريقية المتعددة الجنسية في مجال المنتجات والخدمات الشائعة الاستعمال .

البرنامج ٢ - تنمية وإدارة أنظمة الميزانية والضرائب

(أ) الهدف

٢٢ - ٦٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء في تنمية وإدارة أنظمتها الخاصة بالميزانية والضرائب حتى تسهم هذه النظم على نحو اكثر فاعلية في زيادة الايراد العموم وفي ضمان زيادة الكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد للتنمية الوطنية بالنسبة الى أهداف واستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢ - ٦٨ لاتزال ميزانيات الدولة في معظم البلدان الافريقية توضع وتصمم على أساس مواضيع الانفاق بغرض الوفاء بمتطلبات المسؤولية العامة ، بدلا من تصميمها كأدوات لتنفيذ الخطط . وأنظمة الضرائب في هذه البلدان لاتحقق جميع الايرادات التي يمكن تحقيقها ، ولا تكفل حوافز للتنمية وسبب ذلك في المقام الاول هو ان نظم الضرائب القائمة وطريقة ادارة هذه النظم ليست رشيدة ولا معززة كما ينبغي . فما زالت الكفاءة في ادارة الاموال العامة ، وخاصة فيما يتعلق بمراقبة الانفاق في الخدمة العامة وفي المؤسسات العامة ، مشكلة محيرة . ومن مواطن الضعف الاساسية في ادارة المالية العامة المعجز العزمن في عدد الموظفين المدربين ذوى الخبرة اللازمين لادارة أنظمة الميزانية والضرائب في افريقيا بكفاءة وطريقة منتجة . وقد زاد من خطورة هذا الضعف عدم كفاية المرافق المؤسسية المحلية اللازمة للتدريب وللتأهيل المهني في المحاسبة والمالية وما يتصل بهما من فروع المصرفية .

(ج) السند التشريعي

٢٢ - ٦٩ يستمد هذا البرنامج سنده التشريعي من قرارات اللجنة ١٦٨ (د - ٨) (٤) و٢٠٧ (د - ١٠) ، الفقرة ٢ (٤) ، و٢١٨ (د - ١٠) ، الفقرة ٨ (٤) ؛ وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٧ (د - ٥٩) ، و٢٠١٨ (د - ٦١) ، الفقرة ١ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٢ - ٧٠ يتوقع مع نهاية عام ١٩٧٩ ، أن تكون بلدان افريقية كثيرة قد أخذت في ادارتها

(٤) شله .

لميزانياتها بأساليب الميزنة على أساس البرنامج والاداء ، وأن يكون عدد كبير جدا من موظفي المالية الافريقيين قد درب على استخدام هذه الاساليب ، وأن يكون قد تم تحديد المشاكل المتعلقة باستخدام هذه الاساليب على نطاق أوسع . وسيكون قد تم الاخذ بطرق جديدة لتنمية الإيرادات . خصوصا عن طريق استخدام تقدير الضرائب الاحتمالي بالنسبة لذوى الدخل المحدود من أصحاب الاعمال الحرة وتطبيق تدابير أكثر فاعلية لمكافحة التهرب من الضرائب . وسوف يكون من الضروري القيام بمزيد من أعمال الترويج لتكثيف استخدام هذه الاساليب الجديدة وتوصيلها الى عدد متزايد من الدول الاعضاء . وسيكون قد بدى في دراسة تستهدف استحداث نظام عملي أكثر حبا لتقدير التقارير المالية ولمراقبة الانفاق ، على أساس دراسة حالات بعض الدول الافريقية التي يتكلم أهلها الفرنسية . كما ستكون قد بدأت دورة جديدة لموظفي الشؤون المالية العاملين بالمنظمات الافريقية الدولية والدولية الحكومية في افريقيا ، وسيكون قد تم تدريب عدد كبير آخر من الافريقيين على ادارة الميزانية والخطة وعلى سياسة الضرائب وادارتها .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١ - ٢٢ ستركز استراتيجية هذا البرنامج الفرعي على استحداث مبادئ توجيهية ومناهج عملية لزيادة الإيراد العام وضمان ادارة الميزانية ادارة أكثر فاعلية بالنسبة للمرامي والاهداف المرسومة للتنمية ، كما تركز على توفير انواع من الخدمات الاستشارية والتدريب تهدف الى زيادة قدرة الحكومات على رسم السياسات وعلى تحسين النظام الضريبي .

٢٢ - ٢٢ وستقدم الخدمات الاستشارية الضريبية الى وزارات المالية بالدول الاعضاء بناء على طلبها . وسيتم القيام بثلاث دراسات متعلقة بتحسين الميزانية ، وترشيد الضرائب ، والادارة المالية .

٢٢ - ٢٣ وسيتم القيام بدراسة للتعرف على الاحتياجات الملحة من حيث التدريب بالنسبة لمختلف فئات موظفي المالية العامة ، وتحديد مدى كفاية مرافق التدريب المحلية لمواجهة هذه الاحتياجات . ويشمل برنامج التدريب أربع حلقات تدريبية على المستوى الوطني وحلقة تدريبية على المستوى دون الاقليمي ، وتتناول هذه الحلقات سياسات الضرائب وادارتها ، ويشترك فيهما نحو ١٢٥ شخص ، وعلى دورتين تدريبيتين في الادارة المالية ؛ وحلقة تدريبية تتناول موضوع الميزنة على أساس البرنامج والاداء لغرب افريقيا ، ومؤتمر اقليمي لموظفي المالية بافريقيا .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٢ - ٢٤ سيتم القيام بعمل مكثف هدفه التوسع في استخدام الميزنة على أساس البرنامج والاداء ، والتوفيق على نحو أكثر فاعلية بين الخطة والميزانية في المالية العامة ، وفي تنفيذ خطة التنمية . أما فيما يتعلق بالإيرادات ، فستوجه عناية متزايدة نحو التعرف على مواضع الضعف في النظام الضريبي والطرق العملية لازالة هذه المواضع وجعل النظام أكثر انتاجا . وسوف يتم التعرف على مواضع الضعف أو التبدد المعاكسة في مجال الانفاق العام واستنباط التدابير اللازمة لتقليص

أو استبعاد مظاهر التبريد في استخدام الاموال العامة . وسوف يستمر منح الاولوية العاليــــــــــــة للبعثات الاستشارية ولتدريب موظفي الميزانية والقائمين على شؤون الضرائب .

٢٢ - ٧٥ وسيقدم الى الدول الاعضاء ، بناءً على طلبها ، مزيد من الخدمات الاستشارية فسي المجال الضريبي ، ويتم اعداد دراسات واصدار تقارير عن الادارة في مجال الميزانية والضرائب . ومن المتوقع اجراء سبع دراسات ، منها ثلاث دراسات تتناول ايضا موضوع الادارة في مجالي الميزانية والضرائب (استخدام مراجعة الكفاءة ؟ الاساليب المتبعة في مجالي المحاسبة والمراجعة ومراقبة الميزانية ، التنسيق بين الميزانية والخطه) وتتناول ثلاث دراسات أخرى تخطيط الاصلاح الضريبي ، وترشيد النظم الضريبية الوطنية والتطورات التجديدية في سياسات الضرائب . وتتناول احــــــــــــدى الدراسات تقييم عدد مختار من المؤسسات المالية ومؤسسات الائتمان المحلية من حيث التنظيم والتشغيل والادارة . وتتناول حلقتان دراسيتان موضوعي الحوافز الضريبية واتفاقات الازدواج الضريبي مع البلدان المتقدمة النمو . وينظم مؤتمر اقليمي لموظفي الشؤون المالية في افريقيا ، وحلقتــــــــــــان تدريبيتان عن موضوع الضرائب . ومما يتوقع تنفيذه أيضا دورتان تدريبيتان في الادارة الماليــــــــــــة وحلقتان تدريبيتان على المستوى دون الاقليمي عن مراحل ادخال نظام الميزنة على أساس البرنامج والاداء .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبــــــــــــــــها التشريعي

٢٢ - ٧٦ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثــــــــــــر المتوقع

٢٢ - ٧٧ من المتوقع ، بحلول عام ١٩٨٣ ، ان تكون أغلبية البلدان الافريقية قد اتخذت خطوات للانتقال من نظام الميزنة القائم بالدرجة الاولى على أساس مواضيع الانفاق الى نظام الميزنة القائم على أساس البرنامج والاداء والذي يمكن استخدامه كأداة لتنفيذ الخطة . أما فيما يتعلق بنظم الضريبة ، فالمتوقع ان تكون قد اتخذت خطوات لترشيد الضرائب بحيث تتلاءم مع الاهداف الوطنية ، مما يؤدي الى زيادة كفاءة النظم الضريبية القائمة والى زيادة انتاجيتها .

٢٢ - ٧٨ سيكون تدريب العاملين قد أدى الى تقدم كبير في قدرة الاداء لدى الاجهــــــــــــة الادارية والمؤسسية الخاصة بالمالية العامة والادارة وفي فاعلية هذه الاجهــــــــــــة . ومن المتوقعــــــــــــ أن يسهم ازدياد القدرة على تحصيل الايرادات المستحقة للخزانة العامة وعلى ادارة الامــــــــــــوال العامة بكفاءة في تحسين صحة المالية العامة ودرجة الاعتماد على النفس من الناحية المالية فيما يتعلق بالجهد الوطني من أجل التنمية . كما أن من المتوقع ان يسهم استخدام نظام مراجعــــــــــــة الحسابات على أساس الفاعلية والرصد الفعال والمراقبة الفعالة للانفاق العام في تحسين صحــــــــــــة المالية العامة .

البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٢ - ٧٩ تستعرض ما تقوم به الامانة من الأعمال المتعلقة بهذا البرنامج اللجنة التي تجتمع كل سنة . وقد عرضت هذه الخطة على اللجنة في دورتها الخامسة التي عقدت في ايار/مايو ١٩٧٨ .

٢ - الامانة

٢٢ - ٨٠ وحدة الامانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التخطيط لاغراض التنمية التي كان يعمل بها ، في (٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧) ، موظف واحد من الفئة الفنية عهد اليه بالعمل في برنامج المالية والادارة لاغراض التنمية .

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٢ - ٨١ يتوقع اتمام عناصر البرنامج التالية الوارد بيانها في الفقرتين ١٠ - ٣٠ و ١٠ - ٣١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٥) :

' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١ - ١ ، ٢ - ١ ، ٤ - ١ ؛

' ٢ ' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١ - ١ ، ٣ - ١ .

٤ - مسائل تنظيمية أخرى

٢٢ - ٨٢ كان هذا البرنامج ، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، يتألف من برنامجين فرعيين : ١ - " تعبئة الموارد المالية وتطوير الميزانيات " ، و ٢ - " دعم القدرة الادارية والمؤسسية للتنمية في المنطقة " وقد اعيدت صياغة هذين البرنامجين الفرعيين في برنامج واحد بعنوان " تعبئة وادارة الموارد المالية وتحسين القدرات الادارية لاغراض التنمية المخططة " .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢٢ - ٨٣ من المتوقع أن يتم تخطيط جميع أنشطة اللجنة المتصلة بالتنمية الريفية وتنسيقها

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٦ (A/32/6)

و Corr.1 و 2) ، المجلد الاول .

رسمياً عن طريق لجنة للتنمية الريفية تابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وعن طريق هذه اللجنة يتم تنسيق أية أنشطة في هذا البرنامج الفرعي لها اتصال أو مساس بالجوانب الادارية للتنمية الريفية .

٢ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٢ - ٨٤ من المتوقع استحداث أنشطة هامة بالاشتراك مع شعبية الادارة العامة والمالية العامة بالمقرر .

جيم - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي - تعبئة وإدارة الموارد المالية وتحسين القدرات الادارية لاغراض التنمية المخططة
(أ) الهدف

٢٢ - ٨٥ يهدف هذا البرنامج الى مساعدة حكومات الدول الاعضاء باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تطوير قدراتها على رسم وتنفيذ السياسات السليمة فيما يتعلق بتعبئة ، وتخصيص وإدارة مواردها المالية وعلى تعزيزها تأخذ به من أنظمة الادارة العامة لاغراض التنمية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢ - ٨٦ شهد العقد الماضي قيام الحكومات بدور ايجابي وسريع التزايد في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلدان غربي آسيا . وقد صحبت هذا جهود استهدفت صياغة السياسات الملائمة لاستراتيجية انمائية متكاملة تنفذ من خلال خطط وبرامج شاملة . وقد زاد في قوة دفع هذه العملية ما حدث أخيراً من نمو سريع للايرادات العامة ، خصوصاً في البلدان المنتجة للنفط بالمنطقة . على أنه برغم ما بلغته أنشطة الحكومات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من مستوى لم يسبق له مثيل في ارتفاعه ، وبرغم الزيادة السريعة في الموارد المالية ، لا تزال الانظمة المالية والادارية الحكومية في كل بلدان المنطقة تقريبا بحاجة الى التطوير والى التكيف مع المتطلبات النامية والمعقدة لمشاريع التنمية وبرامجها . ونعرض فيما يلي الخطوط العريضة للمجالات الرئيسية التي يهتم بها هذا البرنامج :

' ١ ' من النادر أن نجد تناولا مفصلا لعملية تقييم التدفقات المالية وتقدير المتطلبات المالية لخطط التنمية وبرامجها كجزء لا يتجزأ من القيام بمهمة التخطيط والبرمجة . وفي كل بلدان المنطقة تقريبا يعاني التخطيط المالي من وجوه نقص خطيرة تتعلق بالمفاهيم والمنهج . وحيث توجد خطط مالية

سنوية فهي لا تزال محدودة النطاق وضعيفة من حيث نقاط الاتصال بين عناصرها ومن حيث الترابط الدينامي بين هذه العناصر وبين الجوانب المادية لخطط التنمية وبرامجها . وهكذا فان الثغرات القائمة ، وما ينشأ عنها من ضروب عدم الاتساق ، وقلة الاختبارات المتاحة فيما يتعلق بالسياسات ، كل ذلك أدى في كثير من الأحيان الى اختلالات تؤثر على تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها .

٢ ' لقد أخذت خطط التنمية وبرامجها في بلدان غربي آسيا تفسح المجال لاشتراك القطاع العام بنصيب متزايد من النفقات اللازمة لتحقيق الاهداف المتوخاة في مختلف الميادين . وفي كل بلدان المنطقة تقريبا تعاني نظم الميزانية الحكومية قصورا كبيرا من عدة نواح . فهي تعاني الضعف من حيث المفاهيم ، والتقنيات ، والنطاق ، والغاية ، كما تعاني من حيث نقطة اتصالها بعملية التخطيط . وقد زادت ضروب القصور في نظم المحاسبة ومراجعة الحسابات من لفاعلية الميزانية بوصفها أداة من أدوات السياسة العامة .

٣ ' ان النمو السريع لنصيب الحكومات في النفقات (سواء منها النفقات المتجددة والنفقات الانمائية) قد حفز الحكومات الى دراسة أنظمة الإيرادات بها دراسة جدية . وقد تم استكشاف بعض الموارد المالية الجديدة ، وبذلت جهود لتحسين عائد الموارد التقليدية . على انه لا يزال هناك ، برغم هذه الجهود ، مجال واسع لتحسين أداء نظام الإيرادات عموما وأداء النظام الضريبي بوجه خاص ، وذلك من حيث البنية والادارة ، سواء نظرنا اليهما من زاوية العائد ، أو تخصيص الموارد ، أو توزيع الدخل ، أو تشييد الاهداف .

٤ ' ان الجهود المبذولة لتخطيط وبرمجة عملية التنمية في بلدان المنطقة قد اضطرت الحكومات الى اقامة واستحداث الاطار المؤسسي اللازم مع القدرات التقنية والادارية الكافية . ومع ذلك فان صياغة الخطة وتنفيذها وتقييمها تعاني ، في كل بلدان المنطقة تقريبا ، من بعض وجوه الضعف المؤسسية ومن عدم كفاية عدد المهارات التقنية والادارية . وقد زادت من المشكلة ضروب القصور في النظام الاداري التقليدي . ولا تزال النصوص التي وضعت لمعالجة نواحي القصور هذه نصوصا ذات طبيعة عامة جدا .

(ج) السند التشريعي

٢٢ - ٨٧ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦

(د - ٢٥) ، الفقرة ٤١ (٦) ؛ و ٢٥٦١ (د - ٢٤) ، الفقرة ٤ (٦) ؛ و ٢٥٦٢ (د - ٢٤) ،
الفقرة ٢ (٦) ؛ و ٢٥٦٣ (د - ٢٤) ، الفقرة ١ ؛ و ٣٢٠٢ (د - ٦) ، الفرع "ثانياً" ،
الفقرة ٢ (ز) ؛ و قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٣٢ (د - ٥١) ، الفقرة ٣ (٦) ؛
و ١٦٣٣ (د - ٥١) ، الفقرة ٢ (٦) ؛ و ١٩٧٧ (د - ٥٩) ، الفقرات ١ و ٢ و ٣ ؛ و ٢٠١٨
(د - ٦١) ؛ الفقرة ٢ (أ) و (ب) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٢ - ٨٨ من المتوقع أن تكون الدراسات والتقارير التي يتم انجازها خلال فترة السنتين ١٩٧٨ -
١٩٧٩ عوناً للحكومات ، وللمنظمات التي لها صلة بالامر ، على استحداث المبادئ التوجيهية
الملائمة للاجراءات المتعلقة بالسياسات على الصعيدين الوطني والاقليمي . وسيكون قد تم انجاز
دراستين احدهما عن التخطيط المالي في عدد مختار من بلدان غربي آسيا ، والاخرى عن تغيير
الهيكل الضريبي والتنمية الاقتصادية في عدد مختار من بلدان غربي آسيا . كذلك سيكون قد تم
انجاز تقريرين احدهما عن الاستعراض والتقييم السنويين لاتجاهات المالية العامة وتطوراتها في
المنطقة ، والاخر عن الاستعراض والتقييم الرابع لمدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية
الدولية في مجال المالية الانمائية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . وستكون الدراسة الخاصة
بالتخطيط المالي أولى دراستين تتناولان هذا الموضوع . وسوف تعرض الدراسة الخاصة باصلاح النظم
الضريبية على اجتماع لفريق عامل يعقد في عام ١٩٧٩ لدراسة موضوع تخطيط الاصلاح الضريبي في
غربي آسيا .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٢ - ٨٩ ستركز الجهود خلال فترة السنتين على عدد من الانشطة غرضها الاسهام في تحقيق
اهداف الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وسيستمر العمل المتعلق بالتخطيط
المالي ويشمل بقية بلدان المنطقة . وسينتهي هذا العمل بعقد اجتماع اقليمي يستهدف وضع
المبادئ التوجيهية لادخال التخطيط المالي الشامل كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية وبرامجها .
وعلى سبيل مواصلة الجهود المبذولة في مجال تخطيط الاصلاح الضريبي سيتم القيام بعملية رصد
وتقييم عن كثب لآعمال المتابعة المتصلة بتوصيات اجتماع الفريق العامل الذي يعقد في عام ١٩٧٩ .
وسيستكمل هذا بدراسات تجرى عن الضرائب الرئيسية وعن الاحتياجات والمشاكل الرئيسية التي
تواجه البلدان المعنية في النواحي المؤسسية والادارية . وسيبدأ العمل في دراسة الترابط بين

(٦) مضى على الولاية أكثر من خمس سنوات .

الميزانية الحكومية ونظم المحاسبة ومراجعة الحسابات من حيث علاقته بصياغة المشاريع وتنفيذها وتقييمها . وعلى نفس المنوال ، فسوف تركز الجهود أيضا على دراسة الجوانب المختلفة لنظم الادارة العامة (المركزية والمحلية) في عدد مختار من بلدان المنطقة ، بفرض تحديد مجالات معينة تعالج بمزيد من التحليل . ومن المتوقع أن تتحقق نتيجة لهذه الأنشطة الدراسات والاجتماعات التالية :

(أ) نطاق التخطيط المالي ومشاكله في بلدان غربي آسيا (دراسة موجهة في المقام الاول الى الحكومات الاعضاء) ؛

(ب) الترابط بين الميزانيات الحكومية ونظم المحاسبة ومراجعة الحسابات (دراسة موجهة في المقام الاول الى السلطات الحكومية المعنية) ؛

(ج) ادارة الضرائب الرئيسية في عدد مختار من بلدان غربي آسيا (دراسة موجهة في المقام الاول الى السلطات الحكومية المعنية) ؛

(د) تخطيط الاصلاح الاداري في غربي آسيا (دراسة موجهة في المقام الاول الى السلطات الحكومية المعنية) ؛

(هـ) حلقة دراسية عن التخطيط المالي في غربي آسيا (تشترك فيها البلدان الاعضاء والمنظمات الوطنية والاقليمية والدولية التي لها اهتمام بالموضوع) .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٢ - ٩٠ ستكون الجهود المبذولة خلال فترة السنتين هذه وفقا للاستراتيجية التي ورد بيانها في ' ٢ ' أعلاه ، ومن ثم فسوف تركز على أنشطة معينة ، وتحقق الناتج الرئيسي التالي :

(أ) الجوانب المالية والادارية للمؤسسات العامة في عدد مختار من بلدان غربي آسيا (دراسة) .

(ب) آفاق التنسيق الضريبي بين بلدان غربي آسيا (دراسة) ؛

(ج) اجتماع فريق عمل يتناول دور المؤسسات العامة في عملية التنمية في المنطقة ؛

(د) انظمة الخدمة المدنية واحتياجاتها في عدد مختار من بلدان غربي آسيا (دراسة) .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدها حدية ، وموجبه التشريعي

٢٢ - ٩١ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٢ - ٩٢ ليس في الامكان تحديد مؤشرات موضوعية لاثر هذا البرنامج الفرعي ، ولكن من المتوقع

أن تهيئ الأنشطة المحددة في استراتيجية هذا البرنامج الفرعي وما يقابلها من ناتج مبادىء توجيهية معينة تساعد حكومات البلدان الاعضاء على البدء في اتخاذ التدابير والبرامج المناسبة التي تتعلق بالسياسات والتي تستهدف : ' ١ ' صياغة خطط مالية شاملة (متوسطة الاجل وقصيرة الاجل) وتحسين المفاهيم والتقنيات المستخدمة ؛ ' ٢ ' علاج مواضع الضعف المتعلقة بالمؤسسات والمفاهيم والادارة التي تتميز بها انظمة الحسابات ومراجعة الحسابات في الميزانيات الحكومية ، وزيادة فاعليتها كأدوات هامة في التخطيط ؛ ' ٣ ' اعضاء الطابع المؤسسي على النظام الضريبي ، وتصميم كـل ضريبة على حدة بحيث تتفق مع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة ومع اهداف التنمية وأولوياتها ، وتحسين القدرات الادارية اللازمة لتنفيذها تنفيذا فعليا ؛ ' ٥ ' العمل بطريقة منظمة على زيادة القدرات التقنية والتنظيمية والادارية لنظام الادارة العامة ، مع التشديد على المجالات المتصلة بصياغة وتنفيذ وتقييم خطط التنمية وبرامجها .

الفصل ٢٣ *

العلم والتكنولوجيا

البرنامج ١ - إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٣ - ١) تقوم لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأفراض التنمية التي تجتمع مرة كل سنتين باستعراض أعمال الأمانة العامة . وكان اجتماعها الأخير قد عقد في شباط/فبراير ١٩٧٨ . ولم تستعرض تلك الهيئة هذه الخطة ؛ ولكنها قدمت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ الى اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية من أجل أن تستعرضها اللجنة في صورة فير رسمية في دورتها الثالثة والعشرين .

٢ - الأمانة العامة

٢٣ - ٢) الوحدة المسؤولة في الأمانة العامة عن هذا البرنامج هي مكتب العلم والتكنولوجيا الذي بلغ عدد الموظفين العاملين فيه ١٢ موظفا في الفئة الفنية في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ولا يمول أحد منهم من المصادر الخارجة عن الميزانية . وفي ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ كان في المكتب الأقسام التالية :

موظفو الفئة الفنية		الوحدة التنظيمية	
المجموع	عن الميزانية المصادر الخارجة	العادية	الميزانية
٢	—	٢	مكتب المدير
٣	—	٣	قسم التكنولوجيات الجديدة
٥	—	٥	قسم التطبيقات التكنولوجية
٢	—	٢	قسم التطبيقات العلمية
١٢	—	١٢	المجموع

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

٢٣ - ٣) البرامج الفرعية ليست مخصصة كل منها لقسم إداري واحد بل قد يشترك في البرنامج الفرعي عدة أقسام إدارية . ولم يؤثر هذا الترتيب على البرنامج تأثيرا عكسياً خلال الفترات البرنامجية السابقة . فير أن من المحتمل أن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأفراض التنمية

الذي سيعقد في ١٩٧٩ ، بوضع توصيات بشأن الترتيبات المؤسسية الجديدة المحتملة للعلم والتكنولوجيا ويحتمل أن يستتبع ذلك أحداث تعديلات هامة في هيكل البرنامج .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

- ٢٣ - ٤ يتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية المذكورة في الفقرات ه ألف - ٤٥ الى ه ألف - ٥٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : (١)
- ' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ عناصر البرنامج : ١ - ١ و ١ - ٢ و ٢ - ٤ و ١ - ١ ؛
- ' ٢ ' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ عنصر البرنامج : ٥ - ١ .

(ب) اعادة التنظيم المترتبة

٢٣ - ٥ من غير المتوقع القيام بأى عملية لاعادة التنظيم نتيجة للانجاز بيد ان برنامجا فرعيا جديدا ٢ معنون " تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية " سيحل محل كل من البرنامج الفرعي ١ " خطط العمل العالمية والاقليمية " والبرنامج الفرعي ٢ " تنسيق البرامج العلمية والتكنولوجية لمنظومة الأمم المتحدة " في فترة السنتين الحالية . وعلاوة على ذلك ، فان البرنامج الفرعي ٤ " المعلومات العلمية والتكنولوجية والبرنامج الفرعي ٥ " تطبيق العلوم الادارية علو . التنمية " لفترة السنتين الحالية سيدمجان في برنامج فرعي ١ " استعراض الاتجاهات والتطورات في العلم والتكنولوجيا " .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

٢٣ - ٦ ستقوم اجتماعات المجموعات الاقليمية التابعة للجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية بمناقشة مسائل معينة تلقى لدى اللجان الاقليمية اهتماما مشتركا ويمثل مكتب العلم والتكنولوجيا في فرقة العمل المشتركة بين الادارات والمعنية بالتنمية الريفية التي تساعد في تنسيق اعمال التنمية الريفية في اطار ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ،
Curr.19 A/32/6 (2 و) ، المجلد الأول .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٣ - ٧ يتولى مكتب العلم والتكنولوجيا ، وفقا لاختصاصاته ، التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق اللجنة الفرعية للعلم والتكنولوجيا التابعة للجنة التنسيق الإدارية والتي يقوم المكتب بأعمال السكرتارية لها . وأجريت اتصالات رسمية مع امانة مؤتمر العلم والتكنولوجيا للقيام بمشاورات متبادلة في اطار القيام بأنشطة تحضيرية للمؤتمر .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٣ - ٨ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد على البرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

تضمين البرازيل على البرامج الدولية
(بالنسبة للفترة)

	١٩٧٦ - ١٩٧٨		١٩٨٠ - ١٩٨١		١٩٨٢ - ١٩٨٣	
	الميزانية المالية	الميزانية المالية	الميزانية المالية	الميزانية المالية	الميزانية المالية	الميزانية المالية
٢١	١٣٦١	١٣٦١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
٢٢	-	-	-	-	-	-
٢٣	١٦٦١	١٦٦١	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٢٤	٩٧	٩٧	-	-	-	-
٢٥	٢٣٢٣	٢٣٢٣	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
٢٦	٣٦٨٨	٣٦٨٨	-	-	-	-
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(أ) اسم البرامج الدولي في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة المنتهية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

البرامج الفرعية

١ - استعراض الاتفاقيات والتطورات في مجال
العلم والتكنولوجيا

(٣) استعراض الاتفاقيات والتطورات (أ)

(٤) السموات العلمية والتكنولوجيا (أ)

(٥) تعليم المعلم الأديبة على التنمية (أ)

٢ - تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة لتخفيف المعلم
والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(١) خطة العمل العالمية والأقليمية (أ)

(٢) تضمين البرامج العلمية والتكنولوجيا
للتطوير الأمم المتحدة (أ)

٣ - الدعم المؤسسي لتتبع الاتفاقيات العلمية
والتكنولوجيا في شهادة الأمم المتحدة

(٦) دعم البرامج (أ)

دال - الخطوط العريضة للبرنامج

٢٣ - ٩ سيكون برنامج العمل في مجال العلم والتكنولوجيا للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٣ مستمداً الى حد كبير ، من برنامج العمل الذي سيكون مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قد وضعه وتكون الجمعية العامة قد نظرت فيه قبل نهاية عام ١٩٧٩ . وعلاوة على ذلك ، يحتمل ان تتأثر الترتيبات المؤسسية الراهنة للعلم والتكنولوجيا في الأمم المتحدة تأثراً شديداً بقرارات المؤتمر ذات الصلة ، وقد تعدل الاختصاصات الرسمية الدائمة للإدارة في الشؤون العلمية والتكنولوجية . وعلى هذا فان كثيراً من المعلومات اللازمة لوضع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ لمكتب العلم والتكنولوجيا وما تزال غير موجودة . غير ان في الامكان مسبقاً ان توضع بدرجة معقولة من الدقة ، خطط لمكتب العلم والتكنولوجيا في المجالات الأربعة المتميزة والمتعلقة بأنشطة البرنامج في مجالي العلم والتكنولوجيا وهي الأنشطة المستمدة من الاختصاصات والمسؤوليات الأساسية للإدارة المذكورة والتي تتفق كذلك مع نطاق وأهداف برنامج المؤتمر . وهي :

(أ) استعراض الاتجاهات والتطورات في مجالي العلم والتكنولوجيا ؛

(ب) تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المتعلقة بمسؤوليات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ؛

(ج) تقديم الدعم الموضوعي لأجهزة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة .

ها - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - استعراض الاتجاهات والتطورات في مجالي العلم والتكنولوجيا

(أ) الأهداف

٢٣ - ١٠ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تمكين الحكومات والهيئات الدولية الحكومية من القيام ، على صعيد السياسة العامة ، باتخاذ قرارات تتعلق بالتنمية تراعي المراعاة الواجبة للاتجاهات والتطورات في مجالات الأنشطة العلمية والتكنولوجية بما في ذلك ميادين التقدم العلمي والتكنولوجي الجديدة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣ - ١١ من المحتمل ، على نحو متزايد ، أن تائل مجالات أكبر من أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي غير مستخدمة على نحو كاف ، ويغلب أن يحدث ذلك دون فهم كاف لما قد يكون له من آثار يمكن أن تشير عقبات جديدة أمام جهود التنمية . ومن شأن القيام على نحو منظم ومنهجي باستعراض وتحليل التاورات العلمية والتكنولوجية أن يساعد الحكومات فيما يلي :

' ١ ' النظر فيما يظهر من تطورات تكنولوجية جديدة قد تكون لها آثار عالمية النطاق على المصالح الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل القريب ومن ثم تمكن الحكومات من العمل على جعل أنشطة المنظمات الدولية الحكومية المعنية ان تعكس هذه التطورات بصورة كافية ؛

' ٢ ' تقييم القضايا الناشئة ومدى اثرها على التنمية الوطنية ؛

' ٣ ' مساعدة البلدان النامية ، على وجه الخصوص ، في اعداد خطط وأنشطة ملموسة فيما يتعلق بالتعاون مع البلدان النامية الأخرى .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ١٢ السند التشريعي لهذا البرنامج العربي مستمد من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ، المادة ١١ - (أ) : وقرارها ٣٣٦٢ (د - ١ - ٧) ، ثالثا ، الفقرة ٥ ، ومستمد كذلك من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧١٥ (د - ٥٣) ، الفقرة ٢ (ز) . ومن المتوقع أن يتميز السند التشريعي لهذه الأنشطة نتيجة للقرار الذي اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأفراض التنمية .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٣ - ١٣ في اطار مسؤوليات الادارة المذكورة بوصفها جهة وصل في منظومة الأمم المتحدة في القيام ببحث وتحليل تشترك فيهما تخصصات متعددة على اساس الاستفادة ، عند الضرورة ، من جميع اجزاء منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة ، سوف يجرى اعداد تقارير ودراسات عن القضايا ذات النطاق الدولي الآخذة في الظهور في ميدان العلم والتكنولوجيا .

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٣ - ١٤ سيكون قد تم الانتهاء من دراستين استقصائيتين لمواضيع تختارها اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية وكذلك الانتهاء من ثلاث دراسات خاصة ذات طابع استطلاعية بشأن الاتجاهات والتطورات في المصادر فير التقليدية للطاقة ، والتكنولوجيات المناسبة للبلدان النامية والبحث في المواد الزراعية فير الغذائية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ١٥ سيتم التوسع في محتوى وتوزيع نشرة اخبارية يجرى حاليا تعميمها على اعضاء اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية عن التطورات والاتجاهات الجديدة في العلم والتكنولوجيا . وسوف يتم اعداد دراسات عن مواضيع معينة تختارها اللجنة الاستشارية المذكورة

بما يتفق مع المجالات التقنية الرئيسية التي ينظر فيها مؤتمر تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مثل المنتجات الزراعية غير الغذائية ونهج التقييم والتنبؤ فيما يتعلق بالتكنولوجيات ، وشبكات المعلومات وعلم الحاسبات الالكترونية .

٢٣ - ١٦ وستتضمن هذه الدراسات تحليلا لمختلف الخيارات فيما يتعلق باختيار وتكييف ونقل التكنولوجيا من أجل التنمية الريفية ، ويشمل هذا التحليل دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على استحداث اوادخال انواع معينة من التكنولوجيا في المناطق الريفية عن طريق القطاعين العام والخاص على حد سواء ؛ ودور الشركات عبر الوطنية في نقل التكنولوجيا الى المناطق الريفية ؛ والابتكار التكنولوجي وتبادل المعلومات فيما بين القطاعات الريفية في البلدان النامية بشأن موضوع الابتكار . وعلاوة على ما تقدم ، سيعتبر العمل ايضا على دور البحث العلمي في المناطق الريفية ومن أجلها ، وعلى العلاقات بين البحث والخدمات الارشادية والتطور التكنولوجي والتنفيذ .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ١٧ خلال الجزء الأول من فترة السنتين الجديدة هذه ، سوف تكمل الدراسات التي تجرى في فترة السنتين السابقة وسوف تختار اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية مواضيع جديدة .

٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجهها التشريعي

٢٣ - ١٨ في خطة البرنامج الفرعي هذا لا توجد انشطة ذات فائدة حدية .

(٥) الأثر المتوقع

٢٣ - ١٩ من المتوقع ان تكون هذه الأعمال بمثابة عملية للفت نظر الحكومات الى الأنشطة العلمية والتكنولوجية الجديدة والمسقطه ذات الأهمية بالنسبة لأنشطة التعاون الدولي التي تقوم بها هذه الدول ولاسيما بالنسبة للمصالح المتعلقة بالتنمية .

البرنامج الفرعي ٢ - تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(١) الهدف

٢٣ - ٢٠ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو القيام ، في اطار ممارسة الادارة المذكورة لمسؤولياتها بالتنسيق مع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، بتقديم المساعدة اللازمة الى الحكومات والهيئات الدولية الحكومية من اجل تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣ - ٢١ من المتوقع ان يضع المؤتمر الأسس لجهود متضافرة من اجل تسخير المعرفة والأساليب والأدوات العلمية والتكنولوجية لبلوغ الأهداف الانمائية عن طريق تنفيذ برنامج للعمل . وستكون المهمة الأولى التالية لذلك تطبيق أحكام برنامج العمل هذا من اجل اقامة صلات فعالة مع العناصر العلمية والتكنولوجية لبرامج منظومة الأمم المتحدة وذلك من اجل تنفيذها ومن أجل تحويل هذه الأحكام الى معايير ملموسة ونهج صحيح لتقديم الدعم الموضوعي الى أنشطة التعاون التقني في الأمم المتحدة .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ٢٢ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار الجمعية العامة ١٨٤/٣١ ، الفقرة ١٠ ومن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٢٨ (د - ٦١) ، الفقرتان ٢ و ٣ . وستقدم القرارات ذات الصلة التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين (عقب المؤتمر) التوجيهات المحددة والسند اللازم للقيام بهذه الأنشطة في اطار هذا البرنامج .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٣ - ٢٣ تقوم امانة المؤتمر حالياً بأعمال تحضيرية لبرنامج عمل المؤتمر تستند الى آراء الحكومات حسبما وردت في الدراسات الوطنية . ومن المفترض ان اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، التي تؤدي مهمة استشارية بشأن الاستعدادات الفنية سيكون لها دور في توجيه الأنشطة في اطار هذا البرنامج الفرعي ، على اعتبار ان هذا الدور هو من مهامها الرئيسية . ويستدل من مؤشرات العمل الراهن في " برنامج العمل " ان من المعتمزم تنظيم هذا البرنامج الفرعي وفقاً لمجالين هامين من مجالات الأنشطة وهما : اعداد المواد اللازمة والتقارير المحلية عن تنفيذ قرارات المؤتمر وعن القضايا المتعلقة بالأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، وتوفير تحليل للبيانات الأساسية واجراء بحوث في المسائل والمفاهيم واعداد دراسات فنية وتقديم دعم تحليلي الى اللجنة الاستشارية المذكورة وأجهزة الأمم المتحدة التشريعية ذات الصلة وتقديم دعم تحليلي ، عند الاقتضاء ، لأنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني .

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٣ - ٢٤ سيكون مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا قد انعقد وستكون الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، قد نظرت في توصيات ذلك المؤتمر واضفت عليها الصفة الرسمية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ٢٥ مع انه ليس في الامكان سرد نتائج استراتيجية السنتين اللتين تليان المؤتمر سرداً

تفصيليا ، فان من المحتمل ان تتطلب احكام كثيرة في برنامج العمل مدخلات فنية من الدراسات الخاصة والدراسات الاستقصائية والتقارير التي سيكون مكتب العلم والتكنولوجيا قد اعدتها بتنسيق وثيق مع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وبمساعدة من الاختصاصيين والخبراء أو فرقة من الخبراء ، عند الاقتضاء ، بشأن مواضيع تتناول مختلف القطاعات مثل علوم الادارة والسياسات التكنولوجية والتنبؤ والتقييم في مجال التكنولوجيا .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ٢٦ سيكون الناتج هو التقارير المقابلة التي يقدمها الأمين العام الى الهيئات الدولية الحكومية عن التقدم المحرز في تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لبرنامج العمل ، وتقارير عن الخلفيات تقدم الى اللجنة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية وتتناول تحليلا للجوانب الفنية من عملية التنفيذ .

٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يريح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٣ - ٢٧ ليس في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي انشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٣ - ٢٨ من شأن هذه الأنشطة ان تعزز النهج التنسيقي الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة في الاضطلاع بمتابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

البرنامج الفرعي ٣ - الدعم الموضوعي لتنسيق الأنشطة العلمية والتكنولوجية في منظومة الأمم المتحدة

(أ) الهدف

٢٣ - ٢٩ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة في مساعدة الحكومات والهيئات الدولية الحكومية في تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣ - ٣٠ تضطلع بالأنشطة العلمية والتكنولوجية الهيئات المتخصصة واللجان الاقليمية في منظومة الأمم المتحدة كلا وفق قرارات هيئاتها التشريعية . ولا تخضع هذه البرامج في الوقت الراهن للمسح بصورة منهجية منتظمة ولذا تصعب الاحاطة دائما بمختلف الأنشطة في ميداني العلم والتكنولوجيا وبالتطبيقات المحتملة التي قد تكون ذات اثر على برامج التعاون التقني ذات الصلة استنادا الى ما لدى اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة من خبرة ، ويصعب كذلك استمرار

احاطة الدول الاعضاء بتلك الأنشطة على الوجه الأكمل . ومما يشكل مشكلة ايضا تقييم الفجوات في التفطية التي توفرها هذه الأنشطة بالمقارنة مع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يغلب ان يكون ذا أهمية خاصة بالنسبة للتنمية .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ٣١ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ،
الفقرة ٦١ (ب) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٣٠ الف (د - ٦٣) وقراره ١٠٨٣
(د - ٣٩) وقراره ١٨٢٦ (د - ٥٥) ، الفقرة ٣ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٣ - ٣٢ سيكون قد اعتمد رسميا برنامج العمل للعلم والتكنولوجيا الذي سيصدر عن المؤتمر ،
وعن برنامج العمل هذا ستنبثق توجيهات جديدة محددة تؤثر على اعمال معظم هيئات منظومة
الأم المتحدة المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ٣٣ الاستراتيجية الأساسية لفترة السنتين هذه هي استعراض الأنشطة التي تضطلع
بها منظمات الأمم المتحدة في المجالات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا من حيث انسجامها مع ما يقابلها
من احكام وأهداف برنامج العمل الصادر عن المؤتمر .

٢٣ - ٣٤ سيتألف الناتج من تقارير وتحليلات قطاعية يقدمها الأمين العام ، حسب الاقتضاء ،
الى لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية للنظر فيها ، وهي تمثل دراسة استقصائية
لأنشطة وكالات منظومة الأمم المتحدة وتقيما للتقدم المحرز في تنفيذ اهداف برنامج العمل
وللمتطلبات الناشئة عن هذا التقييم وللتدابير المتخذة لتلبية هذه المتطلبات .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ٣٥ ستستمر عناصر البرنامج التي نفذت في فترة السنتين السابقة ، مع تعديلها وفقا لما
تقضي به الهيئات التشريعية .

' ٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدها حدية ، وموجهها التشريعي

٢٣ - ٣٦ ليس في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(د) الأثر المتوقع

٢٣ - ٣٧ من المتوقع ان تقدم هذه الأنشطة ، التي سيضطلع بها بموجب هذا البرنامج الفرعي ، الى الدول الأعضاء معلومات افضل وأكثر انتظاما ومنهجية عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة فـي ميدان العلم والتكنولوجيا مما يؤدي الى الافادة على نحو أتم من القدرة والخبرة العلمية والتكنولوجية المتاحة في منظومة الأمم المتحدة .

البرنامج ٢ - ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية

٢٣ - ٣٨ خلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، ستكون ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية قد نظمت ، برعاية مركز الموارد الطبيعية والنقل والطاقة ومكتب العلم والتكنولوجيا وبالتعاون مع حكومة اليابان ، حلقة دراسية عن الجوانب التكنولوجية لتنمية الطاقة الشمسية وستكون الادارة المذكورة قد نظمت ، بالتعاون مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، ندوة أقاليمية عن التكنولوجيا من أجل التنمية في ابيجان في عام ١٩٧٩ ، وستكون قد اتيحـت للدائرة المذكورة الفرصة لاستعراض وتحليل التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، اى لاستعراض وتحليل تلك التوصيات من حيث علاقتها بوضع وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني .

٢٣ - ٣٩ قبل اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في الأمم المتحدة قدم مكتب العلم والتكنولوجيا دعما لأنشطة التعاون التقني في ميدان العلم والتكنولوجيا . ومن المتوقع ، خلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، ان يستمر توفير الدعم الفني لأنشطة التعاون الاقتصادى ومن المحتمل كذلك ان يزيد هذا الدعم زيادة كبيرة ، ولاسيما بعد مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وتنفيذا للتوصيات المتعلقة باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي للأمم المتحدة سيصبح مكتب العلم والتكنولوجيا جزءا من ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية والاجتماعية . لذا ستعتمد ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية على مكتب العلم والتكنولوجيا لغرض تقديم الدعم الفني اللازم لبرنامجها المتعلق بالتعاون التقني في ميدان العلم والتكنولوجيا .

البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٣ - ٤٠ تقوم باستعراض اعمال الأمانة العامة في اطار هذا البرنامج الفرعي اللجنة الدولية الحكومية للخبراء في شؤون تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في افريقيا التي تجتمع مرة كل

سنة واللجنة التقنية للخبراء ومؤتمر الوزراء للجنة الاقتصادية لافريقيا وكلاهما يجتمع مرة كل سنتين . وكان الاجتماع الأخير للجنة الدولية الحكومية قد عقد في كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، كما كان الاجتماعان الأخيران للجنة التقنية للخبراء والمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا قد عقدا في شباط /فبراير - آذار /مارس ١٩٧٧ . ولم توافق الهيئات المذكورة على هذه الخطة .

٢ - الأمانة

٢٣ - ٤١ الوحدة المسؤولة في الأمانة العامة عن هذا البرنامج هي وحدة العلم والتكنولوجيا التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا الموجودة لأغراض إدارية ضمن شعبة الموارد الطبيعية . وفي ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ ، كان في هذه الوحدة خمسة موظفين من الفئة الفنية كانت وظيفتهم أساساً تتول من المصادر الخارجية عن العيزانية .

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٣ - ٤٢ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية ، والموصوفة في الفقرتين ٩ - ٤٣ و ٩ - ٤٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٢) :

' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، العناصر ١-١ و ٢-١ و ١-٥ و ٢-٣ ؛

' ٢ ' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، العناصر ١-٣ و ١-٤ و ١-٦ و ١-٢ و ٢-٢ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

٢٣ - ٤٣ يظطلع بالتنسيق الرسمي مكتب تنسيق السياسة والبرامج التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة المشتركة بين الشعب والمعنية بالتنمية الريفية المتكاملة واللجنة المشتركة بين الشعب والمعنية بأقل البلدان نموا .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

٢٣ - ٤٤ يتم التنسيق الرسمي عن طريق اللجنة الفرعية للعلم والتكنولوجيا التابعة للجنة التنسيق الادارية ، ولجنة الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ولجنة الامم المتحدة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (بما في ذلك المجموعة الاقليمية الافريقية)

(٢) المرجع نفسه .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة

١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٣ - ٤٥ يتوقع القيام بأنشطة مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا واللجان الإقليمية الأخرى ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٣ - ٤٦ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المثوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - استحداث السياسات والاجهزة والقدرات في ميداني العلم والتكنولوجيا (أ) الهدف

٢٣ - ٤٧ هدف البرنامج الفرعي هذا هو تعزيز التسليم على نطاق واسع في جميع انحاء المنطقة بدور العلم والتكنولوجيا في التنمية الافريقية ؛ ومساعدة الحكومات في وضع السياسات وتطوير المؤسسات لاستحداث تكنولوجيا محلية وللافادة القصوى من التكنولوجيا المستوردة ، وتقوية قدرات الدول الأعضاء منفردة ومجتمعة لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣ - ٤٨ ان كثيرا من البلدان الافريقية ، لم تدرك بعد تمام الادراك اثر التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية ، بمعنى ان عناصر التكنولوجيا لا تدمج دائما في خطط التنمية الوطنية ، وبسبب هذا ، لم تنشأ عدد من البلدان مؤسسات كافية لتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ٤٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ١ - ٦) الفقرة ٤ (ع) وقرارها ٣٣٦٢ (د ١ - ٧) الجزء ثالثا وقرارها ٣٥٠٧ (د - ٣٠) ، الفقرات ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٠ (د - ٥٧) الفقرة ١٠ ؛ وقرار الاونكتاد ٨٧ (د - ٤) ، الفقرة ٧ ، وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٠٦ (د - ٩) ، الفقرة ٤ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٣ - ٥٠ مع نهاية ١٩٧٩ :

(أ) ستكون قد نشرت دراسة استقصائية عن الاجهزة الحكومية لتقرير السياسة والتخطيط في ميداني العلم والتكنولوجيا .

(ب) وستكون قد عقدت حلقة دراسية عن نهج واجهزة تخطيط عنصر العلم والتكنولوجيا في خطط التنمية الوطنية . وستكون قد اجتمعت مرتين اللجنة الدولية الحكومية للخبراء المعنية بتطوير العلم والتكنولوجيا .

(ج) وسيكون قد بدأ المركز الاقليمي الافريقي للتكنولوجيا والمنظمة الاقليمية الافريقية لتوحيد المقاييس عملهما .

(د) وسيكون قد عقد الاجتماع الاقليمي الافريقي لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وستكون توصيات العمل التي ستصدر عن الاجتماع قد قدمت الى مجلس الوزراء للجنة الاقتصادية لافريقيا من اجل النظر فيها .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ٥١ سوف تقدم الى الدول الأعضاء المساعدة في :

(أ) وضع التدابير واعداد المرافق لبراز نتائج البحث والتطوير والابتكار التكنولوجية ونشرها مع الاشارة بوجه خاص الى التنمية الصناعية والتحول الزراعي والتنمية الريفية المتكاملة ؛

(ب) انشاء الاجهزة واستحداث النهج لتقرير وتخطيط العناصر العملية والتكنولوجية فسيخطط التنمية الوطنية ؛

(ج) ايجاد جمهور افريقي واع بشؤون العلم والتكنولوجيا وتطبيقهما على التنمية (١٩٧٦ - ١٩٨١) ؛

(د) القيام بأعمال متابعة لتنفيذ توصيات الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٢٣ - ٥٢ وبالإضافة الى ذلك ، سوف يتم القيام بما يلي :

(أ) وضع ونشر دراسة عن دور المؤسسات العامة في تشجيع البحث والتنمية ، والابتكار التكنولوجي ؛

(ب) اجراء دراسة استعراضية في بلدان افريقية مختارة ، لمؤسسات ومرافق البحث والتنمية فيما يتعلق بتعميل النمو الصناعي والتحول الزراعي والتنمية الريفية المتكاملة ؛

(ج) اجراء دراسات جدوى بشأن انشاء مصارف قطاعية واقليمية للمعلومات التكنولوجية ؛

(د) عقد حلقة دراسية عن مشاكل عملية الابتكار التكنولوجي ونشرها مع ايلاء اهتمام خاص لدور الحكومة .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ٥٣ سوف يستمر تقديم المساعدة الى الدول الأعضاء في انشاء مزيد من اجهزة تقرير السياسة والتخطيط ، ومراكز البحث والمختبرات والخدمات الاستشارية في ميادين مختلفة لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية . وستقدم الى الدول الاعضاء مساعدة استشارية في تخطيط عنصرى العلم والتكنولوجيا في خطط التنمية الوطنية .

‘ ٤ ’ انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٣ - ٥٤ ليس في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(٥) الأثر المتوقع

٢٣ - ٥٥ سوف تربط أنشطة العلم والتكنولوجيا التي يضطلع بها داخل البلدان ربطاً أفضل بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيكون أكثر من نصف الدول الأعضاء قد أنشأت أجهزة لتقرير السياسة وأجهزة للتخطيط فيما يتعلق بتطوير العلم والتكنولوجيا ، وستمكن هذه الأجهزة الدول من وضع خططها فيما يتعلق بتطوير العلم والتكنولوجيا . وستنشأ في ٢٠ بلداً أفريقيًا على الأقل مؤسسات للبحث والتنمية ومراكز وطنية لتطوير ونقل وتكييف التكنولوجيا كما ستنشأ خدمات استشارية فيها . وستنشأ أيضاً أجهزة قطاعية وإقليمية لجمع وتحليل ونشر المعلومات التكنولوجية .

البرنامج الفرعي ٢ - تنمية القوى البشرية في ميدان العلم والتكنولوجيا

(أ) الهدف

٢٣ - ٥٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الأعضاء على تنمية القوى البشرية العلمية والتكنولوجية اللازمة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣ - ٥٧ تعاني معظم البلدان الافريقية نقصا في القوى البشرية العلمية والتقنية ، وهذا يشكل عقبة كؤودا تتعثر بها الجهود التي تبذلها الحكومات لبلوغ أهدافها الانمائية . وان المشكلة مطروحة من حيث الكيف والكم وتستدعي ادخال التحسينات على محتوى برامج التعليم والتدريب وتوفير مرافق موسعة لانتاج الأعداد اللازمة من الموظفين المهرة ولاعادة توجيه البرامج والمؤسسات الموجودة ، وجعلها أكثر تلاؤما مع المهمة التكنولوجية المنوطة بافريقيا .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ٥٨ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار الجمعية العامة ٢٣١٨ (د - ٢٢) ، الفقرة ١ ، ومن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٥٥ (د - ٤١) ، الفقرة ٢ من الجزء الأول ، وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٥٨ (د - ٨) ، الفقرة ٤ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٣ - ٥٩ سيكون قد اضطلع ، عند انتهاء عام ١٩٧٩ ، باعادة تقييم التعليم والتدريب في الميدان العلمي والتقني ، بغية تنمية القدرة على التصميم الهندسي والابتكار التكنولوجي وتكثيف التكنولوجيات الموجودة ، وتشجيع اكتساب المهارات لادارة المؤسسات التقنية ؛ وستكون قد أجريت دراسة عن الحاجة الى انشاء مراكز أو مؤسسات للدراسة المتقدمة أو مراكز التدريب والبحث المستهدف للبعثات في ميادين مختارة للعلم والتكنولوجيا (مثل علم وتكنولوجيا البحار) ذات أهمية اقتصادية ؛ وسوف تكون الأنشطة التشجيعية جارية مجراها في الجامعات الافريقية لتوفير الخدمات للصناعة وأيضا للتشجيع على تبادل الموظفين بين الجامعات والقطاع الصناعي بغية زيادة الكفاءة المهنية لملاك التعليم التقني ؛ وستكون قد أعدت دراسة تمهيدية لدور المؤسسة التقني في الابداع التكنولوجي .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ٦٠ ستقدم المساعدة للجامعات الافريقية في اعادة تكوين برامج التعليم التقني الموجودة ،

بفنية زيادة عدد مهندسي التصميم والتكنولوجيين ، والكوادر للمؤسسات التقنية وغيرهم من الاختصاصيين الأفارقة ، بالتعاون مع منظمة اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) وشعبة الإدارة العامة والتدبير والقوى البشرية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٢٣ - ٦١ ستعقد حلقات دراسية دون اقليمية بشأن دور المؤسسات التقنية في الاختراع والابتكار والنشر في مجال التكنولوجيا . وستقدم المساعدة للحكومات والجامعات الافريقية على اقامة مراكز للتدريب المتقدم والبحث المستهدف للبعثات . وستعقد حلقات دراسية دون اقليمية ، وربما حلقة دراسية اقليمية ، لتبادل الخبرة بشأن التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي ولايجاد سبل يمكن أن يتزايد بها ذلك التعاون لخير تنمية البلدان .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ٦٢ سيقدم دعم متواصل الى مراكز التدريب والبحث المتقدم ولبرامج أخرى متعلقة بتحسين نوعية المقررات التعليمية وزيادة منها في المواضيع العلمية والتقنية . وينبغي أن يكون التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي أكثر توطدا ، كما ينبغي الشروع في برامج عمل لتشجيع نمو أطر المقاولين التقنيين في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجهها التشريعي

٢٣ - ٦٣ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(د) الأثر المتوقع

٢٣ - ٦٤ من المتوقع أن تكون جل الجامعات والمؤسسات التقنية الافريقية الموجودة قد قبلت ضرورة تكييف برامجها التعليمية مع الاحتياجات التكنولوجية المناسبة للمنطقة وأن يكون قد اتخذ عدد كبير منها تدابير لاعادة النظر في مناهجها الدراسية . ولا بد من أن يتضح في عدد من البلدان الافريقية السائرة في طريق التصنيع ما للصناعة من أثر حافز لأنشطة الجامعات ، والعكس بالعكس . وسوف يؤدي ذلك الى التعاون الوثيق بين الجامعة والصناعة في أنشطة البحث والاستحداث والتعليم والى تحسن تنظيم أنشطة الطلاب العملية في اطار الصناعة المحلية . ومن المنتظر أيضا أن تكون قد أقيمت على الأقل أربعة مراكز دون اقليمية واقليمية للتدريب المتقدم أو البحث المستهدف للبعثات .

البرنامج الفرعي ٣ - تعزيز التعاون الاقليمي والاقليمي في ميدان العلم والتكنولوجيا

(أ) الهدف

٢٣ - ٦٥ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو ايجاد تعاون فعال فيما بين الدول الأعضاء في

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتشجيع الاتصالات بين الجماعات العلمية والهندسية في البلدان الأفريقية ، للنهوض بالعمل المشترك والتعاون في مجال البحث والتدريب وفي معالجة المشاكل العلمية والتكنولوجية التي تهم أما متعددة ، ولتشجيع التعاون الاقليمي في سياق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣ - ٦٦ ليس في وسع كثير من البلدان الأفريقية أن تقوم على انفراد بتنفيذ مشاريع هامة للبحث والاستحداث أو أن تدرب القوى البشرية العلمية والتكنولوجية لتلبية احتياجاتها في شتى قطاعات الاقتصاد الوطني ، وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة . لذلك يلزمها أن تنضم الى بلدان أخرى لمعالجة تلك المشاكل بانشاء مؤسسات متعددة الجنسية .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ٦٧ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٠ (د - ٥٧) ، الفرع ثانيا ، الفقرتان ٦ و ٧ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٣٨ (د - ١١) ، الفقرة ٤٠ ، وقرارها ٢٤٨ (د - ١١) ، الفرع جيم ، الفقرة ١ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٣ - ٦٨ من المتوقع أن يباشر المركز الأفريقي الاقليمي للتكنولوجيا والمنظمة الأفريقية الاقليمية لتوحيد المقاييس عظمها ، وأن يتيحا مزيدا من الامكانيات للعمل المشترك . وستكون قد أنهت الأعمال التحضيرية لاقامة مركزين دون اقليميين للعلوم والتكنولوجيا البحرية . وسيعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وتؤخذ توصياته بعين الاعتبار عند استعراض الخطة الأفريقية الاقليمية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية . وسيكون قد تم تنفيذ بعض الأنشطة في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ٦٩ ستقدم المساعدة الى المؤسسات الاقليمية و/أو دون الاقليمية الموجودة وللبلدان الأعضاء ، لوضع برامج جديدة للتعاون في ميدان العلم والتكنولوجيا . وستجرى دراسات لانشاء مؤسسات تعاونية جديدة في شتى المجالات . وتجتمع أفرقة عاملة مخصصة لوضع تفاصيل مشاريع خاصة ذات قيمة اقليمية و/أو دون اقليمية موصى بها من جانب مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وتعمم نتيجة استعراض الخطة الأفريقية الاقليمية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية للنظر فيها . وتعد اجتماعات اقليمية وينعقد اجتماعان دون اقليميين

على الأقل لتحديد مجالات الأولويات وانتقاء مشاريع تنفيذ على أساس اقليمي أو دون اقليمي . كما ستجرى دراسة للآليات المستخدمة في نشر المعلومات وفي التفاوض على الترتيبات التفضيلية من أجل نقل التكنولوجيا المحلية فيما بين المناطق النامية وتكييفها وتطويرها . وستنظم حلقة دراسية حول الترتيبات التفضيلية داخل التجمعات الاقتصادية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وتطويرها واستخدامها . وستنشأ مؤسستان دون اقليميتين للعلوم والتكنولوجيا البحرية . وتوضع خطط للتعاون الاقليمي في مجال العلم والتكنولوجيا للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ بالتعاون مع لجان اقليمية أخرى .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ٧٠ . ستطور الهيئات الاقليمية و/أو دون الاقليمية بحيث تصبح أكثر وزناً وقادرة على مساعدة البلدان الافريقية على تنمية التعاون الاقليمي في أمور التنمية العلمية والتكنولوجية ، وسوف توضع ، على أساس الخبرة التي تكون قد اكتسبت وقتئذ ، مشاريع أكثر تحديدا تعود على كثير من البلدان الافريقية بالنفع المتبادل ، ويبدأ العمل فيها .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحب أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٣ - ٧١ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(٥) الأثر المتوقع

٢٣ - ٧٢ . ستتهدى الدول الأعضاء بالنسخة المنقحة للخطة الاقليمية الافريقية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية في انتقائها للمشاريع دون الاقليمية و/أو الاقليمية . وسوف يسهل برنامج التعاون الاقليمي ، الذي سيكون قد أعد بحلول عام ١٩٨١ ، تنفيذ المشاريع الاقليمية . وتكون مؤسسات التعاون الاقليمي ودون الاقليمي الموجودة في ميدان العلم والتكنولوجيا قد عززت ، وتشارك أغلبية البلدان الافريقية في أنشطتها . وعلى العموم ، من المتوقع أن تأتي تنمية التعاون الاقليمي والاقليمي بخبرات وموارد البلدان المتعاونة لبلوغ نتائج فيها منفعة متبادلة في مجال التنمية الاقتصادية . وتنفيذ هذا البرنامج سيساعد أقل البلدان نموا ، على الخصوص .

البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٣ - ٧٣ يقوم باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج كبار المستشارين لدى حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنيين بالعلم والتكنولوجيا ، الذين يجتمعون كل سنة . وقد عقد آخر اجتماع لهم (الدورة السادسة) في تموز/يوليه ١٩٧٧ . ولم تقر تلك الهيئة هذه الخطة ، لكنها تعكس على العموم برنامج العمل للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ الذي اعتمده كبار المستشارين في دورتهم الأخيرة .

٢ - الأمانة

٢٣ - ٧٤ ان الوحدة المسؤولة في الأمانة العامة عن هذا البرنامج هي قسم في شعبة التجارة والتكنولوجيا ، كان يعمل فيه في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ أربعة موظفين من الفئة الفنية ، لا تمول وظيفة أي منهم من مصادر خارجية عن الميزانية . ولم يكن في الشعبة وحدات في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٣ - ٧٥ من المتوقع الانتهاء من العناصر البرنامجية التالية ، الموصوفة في الفقرات ٦ - ٣٠ و ٦ - ٣١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٣) :

' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١ - ١٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٣

٢ - ٢٥٤ - ٥

' ٢ ' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١ - ١٥١ - ١٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥١ - ٢

(٣) المرجع نفسه .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢٣ - ٧٦ يتم التنسيق مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ومع اللجان الاقليمية الأخرى عن طريق الاجتماعات العادية التي يعقدها الأمانة التنفيذية للجان الاقليمية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٣ - ٧٧ . يجرى التنسيق الرسمي عن طريق اللجنة الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا التابعة للجنة التنسيق الادارية ، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (هما في ذلك المجموعة الاقليمية الأوروبية) .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة

هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٣ - ٧٨ من المتوقع ، خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، القيام بأنشطة مشتركة مع وحدات الأمانة العامة ، والوكالات المتخصصة ، التالية : جميع الهيئات الفرعية الرئيسية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا ، ولاسيما كبار المستشارين الاقتصاديين ، وكبار المستشارين المعنيين بمشاكل البيئة ، ومؤتمر الاحصائيين الأوروبيين ، ولجنة الفحم . وسيستمر الاتصال والعمل على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٣ - ٧٩ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - السياسات والأولويات في ميدان العلم والتكنولوجيا

(أ) الهدف

٢٣ - ٨٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى استعراض التغيرات الكبرى الحاصلة على المستوى الوطني في سياسات العلم والتكنولوجيا ، مع اشارة خاصة الى الأهداف والعواقب الاقتصادية ، وتعيين الأولويات للعمل بها على المستوى الوطني أو للتعاون مع البلدان الأخرى في المنظمات الاقليمية والدولية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣ - ٨١ ان التغيرات التي تحدث على المستوى القومي في السياسات والأولويات والمؤسسات ، بما في ذلك توجيه البحث وادارته ، تجعل من المرغوب فيه القيام دوريا بتبادل المعلومات والقيام ، عن طريق التنهات التكنولوجية ، عند الاقتضاء ، ببحث الاتجاهات التكنولوجية الكبرى المحتملة ، والاحتياجات المتوقعة للابتكار ، في قطاعات اقتصادية مختارة ، مثل المواد الصناعية الأساسية والطاقة .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ٨٢ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من مقررات كبار المستشارين لدى حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنيين بالعلم والتكنولوجيا ، وهي المقررات التي صادقت عليها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في قرارها الأول (د - ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٣ - ٨٣ سيستمر توفير معلومات مستكملة عن التغيرات الكبرى الحاصلة التي تطرأ على المستوى الوطني ، في السياسات العلمية والتكنولوجية . وسيكون قد بدأت دراسات عن المنهجيات المستخدمة على المستويين الوطني والدولي للتنهات التكنولوجية وتقييم الخبرة ذات الصلة . وسيكون قد تم الشروع بالتنهات التكنولوجية التعاونية في مجال مختار .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ٨٤ ستقدم معلومات مستكملة عن التغيرات الكبرى الحاصلة على المستوى الوطني في السياسات العلمية والتكنولوجية ، وذلك عن طريق عقد اجتماعات سنوية لكبار المستشارين المعنيين

بالعلم والتكنولوجيا ، وباجراء دراسات خاصة . وسيتم تبادل المعلومات عن الخبرات الوطنية في مجال التنبؤ التكنولوجي ، عن طريق الاجتماعات والاستبيانات . كما سينفذ مشروع تعاوني سيحدد في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، وتدرج المعلومات المناسبة في المنظور الاقتصادي الشامل .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ٨٥ سيستمر توفير المعلومات المستكملة بشأن التغييرات الحاصلة على المستوى الوطني في سياسات العلم والتكنولوجيا ، كما سيواصل تبادل المعلومات بشأن الخبرات الوطنية في مجال التنبؤ التكنولوجي وتنفيذ المشاريع المشتركة .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجهها التشريعي

٢٣ - ٨٦ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٣ - ٨٧ الأثر المتوقع هو تطوير السياسات الوطنية والمشاريع الدولية على أساس تبادل المعلومات العلمية والتقنية ونشرها .

البرنامج الفرعي ٢ - التعاون الدولي في ميدان العلم والتكنولوجيا

(أ) الهدف

٢٣ - ٨٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى وضع مشاريع ملائمة للتعاون الدولي في حقل العلم والتكنولوجيا .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣ - ٨٩ ان المنطقة في حاجة الى مزيد من تعاون أوثق والاشتراك في التطورات التكنولوجية الحديثة بغية المساهمة في الرقي الاقتصادي الشامل .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ٩٠ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من مقررات كبار المستشارين لدى حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنيين بالعلم والتكنولوجيا ، والتي أقرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في قرارها ١ (د - ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٦

٢٣ - ٩١ ستكون قد حددت مشاريع للتعاون في مجالات مختارة في مضممار العلم والتكنولوجيا ولا سيما المصادر الجديدة للطاقة واستخدام أنواع من الوقود ذات سمعرات حرارية منخفضة . وستكون قد انتهت صياغة مبادئ بشأن تنظيم البحث التعاوني الدولي .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ٩٢ سينفذ مشروع تعاوني لم يحدد بعد ، وسيتم الشروع في مشاريع جديدة .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ٩٣ سيتم الشروع في مشاريع جديدة وستنفذ مشاريع محددة في السنوات السابقة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٣ - ٩٤ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٣ - ٩٥ الأثر المتوقع هو الاسهام في التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة عن طريق تبادل المنجزات العلمية والتكنولوجية .

البرنامج الفرعي ٣ - نقل التكنولوجيا

(أ) الهدف

٢٣ - ٩٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تسهيل نقل التكنولوجيا وتحسينه داخل المنطقة ومع مناطق أخرى .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣ - ٩٧ يمكن تعزيز التعاون الاقتصادي وغيره من أنواع التعاون فيما بين بلدان المنطقة من أجل المصلحة المتبادلة ، عن طريق برامج نقل التكنولوجيا .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ٩٨ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من مقررات كبار المستشارين لدى

حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنيين بالعلم والتكنولوجيا ، والتي اعتمدها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في قرارها ١ (د - ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٣ - ٩٩ سيكون المقررون الحكوميون قد انتهوا من اعداد دراسات حالات افرادية بشأن خبرة مؤسسات حكوماتهم العاملة في نقل التكنولوجيا ، ويكون قد انتهى اعداد كتيب عن اجراءات الترخيص والجوانب ذات الصلة لنقل التكنولوجيا . وتكون قد أعدت المواد المرجعية بشأن جوانب النقل الدولي للتكنولوجيا المتعلقة بالهيكل الحكومية والعوامل الاقتصادية والقانونية ، بغية ايجاد قاعدة اعلامية للمؤسسات المهمة بالنقل الدولي للتكنولوجيا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ١٠٠ سيعمد كل من الأمانة والمقررين الحكوميين دراسات لحالات فردية تنطوي على نقل التكنولوجيا ، لاستعراضها في الاجتماعات المخصصة والحلقات الدراسية وسيشتر كتيب عن اجراءات الترخيص والجوانب ذات الصلة لنقل التكنولوجيا .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ١٠١ ستنتهي الأنشطة التالية :

- (أ) اعداد دراسات عن نقل التكنولوجيا .
- (ب) استكمال الكتيب الخاص باجراءات الترخيص والجوانب ذات الصلة لنقل التكنولوجيا .
- (ج) اعداد مواد مرجعية جديدة بشأن النقل الدولي للتكنولوجيا داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٣ - ١٠٢ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أي أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٣ - ١٠٣ الأثر المتوقع هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة بواسطة نقل التكنولوجيا .

البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٣ - ١٠٤ تقوم باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي تجتمع مرة كل سنتين . وقد عقد آخر اجتماع لها في نيسان / أبريل - أيار / مايو ١٩٧٧ ولم تعتمد اللجنة هذه الخطة .

٢ - الأمانة

٢٣ - ١٠٥ ان الوحدة المسؤولة في الأمانة عن هذا البرنامج هي وحدة العلم والتكنولوجيا (المكسيك) ، التي كان يعمل فيها في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ أربعة موظفين من الفئة الفنية ، من بينهم ثلاثة تمول وظائفهم من مصادر خارجية عن الميزانية ، وتتلقى هذه الوحدة المساعدة من مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في بوينس آيرس ، الذي سيخصص للبرنامج الفرعي ٢ خدمات موظفين اثنين من الفئة الفنية، تمول وظائفهم احدهما من مصادر خارجية عن الميزانية.

موظفو الفئة الفنية

الميزانية العادية		المصادر الخارجية		المجموع
١	٣	٤	١	١
١	١	٢	١	١
٢	٤	٦	٢	المجموع

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل البرنامجي المقترح

٢٣ - ١٠٦ من المقترح انشاء قسم للعلم والتكنولوجيا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بعد انعقاد مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، في عام ١٩٧٩ .

٤ - الانجازات المتوقعة

٢٣ - ١٠٧ من المتوقع الانتهاء من العناصر البرنامجية التالية ، الموصوفة في الفقرة ٨ - ٤٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٤) :

' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١ - ١ و ١ - ٢ ؛

' ٢ ' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١ - ٣ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢٣ - ١٠٨ يجرى التنسيق الرسمي ، داخل الأمانة ، بالطرق العادية لمكتب البرامج التابع للأمانة التنفيذية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٣ - ١٠٩ يجرى التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق اللجنة الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا التابعة للجنة التنسيق الإدارية ، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (بما في ذلك المجموعة الاقليمية لأمريكا اللاتينية) . وتنسق أنشطة نقل التكنولوجيا والتنمية التكنولوجية مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة

هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ١١٠ من المتوقع القيام بأنشطة مشتركة مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٣ - ١١١ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المثوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

(٤) المرجع نفسه .

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٣ - ١٩٨٢	١٩٨١ - ١٩٨٠	١٩٧٩ - ١٩٧٨
المصادر الخارجية			
الميزانية	٦٧	٦٧	٧٥
عن	٥٠	٥٠	٥٠
الميزانية	٣٣	٣٣	٢٥
الميزانية المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المصادر الخارجية			
الميزانية	٦٧	٦٧	٧٥
عن	٥٠	٥٠	٥٠
الميزانية	٣٣	٣٣	٢٥
الميزانية المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

البرنامج الفرعي

- ١- خطة عمل مؤتمرة الأهم المتحددة لتسخير المعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- ٢- التنمية التكنولوجية

المجموع

١
٢
٣
٤
٥
٦

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - خطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(أ) الهدف

٢٣ - ١١٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تشجيع وتنفيذ مشاريع أبحاث ومشاريع موجهة نحو العمل على أساس التوصيات والقرارات المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٣ - ١١٣ سيسلط مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الأضواء على جوانب مختلفة متعلقة بتجميع المعرفة العلمية والتكنولوجية ، في البلدان المتقدمة والنامية . وستوضح المسائل التي تؤثر على التعاون الدولي ، ولا سيما العناصر التكنولوجية في النظام الدولي الجديد . ومن المزمع ، وعلاوة على ذلك ، أن تعتمد الأمم المتحدة نهجا موحدا ومتناسكا في هذا الأمر نتيجة للمؤتمر ، فتتحمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية نصيبا أكبر من المسؤوليات في معالجة الأبعاد الإقليمية لهذه الاندفاع الجديدة بغية تطبيق المعرفة لأغراض التنمية على نحو أحدث وأفضل .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ١١٤ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٢٨ (٥ - ٦١) ، وقرار الجمعية العامة ١٨٤ / ٣١ وقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٧٤ (٥ - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٣ - ١١٥ ستكون قد انتهت الاستعدادات الوطنية والاقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ١١٦ سيتم انجاز دراسات عن آليات الربط بين العرض والطلب بالنسبة للتكنولوجيا ، وعن العقبات التي تعترض تنفيذ الخطط والبرامج ذات الصلة وطرائق التغلب عليها . وستوجه هذه الدراسات الى السلطات الوطنية المعنية بالعلم والتكنولوجيا ، وستناقش استنتاجاتها في اجتماع لاتيني - امريكي للخبراء ، ستدعو أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الى عقده في منتصف عام ١٩٨١ .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ١١٧ ستشجع المبادرات والمشاريع الوطنية والاقليمية المؤدية الى انتهاج اسلوب جديد في التنمية والتعاون التكنولوجيين . وستقدم المساعدة التقنية لبلدان المنطقة بغية التوصل الى اتفاق بشأن مجموعة متسقة من المشاريع . وسيعقد اجتماع حكومي في هذا الصدد في منتصف عام ١٩٨٣ .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٣ - ١١٨ لقد تم تصور مؤتمر الأمم المتحدة على أنه عملية تعليم للبلدان النامية التي تصبو الى اقامة مرافق ومؤسسات علمية جديدة وتنويعها . وان هذا البرنامج ، الذي يحاول المزج بين البحث والعمل ، يتماشى مع ذلك التصور . وسيساعد الأمم المتحدة ، فضلا عن ذلك ، على رسم منهج موحد يتبع في مجال التنمية العلمية والتكنولوجية .

البرنامج الفرعي ٢ - التنمية والتكنولوجيا

(أ) الهدف

٢٣ - ١١٩ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو اجراء دراسات ترمي الى تحديد معايير لسياسات التنمية التكنولوجية ، تكون مفيدة في توجيه الاستثمارات وضرورية لضمان استخدام أفضل للأموال الموفرة من الوكالات التمويلية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٣ - ١٢٠ تختلف خبرات شتى بلدان المنطقة في مجال التنمية التكنولوجية عن خبرات المجتمعات المتقدمة النمو ، من حيث مداها ومواردها ومن حيث توزيع منتجاتها وكلفة الوصول الى تدفقات التكنولوجيا الجديدة .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ١٢١ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣١٠ (د - ١٤) و ٣٢٢ (د - ١٥) و ٣٧٤ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٣ - ١٢٢ ستتمى دراسات عن الموانع التالية :

(أ) متغيرات الاقتصاد الكلي في المقررات التكنولوجية ؛

(ب) التغيير التكنولوجي في معامل الأرجنتين لتكرير النفط ؛

- (ج) تصدير الوحدات الصناعية الجاهزة للعمل ؛
(د) التطور التكنولوجي لصناعة الفولاذ في أمريكا اللاتينية ؛
(هـ) المؤسسات العامة ، والسياسات والادارة التكنولوجية ؛
(و) التطور التكنولوجي لصناعة الفولاذ في كولومبيا ؛
(ز) سوق الخدمات الهندسية ؛
(ح) حالة دوسيلو .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ١٢٣ يعتبر هذا البرنامج الفرعي مرحلة أولى لدراسة أطول أمدا . وبالنسبة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ لا يزال هناك الميدان الواسع للهياكل الأساسية الاجتماعية - من خدمات صحية ، وهياكل أساسية حضرية ، وما الى ذلك - وهو ميدان يستحق اهتماما خاصا في الحالة السائدة في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ١٢٤ سيعتمد العمل في هذه الفترة على تقييم الأنشطة التي يزمع أن تشترك في القيام بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٣ - ١٢٥ من المتوقع ، بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، أن يبدأ البحث الجارى في ادخال تحسين على السياسة التكنولوجية . ومن المتوقع ، مثلا ، أن يزيد ذلك من معرفة التخلف التكنولوجي في القطاع الصناعي في أمريكا اللاتينية ، ومعالم الابتكار والتكيف الحاصلة على مستوى الوحدات الانتاجية ، ومحددات نجاح أو فشل جهود البحث والاستحداث ، والفوارق بين الصناعات فيما يتعلق بأثر الابتكار المحلي على العمالة وتوزيع الدخل ، وامكانات الاتجار الحقيقي في التكنولوجيا داخل أمريكا اللاتينية ، ومختلف استجابات القطاعات الصناعية للتشريعات التي تنظم أو تشجع خلق المعرفة محليا ، وامكانات النفقات العامة في هذا المضمار واتجاهها ونتاجيتها ، وكل هذه الأشياء عوامل ضرورية لتحسين ادارة عنصر التكنولوجيا المتغير في السياسة الانمائية .

البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٣ - ١٢٦ تقوم باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، التي تجتمع كل سنة . وقد عقد آخر اجتماع لها في نيسان / أبريل ١٩٧٧ . وما زالت اللجنة لم تعتمد هذه الخطة ، ولكنها ستعرض عليها في دورتها الخامسة في أيار / مايو ١٩٧٨ .

٢ - الأمانة

٢٣ - ١٢٧ ان الوحدة المسؤولة في الأمانة العامة عن هذا البرنامج هي شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا ، وكان يعمل فيها في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ تسعة موظفين من الفئة الفنية ، لا تمويل وثأيفئة أي منهم من مصادر بخارجة عن الميزانية ، وقد انتدب اثنان للعمل في برنامج العلم والتكنولوجيا . وفي ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ لم يكن للشعبة أية أقسام .

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٣ - ١٢٨ من المتوقع الانتهاء من العناصر البرنامجية التالية ، الموصوفة في الفقرات ١٠ - ٣٤ الى ١٠ - ٣٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٥) :

' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ٢ - ١ و ٣ - ١ ؛ ومن المتوقع أيضا الانتهاء من العنصر البرنامجي ٣ - ٣ ، اذا تيسرت موارد خارجة عن الميزانية ؛

' ٢ ' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ ٣ - ٢ .

٤ - مسائل تنظيمية أخرى

٢٣ - ١٢٩ ان ما يتسم به البرنامج من تعدد الاختصاصات واشتراك كثير من الشعب فيه وزيادة الأهمية التي توليها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لنقل واستحداث التكنولوجيا ، قد يستدعي في أواخر فترة الخطة المتوسطة الأجل القيام باستعراض البنية الادارية الحالية في اطار برنامج العلم والتكنولوجيا .

(٥) المرجع نفسه .

با٤ - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢٣ - ١٣٠ ستخطط وتنسق الأنشطة التي تتناول العلم والتكنولوجيا على مستوى المزارع ، عن طريق لجنة التنمية الريفية التابعة لأمانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي ستنشأ في أواخر عام ١٩٧٩ . وسيقوم الفريق العامل المعني بالأمن الغذائي والتابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتنسيق الأنشطة المتعلقة بالجوانب التكنولوجية للأمن الغذائي .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٣ - ١٣١ يجرى التنسيق الرسمي عن طريق اللجنة الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا التابعة للجنة التنسيق الإدارية ، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (بما في ذلك المجموعة الإقليمية لغربي آسيا) . وفي سياق البرمجة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ويمقتضى مذكرة التفاهم المزمع توقيعها بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في هذا الشأن ، ستنسق الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيات الملازمة ، والسليمة من الناحية البيئية ، في إطار المركز العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، المزمع انشاؤه ، أو سيشترك في الاضطلاع بتلك الأنشطة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة

معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٣ - ١٣٢ من المتوقع أن يتم الاضطلاع بأنشطة مشتركة هامة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا والاونكتاد ، واليونيدو ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، واليونسكو ، والمنظمة الدولية للملكية الفكرية ، لتعزيز القدرات التكنولوجية لبلدان المنطقة بواسطة المركز العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها المزمع انشاؤه . ومن المنتظر أيضا الاشتراك مع مكتب العلم والتكنولوجيا في أنشطة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٣ - ١٣٣ من المنتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المئوية تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي - التعاون الاقليمي في نقل وتطوير العلم والتكنولوجيا

(أ) الهدف

٢٣ - ١٣٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى النهوض بالتعاون الاقليمي لنقل وتطوير العلم والتكنولوجيا ، والى مساعدة حكومات الدول الاعضاء في جهودها الرامية الى تقوية قدراتها التكنولوجية ، واقامة ومتابعة المؤسسات الوطنية والاقليمية الملائمة وصياغة السياسات والاجراءات من أجل انتقاء تكنولوجيات ملائمة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣ - ١٣٥ لم يحظ تخطيط العلم والتكنولوجيا بما يليق من عناية واهمية ، وفي جل الاحوال ، لم يدمج في ممارسة التخطيط الوطني الشامل للبلدان الاعضاء . وان اختيار التكنولوجيا الملائمة يؤثر أيضا تأثيرا على شتى جوانب التنمية الاقتصادية ، كما أن ترابط العلم والتكنولوجيا والتخطيط الانمائي يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وبالإضافة الى ذلك ، فان تعزيز القدرات التكنولوجية في البلدان الاعضاء يستلزم اقامة و/ أو تعزيز المؤسسات الوطنية والاقليمية الملائمة ، علما بأن معظمها لا وجود له في المنطقة . وأخيرا ، فان المستوى الحالي لتطبيق التكنولوجيات الجديدة والمناسبة على شتى القطاعات هو الآن في الحضيض في جميع بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، هذا برغم أن تلك التكنولوجيات أداة هامة للتعجيل بتنمية الموارد .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ١٣٦ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة (١٩٠١ - ٣٢٠٢) ، الفقرة ٤ (ف) ؛ و ٣٢٠٢ (١٥ - ٦) ، الفقرات رابعا (أ) الى (د) و (ح) ؛ ٣٣٦٢ (١٥ - ٧) ، الفرع ثالثا ؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٠ (١٥ - ٥٧) ، الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ؛ و ٢٠٦٨ (١٥ - ٦١) ، الفقرة ٢ (أ) و (ب) و ٢ (ج) ؛ و ٢٠٣٤ (١٥ - ٦١) الفقرتان الفرعيتان (أ) و (ب) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٣ - ١٣٧ من المتوقع ، في حالة انشاء المركز العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، ان يساهم في تعزيز القدرات التكنولوجية عند البلدان العربية وان ينهض بالتعاون الاقليمي في هذا المضمار . ومن المنتظر ان يساهم انهاء الدراسات المتوقعة خلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وعقد مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، كل ذلك مشفوع بنشر مداولات الحلقة

الدراسية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشأن نقل التكنولوجيا وتغييرها في الشرق الاوسط العربي (عام ١٩٧٨) ، في زيادة تفهم أهمية وضرورة ادماج تخطيط العلم والتكنولوجيا في التخطيط للتنمية ؛ وفي تنظيم نقل التكنولوجيا ؛ وفي اعتماد تلك البلدان تدريجيا على نفسها تكنولوجيا ، وفي الاخير ، في التوصيات التي يمكن ان ترسي القاعدة وان تحدد التوجيه لبرامج العلم والتكنولوجيا في المستقبل .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ١٣٨ سوف تستوحى الاستراتيجية الواجب اتباعها ونتاجها الرئيسي اثناء الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، بالدرجة الاولى ، من نتائج مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية وألوييات البلدان الأعضاء ، بعد فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وبالإضافة الى ذلك ، فان العمل بصدد الاليات اللازمة لنقل التكنولوجيا وتنميتها ، بما في ذلك المركز العربي المقترح لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، وغيره من المراكز الوطنية الجديدة ، سيستدعي المتابعة والدعم ، ولاسيما في المراحل الاولى من العملية .

٢٣ - ١٣٩ ستجمع البيانات الاساسية والمعلومات ذات الصلة بشأن العلم والتكنولوجيا من اجل بلدان المنطقة ، وتجهز وتنشر من خلال استعراض وضع العلم والتكنولوجيا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، مرة كل سنتين ، من اجل الباحثين والادارات الحكومية المعنية .

٢٣ - ١٤٠ ستجرى متابعة الآليات المؤسسية لنقل التكنولوجيا وتنميتها ، بما في ذلك التقرير التقييمي الاول (من اجل الحكومات الاعضاء) عما يحرز من تقدم وما يصادف من صعوبات في انشاء وتشغيل وتسيير المركز العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها والمراكز الوطنية المماثلة له في المنطقة .

٢٣ - ١٤١ وسيعد تقرير عن دراسة جديدة للحالات بشأن جوانب مشكلة انتقاء التكنولوجيا .

٢٣ - ١٤٢ وستتضمن متابعة استنتاجات اجتماع الخبراء المعني بالتعاون الاقليمي في مجال تطبيقات الحاسبات الالكترونية (الكبيوترز) تقريراً عن استخدام تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية من اجل تنمية الموارد .

٢٣ - ١٤٣ وستنصب الجهود ايضا ، في سياق عمل الامانة بصدد التنمية الريفية والامن الغذائي ، على العلم والتكنولوجيا على مستوى المزارع وعلى الجوانب التكنولوجية للامن الغذائي في المنطقة ، بما في ذلك دراسات أو تقارير .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ١٤٤ تتمثل الاستراتيجية المزمعة لفترة السنتين هذه في اعداد دراسات متعمقة بشأن مسائل نقل التكنولوجيا وتطويرها وتطبيقها ، وفي ذلك دعم للمؤسسات الاقليمية والوطنية من اجل نقل التكنولوجيا وتطويرها ، كما تتمثل في متابعة توصيات مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، وتنظيم وحضور الاجتماعات والحلقات الدراسية المتعلقة بهذه الامور .

٤٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٣ - ١٤٥ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي اية أنشطة ذات فائدة حدية .

(د) الاثر المتوقع

٢٣ - ١٤٦ من المتوقع ، في عام ١٩٨٣ ، ان يعمل المركز العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها ، بكامل طاقته . ومن المتوقع ان تخدم هذه المؤسسة جميع البلدان العربية وان تساهم في تعزيز قدراتها التكنولوجية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي ايضا ان يكون اثر البرنامج ملحوظا في اقامة ودعم مراكز وطنية جديدة ستشكل جزءا من الشبكة المؤسسية لنقل التكنولوجيا وتطويرها . ومن غير الممكن في هذه المرحلة وجود مؤشرات موضوعية وقابلة للتحقق لاثار هذا البرنامج الفرعي ، لكن من المتوقع ان يؤدي تنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لافراض التنمية والخبرة المكتسبة من طرف الدول الاعضاء في تحضير البحوث الوطني من اجل الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر والمؤتمر نفسه ، والاشترك فيهما معا ، الى البدء في ادمج تخطيط العلم والتكنولوجيا في التخطيط الانمائي الوطني والاقليمي الشامل والقيام على نحو افضل باختيار التكنولوجيات الملائمة ، واتخاذ تدابير فعالة لتنظيم نقل التكنولوجيا والاعتماد تدريجيا على الذات في المجال التكنولوجي . ومن المحتمل ، فضلا عن ذلك ، ان تسفر جميع الأنشطة السالفة الذكر عن زيادة في القدرات التكنولوجية الاستيعابية عند البلدان الاعضاء ، مما يؤدي في نهاية المطاف الى تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية تطبيقا اكثر توازنا وفعالية .

البرنامج ٧ - اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٣ - ١٤٧ تقوم اللجنة ، وهي تجتمع كل سنة باستعراض عمل الامانة في هذا البرنامج . وقد كان اخر اجتماع للجنة في نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، وقد اقرت هذه الخطة . كما ان اللجنة المعنية بالصناعة والسكان والتكنولوجيا ، التي تجتمع عادة كل سنة ، تضطلع بالاستعراض الموضوعي المفصل لبرنامج العمل في هذا المجال . بيد ان هذه اللجنة لم تستعرض هذه الخطة ، ان انها لم تجتمع في عام ١٩٧٧ .

٢ - الامانة

٢٣ - ١٤٨ ان الوحدة المسؤولة في الامانة عن هذا البرنامج هي شعبية الصناعة والسكان والتكنولوجيا التابعة لشعبية الصناعة والسكان والتكنولوجيا المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واليونيدو ، حيث يعمل موظف واحد من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٣ - ١٤٩ من المتوقع الانتهاء من العناصر البرنامجية التالية الموصوفة في الفقرة ٧ - ٧١ - من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٦) :

'١' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١ - ١ و ٥ - ٦ ؛

'٢' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١ - ٤ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

٢٣ - ١٥٠ سيتم التقيد عند الاقتضاء ، بالممارسة التعاونية المتبعة في الماضي ، المتمثلة في الاختصاصات والمشاركة بين الشعب ، بقدر ما تكون الشعب الاخرى معنية بتنفيذ أنشطة القسم التكنولوجي . ويجرى الان تنسيق برنامج عمل امانة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال العلم والتكنولوجيا مع برنامج عمل مكتب العلم والتكنولوجيا في المقر . وفيما يخص الأنشطة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، فان برنامج عمله منسق مع برنامج عمل مكتب العلم والتكنولوجيا وأمانة المؤتمر .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

٢٣ - ١٥١ يجري التنسيق الرسمي عن طريق اللجنة الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا التابعة للجنة التنسيق الادارية ، ولجنة الامم المتحدة المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، ولجنة الامم المتحدة الاستشارية المعنية بتطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية (بما في ذلك المجموعة الاقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بانشطة مشتركة هامة معها خلال

الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٣ - ١٥٢ ستستمر الامانة في التعاون مع اليونيدو والاونكتاد على توفير المساعدة لاقامة مراكز وطنية لتطوير وحيازة التكنولوجيا الملائمة .

(٦) المرجع نفسه .

جيم - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي - تقوية القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية

(أ) الهدف

٢٣ - ١٥٣ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو :

- ' ١ ' مساعدة الحكومات على تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية وتنفيذ اية خطة عمل يتمخض عنها مؤتمر الامم المتحدة لعام ١٩٧٩ لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ؛
- ' ٢ ' مساعدة الحكومات الاعضاء على تكثيف تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ونقل التكنولوجيا الملائمة ؛
- ' ٣ ' تشجيع تنمية واستحداث التكنولوجيا المناسبة خصيصا للانتاج الصغير النطاق ، وللصناعات الريفية والزراعية ، فضلا عن ترويج تقنيات الانتاج التي تصون الطاقة والموارد البديلة للطاقة .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٣ - ١٥٤ المشاكل الرئيسية هي :

- ' ١ ' عدم ملائمة سياسات العلم والتكنولوجيا ، الى جانب عدم كفاية الموظفين المدربين والمرافق المؤسسية ونقص الاستثمار في مجال تنمية العلم والتكنولوجيا وفي البحث التطبيقي ؛
- ' ٢ ' عدم توفر القدرات التفاوضية والمرافق المؤسسية لتقييم وتكييف التكنولوجيات وانعدام المعلومات المناسبة عن الاحتياجات التكنولوجية ؛
- ' ٣ ' عجز الصناعات الصغيرة النطاق عن الانتفاع بالتنمية العلمية والتكنولوجيات العصرية بسبب كلفتها الباهظة ، فضلا عن الحاجة الملحة الى تخفيض عبء تكاليف الطاقة الباهظة .

(ج) السند التشريعي

٢٣ - ١٥٥ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من أنشطة اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' العالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٣ - ١٥٦ من المتوقع ان المبادئ التوجيهية لتنمية التكنولوجيا الصناعية في آسيا والمحيط الهادئ، التي نشرتها اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ووزعتها على نطاق واسع ، ستساعد الحكومات الاعضاء على صياغة السياسات والخطط من أجل تنمية القدرات المحلية على ايجاد التكنولوجيا وتكييفها وحيازتها ونشرها من أجل التنمية الوطنية . وقد نظمت دورات تدريبية لمناقشة المبادئ التوجيهية ولوضع برنامج التنفيذ على المستويين الوطني والاقليمي . وسيكون قد ساهم اجتماعان تحضيريان اقليميان ، في عام ١٩٧٧ وعام ١٩٧٨ ، ومؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، في عام ١٩٧٩ في اقرار تدابير لموسسة لتكثيف تطبيق العلم والتكنولوجيا على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وسيكون المركز الاقليمي لنقل التكنولوجيا ، المدشن في عام ١٩٧٧ ، قد ساهم مساهمة مرموقة في تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان الاعضاء .

٢١ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣ - ١٥٧ سيضطلع على المستويين الوطني والاقليمي بدراسات وستجتمع افرقة من الخبراء لتحديد الاحتياجات المؤسسية ، على اساس أنشطة المتابعة المعتمدة من الاجتماعين التحضيريين الاقليميين ومؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا . كما ستنظم حلقات تدريبه ودراسية وجولات دراسية للموظفين العلميين والتقنيين لتحسين القدرات على تكييف التكنولوجيا وتطويرها . وسيساهم المركز الاقليمي لنقل التكنولوجيا مساهمة كبيرة ايضا في تنفيذ شروط نقل التكنولوجيا .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣ - ١٥٨ سيكون التركيز ، في المقام الاول ، اثناء فترة السنتين هذه ، على بناء المؤسسات وتنمية القوى البشرية العلمية والتكنولوجية . وستوضع الترتيبات للقيام بجهود وأنشطة منلثة لتشجيع الجمهور على دعم العلم والتكنولوجيا بزيادة تعريفه بالدور الحيوي الذي يلعبه كل من العلم والتكنولوجيا في مجال التنمية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح ان تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٣ - ١٥٩ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي اية أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الاشر المتوقع

٢٣ - ١٦٠ من المتوقع ان حال تحسينات على القدرات الوطنية العلمية والتكنولوجية بارساء قاعدة علمية وتكنولوجية وتقويتها ، والتقليل من الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة بالنسبة لمرافق العمليات البسيطة والخدمات وتحسين نقل التكنولوجيا والدراسة الفنية ، فيما بين الاقاليم ، في شتى القطاعات الصناعية التي تهم البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وزيادة الامداد بالموظفين العلميين والتكنولوجيين ، وزيادة دخل قطاع الصناعة الصغيرة وتشبيحت هذا القطاع .

الاحصاء

البرنامج ١ : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٤ - ١ تقوم لجنة الأمم المتحدة الاحصائية التي تجتمع مرة كل سنتين ، باستعراض أعمال الأمانة العامة في البرنامج الحالي . وسيعقد الاجتماع القادم في شباط/فبراير ١٩٧٩ ، لذلك لم تقم اللجنة حتى الآن باستعراض الخطة المتوسطة الأجل الحالية .

٢ - الأمانة

٢٤ - ٢ الوحدة المسؤولة في الأمانة العامة عن هذا البرنامج هي المكتب الاحصائي الذي كان يضم ٩١ موظفا من الفئة الفنية في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، كان ينفق على وظائف ٢٢ منهم من مصادر خارجة عن الميزانية . وكان المكتب يضم ، في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، الوحدات التنظيمية التالية :

موظفو الفئة الفنية

الوحدة التنظيمية	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ - فرع التجارة الدولية والاحصاءات المتعلقة بها	١٣	١	١٤
٢ - فرع الاحصاءات الاقتصادية والمشاريع الخاصة	١٥	٢	١٧
٣ - فرع الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية	٩	٦	١٥
٤ - فرع النظم والمعايير	١٠	٢	١٢
٥ - فرع العلاقات الخارجية والنشر	٩	٤	١٣
٦ - وحدة تطوير وبرمجة النظم	٩	١	١٠
٧ - مكتب المدير (أ) ووحدة التنسيق والتخطيط الداخليين	٤	٦	١٠
المجموع	٦٩	٢٢	٩١

(أ) يحتوى على ثلاث وظائف استشارية تقنية .

٢٤ - ٣ تشمل هذه الأرقام ال ١٢ وظيفة من الفئة الفنية التي تمول من موارد النفقات العامة والتي بقيت في المكتب الاحصائي بموجب الترتيب المشار اليه في الفقرة ٢٤ - ١١٧ أدناه

٣ - اوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل الادارى المقترح

٢٤ - ٤ يتبع هيكل البرنامج الاحصائي للخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، و هيكل البرنامج المقترح للخطة المتوسطة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ نفس النمط . فقد جمعت عناصر البرامج الفرعية بشكل يعكس الترابط بين الميادين الاحصائية موضوع البحث . وتوخيا للفعالية الادارية ، لا يمكن اتباع هذا النمط في جميع الاحوال ولذلك كان هناك عدد من اوجه الاختلاف التي لا تعرقل مع ذلك تنفيذ شتى عناصر البرامج الفرعية .

٤ - الانجازات المتوقعة

٢٤ - ٥ لا ينتظر انجاز اى عنصر من عناصر البرنامج الموصوفة في الفقرات ه ألف - ٦٣ الس ه ألف - ٧١ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١) ، قبل بداية الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ . غير انه سينجز عدد من الانشطة ، في اطار عناصر البرنامج ، وستصبح النواتج المقابلة لها متاحة ، حسب ما هو مبين ادناه .

با - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة العامة

٢٤ - ٦ يضطلع المكتب الاحصائي ، بالتعاون مع الشعب الاحصائية للجان الاقليمية ، بالمسؤولية عن تجميع ما تستخدمه وحدات الامانة العامة الاخرى من البيانات الاحصائية وتصنيفه وتقييمه وتقديمه ، وعن المعايير والمنهجية الاحصائية في جميع الميادين الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية التي لا تعنى بها الوكالات المتخصصة . وما يقدم من بيانات يستخدم في الدراسات التحليلية والاسقاطات والبحث من جانب كل من شعبة السكان ، ومركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، ومركز الاسكان والبناء والتخطيط ، وشعبة الموارد والنقل وغيرها من الشعب ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وغيرها من الهيئات . كما يقوم المكتب الاحصائي ، بالتنسيق مع ادارة التعاون التقني لغراض التنمية ، باسداء

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦

و A/32/6 و Corr.1 و 2) المجلد الاول .

المشورة الفنية للبلدان النامية ، وكذلك بدعم الموظفين التقنيين المقيمين في تلك البلدان .
(هذا العمل معروض بالتفصيل في البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ من البرنامج ٢ ، ادارة التعاون
التقني لأغراض التنمية) .

٢ - التنسيق مع اللجان الاقليمية

٢٤ - ٧ توجد علاقة خاصة بين المكتب الاحصائي والشعب الاحصائية للجان الاقليمية نظرا
لكونها تشكل خدمة احصائية متكاملة في الامم المتحدة - ويعمل المكتب الاحصائي والشعب الاحصائية
التابعة للجان الاقليمية بتعاون وثيق في جميع الجوانب الهامة من برامجها التي تحظى باهتمام
متبادل وتكون على اتصال دائم فيما بينها بشأن المسائل الفنية والادارية ، مع اعتراف تام منها
بتكامل وترابط أعمالها .

٢٤ - ٨ وهناك تقسيم للعمل موجود منذ بضع سنوات ومكيف حسب الظروف المتغيرة ويعتمد على
قوى اللجان الاقليمية والمكتب الاحصائي من اجل افادة البلدان الى اقصى حد . وهكذا ، يتكامل
المكتب الاحصائي ، في استحداثه للمعايير والتصنيفات العالمية ، على خبرة البلدان من جميع
الاقليم . وتعمل اللجان الاقليمية ، بشكل متزايد ، على مراعاة الاعتبارات والاحتياجات الاقليمية
الفردية مراعاة تامة . كما تلعب اللجان الاقليمية الدور الرئيسي فيما يخص تنفيذ المعايير والتصنيفات
من جانب البلدان . وفي الآونة الاخيرة ، طلب من اللجان الاقليمية ان تبدأ في استحداث
المعايير الاقليمية ، حيثما كان ذلك ممكنا ، وهكذا كانت اللجان الاقليمية ، بالنسبة لجولة عام
١٩٨٠ للتعدادات السكانية والسكنية رائدة فيما يتعلق بالمواضيع والجدولة ، كما كان المكتب
الاحصائي رائدا فيما يخص النواحي التنظيمية والادارية . هذا ، وتعد كل منطقة من المناطق
التوصيات الاقليمية التي تعتمد عليها الى حد كبير التوصيات العالمية . ومن المتوقع اتساع
اجراءات مماثلة فيما يخص برنامج ١٩٨٣ العالمي للاحصاءات الصناعية .

٢٤ - ٩ وقد نقلت ايضا الى اللجان الاقليمية ، التي باستطاعتها ان تفعل ذلك ، مسؤولية
دعم المعاهد الاقليمية للاحصاءات ، ولا سيما المعهد الاحصائي لآسيا والمحيط الهادئ
(طوكيو) ومعهد الاحصاءات والاقتصاد التطبيقي (اوغندا) اللذين كان يدومان أصلا من قبل
المكتب الاحصائي ، وان كان المكتب الاحصائي قد واصل تقديم الدعم بناء على الطلب . وفي
افريقيا تتحمل اللجنة الاقتصادية لافريقيا مسؤولية برنامج التدريب الاحصائي . وعلى هذا النحو ،
انشئت الحلقات التدريبية لبرنامج ١٩٨٠ للسكان والاسكان ، الذي شرع فيه المكتب الاحصائي ،
بوصفها مشاريع اقليمية يتوجب على اللجان الاقليمية ان تنظمها بالمساعدة الفنية من المكتب الاحصائي .
وفي اعقاب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٥٥ (د - ٦٢) المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ،
وضع المكتب الاحصائي برنامجا لاجاد القدرة الوطنية على استقصاءات الاسر المعيشية باعتباره
برنامجا وطنيا مع تقديم المساعدة الفنية من المكتب المذكور ، عند الاقتضاء .

٢٤ - ١٠ ويقوم المكتب الاحصائي بجمع وتجهيز البيانات القطرية ، عند اضطراره بمسؤولياته عن المنشورات العالمية ، مثل " الحولية الاحصائية " ، و " الحولية الديموغرافية " و " الحولية الاحصائية للتجارة الدولية " و " الحولية الاحصائية للحسابات القومية " ، و " حولية الاحصاءات الصناعية " ، و " حولية الاحصاءات الانشائية " ، و " حولية امدادات الطاقة في العالم " . وتقوم اللجان الاقليمية ، حسب المقتضى بالمساعدة في عملية الجمع ومن المنتظر أن تلعب بعض اللجان الاقليمية ، في بعض المجالات مثل احصاءات البيئة ، الدور الرئيسي في الجمع في اطار شامل مستحدث مركزيا . ويبعث المكتب الاحصائي بنسخ فوتوغرافية عن الردود على جميع الاستبيانات ، وبناء على الطلب ، بأشرطة الحاسبات الالكترونية الى المناطق ذات الصلة . وتستخدم اللجان الاقليمية هذه البيانات لأغراض داخلية ومن أجل منشوراتها وتجمع مزيدا من التفاصيل عندما تدعو الحاجة الى ذلك ، لاعداد دراسات استقصائية اقتصادية اقليمية مثلا ، وعندما تقوم لجنة اقليمية ما بجمع بيانات لأغراض اقليمية يمكن ان تستخدم أيضا من أجل المنشورات العالمية ، فان المكتب الاحصائي يعتمد الى استخدامها .

٣ - التنسيق الرسمي في اطار منظومة الامم المتحدة

٢٤ - ١١ يقسم العمل بين الوكالات المتخصصة والامم المتحدة تقسيما واضحا ومخططا بعناية يلتزم به التزاما دقيقا . وتقوم الوكالات المتخصصة بتجميع الاحصاءات وتصنيفها ونشرها ، وباصدار الوثائق والمعايير المنهجية ، وتقديم الدعم للمساعدة التقنية كل في ميدانها الخاص . ويقوم برنامج الامم المتحدة للاحصاءات بما يلي : (أ) العمل في الميادين التي لا تعنى بها أية وكالة متخصصة ؛ (ب) واصدار خلاصات تتضمن بيانات احصائية مقدمة من جميع الوكالات المتخصصة ؛ (ج) وتأمين التنسيق العام بين مجموعة مؤسسات الامم المتحدة وتكامل البرامج الاحصائية . ويجرى عند الاقتضاء تنفيذ المشاريع المشتركة بالتعاون مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الاخرى (ومنها على سبيل المثال ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومجلس التعاضد الاقتصادي والمعهد الاحصائي للبلدان الامريكية) .

٢٤ - ١٢ يجرى تنسيق النشاطات والبرامج الاحصائية داخل منظومة الامم المتحدة عن طريق اللجنة الاحصائية ، واللجنة الفرعية للنشاطات الاحصائية التابعة للجنة التنسيق الادارية (٢) ، وعلاقات العمل الوثيقة القائمة مع رؤساء الشعب الاحصائية في الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية واللجان الاقليمية . وتبذل جهود متواصلة للاحتفاظ بتقسيم واضح للعمل وتفادي الازدواج ، وتنسيق المفاهيم والتصنيفات والمخرجات والمساعدة التقنية . وفيما يلي امثلة توضح ارتفاع درجة التنسيق وتبين النشاطات المبذولة لتحقيقه .

(٢) رهنا بمقرر لجنة التنسيق الادارية .

٢٤ - ١٣ يقوم المكتب الاحصائي بانتظام ، بالتعاون مع الشعب الاحصائية للجان الاقليمية والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية باعداد برنامجين خمسين لتقوم باستعراضهما لجنة الاحصاء أثناء اجتماعاتها التي تعقد كل سنتين ، يشمل احد هـ النشاطات الاحصائية العادية ويشمل الاخر التعاون التقني في مجال الاحصاء ، وبالإضافة الى هذا تقوم جميع الاطراف المعنية باعداد التقارير التي تشرح المشاكل التي طرحت والمنجزات التي تحققت في السنتين السابقتين . وتساعد هذه التقارير اللجنة الى جانب الوثائق التقنية المعدة في شتى المواضيع من قبل المكتب الاحصائي ، على تقييم طابع العمل المنجز والمقرر في شيء من التفاصيل ، وعلى تحديد الاولويات والاتجاهات العامة التي ينبغي ان يسير فيها العمل مستقبلا .

٢٤ - ١٤ يتم اعداد دليل الاحصاءات الدولية كل اربع سنوات ويمطي صورة شاملة عن المسؤوليات والمخرجات الاحصائية الصادرة عن مختلف اعضاء النظام الاحصائي الدولي . وهذا المنشور يقدم معونة كبيرة في تعزيز التنسيق ويشتمل على (أ) دليل للخدمات الاحصائية الدولية ، و (ب) قائمة بالسلاسل الاحصائية الدولية التي جمعتها منظومة الامم المتحدة ، و (ج) قائمة بالمفاهيم والتوصيات ، مع المصادر المنشورة ، و (د) جرد لأسس البيانات الاقتصادية والاجتماعية المجهزة إلكترونيا في منظومة الامم المتحدة .

٤ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٤ - ١٥ من المنتظر القيام بأنشطة هامة أثناء الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ مع :

(أ) برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن وضع مبادئ توجيهية بخصوص مفاهيم ومحتويات ومنهجيات الاحصاءات البيئية وجمع الاحصاءات البيئية بمشاركة اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة المهمة بالأمر ؛

(ب) منظمة الطيران المدني الدولية ، والاونكتاد ، واللجان الاقليمية ، بشأن تطوير احصاءات النقل ؛

(ج) صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، ومنظمة الافذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، واليونسكو ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجان الاقليمية ، بشأن برنامج متكامل لاحصاءات الاسعار ؛

(د) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، والمصرف الدولي للانشاء والتعمير ، ومنظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات ، بشأن توزيع الدخل والاحصاءات المتصلة بذلك .

- (د) برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، والمصرف الدولي للانشاء والتعمير ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية واللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة المهمة في استحداث ووضع برنامج لايجاد القدرة الوطنية على استقصاءات الاسر المعيشية في البلدان النامية ؛
- (و) مجلس التعاون الجمركي ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، ومجلس التعاضد الاقتصادي ، واللجان الاقليمية ، بشأن التصنيفات النموذجية الدولية ؛
- (ز) اللجنة الاقتصادية لاروپا ، ومجلس التعاضد الاقتصادي ، بشأن الروابط القائمة بين نظام الحسابات القومية ونظام الموازنات المادية في الاقتصاد القومي ؛
- (ح) المصرف الدولي للانشاء والتعمير ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، ومجلس التعاضد الاقتصادي واللجان الاقتصادية ، بشأن مشروع المقارنة الدولية ؛
- (ط) الاونكتاد ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومجموعة الغات ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وغيرها من الوكالات الدولية واللجان الاقليمية ، بشأن زيادة تطوير احصاءات التجارة الدولية ؛
- (ي) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، ومجلس التعاضد الاقتصادي ، والاوبيك (منظمة البلدان المصدرة للنفط) ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، واللجان الاقليمية ، بشأن احصاءات الطاقة ؛
- (ك) اليونيسيف ، واللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة المهمة بالامر ، بشأن الاحصاءات اللازمة للمساعدة على تحسين الخدمات لرفاهية الاطفال والشباب ؛
- (ل) اليونيدو ، والاونكتاد ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجان الاقليمية ، بشأن زيادة تطوير احصاءات الصناعية واعداد توصيات من أجل البرنامج للاستقصاءات الصناعية الاساسية لعام ١٩٨٣ ؛
- (م) صندوق النقد الدولي ، بشأن احصاءات القطاع العام ؛
- (ن) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجان الاقليمية ، بشأن استكمال نظام الحسابات الوطنية ؛
- (س) جميع الوكالات الرئيسية ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية واللجان الاقليمية ، بشأن استحداث برنامج احصائي دولي متكامل ، واستحداث برنامج متكامل للتعاون التقني في مجال الاحصاءات ، بما في ذلك تجهيز البيانات الاحصائية ، واصدار كتاب موجز عن استقصاءات الاسر المعيشية وكتيبات اخرى ، واصدار طبعة ثانية من " دليل الاحصاءات الدولية " ، وزيادة تنسيق الاستثمارات الاحصائية الدولية واشتراك المنظمات الدولية في استخدام البيانات وتبادلها
- جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
- ٢٤ - ١٦ من المنتظر ان تسير النسبة المئوية من الموارد المخصصة للبرامج الفرعية في الاتجاه المبين في الجدول التالي ، على وجه التقريب :

دال - الخطوط العريضة العامة للبرنامج

٢٤ - ١٧ ان ايجاد قاعدة احصائية يستند اليها اتخاذ القرارات القائم على المعلومات ، على جميع المستويات ، هو بالضرورة عملية متواصلة ومتطورة داخل البلدان كل على حدة وفي جميع انحاء العالم على السواء ، وتضطلع المنظمات الدولية بوظيفة هامة في هذه العملية . وتعتبر المعلومات الكمية التي ترد في حينها ، والمنظمة تنظيما سليما ، مقوما ضروريا في عملية اتخاذ القرارات على كل مستوى . ودون توافر معلومات احصائية بشأن الحالة الراهنة والاتجاهات الماضية للاوضاع التي يتناولها المخططون ومقررو السياسة والاداريون في القطاع العام وفي ميدان الاعمال واليد العاملة لا يستطيع هؤلاء ان يوظفوا بوظائفهم على نحو فعال أو رشيد . ومن أمثلة ذلك مجال الطاقة . ان يتطلب الامر توافر احصاءات تفصيلية عن الاحتياطي من سلع الطاقة ، وعن انتاجها ، والاتجار بها ، واستهلاكها وتكلفتها ، وكذا عن علاقة الطاقة بالاقتصاد عموما . وينبع القلق المتزايد بشأن الطاقة من تأثيرها الواسع الانتشار على العلاقات المتداخلة بين الاقتصادات . فالتكاليف المتزايدة والعلاقات المتغيرة بين اسعار الاشكال المختلفة للطاقة ذات تأثير مباشر على النشاط الصناعي وتنفذ تقريبا الى جميع النواحي الاخرى في الاقتصادات . ونجد ان عمليات البحث عن مصادر بديلة للطاقة ، واعادة توجيه الاستثمار ، وما يحدث من تغييرات في انماط الطلب ، تعكس جميعها ، وبصورة شاملة ، ما يحدث من تطورات في قطاع الطاقة . وتتأثر بالمثل انماط التجارة العالمية ، وأوضاع موازين المدفوعات في البلدان المصدرة والمستوردة . وعلى مستوى آخر ، تعتبر الطاقة وثيقة الصلة بالشواغل البيئية ، ويتطلب الامر توافر معلومات بشأن الاثر البيئي الناشئ عن انتاج وتحويل واستخدام السلع ، وبشأن تكاليف التلوث والتقليل منه . ولدراسة هذه المسائل ، لا بد من توافر ما يتصل بالموضوع من بيانات عن الصناعة والتجارة والقوى البشرية والدخل وطائفة من الميادين الاخرى . ويتعين ان تكون تلك البيانات جميعها قابلة للمقارنة بدرجة كافية تسمح باجراء تحليلات مترابطة . وينبغي ان تتسق التعاريف والتصنيفات والمناهج ليس فقط فيما بين مختلف اجزاء النظام الاحصائي ، وانما يجب ان تكون ايضا متسقة ، بالقدر الممكن ، عبر الزمن كيما ييسر اجراء تحليل للتغيير .

٢٤ - ١٨ ان الاجراءات والمناهج والتكنولوجيا اللازمة لاجاد قاعدة البيانات الاحصائية المطلوبة للبلدان تتخذ طابعا قابلا للتطبيق عموما ، ومن الممكن ، الى حد كبير ، نقلها من بلد الى آخر ، مع التكييفات المناسبة . ويمكن لأشطة المنظمات الدولية في مجال الاحصاء ان تساعد البلدان ، وخاصة البلدان النامية ، في تحسين نظمها الاحصائية وذلك بتقديم ارشاداتها بشأن نـوع المعلومات المطلوب تجميعها ، ومخطط الدراسة الاستقصائية اللازمة لانتاج بيانات موثوق بها ، وبشأن اجراءات الجمع العملية ، وتقنيات فعالة لتجهيز البيانات ، وتحريرها ، والمدى والمحتوى المحتملين للنتائج الاحصائي النهائي . وتستطيع تلك المنظمات تيسير نقل التكنولوجيا عن طريق جمع وتنظيم وتعزيز المنهجيات التي تتكون في جميع انحاء العالم والقيام من ثم باتاحتها من خلال اعداد مواد تقنية مثل الكتيبات ونظم التصنيف ، وكذا من خلال المساعدة والمشورة المباشرتين .

٢٤ - ١٩ وبالإضافة إلى المنهجية ، تلعب المنظمات الدولية دورا فريدا في جمع ونشر البيانات الإحصائية على نطاق عالمي . وترتبط البلدان أحدهما بالآخر ارتباطا وثيقا من خلال وارداتها وصادراتها . وحركة الأفراد ، وترابط الأسعار ، وآثار التلوث ، واقتسام المعرفة ، ويطرق أخرى لا حصر لها . ويستطيع كل بلد ، بوضع بياناته في إطار دولي ، ان تتفتح أمامه آفاق لا يوجد من سبيل آخر إلى التوصل إليها . ومن أجل مثل هذه الاستخدامات ، يتطلب الأمر معلومات إحصائية في شكل موحد على المستوى الدولي ، وقابلا للمقارنة . ومن مصلحة كل بلد وتحقيقا لأهدافه الداخلية ان يحدث مثل هذا التوحيد ، بيد ان المنظمات الدولية هي وحدها التي تستطيع ، بتضافر جهودها ، استحداث معايير دولية ومساعدة البلدان في تنفيذها ، ولا سيما البلدان النامية . وفي قيامها بذلك ، سوف تتيح بطبيعة الحال بيانات أفضل لاتخاذ القرارات ، يمكن استخدامها على المستوى الدولي وعلى المستوى القومي أيضا .

٢٤ - ٢٠ وعادة ما تتبع عملية استحداث مثل هذه النظم الدولية والمبادئ التوجيهية والتصنيفات المعيارية نمطا منتظما . فتعرب الحكومات الوطنية عن حاجتها لمعايير منقحة أو جديدة ، عن طريق اللجنة الإحصائية أو مؤتمرات الإحصائيين الإقليمية . وتتمثل الخطوة الأولى في الاستجابة لمثل هذه الطلبات في إجراء دراسة مقارنة للممارسات القطرية يعد على أساسها مشروع للنظام الجديد أو المنقح والمبادئ التوجيهية أو التصنيف ، بمساعدة خبير استشاري أو مشورة فريق من الخبراء عند الاقتضاء . وفي جميع الأحوال ، تعمم المشاريع على نطاق واسع للتعليق عليها أو مناقشتها على الاجتماعات الدولية والإقليمية للاحصائيين الحكوميين (اللجنة الإحصائية ، والمؤتمرات الإقليمية ، والافرة العاملة الإقليمية ، وما إلى ذلك) وعلى الوكالات الدولية ، واللجان الإقليمية ، والمكاتب الإحصائية القومية . وتعد نسخة منقحة من الوثيقة ، بناء على الملاحظات الواردة ، للعرض على اللجنة الإحصائية التي قد توافق عليها نهائيا وتوصي البلدان باقرار النظام ، والمبادئ التوجيهية أو التصنيف ، أو تبين ان الأمر يتطلب مزيدا من العمل . ويجري ، بعد عدد من السنوات ، استكمال الأنظمة أو المبادئ التوجيهية أو التصنيفات المنفذة ، في ضوء التجربة .

٢٤ - ٢١ وتعكس أهداف ومخرجات برنامج الإحصاءات ، المفصل فيما بعد ، قرارات الجمعية العامة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتوصيات اللجنة الإحصائية ، واللجان الإقليمية والوكالات المختصة وغيرها من الهيئات الدولية ، مع مراعاة الطابع المتطور والمترابط للأنظمة الإحصائية .

٢٤ - ٢٢ ومن بين مجالات العمل ، في إطار البرامج الفرعية الموجودة ، كالتالي سيقع عليها التشديد بوجه خاص خلال فترة الخطة ، يمكن الإشارة إلى ما يلي :

١٩ ' إحصاءات الطاقة سيزداد توسيع نطاقها بادخال نظام عالمي لإحصاءات الطاقة المتكاملة ؛ ونشر بيانات عن ارصدة الطاقة لكل بلد من البلدان والمصنّاد الوطنية والدولية للبيانات المتعلقة بالطاقة ؛ وتوفير مبادئ توجيهية للبلدان من أجل تصنيف إحصاءات الطاقة الأساسية ومن أجل ارصدة الشاملة للطاقة .

- ٢٠٠٢ ' احصاءات النقل البحري سيجرى تطويرها (بأموال خارجة عن الميزانية) بجمع بيانات عن تدفق السلع بين الموانئ على أساس الاحصاءات المتاحة عن التجارة الدولية ووثائق ميناء السفينة .
- ٢٠٠٣ ' احصاءات الاسعار سيتم التوسع فيها بتشجيع العمل في مجال احصاءات الاسعار على المستوى الوطني وجمع ارقام قياسية عامة ومؤشرات للقوة الشرائية في اطار مشروع المقارنة الدولي الموسع .
- ٢٠٠٤ ' احصاءات البيئة سيجرى تطويرها بغية توفير البيانات اللازمة لمراقبة وتقييم ومعالجة المسائل الملحة المتعلقة بنوعية البيئة . وسيجرى القيام بهذا العمل عن طريق اعداد مبادئ توجيهية دولية ، واعادة توجيه السلسلة الموجودة من البيانات المتوفرة وتجميع ونشر سلسلة جديدة من الاحصاءات الاساسية . وسيكون هذا العمل وثيق الصلة بالعمل الجارى في مجالي الطاقة والمستوطنات البشرية .
- ٢٠٠٥ ' نظام الحساب الالكتروني التام التكامل سيتم انجازه وسيتمن من القيام ، بسهولة وفعالية ، انتاج منشورات احصائية بالتركيب الفوتوغرافي وببسر توفير بيانات للاجابة على الاستفسارات المخصصة الاحصائية في الموضوع . وستدرج سلسلة تاريخية (٢٠ سنة) في منشورات مختارة .
- ٢٠٠٦ ' تنظيم الخدمات الاحصائية الوطنية ، التي مازالت في كثير من البلدان النامية ناقصة التطور ولا تسمح لها بالتالي ان توفر الاحصاءات المنسقة الضرورية ، سيحظى بمزيد من الاهتمام .
- ٢٠٠٧ ' المبادئ التوجيهية والكتيبات والتصنيفات المستكملة سيتم اصدارها في مجالات الحسابات القومية واحصاءات التجارة الدولية والاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية .

٢٠٠٨ - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - التجارة الدولية ، والصناعة ، والموارد الطبيعية ، والطاقة

(أ) الهدف

٢٤ - ٢٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقديم احصاءات اشمل وادعى للثقة وأنسب توقيتا عن التجارة الدولية ، والموارد الطبيعية ، والطاقة ، والصناعة ، والنقل والمجالات المتصلة بها ، مع اهتمام خاص باحتياجات البلدان النامية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٤ - ٢٤ من الضروري لتقييم ومراقبة الجهود الم بذولة لتحسين مركز التجارة الخارجية ، وتنويع الصادرات ، وزيادة حصيلة البلدان النامية من التجارة الخارجية ، ضمان قدر كبير من المعلومات عن التدفقات التجارية ، ووضع ارقام قياسية مناسبة لاسعار الصادرات والواردات وقيم الوحدات ، واستنباط مصفوفات تجارية من الملفات الموجودة ، وابقاء اتجاهات معدلات التبادل التجاري للبلدان ، ولا سيما البلدان النامية منها ، قيد النظر . وينبغي تحسين الاحصاءات المتاحة من أجل خدمة تلك الاهداف على نحو أفضل ومن الضروري ايجاد بيانات اكثر تفصيلا وادعى للثقة واسرع توفرا بشأن التدفقات التجارية للسلع الاساسية واسعارها ذات الصلة ، وتوسيع شمولها ، وجعلها أيسر منالا للمستفيدين . ويتطلب الامر كذلك ادخال التحسين فيما يتصل بالموضوع من احصاءات عن النقل والنقل البحري .

٢٤ - ٢٥ ان القلق الواسع الانتشار بشأن الطاقة قد أثار الحاجة الى توفر مزيد من المعلومات الشاملة في هذا المضمار . فبينما توجد بيانات وافية عن انتاج واستيراد وتصدير شتى السلع الاساسية في ميدان الطاقة ، فان هناك حاجة كبيرة الى زيادة تطوير وتحسين احصاءات التخزين والاستهلاك والتحويل والاستعمال النهائي . لذلك لا بد من القيام بتجميع ارصدات الطاقة التي تشمل مختلف اشكال الطاقة ومختلف مراحل العملية على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي . ويحتاج الامر ايضا الى تطوير احصاءات الوقود غير التجاري ، ولا سيما لتلبية الحاجة الى مزيد من البيانات الشاملة في ميدان الطاقة عند البلدان النامية .

٢٤ - ٢٦ وقد أثار الاهتمام الواسع الانتشار بشأن التصنيع والموارد الطبيعية الحاجة الى معلومات ادعى للثقة وأنسب توقيتا بشأن أداء القطاع الصناعي وعرض وطلب السلع الاساسية . وهناك نقص في احصاءات الانتاج وتكوين رأس المال في الصناعة ؛ ولا بد من زيادة تطوير البيانات بشأن مخزونات استهلاك مواد مختارة ، ومن اعداد بيان بالارصدات القومية والاقليمية والعالمية من السلع الاساسية الاولية ؛ ونظرا الى التشديد الجارى على التصنيع واحوال المعيشة في البلدان النامية ، ينبغي ايلاء اهتمام عاجل للاحصاءات الخاصة بالتشييد وتجارة التوزيع في كثير من تلك البلدان والتي تعتبر غير وافية في الوقت الحاضر .

(ج) السند التشريعي

٢٤ - ٢٧ ان السند الرئيسي لهذه الأنشطة مستمد من تقارير اللجنة الاحصائية : تقرير الدورة السابعة عشرة ، الفقرة ١٩٨ (٣) ، وتقرير الدورة الثامنة عشرة ، الفقرات ٩٨ - ١٠٤ (٤) ،

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الرابعة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5236) .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5603) .

وتقرير الدورة التاسعة عشرة ، الفقرات ١١ الى ٢١ و ١٠٦ الى ١١٥ (٥) ، وقرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د لـ ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ و ٣٢٠٢ (د لـ ٦) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ و ٣٣٦٢ (د لـ ٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٤ - ٢٨ تتكون الاستراتيجية من اعداد متواصل لمنشورات متكررة ، وازافة منشور جديد متعلق بالارصدة الوطنية للطاقة ، والتوسع في ملفات البيانات المبنية على الحساب الالكتروني واعداد مبادئ توجيهية دولية ودراسات منهجية بالتعاون ، عند الاقتضاء ، مع الشعب الاخرى في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، واللجان الاقليمية ، والاونكتاد ، ومجموعة الفئات ، ومجلس التعاون الجمركي ، واليونيدو ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وغيرها من المنظمات .

٢٤ - ٢٩ وتجمع وتصنف وتنشر احصاءات التجارة الدولية ، والطاقة والاحصاءات الصناعية والاحصاءات المتصلة بها ، بواسطة المنشورات المتكررة التالية : " احصاءات تجارة السلع الاساسية " (٦) ، و " حولية الاحصاءات التجارية الدولية " ، و " حولية التجارة الدولية وملحقها " ، و " امدادات الطاقة في العالم " (سنوية) ، و " حولية الاحصاءات الصناعية " ، و " حولية الاحصاءات الانشائية " ، و " النشرة الاحصائية الشهرية " ، و " حولية الاحصائية " . وسوف يؤدي التوسع في ملفات البيانات المجهزة الكترونيا وفي استخدام البطاقات المجهزية الي جعلها اسهل منالا ، والى تغطية بلدان جديدة وتزويد جميع البلدان المبلغة ببيانات اكمل وانسب توقيتا .

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٤ - ٣٠ سيتوفر تقرير عن الاحصاءات التجارية الخارجية يستعرض الممارسات القطرية ويقدم توصيات لتنقيح المنشور المعنون " احصاءات التجارة الدولية ، مفاهيم وتعريف " . وسيروسي تقرير آخر القاعدة لاعداد تصنيف دولي للطاقة وبالتالي اعتماد وحدة قياس مشتركة لمقارنة انواع الوقود من أجل الاستخدام في ميدان الطاقة على الصعيد العالمي ، وسيتوفر هذا التقرير ، اي " احصاءات الطاقة : الممارسات الحالية واحتياجات المستقبل " ، لتعميمه على المكاتب الاحصائية الوطنية والدولية وغيرها من الوكالات الملائمة المعنية باحصاءات الطاقة . وسيكون قد انشئ ايضا على اساس استبيان دولي جديد بشأن احصاءات الطاقة (١٩٧٧) ، وبعد الشروع في طبع منشور عن الارصدة الوطنية للطاقة (١٩٧٨) ، نظام عالمي لاحصاءات متكاملة للطاقة .

(٥) الدورة الثانية والستون ، الملحق رقم ٢ (E/5910) .

(٦) تطبع البيانات سنويا ، وهناك بيانات فصلية وسنوية متاحة على بطاقات مجهزة .

٢٤ - ٣١ والى جانب المنشورات المتكررة المتعلقة بالاحصاءات الصناعية والمذكورة أعلاه ، ستنشر خلاصة لنتائج برنامج عام ١٩٧٣ للاحصاءات الصناعية . وستكون قد اعدت مجموعة منقحة مستكملة من المبادئ التوجيهية الدولية من أجل الاحصاءات الصناعية .

٢٢٠٠ - ١٩٨١ فترة السنتين

٢٤ - ٣٢ سيضطلع بتنقيح المنشور المعنون " احصاءات التجارة الدولية ، مفاهيم وتعاريف " . وسيواصل العمل بشأن الجمع والنشر المنهجين للاحصاءات الاقتصادية الخاصة بالنقل البحري . وسيباشر العمل لتنقيح المنشور : تعاريف نموذجية دولية لاحصاءات النقل .

٢٤ - ٣٣ سيعد تصنيف دولي للطاقة وسينشر كتيب دولي لعوامل تحويل الطاقة وكذلك وحدات قياسية للاستخدام في ميدان ارصدة الطاقة . وسيباشر العمل لاستحداث انواع خاصة من الاحصاءات الجديدة للطاقة لاغراض معينة : استحداث احصاءات اجمالية للطاقة تهتم تحليل الاثر البيئي مثلاً .

٢٤ - ٣٤ سيحدث توسع هام في الاحصاءات الصناعية يتمثل في جمع البيانات عن كميات وققيم اجمالي الناتج من سلع مختارة ومواد وانواع وقود مختارة تستهلك في انتاجها ، ومخزونات من انواع مختارة من المواد والوقود ، والسلع التامة الصنع . وسوف يتم الاضطلاع بدراسات تفصيلية تهدف الى القيام ، بالنسبة للسلع الصناعية والسلع غير الداخلة في صنف الطاقة الرئيسية ، باعداد ارصدة المخزونات والانتاج والتجارة والاستهلاك ، وبيان اسعارها كذلك ؛ وسوف يضطلع بتجميع ونشر ارقام قياسية للانتاج والعمالة والانتاجية في الميدان الصناعي . وسيعد أيضاً برنامج عالمي جديد للاستقصاءات الصناعية الاساسية لعام ١٩٨٣ ، وسينشر عدد جديد من الثبت المرجعي لاستقصاءات الصناعة وتجارة التوزيع .

٢٢٠٢ - ١٩٨٣ فترة السنتين

٢٤ - ٣٥ من بين الاعمال غير المتكررة ، سيكون تنقيح " التصنيف النموذجي للتجارة الدولية " ، بعد قيام مجلس التعاون الجمركي بنشر النظام المنسق ، هو أهم نشاط يخطط له خلال هذه الفترة .

٢٤ - ٣٦ وسينجز ايضاً تنقيح " التعاريف النموذجية الدولية لاحصاءات النقل " وسينتهي العمل من الجمع المنهجي للاحصاءات الاقتصادية الخاصة بالنقل البحري .

٢٤ - ٣٧ وستنشر نسخة مستكملة من " خلاصة المصادر الوطنية والدولية لبيانات الطاقة " كملحق " امدادات الطاقة في العالم " . وستوفر المبادئ التوجيهية وتقديم المساعدة للبلدان المهمة من اجل تجميع احصاءات الطاقة الاساسية وارصدة الطاقة الشاملة بالتعاون مع اللجان الاقليمية .

٢٤ - ٣٨ سينتهي من نشر مبادئ توجيهية دولية بشأن " البرنامج العالمي للاستقصاءات الصناعية الاساسية " لعام ١٩٨٣ ، لضمان اشتراك اكبر عدد ممكن من البلدان النامية في البرنامج العالمي .

٤٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٤ - ٣٩ لا توجد في هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(٥) الاشر المتوقع

٢٤ - ٤٠ سيؤدي العمل الموصوف اعلاه الى تحسن وتوسع كبيرين في نطاق ومدى تغطية البيانات الاحصائية المتاحة عن التجارة الدولية ، والطاقة ، والنقل ، والصناعة ، خلال فترة الخدلة المتوسطة الاجل . ومن المتوقع ، بصفة خاصة ، ان يحدث ، خلال هذه الفترة ، توسع أسرع من ذي قبل في البيانات في ما يتعلق بالبلدان النامية ، الامر الذي يؤدي الى توفير بيانات احسن توقيتا واكثر تفصيلا واسهل مقارنة لا استخدامها في اغراض رسم السياسات العامة والتخطيط .

٢٤ - ٤١ وان اعتماد عدد متزايد من البلدان للمعايير الدولية بشأن الطرق والاجراءات سيساهم في جمع ونشر احصاءات قابلة للمقارنة الدولية لا استخدامها في صياغة السياسة العامة ومراقبتها .

البرنامج الفرعي ٢ - الحسابات القومية ، وتوزيع الدخل والاحصاءات المتعلقة بهما

(أ) الهدف

٢٤ - ٤٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مواصلة تنمية وتنفيذ نظام الحسابات والأرصدة القومية والانظمة والتصنيفات المتعلقة بها ، وتوفير اطار لادماج البيانات الاقتصادية والاجتماعية ، وتقديم احصاءات أشمل وأوثق عن الحسابات والأرصدة القومية وما يتصل بالموضوع من بيانات مثل توزيع الدخل ، والاستهلاك ، مع الاهتمام بصفة خاصة باحتياجات البلدان النامية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٤ - ٤٣ تحتاج الحكومات الى المعلومات التي تشملها الحسابات القومية والى ما يكمن وراءها من بيانات استقصائية وادارية مفصلة ، وذلك من اجل تقييم الاحوال الاقتصادية والاجتماعية بقصد استخدامها في التخطيط ووضع السياسات . وعلى سبيل المثال فان بيانات الحسابات القومية تلزم لتمكين مقررى السياسة من فهم تجربة التضخم العالمية الاخيرة وما صاحبها من ضعف واسع الانتشار في استخدام طاقة الانتاج ومن استحداث سياسات لمكافحتها . كما ان الاحصاءات عن توزيع الدخل والاستهلاك والثروة تلزم لتحليل المسائل المرتبطة بالعدالة . ويتزايد أهمية الدور الذى يضطلع به القطاع العام فانه تلزم بيانات عنه تكون اكثر تفصيلا ، واوثق ، وافضل تنظيما .

٢٤ - ٤٤ ويمثل نظام الحسابات القومية المعيار الدولي للعمل في المحاسبة الاقتصادية القومية بالبلدان ذات الاقتصاد السوقى وذلك أسوة بنظام الموازنات المادية في الاقتصاد القومى بالبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . ويقضى الامر القيام بعمليات استعراض واستكمال متواصلة للتأكد من ان نظامي الحسابات والموازنات القومية هذين يعملان على تلبية الاحتياجات الجارية لمقررى السياسة والمخططين ، وان البلدان تستطيع تنفيذهما . كما يلزم ، من حيث التبليغ الدولي عن هذه البيانات ، توسيع دائرة الشمول وجعل عمليات التجميع والتخزين والاسترجاع اكثر مرونة وانسب من ناحية التوقيت وقوى استجابة .

(ج) السند التشريعى

٢٤ - ٤٥ يوجد السند التشريعى الرئيسى في تقارير لجنة الاحصاء عن دورتها السابعة عشرة ، الفقرات ٨٥ - ٩٠ والفقرة ١٩٥ (٣) ، وعن دورتها الثامنة عشرة ، الفقرات ١٣٧ و ١٤٣ و ١٤٩ (٤) وعن دورتها التاسعة عشرة ، الفقرات ٢٣ - ٣٦ و ١١٦ - ١٢٨ والفقرة ٢٠١ (٥) والمرفق الثانى ، وفي قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٢٠٤ (د-٦٢) المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٤ - ٤٦ تتضمن العناصر الاستراتيجية التي ينطوى عليها السعي الى تحقيق هذا الهدف استعراض النظم الحالية عموما واستكمالها بما يستجد ، واكمالها بحيث تشمل الانواع الجديدة من البيانات ، ومواصلة تطوير النظم النموذجية للتصنيف ، والتوسع في أنشطة جمع البيانات .

١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٤ - ٤٧ عندما نقيح نظام الحسابات القومية آخر مرة في عام ١٩٦٨ ، كان هناك اعتراف بأن العمل غير كامل ، ووضع برنامج عمل يغطي عدداً من السنوات . وبحلول نهاية عام ١٩٧٩ فسيكون قد صدر زهاء ٢٥ منشورا بما في ذلك مبادئ توجيهية وادلة تقنية في مجالات مثل توزيع الدخل والاستهلاك ، والميزانيات القومية والقطاعية ، واحصاءات القطاع العام ، واحصاءات المدخلات والمخرجات ، واحصاءات تدفق الاموال ، والحسابات القومية بالاسعار الثابتة ، وكذلك مختلف نواحي العلاقة بين نظام الحسابات القومية ونظام الموازنات المادية ، والعمل في التصنيفات المطلوبة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي على حد سواء . كما ستكون المواد والأدلة التفسيرية عن المصادر والطرق قد استحدثت .

٢٤ - ٤٨ وقد تراكمت ، منذ نشر نظام الحسابات القومية المنقح ، تجارب كثيرة فيما يتعلق بتنفيذه ، في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية . ويجرى حالياً ، استناداً الى تلك التجارب ، استعراض شامل بهدف التعرف على مجالات المشاكل واقتراح العلاج لها . ويكترس اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية ، سواء من ناحية متطلباتها الخاصة من البيانات أو من ناحية حاجتها لمواد مرجعية واضحة ومفهومة . ومن المتوقع ان يكون هذا الاستعراض قد أحرز تقدماً الى الحد الذي يمكن معه النظر في برنامج عمل أطول أمداً . أما في ميدان التصنيفات ، فستكون الاعمال الأولية في تنقيح التصنيف الصناعي النموذجي الدولي قد بدأت .

٢٤ - ٤٩ ومن المتوقع الانتهاء من دراسة مقارنة للممارسات الوطنية بشأن جمع وتصنيف توزيع الدخل وما يتصل به من احصاءات كما ستكون المعلومات عن المصادر والطرق المستخدمة في تقدير الحسابات القومية في ثمانين بلداً كل على حدة قد أعدت للنشر على أساس مؤقت . وسيبدأ ادراس معلومات موجزة عن المصادر والطرق التي تستخدمها البلدان في تقدير الاحصاءات المتعلقة بحساباتها القومية في الفصول الخاصة بالبلدان كل على حدة من "الحولية الاحصائية للحسابات القومية".

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٤ - ٥٠ ابان فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، سيركز العمل ، في نظام الحسابات والموازنات القومية والبيانات المتعلقة به على (أ) ادماج المواد المتنوعة الى حد ما ، (ب) وتوضيح المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والهيكل ، (ج) واستكمال النظم بما يلبي الاحتياجات الجديدة . وهذا وستوضع مشاريع مقترحات تتعلق بهذه المسائل كما سيعاد تصميم استبيانات الحسابات القومية . وسيعد ، اذا ما سمح الوقت والموارد بذلك ، عدد من الدراسات والادلة التقنية في ميادين مثل استعمال الحسابات القومية ، وادماج البيانات والمفاهيم البيئية في الحسابات ، والحسابات الاقليمية ، والحسابات الفصلية ، ومختلف نواحي التقييم والانكماش . وستواصل العمل في الميزانيات وحسابات الثروة القومية والقطاعية ، مع التأكيد بصفة خاصة على التكامل بين حسابات رأس المال (الميزانيات) وحسابات التدفقات (الانتاج ، والدخل ، وتدفق الاموال) . وستدرس التجربة القطرية في استخدام التقنيات المجهزة الكترونياً لتقدير الحسابات القومية وتصنيفها ، وذلك بقصد اعداد دليل تقني . كما سيستكشف دور الحسابات القومية بوصفها اطاراً لتكامل

البيانات الاستقصائية والإدارية التفصيلية في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي ، بما في ذلك ما يترتب على هذا الأمر من مسائل تتعلق بالمنهجية الاحصائية . وسيجرى استقصاء الاستخدامات التحليلية لتلك البيانات الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة . أما فيما يتعلق بقطاع الأسر المعيشية ، فسينصب التأکید على توزيع الدخل والاستهلاك وعلى التشتت بفعل الخصائص الاجتماعية والديموغرافية ، وتنظيم البيانات المجهزة إلكترونياً واستخدامها . وأما فيما يتعلق بقطاع المشاريع ، فسيكون التركيز على العلاقات بين مفاهيم طرق الإنتاج التقليدية والحديثة ، وبين المعاملات النقدية وغير النقدية . وبالنسبة للقطاع الحكومي ، فسيجرى استقصاء للعلاقات بين مختلف مستويات الحكومات المركزية والمحلية . وسيستمر العمل في توثيق التنسيق بين نظام الحسابات القومية ونظام الموازنات المادية للاقتصاد القومي ، وسيتم إيلاء اهتمام خاص للعلاقة بين القطاعات المؤسسية في نظام الحسابات القومية والقطاعات الاجتماعية - الاقتصادية المناظرة لها في نظام الموازنات المادية ولتقييم الخدمات . وفي مجال التصنيف سينصب جلّ العمل على النهج التدريجي لوضع تصنيف تجارى انتاجي مشترك للسلع الأساسية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، سيكون هناك تعاون وثيق مع لجنة النظام المنسق التابعة لمجلس التعاون الجمركي ، وكذلك مع الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، ومجلس التعاضد الاقتصادي ، وغيرهما من المنظمات المهمة .

٢٤ - ٥١ وسيجرى التوسع في جمع البيانات عن الحسابات القومية من حيث شمول الانواع التي يجرى الان جمعها من البيانات ونوعيتها وحسن توقيتها ، ومن ناحية الانواع الجديدة من البيانات . وستستمر الدراسات عن صحة البيانات ، وبصفة خاصة الدراسات الاستقصائية للمصادر والطرق وذلك بقصد تحسين نوعية البيانات التي يجرى جمعها . وسوف تنعكس البيانات المحسنة والموسعة ، كلما اصبح ذلك ممكناً ، في " الحولية الاحصائية للحسابات القومية " وفي " النشرة الاحصائية الشهرية " وفي " الحولية الاحصائية " .

٢٤ - ٥٢ ومن المتوقع متابعة زيادة التعاون مع اللجان الاقليمية ، ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومع مختلف الوكالات الدولية ، في جمع احصاءات الحسابات القومية ونشرها . أما في ميدان توزيع الدخل والاحصاءات المتعلقة به فسيجرى التوسع في جمع البيانات كما سيتم تصنيف البيانات ونشرها ، عندما تصبح المعلومات متوفرة ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٤ - ٥٣ من المتوقع ان يصل العمل في نظم الحسابات القومية والبيانات المتعلقة بها ، ابان فترة السنتين هذه ، الى الحد الذي يمكن معه اعداد مبادئ توجيهية حديثة وأدلة حديثة عن المصادر والطرق ، بالإضافة الى مبادئ توجيهية وأدلة عن مواضيع مثل توزيع الثروة ، وطرق المحاسبة اللازمة للتضخم ، وجميع البيانات المجهزة إلكترونياً واستخدامها ،

وإدماج البيانات الاستقصائية والإدارية وبيانات المحاسبة القومية الإجمالية . وينبغي أن يسمح سابق العمل في المنهجية بالتوسع في جمع البيانات وتنظيمه في مجالات مثل عمليات المقارنة بين نظام الحسابات القومية ونظام الموازنات المادية ، وتوزيع الدخل والاستهلاك ، وإحصاءات القطاع العام ، وإحصاءات المدخلات والمخرجات . أما في مجال التصنيفات فينبغي أن تشهد فترات السنتين هذه ، الانتهاء من المشروع الأول للتصنيف التجاري الانتاجي المشترك للسلع الأساسية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها هدية ، وموجبهـا
التشريعي

٢٤ - ٥٤ لا توجد أية أنشطة ذات فائدة هدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٤ - ٥٥ رغم أنه ليس بالتوسع تقديراً لاثراً نظام الحسابات القومية من حيث الكم ، فإن من شأن استعراض هذا النظام واستكمالهما بما يستجد ، والبيانات المتعلقة به ، وتوسيع نطاقه ليشمل مجالات جديدة ، بالإضافة إلى تحديد علاقته بالمجالات الإحصائية الأخرى ، الإسهام في تحسين فهم ورصد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الهامة . كما أنه من شأن الاهتمام المتزايد بأعداد الموازنات المنهجية والتفسيرية أن يساعد البلدان في تنفيذ هذه النظم ويساعدها في تحسين نوعية وتوقيت بياناتها . ومما سيساعد المستعملين الدوليين التوسع في برنامج جمع البيانات ذلك البرنامج الذي سيتيح ، كجزء لا يتجزأ من قاعدة المعلومات الشاملة الموثوق بها ، أنواعاً إضافية وجديدة من البيانات . ومن شأن اتباع طرق أفضل لقياس توزيع الدخل والاستهلاك وتوفير الإرشاد لمخططسي السياسة الحكوميين في اتخاذ الخطوات للاقلال من مشاكل التفاوت المتصلة بعملية التنمية الاقتصادية .

البرنامج الفرعي ٣ - إحصاءات الأسعار والمجالات المتصلة بها

(أ) الهدف

٢٤ - ٥٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى مواصلة تنمية المنهجية وجمع وتصنيف ونشر الإحصاءات الخاصة بالأسعار والمجالات المتصلة بها .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٤ - ٥٧ أثارت مشكلة التضخم العالمية وما صاحبها من ضعف في الناتج اهتماماً جديداً بمشاكل سلوك السعر ، والناتج ، والعلاقة بينهما . وبيانات الأسعار المتاحة حالياً في حاجة ماسة إلى التمييز بقصد الكشف عن التطورات التضخمية ورصدها وتحليلها وتقديرها ، وكذلك بقصد قياس ما

يتصل بها من تغييرات في الناتج والانتاجية . كما انها ليست بالكافية لاجراء مقارنات تفصيلية للقوة الشرائية ، وهي المقارنات اللازمة لوضع تقديرات للدخل الحقيقي والناتج تكون قابلة للمقارنة دوليا ، وللاستعاضة بها عموما عن تقديرات اسعار الصرف المستعملة حاليا على نطاق واسع في المجاميع بالعملة الوطنية الى قاسم مشترك . هذا ويلزم بذل الجهد بشكل منهجي للنهوض بالعمل فسي احصاءات الاسعار على الصعيد الوطني ولاستحداث قاعدة دولية لبيانات الاسعار بقصد تلبية المتطلبات المعاصرة .

(ج) السند التشريعي

٢٤ - ٥٨ يوجد السند التشريعي الرئيسي في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ وفي تقريرى لجنة الاحصاء عن دورتها السابعة عشرة (الفقرتان ٨٩ و ١٩٥) (٣) وعن دورتها التاسعة عشرة (الفقرات ٣ - ١٠ و ٢٠١ و ٢٠٢) (٥) والمرفق الثاني .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٤ - ٥٩ تتضمن العناصر الاستراتيجية الرئيسية التي ينطوى عليها السعي الى تحقيق هذا الهدف ' ١ ' النهوض بالعمل في احصاءات الاسعار على الصعيد الوطني عن طريق مواصلة استحداث التوصيات والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن المنهجية ، ' ٢ ' وتوسيع وتحسين جمع وتصنيف ونشر مختلف بيانات الاسعار ، ' ٣ ' وتجميع مؤشرات القوة الشرائية ومستويات الاسعار داخل اطار مشروع المقارنة الدولية والدراسات الاستقصائية لتكاليف المعيشة .

٢٤ - ٦٠ وستحسن منهجية جمع الاسعار ، وتصنيف الارقام القياسية ، والانكماش عن طريق اجراء دراسات للممارسات الوطنية في تصنيف احصاءات الاسعار والكميات وفي اعداد الحسابات القومية بالاسعار الثابتة ، وعن طريق القيام باعداد المبادئ التوجيهية ووضع الأدلة .

٢٤ - ٦١ وسيجرى العمل على توسيع وتحسين وتصنيف ونشر بيانات اسعار السلع الانتاجية - - - - - والاسهلاكية والارقام القياسية لاسعار مجموعات السلع الاساسية ، وفئات الانشطة ، وفئات الطلب النهائي ، والصادرات والواردات .

٢٤ - ٦٢ كما سيجرى التوسع في العمل في مشروع المقارنة الدولية . وهذا المشروع يتضمن اجراء جمع تفصيلي ، تحت اشراف دولي ، للاسعار في جميع مجالات الاستخدام النهائي ، وتحويلها الى ارقام قياسية للقوة الشرائية . ومن شأن العمل في المشروع اتاحة امكانية اجراء مقارنات للاسعار والقوة الشرائية فيما بين البلدان بدرجة من الصحة لا يمكن التوصل اليها بطريق آخر .

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٤ - ٦٣ سيكون قد نشر عدد من الدراسات ، بما في ذلك المبادئ التوجيهية عن احصاءات

الاسعار والكميات ، ودليل عن الحسابات القومية بالاسعار الثابتة ، وأدلة عن مصادر البيانات والمنهجية اللازمة لتصنيف الارقام القياسية لاسعار السلع الانتاجية والاسعار في التجارة الدولية وربما أسعار السلع الاستهلاكية .

٢٤ - ٦٤ وسيطراً تحسن مستمر على نطاق ونوعية بيانات الاسعار المنشورة في " النشرة الاحصائية الشهرية " وفي " الحولية الاحصائية " .

٢٤ - ٦٥ وسيكون العمل في المقارنات المتعلقة ببلدان مختارة من البلدان المشتركة في مشروع المقارنة الدولية قد انتهى ، وستكون التوصيات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الجولة التالية من الاستفسارات الشاملة قد اعدت . كما ينبغي احراز تقدم ملحوظ في استحداث وتجريب وتطبيق منهجية مبسطة لا تستلزم الا قدراً محدوداً من المعلومات وفي وضع تقنيات لاستكمال التقديرات سنوياً .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٤ - ٦٦ سيكون العمل المنهجي العام ، ابان فترة السنتين هذه ، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالعمل المنهجي المتعلق بالحسابات القومية . وستدرس منهجية تكلفة الاستبدال وفيها من أشكال محاسبة التكاليف الجارية بقصد اعداد دليل تقني . كما ستدرس تجارب البلدان في وضع ارقام قياسية مع التأكيد على منهجية اعداد ارقام قياسية مناسبة . وستدرس تقنيات انكماش أنصبة الدخل المستخدمة في مختلف الافراض ، بما في ذلك قياس الدخل الحقيقي وتكلفة العمل ، وفيها من مكونات تكلفة الانتاج ، وقياس الانتاجية .

٢٤ - ٦٧ وسيجرى تنسيق وتنظيم جمع وتصنيف ونشر بيانات الاسعار ، المتفرقة حالياً في مختلف المجالات المتعلقة بهذا الموضوع على نطاق النظام الاحصائي الدولي كله ، والهدف الرئيسي من وراء هذا النشاط هو تلبية الاحتياجات التحليلية العامة للمجتمع الدولي من هذا النوع من المعلومات على أكفأ وأفضل وجه ممكن . ويشمل برنامج العمل في فترة السنتين استحداث مرفق مركزي يتألف من (أ) قاعدة بيانات متكاملة تشمل برنامجاً مناسباً لتحويلات البيانات ، (ب) واجراءات لجمع البيانات وتصنيفها ، قد تشمل اعداد استبيانات جديدة لجمع البيانات من المصادر الوطنية ، و (ج) القنوات اللازمة لنشر البيانات .

٢٤ - ٦٨ وسيبذل جهد رئيسي لتوسيع برنامج المقارنة الدولية بحيث يصبح برنامجاً عالمياً للاستفسارات - وسيشارك باللجان الاقليمية دور هام في الجهد الدولي . كما سيتم تطوير ووضع برامج خاصة ، وتوفير تسهيلات كيما يتسنى للبلدان النامية الاشتراك اشتراكاً كاملاً في هذا العمل ، وتعزيز قدرتها في الميادين ذات الصلة مثل المحاسبة القومية وجمع الاسعار وتصنيفها .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٤ - ٦٩ ستعد ، استناداً الى ما أنجز من أعمال في فترة السنتين السابقة ، أدلة تقنية في

المجالات التي ورد ذكرها . وستوجه الجهود نحو تحسين الاجراءات اللازمة لجمع بيانات الاسعار وتصنيفها ونشرها ، وذلك عن طريق الاخذ ، على نحو منتظم ، بطرق الحاسبة الالكترونية . وسيتواصل ايلاء الاهتمام لتحسين نطاق البيانات المصنفة ونوعيتها ومدى اتصالها بالموضوع . هذا وسينتهي تصنيف بيانات الاسعار والنفقات التي يجري جمعها عن طريق الاستفسارات الموجهة من مشروع المقارنة الدولية ، وسيعد تقرير يتضمن تقديرات مقارنة للاسعار وللقوة الشرائية في كل البلدان المشتركة . وستطبق مؤشرات الاسعار والكميات الوطنية كيما يتسنى استكمال التقديرات على أساس سنوي .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يـرجـح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٤ - ٧٠ لا توجد أية أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثـر المتوقـع

٢٤ - ٧١ من شأن التوسع في جمع البيانات وتصنيفها ونشرها اتاحة معلومات جديدة لكشف ورصد وتحليل وتقدير التغييرات التي تطرأ على الاسعار ، ولقياس العلاقات فيما بينها ، وأثرها على توزيع الدخل ومستوى الناتج ، ولتقييم الاثر المتفاوت للعملية التضخمية ، عموماً ، على بلدان مختلفة وعلى فئات ومناطق مختلفة داخل البلد الواحد . كما أن من شأن العمل في مشروع المقارنة الدولية تحسين فهم مستويات الدخل الحقيقية وهياكل الاسعار وعلاقتها بمستويات الاستهلاك والتكوين الرأسمالي والمصرفيات الحكومية والتجارة الخارجية .

البرنامج الفرعي ٤ - الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية (أ) الهدف

٢٤ - ٧٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مواصلة انماء وتنظيم وادماج ونشر الاحصاءات فـي المجالات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية مع الاهتمام ، خاصة ، باحتياجات البلدان النامية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٤ - ٧٣ اعترافاً بتزايد الاهتمام بالمسائل المتعلقة بنوعية الحياة وبالعدالة الاجتماعية ، فإن الامر يقتضي بذل جهود مستمرة لتحسين الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية التي تـمـيـل الى التطور بصورة أبطأ من تطور الاحصاءات الاقتصادية ، حيث كان للحسابات القومية تأثير تكاملي لفترة من الزمن . وكثيراً ما يعرقل الجهود التي تبذلها الوكالات الاحصائية القومية لتحسين تلك الاحصاءات الافتقار الى معلومات رسمية ومناسبة عن خبرة البلدان الاخرى التي تبذل جهوداً مماثلة .

٢٤ - ٧٤ ولم يتحقق في ميدان الاحصاءات البيئية المعقد والمتشعب ، سوى عمل ضئيل نسبيا .
فالحكومات والمنظمات الدولية بحاجة الى احصاءات عن النواحي البيئية ، بما في ذلك المستوطنات
البشرية والامدادات من الموارد الطبيعية التي يمكن الاستعاضة عنها والتي لا يمكن الاستعاضة عنها
والطلب عليها وما يتولد من ملوثات ونفايات ، ونوعية الوسائط البيئية لرصد تلك المسائل الملحمة
وتقييمها ومعالجتها .

(ج) السند التشريعي

٢٤ - ٧٥ يوجد السند الرئيسي لانشطة هذا البرنامج الفرعي في قرارات المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ١٣٠٧ (د - ٤٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٦٨ و ١٥٦٤ (د - ٥٠) المؤرخ
في ٩ نيسان/ابريل ١٩٧١ و ١٩٤٧ (د - ٥٨) المؤرخ في ٧ أيار/مايو ١٩٧٥ و ٢٠٥٥
(د - ٦٢) ، المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، وكذلك تقرير لجنة الاحصاء عن دورتها التاسعة
عشرة ، (الفقرات ٣٧ - ١١٥ و ١٦٢ - ١٧٤) (٥) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٤ - ٧٦ يعتبر تحسين الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية وما يتصل بها من احصاءات اقتصادية
وادمائها على نحو أفضل وتطوير الاحصاءات البيئية عملية طويلة الاجل تستلزم اهتماما متواصلا من
جانبا كل من مستعملي هذه الاحصاءات ومنتجها ، والا مر يتوقف بصورة رئيسية على الجهود المبذولة
على الصعيد الوطني . ومع ذلك ، فان العمل على الصعيد الدولي يسهم هو ونتاجه ، الى حد
بعيد ، في هذه العملية . ومن شأن التوصيات الدولية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاحصاءات
الاجتماعية والديموغرافية ، بما تتيجها من أمثلة محددة لمفاهيم وتصنيفات وطرق احصائية جيدة
التكامل ، حفز منتجي الاحصاءات ومستعمليها في كل من البلدان ، على اعادة دراسة ما يتبعونه
من اجراءات بقصد تحسينها . ولما كانت التوصيات الدولية مبنية على ما يستخلص من الممارسات
والخبرات الوطنية في جميع انحاء العالم ، يكون من المناسب اعتبار مثل تلك التوصيات وسيلة لنقل
المعرفة والتكنولوجيا فيما بين البلدان ، بما يعود بالنفع بوجه خاص على تلك البلدان ذات النظم
الاحصائية الاقل تطورا . وثمة مثال ملموس لنقل التكنولوجيا هو استمرار ونشر " الاستقصاءات بالعيونة
ذات الهمية الجارية " .

٢٤ - ٧٧ وسيستمر العمل ، بمساعدة مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، في تحسين امكانية
توفر الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية وما يتصل بها من احصاءات اقتصادية ، وفي تحسين توقيتها ،
ونوعيتها ومدى الاستفادة منها ، مع ايلاء اهتمام خاص للاحصاءات اللازمة للمساعدة في تحسين
الخدمات المقدمة لرفاهية الاطفال والشباب .

٢٤ - ٧٨ كما سيستمر ، ابان كامل فترة الخطة المتوسطة الاجل ، جمع الاحصاءات الديموغرافية

وتصنيفها ونشرها بواسطة " الحولية الديموغرافية " و " تقرير احصاءات السكان والاحوال المدنية ، المجموعة ألف " (فصلي) و " النشرة الاحصائية الشهرية " و " الحولية الاحصائية " وسيستمر تطوير القدرة على الاستجابة ، في الوقت المناسب وبدون كلفة عالية ، للطلبات الخاصة بأغراض محددة أو العالية التخصص .

٢٤ - ٧٩ أما في ميدان احصاءات البيئة ، فسيتركز العمل على المشاكل المفاهيمية والمنهجية والمتعلقة بجمع وتصنيف البلدان لتلك الاحصاءات كما سيتركز على تصنيف البيانات . والبرنامج يستهدف توفير الاساس اللازم لمواصلة تقديم التوجيهات والمساعدة الدولية للبلدان في تطوير احصاءات البيئة ، وكذلك في التبليغ عن البيانات القابلة للمقارنة دوليا وتصنيفها ونشرها .

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

أ - ادماج الاحصاءات الاجتماعية وتحسينها

٢٤ - ٨٠ ستكون قد نشرت وثائق تتضمن توجيهات أساسية للبلدان بشأن دمج وتحسين الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية وما يتصل بها من احصاءات اقتصادية ، تلك الاحصاءات اللازمة لوضع السياسة وإدارة البرنامج ، بما في ذلك الوثائق اللازمة للبلدان في مراحل مختلفة من التنمية ، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا بين البلدان النامية . وسيكون قد صدر ، على سبيل المثال ، تقرير تقني يتناول المشاكل المفاهيمية والعملية لدمج الاحصاءات الاجتماعية وتحسينها في البلدان النامية ، كما ستكون قد صدرت كذلك وثيقة متصلة بالموضوع تتضمن مبادئ توجيهية بشأن المؤشرات الاجتماعية وسلاسل المنشورات التوضيحية .

ب - الطرق الاحصائية الديموغرافية

٢٤ - ٨١ من شأن توصيات برنامج التعداد العالمي للسكان والاسكان لعام ١٩٨٠ ، بالإضافة الى مختلف الادلة والتقارير التقنية ، تزويد سلطات التعداد الوطنية بتوجيهات حديثة بشأن الادارة العامة للتعداد والنواحي المحددة لعمليات التعداد ومحتواه . وينبغي الانتهاء ، الى حد بعيد ، من العمل في اعداد مشروع " دليل احصاءات الاحوال المدنية " المنقح . كما ستكون " التوصيات بشأن احصاءات الهجرة الدولية " قد نشرت .

ج - منهجية وتصنيف الاحصاءات الاجتماعية والسكنية

٢٤ - ٨٢ سيكون العمل في " دليل استقصاءات الاسر المعيشية " قد انتهى الى حد بعيد . وهذا " الدليل " انما يستهدف تزويد الاحصائيين في البلدان النامية بتوجيهات تقنية مباشرة في تخطيط وتنفيذ الاستقصاءات العينية للاسر المعيشية وذلك في اطار برنامج القدرة الوطنية على استقصاء الاسر المعيشية . كما ستكون قد أعدت ، في اطار برنامج المنشورات المتكررة ، الطبعة

الثالثة من كل من "مجموعة الاحصاءات السكنية" و "مجموعة الاحصاءات الاجتماعية" وهما تستهدفان توفير مجموعة كبيرة من البيانات المشتركة بين القطاعات والبيانات التوزيعية كل في ميدانها .

د - احصاءات البيئة

٢٤ - ٨٣ سينتهي العمل في تقرير مرحلي عن نتائج دراسة استقصائية عن الممارسات القطرية في ميدان احصاءات البيئة مع الاشارة بصفة خاصة الى البلدان النامية . كما سيكون العمل قد بدأ في دراستين نموذجيتين أو ثلاث دراسات نموذجية لحالات افرادية في بلدان ذات مستويات مختلفة في التنمية ، وذلك بقصد اختيار مدى فائدة المبادئ التوجيهية بشأن المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والمنهجيات وامكانياتها العملية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

أ - ادماج الاحصاءات الاجتماعية وتحسينها

٢٤ - ٨٤ سيتواصل ، في اطار ادماج الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية وما يتصل بها من احصاءات اقتصادية ، تحليل مواضيع محددة لا تشملها الانشطة الاحصائية القائمة لمنظومة الامم المتحدة . وعلى سبيل المثال سيجرى ، بالتعاون مع مركز الشؤون الاجتماعية والانسانية وغيره من المنظمات ، بحث الممارسات الوطنية بشأن جمع وتصنيف الاحصاءات المتعلقة بالجريمة والقضايا الجنائية . كما ستعد تقارير تقنية أو مشاريع توصيات بشأن المواضيع ذات الصلة مثل : مسألة الحياة الخصوصية للافراد ومسألة الكتمان فيما يتعلق بجمع الاحصاءات الاجتماعية ودورها ، والتصنيفات الاحصائية ذات الصلة الخاصة بالاحصاءات الاجتماعية بما في ذلك تصنيفات فئات العمر . وسيجرى رصد عملية ادماج وتحسن الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية وما يتصل بها من احصاءات اقليمية ، على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية ، وذلك بقصد مساعدة البلدان في انساب التقنيات في ميدان جمع وتجهيز وتصنيف هذه الاحصاءات .

٢٤ - ٨٥ وسيعد تقرير تقني عن جمع وتصنيف الاحصاءات المتعلقة باستخدام الوقت ، وسينشر هذا التقرير بغية تزويد البلدان المهمة بالتوجيهات عن منهجية تبشر بالنجاح لاستعمالها ، بصفة خاصة ، فيما يتعلق ببرامج التنمية الريفية ودراسة مشاركة المرأة في التنمية .

ب - الطرق الاحصائية الديموغرافية

٢٤ - ٨٦ ستقوم الادارة ، بالتعاون الوثيق مع شعبة السكان ومركز الاسكان والبناء والتخطيط ، واللجان الاقليمية ، وسعاهد التدريب الاحصائي الاقليمية ، باستحداث المواد التدريبية اللازمة في ميدان طرق تعداد السكان والاسكان ، كما ستقوم باعداد أدلة تقنية اضافية عن طرق التعداد بحيث تتضمن التطورات التقنية الجديدة ، والتجارب الاخرى للبلدان . وسيبدأ العمل فيما يتعلق بإمكانية تكييف الادلة التقنية القائمة مع شكل "دراسة ذاتية" بهدف تيسير استعمال موظفي الاحصاء

الوطنيين في البلدان النامية لها . وسينتهي العمل في " دليل احصاءات الاحوال المدنية " المنقح من خلال تنظيم حلقة تدريبية اقليمية عن طرق تحسين جمع احصاءات الاحوال المدنية بواسطة نظم التسجيل المدني . كما ستعقد حلقة تدريبية اقليمية ، بالتعاون مع شعبة شؤون الفضاء الخارجي ، لدراسة امكانيات استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد في اجراء تعداد للسكان والاسكان وما يتصل به من أعمال احصائية . وسيستمر العمل في تحسين احصاءات الهجرة الدولية .

ج - منهجية وتصنيف الاحصاءات الاجتماعية والسكنية

٢٤ - ٨٧ سينشر " دليل استقصاءات الاسر المعيشية " كما ستنشر " مجموعة الاحصاءات السكنية ، ١٩٨٠ " . وسيبدأ العمل في الطبعة الرابعة " لمجموعة الاحصاءات الاجتماعية " مع مواصلة الاهتمام بعرض البيانات اللازمة لدراسة مسائل العدالة الاجتماعية . وسيجرى الاضطلاع بمزيد من الدراسات للممارسات الوطنية في ميدان الاحصاءات الاجتماعية بحيث يستتبعها استحداث المبادئ التوجيهية المناسبة .

د - الاحصاءات البيئية

٢٤ - ٨٨ عقب التقييم الداخلي (برنامج الامم المتحدة للبيئة / المكتب الاحصائي للامم المتحدة) للدراسات النموذجية للحالات الافراية ستعد مشاريع المبادئ التوجيهية الاولية بحيث تتضمن المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المتكاملة اللازمة لجدولة وتحليل الاحصاءات المتعلقة بالبيئة ، بما في ذلك الاحصاءات اللازمة لرصد المحددات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية ونتائج التغيير البيئي بالاضافة الى المبادئ التوجيهية ذات الصلة المتعلقة بمصادر وطرق جمع البيانات .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

أ - ادماج الاحصاءات الاجتماعية وتحسينها

٢٤ - ٨٩ ستنشر التوصيات بشأن التصنيفات النموذجية لفئات العمر ، وسيضطلع بمزيد من الاعمال في التصنيفات الاحصائية اللازمة لجعل الاحصاءات الاجتماعية اكثر استجابة للاحتياجات المتعلقة بتحسين وزيادة تكامل البيانات عن المسائل الاساسية الخاصة بالسياسة الاجتماعية ، وعلى سبيل المثال التصنيفات الحضرية / الريفية ، والتصنيفات الاجتماعية / الاقتصادية وتصنيفات الفقر . كما سيجرى الاضطلاع بدراسات للممارسات الوطنية يقصد ضمان ان تظل التوصيات والمبادئ التوجيهية الدولية القائمة تعمل على تلبية احتياجات البلدان ، وبصفة خاصة البلدان النامية .

ب - منهجية وتصنيف الاحصاءات الاجتماعية والسكنية

٢٤ - ٩٠ سينشر العدد الرابع من " مجموعة الاحصاءات الاجتماعية " كما ستعد تقارير تقنية عن الطرق المحسنة لتصنيف ونشر الاحصاءات الاجتماعية المتكاملة . وسيتم الاخطلاع بدراسات للممارسات الوطنية في جمع واستخدام الاحصاءات السكنية والاحصاءات الاجتماعية بما في ذلك مواضيع مثل طرق ضمان مشاركة المستعمل في تخطيط أنشطة الاحصاءات الاجتماعية . وستستمر المشاركة في الأنشطة التدريبية .

ج - احصاءات البيئة

٢٤ - ٩١ ستركز العمل الدائب على (أ) تحسين مشروع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن احصاءات البيئة ؛ (ب) وتشجيع البلدان على جمع واصدار واستعمال احصاءات البيئة ومساعدتها في ذلك ؛ (ج) والتوسع ، على الصعيد الدولي ، في جمع وتصنيف ونشر الاحصاءات الجديدة المحسنة المتعلقة بالبيئة بحيث تواكب التطورات الوطنية والدولية .

٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يـرجـح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٤ - ٩٢ لا توجد اية أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثـر المتـوقـع

٢٤ - ٩٣ تهدف المشاريع المتعلقة بتصنيف ونشر الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والسكنية الى تلبية الاحتياجات المتطورة للحكومات ، والوكالات الدولية ، والباحثين ، والمؤسسات الاكاديمية والمشاريع ، والعمل في جميع انحاء العالم ، وتلبية احتياجات الامانة العامة للامم المتحدة ، من الاحصاءات الرسمية الملائمة من ناحية التوقيت والمصنفة بدقة بقصد تقييم الاهداف الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٢٤ - ٩٤ ومن شأن تعدد الاحصاءات البيئية ان يزود البلدان والمجتمع الدولي بأداة هامة لرصد وتقييم وتفسير الاحوال البيئية ومعالجة ما يتصل بالموضوع من مشاكل .

البرنامج الفرعي ٥ - تحسين نشر الاحصاءات

(أ) الهدف

٢٤-٩٥ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحسين تنوع وتوقيت ونوعية البيانات الاحصائية التي تنشرها الأمم المتحدة ، بما في ذلك الخلاصات الاحصائية العامة والجداول الخاصة ، مع توزيعها على نطاق أوسع .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٤-٩٦ لقد تزايد طلب مقرري السياسات والمخططين على الاحصاءات الدولية الشاملة والموثوق بها والمناسبة التوقيت ، مع تزايد نطاق وتعقد وترايط النظم الاجتماعية - الاقتصادية العالمية . ولتلبية هذا الطلب ، بما في ذلك طلب الحصول لأغراض خاصة على جداول وتصنيفات مشتركة وتحليلية مقروءة آليا ، لا بد من ادخال التحسينات على نظام الطقات والاجراءات الاساسية للمكتب الاحصائي واعادة تصميم نظم الحساب الالكتروني للتمكين من استخدام أحدث الاساليب .

٢٤-٩٧ وتواجه المشاكل الرئيسية التي تطرحها النظم الحالية الى أن الطقات البيانية ونظم الحساب الالكتروني للمكتب الاحصائي قد صممت على انفصال لانتاج منشورات معينة وانها لا تسمح باسترجاع البيانات بسرعة وفعالية لمواجهة الطلبات الخاصة . فضلا عن ذلك ، فان بعض المنشورات الاحصائية مازالت تنتج يدويا أو تعالج الكترونيا بصورة جزئية فقط . كما أن الهياكل والطرائق الملفية الحالية تحول دون التبادل التام والاستخدام المشترك للبيانات المقروءة آليا بين الوكالات الاحصائية والمكتب الاحصائي . وأخيرا ، هناك شعور بأن المبيعات من منشورات المكتب الاحصائي هي دون الطاقة . ويستلزم الأمر بذل جهود لزيادة ترويجها وتعميمها .

(ج) السند التشريعي

٢٤-٩٨ يوجد السند الرئيسي لهذه الانشطة في تقارير اللجنة الاحصائية عن دوراتها السابعة عشرة (الفقرة ٤٢) ؛ والثامنة عشرة (الفقرات ٢٨-٣٢) و (الفقرات ١٠٥ - ١٠٨) ؛ والتاسعة عشرة (الفقرة ٢٠) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٤-٩٩ فيما يلي عناصر الاستراتيجية اللازمة لتحقيق هذا الهدف : اجراء استعراض منظم لمنشورات المكتب الاحصائي وتقييم نوعية البيانات الواردة فيها ، قصد زيادة الفائدة منها وزيادة فعالية انتاجها ؛ وتحسين التنسيق بين محتويات منشورات المكتب الاحصائي ومنشورات اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة ؛ ومواصلة تصنيف ونشر السلاسل الاحصائية الدولية في الحواليات الاحصائية ، والنشرة الشهرية الاحصائية ، وكتاب الحبيب الاحصائي (موجز الاحصاءات العالمية) ؛ وتوسيع نشر المنشورات الاحصائية ، بالتعاون مع ادارة شؤون المؤتمرات .

١٠٠-٢٤ الحالة في نهاية ١٩٧٩

سيوضع موضع التنفيذ نظام متكامل لإدارة البيانات الإحصائية بجميع معالمه الأساسية ، على أساس قاعدة من البيانات المعالجة إلكترونياً وباستخدام نظم معيارية للترميز للاحصاءات الدولية . وسيتم العمل على تخزين وتنظيم بيانات مختارة في نطاق قاعدة البيانات ، ولا سيما البيانات اللازمة لمطبوعات " النشرة الشهرية الإحصائية " ، و " الحولية الإحصائية " والسلسلة ألف الديموغرافية . وسيستخدم التركيب الفوتوغرافي على نطاق واسع في إعداد المنشورات الإحصائية . وسيكون قد تحسن تنسيق الإحصاءات المقروءة آلياً مع اللجان الإقليمية والشعوب الأخرى في إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك تطوير تعاريف المحتوى والهياكل البيانية ومرافق التجهيز .

١٠١-٢٤ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

ستدخل تحسينات مختارة على منشورات المكتب الإحصائي . وسيوسع نظام الحساب الإلكتروني المتكامل ، كما سينشأ مرفق مخصص لمعالجة الاستفسارات لتيسير الحصول السريع على إحصاءات مختارة عن طريق وصلات التراسل الإلكترونية . وسيتم التوسع إلى حد كبير في بيانات المكتب الإحصائي المتاحة بواسطة نظام الحساب الإلكتروني المتكامل . كما سيزداد تحسين استخدام التركيب الفوتوغرافي وستستدل الكفاية التخطيطية في المنشورات . وستتبع تقنيات التنسيق المركزي للتعريفات البيانية والمعايير الإحصائية وتنظيم البيانات .

١٠٢-٢٤ وسيتم إنشاء المرافق اللازمة للتمكين من تبادل البيانات بسهولة وسرعة بين مصرف بيانات المكتب الإحصائي ونظم الحسابات الإلكترونية للجوان الإقليمية والمكاتب الأخرى في إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . وسيقيم إرسال البيانات عبر شبكة الأمم المتحدة للاتصالات .

١٠٣-٢٤ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

سيتم إعداد نظام متكامل تماماً للحساب الإلكتروني ونظام معمم للسماح بالانتاج السهل والفعال للمنشورات الإحصائية المركبة فوتوغرافياً . وسيزداد تحسين مرفق الإجابة على الاستفسارات الإحصائية المخصصة الغرض . وستدرج سلاسل تاريخية (٢٠ سنة) في منشورات مختارة . وسيتاح للجوان الاقتصادية الإقليمية والشعب الأخرى في إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية الوصول المباشر إلى مصرف البيانات الإحصائية . وستنشر طبعة أخرى من " ملحق الحولية الإحصائية والنشرة الشهرية للاحصاءات " تحتوي على تعاريف مستكملة للسلاسل الإحصائية .

١٠٤-٢٤ أنشطة الاستراتيجية التي يرحب أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(د) الأثر المتوقع

١٠٥-٢٤ ستتحقق بفضل التدابير المذكورة أعلاه زيادة فعالية وكفاءة خدمات المستعملين ، سواء عن طريق المنشورات العادية أو الجداول الخاصة . وسيتسنى بوجه خاص توفير البيانات الاحصائية بسرعة أكبر ، وستكون البيانات أشمل وأوثق ، وستلبي الطلبات الخاصة بفعالية أكبر ، وسيحسن تبادل البيانات واستخدامها المشترك ويتأتى تفادى الازدواج . وستستخدم المواد الاحصائية المتاحة استخداما أكمل . ومن المتوقع أن ينعكس التحسن في المنشورات وأنشطة الترويج في زيادة المبيعات من المنشورات الاحصائية .

البرنامج الفرعي ٦ - تنسيق البرامج الاحصائية الدولية

(أ) الهدف

١٠٦-٢٤ الهدف هو تعزيز تنسيق النظام الاحصائي الدولي بما في ذلك أنشطة التعاون التقني ، وتوفير خدمات احصائية للوحدات الاخرى في الامانة العامة ولغيرها من هيئات الأمم المتحدة . ويعمل المكتب الاحصائي كجهة وصل للنظام الاحصائي الدولي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٠٧-٢٤ نظرا للطابع اللامركزي للنظام الاحصائي الدولي ومحدودية الموارد المتاحة للأنشطة الاحصائية ، يتعين بذل جهودات خاصة لتعزيز تنسيق وتكامل البرنامج الاحصائي لمنظمة الامم المتحدة . وما زالت هناك حاجة كذلك الى مد وتوسيع تنسيق وتكامل البرامج بحيث تشمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تضطلع بأنشطة هامة في ميدان الاحصاء . وعلاوة على ذلك ، فان قيام المكاتب الاحصائية الوطنية بنزويد منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بالبيانات الاحصائية يضع وزرا متواصلا على البلدان ويستوجب اجراء استعراض منهجي للأمر . ولا بد من اجراء التنسيق الملائم مع الوكالات ذات الصلة كلما تزايد التشديد على مجالات احصائية جديدة .

١٠٨-٢٤ وعلى الرغم مما بذل من جهود كبيرة في الماضي ، مازال هناك نقص في التوافق في المفاهيم والتعاريف والتصنيفات ، في حين أن بعض المجالات مثل احصاءات الأسعار وتوزيع الدخل ليست متطورة ومنسقة بقدر كاف . وتدعو الحاجة الى ايلاء اهتمام خاص لتنسيق العمل المتطور في مجالات جديدة مثل احصاءات البيئة . هذا ، وان تنظيم الدوائر الاحصائية في كثير من البلدان النامية ليس على درجة كافية من التطور تسمح لها بتوفير الاحصاءات المنسقة ، اللازمة .

(ج) السند التشريعي

١٠٩-٢٤ يوجد السند الرئيسي لهذه الأنشطة في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨ (د - ١) المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٤٦ والمعدل بالقرار ٨ (د - ٢) المؤرخ في ٢١

حزيران / يونيه ١٩٤٦ ، و ١٣٠٦ (د-٤٤) المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٦٨ و ١٥٦٦ (د - ٥٠) المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧١ وقرار الجمعية العامة ٢٣٨ ألف (د - ٣) المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٤-١١٠ تتضمن عناصر الاستراتيجية اللازمة لتحقيق هذا الهدف تقديم الخدمة التقنية والموضوعية للجنة الاحصائية ، والفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق ، واللجنة الفرعية المعنية بالانشطة الاحصائية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، وتنفيذ المقررات المتخذة في اجتماعات هذه الهيئات . وسيستمر الاتصال الوثيق مع الدوائر الاحصائية باللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والدوائر الاحصائية الوطنية ، عن طريق اعداد واستعراض المنشورات والتقارير والاشراك في الاجتماعات الرامية الى وضع تدابير منسقة .

١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٤-١١١ ستكون قد أعدت ، عند انتهاء عام ١٩٧٩ ، وثائق من أجل الدورة العشرين للجنة الاحصائية ، والدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة الفرعية المعنية بالانشطة الاحصائية والتابعة للجنة التنسيق الادارية ، واجتماعات لجنة الاشتراكات ، وتلبية لطلبات موجهة خصيصا من هيئات أخرى للامم المتحدة . وستتخذ تدابير أخرى مع اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة وما الى ذلك ، بصدور تنسيق الاستبيانات واشتراك وحدات النظام الاحصائي الدولي في استخدام البيانات ، وستتخذ خطوات أخرى لتنسيق مجالات احصائية موضوعية معينة مثل البيئة ، والسياحة وتوزيع الدخل ، والاسعار ، وتنمية القدرة الوطنية على اجراء الاستقصاءات المغزلية في البلدان المهتمة . وستنشر طبعة منقحة من كتيب التنظيم الاحصائي وتوزع على نطاق واسع ، خاصة في البلدان النامية ، وستنشر طبعة ثانية من دليل الاحصاءات الدولية .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٤-١١٢ سيتم الاضطلاع بالانشطة التالية :

(أ) مواصلة تقديم الخدمة التقنية والموضوعية للجنة الاحصائية واللجنة الفرعية المعنية بالانشطة الاحصائية والتابعة للجنة التنسيق الادارية ، وتنفيذ المقررات المتخذة في هذه الاجتماعات .

(ب) الاحتفاظ بعلاقات وثيقة بين اللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والدوائر الاحصائية الوطنية ، بحضور الاجتماعات واعداد واستعراض التقارير المتعلقة بمسائل مثل الاستبيانات ، ومصارف البيانات ، وتبادل البيانات ، والمفاهيم ، والتعاريف والتصنيفات المستخدمة .

- (ج) مواصلة واستكمال وتوسيع دليل الاحصاءات الدولية .
- (د) اعداد وتحسين تقارير الخطط الخمسية المتكاملة لانشطة التعاون '١' العادية و'٢' التقنية للنظام الاحصائي الدولي .
- (هـ) مواصلة جهود الوكالات لزيادة قابلية الاحصاءات الدولية للمقارنة وزيادة اتساقها والفائدة منها .
- (و) مواصلة اتاحة الخدمات الاحصائية لهيئات الجمعية العامة والاجهزة الاخرى عند طلبها ، بما في ذلك تزويد لجنة الاشتراكات بمعلومات عن الدخل القومي ، وأسعار الصرف ، والسكان ، الخ ، وتوفير الخدمات الموضوعية والخبرة الاحصائية لمختلف وحدات الامانة العامة أو هيئات الامم المتحدة الاخرى .
- (ز) اصدار عدد من الكتيبات عن الامور التنظيمية ، مثل الترتيبات الرامية الى تحديد وتقييم احتياجات المستعملين والطرائق الفعالة لنشر البيانات ، وتخفيض العبء على المستجيبين وضمان السرية .

٣٠٣ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٤-١١٣ ستستمر خدمة اجتماعات اللجنة الاحصائية واللجنة الفرعية المعنية بالانشطة الاحصائية والتابعة للجنة التنسيق الادارية . وسيتحول التشديد على التنسيق مع اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة ، الخ ، من المجالات الدعوية (تنسيق الاستبيانات ، ومصارف البيانات ، وتبادل المعلومات وهلم جرا) الى زيادة التركيز على المجالات الموضوعية . وستستمر في فترة السنتين هذه جهود توفير البيانات الاحصائية والارشاد بشأن التقنيات الاحصائية لعدد من هيئات الامم المتحدة . بما في ذلك خدمة لجنة الاشتراكات . كما ستجرى دراسات اضافية بشأن شتى جوانب تنظيم الدوائر الاحصائية الوطنية وستنوع نتائجها على نطاق واسع لتطبيقها في البلدان النامية . وستنشر الطبعة الثالثة من دليل الاحصاءات الدولية .

٤٠٤ أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٤-١١٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٤-١١٥ ستتحقق زيادة في فعالية وتنسيق الانشطة الاحصائية الدولية كما يستحسن تكامل واتساق البرامج الاحصائية . وسيؤدي هذا ، الى جانب تعزيز التنظيم الاحصائي على المستويات الوطنية ، الى تحسين نوعية خدمات المكاتب الاحصائية الوطنية . وسيخفف تنسيق الاستبيانات من العبء الواقع على كاهل الدوائر الاحصائية الوطنية .

البرنامج ٢ - ادارة التعاون التقني لافراض التنمية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١١٦-٢٤ تقوم اللجنة الاحصائية ، التي تجتمع مرة كل سنتين ، باستعراض عمل الامانة العامة في هذا البرنامج . وقد عقد آخر اجتماع للجنة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ وسيُعقد الاجتماع القادم في شباط / فبراير ١٩٧٩ . ويستعرض هذا العمل أيضا من قبل مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي اجتمع في حزيران / يونيه ١٩٧٨ والذي يجتمع مرتين في العام . وان هذه الخطة منبثقة عن مقررات اتخذتها هاتان الهيئتان ، لكنهما لم توافقا عليها .

٢ - الامانة

١١٧-٢٤ نظرا للطابع التكاملي للأنشطة في هذا البرنامج ودوره في خدمة القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لم تجر إعادة توزيع موارد المكتب الاحصائي . وفي (تموز/ يوليه ١٩٧٨) ، جرى الاحتفاظ في المكتب الاحصائي ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ب ٢ وظيفة من الفئة الفنية ممولة من موارد النفقات العامة وبوظيفتين منقولتين لمشتشارين اقليميين في اطار البرنامج الصادرى للتعاون التقني . وتتاح لادارة التعاون التقني لافراض التنمية خدمات هذه الوظائف بشأن البحث الموضوعي في ميدان التعاون التقني وأنشطة المساعدة التقنية . وسوف يستعرض هذا الترتيب في نهاية العام لتحديد ما اذا كان من المطلوب اجراء تغييرات جديدة .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالى والهيكل المقترح للبرنامج

١١٨-٢٤ قدم المكتب الاحصائي الدعم الموضوعي من أجل أنشطة التعاون التقني في ميدان الاحصائيات ، قبل إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في الامم المتحدة ، بينما تحمّل مكتب التعاون التقني وغيره من وحدات الامانة العامة المسؤولية عن أنشطة تنسيق وادارة البرنامج وغير ذلك من أنشطة الدعم . ويشكل الآن مكتب التعاون التقني جزءا من الادارة الجديدة للتعاون التقني لافراض التنمية التي تحتوى أيضا على دوائر أخرى دعمية (دائرة التوظيف للمساعدة التقنية ، وجزء من دائرة المشتريات والنقل وجزء من دائرتي الجهاز الادارى والمالية) . وبالإضافة الى الدعم الموضوعي الذي يوفره الآن المكتب الاحصائي ، فان تنفيذ برنامج التعاون التقني يستلزم القيام بأنشطة متناسبة من طرف موظفي تنسيق البرنامج وادارته وموظفي خدمات الدعم . ولم يكن

تنظيم ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية قد انتهى ، حين اعداد هذه الخطة . وفي عام ١٩٧٩ ، ستعرض الترتيبات الانتقالية مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعاون الادارتين .

٤ - الانجازات المتوقعة

١١٩-٢٤ ان برنامج التعاون التقني يتسم بطابع الاستمرارية . وان الانشطة المضطلع بها في جميع جوانب الاحصاءات ، التي تتحمل الامم المتحدة المسؤولية عنها ، ستستمر في كل من فترتي السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ و ١٩٨٢-١٩٨٣ ، بينما قد يتم انها* مشاريع محددة ، سواء كان ذلك في كل بلد على حده أو في مجموعات من البلدان ، أثناء فترة الخطة .

با* - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة العامة

١٢٠-٢٤ ستتعاون ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية تعاونا وثيقا مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في القيام بأنشطة التعاون التقني في ميدان الاحصاءات .
١٢١-٢٤ ويشمل التعاون فيما بين المكتب الاحصائي واللجان الاقليمية ، الموصوف في الفقرات ٢٤-٧ الى ٢٤-١٠ أعلاه ، اتخاذ ترتيبات لنقل الدعم الموضوعي لأنشطة التعاون التقني الاقليمي حيث يقتضي الامر ذلك .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٢٢-٢٤ ستواصل ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية والمكتب الاحصائي تبادل المعلومات وتنسيق أنشطتهما مع المؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، وفقا لما هو مبين في الفقرات ٢٤-١١ الى ٢٤-١٥ أعلاه .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٢٣-٢٤ من المتوقع أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد ، بالنسب المئوية للبرنامج الفرعيين ١ و ٢ على النحو المبين في الجدول التالي على وجه التقريب :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

١٩٨٣-١٩٨٢		١٩٨١-١٩٨٠		١٩٧٩-١٩٧٨		البرنامج الفرعي
المصداق	الميزانية العامة	المصداق	الميزانية العامة	المصداق	الميزانية العامة	
٧١	٥٣	٧١	٥٣	٧١	٥٣	١ - تحسين القدرة الاقتصادية للبلدان النامية
٢٩	٤٧	٢٩	٤٧	٢٩	٤٧	٢ - تحسين قدرة البلدان النامية على تجهيز البيئات الاقتصادية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

٢٤-١٢٤ وبما ان للأنشطة المضطلع بها في اطار هذا البرنامج طابع الاستمرارية ، فان من غير المتوقع ان يتغير تخصيص الموارد للبرامج الفرعية طوال فترة ١٩٧٨-١٩٨٣ تغيرا ذا بال من سنة لأخرى .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - تحسين القدرة الاحصائية للبلدان النامية

(أ) الهدف

٢٤-١٢٥ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية ، من خلال الخدمات الاستشارية المباشرة وأنشطة التعاون التقني ، على زيادة تنمية قدرتها الاحصائية والاحصاءات التي تحتاج اليها لمراقبة وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٤-١٢٦ مازالت قدرة النظام الاحصائي ، في كثير من البلدان النامية ، محدودة ، ولا تتوفر المعلومات الكافية التي يحتاج اليها مقررو السياسات والاداريون والمخططون على الصعيدين الوطني والدولي ، لاسيما فيما يتعلق بالاحصاءات الحيوية ، والمحاسبة القومية ، والدراسات الاستقصائية الصناعية . وينبغي النظر عن الضعف في القدرة على جمع الاحصاءات ، فان هناك ايضا مشاكل تجهيز تلك الاحصاءات وتحليلها ونشرها . وان الاحصاءات المتاحة تأتي متأخرة ، الشيء الذي يقلل من فائدتها لأغراض السياسة العامة والتخطيط .

(ج) السند التشريعي

٢٤-١٢٧ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد أساسا من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٦٦ (د - ٥٠) المؤرخ في ٣ ايار/مايو ١٩٧١ ؛ وقراره ١٩٤٧ (د - ٥٨) المؤرخ في ٧ ايار/مايو ١٩٧٥ ؛ وبرنامج التعداد الافريقي (E/CH.1/496) ؛ وقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ؛ وتقريرى اللجنة الاحصائية عن دورتها الثامنة عشرة (الفقرة ٥٥) ، ودورها التاسعة عشرة (الفقرات ١٤٣-١٧٤) (٥) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٤-١٢٨ تقوم الاستراتيجية الخاصة بدعم أنشطة التعاون التقني ، التي توضع بإرشاد اللجنة الاحصائية وبالتنسيق مع أنشطة التعاون التقني ذات الصلة التي تضطلع بها اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة ، على شتى عناصر البرنامج الاحصائي وعلى كل ما هو متاح في المكتب الاحصائي من دراية وخبرة . ويستهدف من أنشطة التعاون التقني في اطار هذا البرنامج الفرعي مساعدة

البلدان النامية في انشاء وتطوير وتنظيم دوائرها الاحصائية بغية توفير القدرة الضرورية للحصول على البيانات التي يحتاج اليها المخططون ومقررو السياسات والاداريون والمستعملون الآخرون ، وذلك عن طريق نقل المعرفة والتقنيات الاحصائية المتاحة . وتجري أنشطة التدريب بتنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية ، وعن طريق معاهد التدريب ، والاجتماعات التقنية ، وايفاد اخصائيين احصائيين الى البلدان ، بصفة فردية او ضمن افرقة ، واعداد ونشر الكتيبات في شتى المجالات المتصلة بالموضوع مثل الحسابات القومية ، وتوزيع الدخل ، والاسعار ، والطاقة ، والتجارة ، والصناعة ، والاحصاءات الاجتماعية والديموقراطية والبيئية . ومن المنتظر في فترة الخطة المتوسطة الأجل ان يستمر ميل بعض البلدان ، الملاحظ في السنوات الاخيرة ، الى تفضيل تنفيذ مشاريع احصائية متكاملة تشترك فيها افرقة من الخبراء متعددة التخصصات بدلا من الاعتماد على المهام التي يقوم بها خبراء منفردون ، او بالاضافة الى تلك المهام .

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٤-١٢٩ ستكون أنشطة التعاون التقني ، عند انتهاء ١٩٧٩ ، قد دخلت حيز التنفيذ في قرابة ٥٨ بلدا ناميا ، وسيبلغ مستوى المساعدة حوالي ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وتشمل ، في جملة أمور ، تقديم مساعدات من خبراء بحوالي ٣٠٠ سنة عمل بالاضافة الى زمالات وأنشطة تدريبية جماعية تقدر ب ١٥٠ سنة تدريبية .

' ٢ ' الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

٢٤-١٣٠ من المتوقع ان تحدث زيادة كبيرة في عدد المشاريع القطرية في شتى الميادين اثناء فترة الخطة المتوسطة الاجل بأكملها ، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالاحصاءات السكانية والسكنية والصناعية ، وتسجيل الاحوال المدنية والاحصاءات الحيوية . وفي ميدان الاستقصاءات الوطنية المنزلية ، سيوفر التعاون التقني عن طريق اللجان الاقليمية .

' ٣ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون نائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٤-١٣١ تتسم الأنشطة المضطلع بها بطابع الاستمرارية وتمثل استجابة لطلبات الحكومات التي من المنتظر ان تزداد خلال فترة الخطة .

(٥) الأثر المتوقع

٢٤-١٣٢ من المتوقع ان يكون للاستراتيجية المنتواة والمخرجات المناظرة الاثر التالي : ايجاد دوائر احصائية اقوى في البلدان النامية بها مجموعات رئيسية من الاحصائيين الكفاء ؛ والتوسع في نطاق الاحصاءات المتاحة اللازمة للأغراض الانمائية وغيرها من الافراض والعمل على نشرها في الوقت المناسب ؛ وتوافر قدرات قوية ومتمرسة على اجراء الاستقصاءات الميدانية لتأمين البيانات المطلوبة

على نحو منظم ومنظم ؛ وتوافر سلسلة ذات معنى من المؤشرات الاحصائية لمختلف اوجه الاقتصاد والمجتمع ، وتعتبر تلك المؤشرات بمثابة دلائل مفيدة على سلوك الاقتصاد وعلى التنمية الاجتماعية .

البرنامج الفرعي ٢ - تحسين قدرة البلدان النامية على تجهيز البيانات الاحصائية

(أ) الهدف

١٣٣-٢٤ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان النامية ، عن طريق انشطة التعاون الاستشاري والتقني ، على تحسين قدراتها على التجهيز الالكتروني للبيانات لتمكينها من تطبيق التكنولوجيا الحديثة تطبيقا فعالا في افراض تجهيز البيانات الاحصائية اللازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣٤-٢٤ هناك طلب متزايد ، غير مستجاب له الى حد كبير ، من جانب البلدان النامية للحصول على تكنولوجيا احدث وأسهل استعمالا للحساب الالكتروني من اجل تجهيز البيانات الاحصائية اللازمة لتقرير السياسات ولأفراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وان الامر يستلزم اتاحة التكنولوجيا الحديثة للتجهيز الالكتروني للبيانات على نطاق اوسع وتحسين استعمالها في البلدان النامية لخدمة هذه الافراض .

(ج) السند التشريعي

١٣٥-٢٤ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد اساسا من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٦٦ (د - ٥٠) المؤرخ في ٣ ايار/مايو ١٩٧١ ؛ و ١٩٠٣ (د - ٥٧) المؤرخ في ١ آب/اغسطس ١٩٧٤ ؛ و ٢٠٣٦ (د - ٦١) المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٦ ؛ وقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د١ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٣٦-٢٤ تتمثل الاستراتيجية في مساعدة البلدان النامية على تنمية قدرتها على الاستفادة الفعالة من تكنولوجيا التجهيز الالكتروني للاحصاءات ، بما في ذلك الاستفادة من تقنيات الحساب الالكتروني المجهزة لتجهيز البيانات الاحصائية المطورة في المكتب الاحصائي وغيره من الاماكن .

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٣٧-٢٤ سيكون قد تحسن الدعم الموضوعي لمشاريع التعاون التقني في مجال تجهيز البيانات الاحصائية باستخدام تكنولوجيا الحساب الالكتروني . وستوفر البرامج لتجهيز البيانات الاحصائية

بمساعدة الأمم المتحدة ، في عشرين بلدا ناميا على الاقل ؛ وسيجرى العمل لاصدار سلسلة من أدلة نظم تجهيز البيانات الاحصائية ونظم المعلومات ، مع اىلاء اهمية خاصة للقيام ، على اساس الحساب الالكتروني ، بدعم تجهيز البيانات التعدادية والاستقصائية ومساعدة مستعملي تلك الاحصائيات من اجل تخطيط وادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٤-١٣٨ سيستمر دعم مشاريع التعاون التقني في هذا الميدان ، مع تزايد انعكاس الاعتماد على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الحساب الالكتروني على عناصر المشاريع ، المتعلقة بالخبراء والتدريب . وسيزداد التشديد على التدريب والايضاح في استخدام برامج الحساب الالكتروني والمنهجيات الحديثة . وستكون برامج التجهيز الالكتروني للبيانات الاحصائية قد وفرت في حوالي ٥٠ بلدا ، ومن المتوقع ان ينشر الدليلان الأولان عن نظم تجهيز البيانات الاحصائية ونظم المعلومات وسيوزعان على شتى ادارات حكومات جميع الدول الاعضاء .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٤-١٣٩ ستستمر الانشطة المنفذة في فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ مع حدوث زيادة في عدد مشاريع التعاون التقني لتجهيز البيانات بطرق الحساب الالكتروني ، لكن مع استقرار مستوى الدعم المالي الاجمالي نتيجة المشاريع الاقصر اجلا ، واستخدام معدات اخص وتوخي أهداف مشاريع اكثر تخصصا ، من جراء تزايد الوعي والتطور في تطبيق تكنولوجيا الحساب الالكتروني لأفراض التنمية . وسيستمر تطوير وتعميم برامج الحساب الالكتروني والمنهجيات مع اعارة اهتمام خاص لنظم المعلومات الاحصائية القادرة على استغلال تزايد كمية ونوعية المعلومات الاحصائية التي تصبح متاحة في شكل مقروء بالحاسبات الالكترونية .

٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٤-١٤٠ تكتسي الانشطة المضطلع بها طابع الاستمرارية وتنفذ استجابة لطلبات الحكومات . ومن المحتمل أن تتواصل هذه الأنشطة وتزداد أثناء فترة الخطة .

(٥) الاثار المتوقعة

٢٤-١٤١ ستنشأ برامج التجهيز الالكتروني للبيانات الاحصائية وتستخدم في كثير من البلدان النامية في جميع المناطق ، وستنشر سلسلة من ادلة نظم تجهيز البيانات الاحصائية ونظم المعلومات وتوزع على جميع الحكومات الاعضاء . وسيتم تحسين وتعزيز قدرة البلدان النامية على التجهيز الاحصائي .

البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٤-١٤٢ يتولى مؤتمر الوزراء ، الذى يجتمع مرة كل سنتين ، استعراض أعمال الأمانة في هذا البرنامج . وقد عقد آخر اجتماع في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٧٧ . وبالرغم من ان هذه الخطة لم تحظ بموافقة المؤتمر ، الا انها تقوم على برنامج عمل أقره مؤتمر الاحصائيين الافريقيين .

٢ - الأمانة

٢٤-١٤٣ وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الاحصاءات التي كان يوجد بها ١٧ موظفا من موظفي الفئة الفنية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، تدفع نفقات وظائف خمسة منهم من مصادر خارجة عن الميزانية . وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ كانت الشعبة تضم الوحدات التالية :

الموظفون من الفئة الفنية			
الوحدة التنظيمية	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب الرئيس	١	—	١
قسم الاحصاءات الاقتصادية العامة ...	٦	١	٧
قسم الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية	٢	—	٢
برنامج التعداد الافريقي	—	٤	٤
مصرف البيانات	٣	—	٣
المجموع	١٢	٥	١٧

٣ - الانجازات المتوقعة

١٤٤-٢٤ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية ، وهي العناصر الموصوفة في الفقرة ٩-٥٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (٧) .

' ١ ' في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩

- ١-١ ' ١ ' و ' ٢ '
- ٢-١ ' ٢ '
- ٣-١ ' ٣ ' و ' ٤ ' و ' ٥ ' و ' ٧ '

' ٢ ' في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١

- ١-١ ' ١ ' (الدورة الثانية عشرة)
- ٢-١ ' ٨ '

با٦ - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٤٥-٢٤ يجرى تنسيق برنامج عمل الشعبية مع برامج الشعب الأخرى للجنة الاقتصادية لافريقيا عن طريق مكتب تنسيق السياسة والبرامج . كما ستمثل الشعبية في اللجنة المشتركة بين الشعب والمعنية بالتنمية الريفية المتكاملة واللجنة المشتركة بين الشعب والمعنية بأقل البلدان نموا . ويتلقى المكتب الاحصائي بالأم المتحدة من بعض البلدان الافريقية وثائق يمكن قراءتها بالآلة عن احصاءات التجارة الخارجية ، يجرى اعداد نسخ منها وتحويلها الى شكل موحد ، وترسل نسخ من الصور المطبوعة بالآلة الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا . كما يتلقى المكتب من البلدان الافريقية الأخرى تقارير سنوية ذات صلة بالموضوع ، يجرى تجهيز محتوياتها واعداد نسخ منها للمكتب الاحصائي بالأم المتحدة في شكل قوائم معدة بالآلة ، كما يجرى تجهيزها على (بطاقات) مثقوبة . وتزود اللجنة الاقتصادية لافريقيا المكتب الاحصائي بالأم المتحدة ومركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية بمعلومات ذات صلة سنوية عن الناتج المحلي الاجمالي لجميع بلدان المنطقة . كما تتلقى اللجنة من المكتب الاحصائي بالأم المتحدة نسخا عن استبيانات تستكمل سنويا عن الصناعة والنقل والطاقة والاحصاءات الاجتماعية والديمغرافية المتعلقة بالبلدان الافريقية ، ويحضر على الدوام ممثل للمكتب الاحصائي بالأم المتحدة الاجتماعات الاحصائية للجنة الاقتصادية لافريقيا .

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ،

(A/32/6 و Corr و 2) ، المجلد الأول .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٤٦-٢٤ يوجد اتفاق تبادل بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن احصاءات التجارة الخارجية للبلدان الإفريقية . وتلقى اللجنة نسخا من اسببانات تستكمل سنويا عن الحسابات القومية المتعلقة بالبلدان الإفريقية . وبالإضافة الى ذلك ، تتلقى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ما يلي :

(أ) من منظمة الأغذية والزراعة ، صورا مطبوعة بالآلة تتعلق بالمنتجات الغذائية والزراعية لهذه البلدان ؛

(ب) من صندوق النقد الدولي ، نسخا من جميع المنشورات الاحصائية للصندوق ؛

(ج) من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، صورا مطبوعة بالآلة ونسخا من جداولها المتعلقة بالدين الخارجي .

وتوفر هذه المواد للجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة لا تقدر بثمن في أعمالها المتعلقة بالحسابات القومية والاحصاءات المالية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٤٧-٢٤ من المتوقع أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصورة وثيقة مع الجهات التالية :

(أ) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في مجال اقامة شبكة معلومات اقليمية ، على أن تركز اللجنة على البلدان العربية للمنطقة ؛ و

(ب) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في مجال تنسيق احصاءات التجارة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا .

كما ستستمر شعبة الاحصاءات في التعاون مع الوحدات الأخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا في انشاء مصرف بيانات احصائية . وتوجد مشاريع محددة تشترك فيها شعبة البحث والتخطيط في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي ، وشعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وشعبة التجارة والمالية الدوليتين ، وشعبة تنظيم الادارة العامة والقوة البشرية ، وشعبة التنمية الاجتماعية ، ومركز السكان ، وشعبة النقل ، وشعبي الاتصالات والسياحة .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٤٨-٢٤ من المتوقع أن يكون الاتجاه في النسبة المئوية لتخصيص الموارد للبرامج الفرعية كما هو مبين في الجدول التالي ، على وجه التقريب :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

١٩٨٢-١٩٨٢		١٩٨١-١٩٨٠		١٩٧٩-١٩٧٨		البرامج الفرعية
المصادر الخارجية	الميزانية المتوازنة	المصادر الخارجية	الميزانية المتوازنة	المصادر الخارجية	الميزانية المتوازنة	
٥٩	٣٨	٦٣	٤٢	٦١	٣٤	١ - الخدمات الاحصائية الوطنية ٢ - الشبكة الاقليمية للمعلومات الاحصائية.....
٤١	٦٢	٣٧	٥٨	٣٩	٦٦	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - الخدمات الاحصائية الوطنية

(أ) الهدف

٢٤-١٤٩ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى التشجيع على استخدام وطلب الاحصاءات المحسنة للأغراض العامة والمساعدة على تنمية مختلف الخدمات الاحصائية الوطنية في المنطقة ، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للبيانات اللازمة لتقرير السياسة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٤-١٥٠ تعد معظم بلدان المنطقة احصاءات عن التجارة الخارجية والزراعة . وينشر عدد أقل من ذلك من البلدان بيانات عن الحسابات القومية ، والصناعة ، والسكان ، والعمالة ، والانشطة الاجتماعية . وهناك بضعة بلدان ليست لديها احصاءات مفشورة . وحتى في حالة توفر وجود مثل هذه الاحصاءات ، فانه يوجد مجال كبير لتحسينها (من حيث الشمول والانتظام ودرجة الموثوقية) . وأحد أسباب هذه النواقص يكمن ، فيما يبدو ، في الدور الحالي غير الوافي الذي تضطلع به المعلومات الاحصائية في تقرير السياسة ، والتخطيط ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والادارة والأعمال .

٢٤-١٥١ ومن النتائج المترتبة على هذا الضعف منح أولوية منخفضة نسبيا للخدمات الاحصائية في الخطط الانمائية ، وبالتالي شح الموارد المخصصة لتنميتها . وثمة نتيجة أخرى مترتبة على ذلك هي أن كثيرا من الموظفين المحليين المؤهلين يتركون الدوائر الاحصائية الوطنية بعد أن يكتسبوا خبرة سنوات قليلة أو يلتحقون بقطاعات أخرى بعد التدريب مباشرة. لذا توجد ضرورة ملحة لما يلي :

- ١ ' استنباط وسائل للتشجيع على استخدام وطلب المعلومات الاحصائية للأغراض العامة ؛
- ٢ ' تحسين عرض وثوعية الاحصاءات والخدمات الاحصائية ؛
- ٣ ' اقتراح وتشجيع اعتماد السياسات اللازمة لايقاف هجرة الموظفين المؤهلين ، ولزيادة العرض عن طريق برامج التدريب من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية المتزايدة .

(ج) السند التشريعي

٢٤-١٥٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج من قرارات الجمعية العامة ٤٠٧ (د - ٥) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠؛ و٢٢١١ (د - ٢١) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦ ، الفقرة ٤؛ و٢٢٧٦ (د - ٢٢) المؤرخ في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ ، الفقرة ٣؛ وقراري اللجنة ٢٣١ (د - ١٠) ، الفقرة ٢ أو ٣؛ و٢٧٢ (د - ١٢) ، الفقرة ٢؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٥٤ (د - ٦٢) المؤرخ في ٥ أيار/ مايو ١٩٧٧؛ و٢٠٥٥ (د - ٦٢) المؤرخ في ٥ أيار/ مايو ١٩٧٧ ، الفقرة ٥ ؛ و٢١٢٤ (د - ٦٣) المؤرخ في ٤ آب/ أغسطس ١٩٧٧

الفقرة ٤ ؛ وتقرير مؤتمر الإحصائيين الأفريقيين (E/CN.14/CAS.10/21) ؛ وقرار مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين ٨ (د - ٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٥٣-٢٤ سيكون قد تم إجراء دراسات وإصدار تقارير عن إحصاءات الدين العام ، وتقييم البيانات المستمدة من تعدادات السكان والمساكن ، وتسجيل الأحوال المدنية ، ومركز الحسابات القومية لمنظومة الأمم المتحدة واستخدامات بيانات الحسابات القومية في البلدان الأفريقية وذلك لتزويد بلدان المنطقة بشيء من الإرشاد في هذه المجالات . وسيكون قد شرع في برنامج القدرة على الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية الأفريقية وبرنامج التدريب الإحصائي لأفريقيا . كما ستكون الأفرقة العاملة قد اجتمعت وأصدرت توصيات بشأن إحصاءات الأسعار ، ومنهجية جولة عام ١٩٨٠ لتعدادات السكان والمساكن في أفريقيا ، وبشأن تنظيم ومنهجية برامج الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية . وستكون قد عقدت حلقة دراسية أولية عن إحصاءات التوزيع ونظمت حلقة تدريبية بشأن تعدادات السكان لمجموعة البلدان الناطقة باللغة الانكليزية . كما ستكون الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الإحصائيين الأفريقيين قد عقدت ، وأصدر التقرير المتخض عنها .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٥٤-٢٤ ستركز الاستراتيجية أساسا على تشجيع طلب واستخدام المعلومات الإحصائية للأفراد العامة ، وعلى توفير بعض الإرشاد للموظفين الإحصائيين الوطنيين في مجال الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية بقصد تحسين عرض ونوعية الإحصاءات في هذه المجالات . كما ستسعى إلى زيادة عرض الموظفين الإحصائيين عن طريق برامج التدريب ، وذلك لتلبية للاحتياجات الوطنية المتزايدة .

١٥٥-٢٤ وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة للبلدان ، تعتزم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن توسع نطاق برنامج القدرة على الدراسة الاستقصائية للأسرة المعيشية ، وأن تركز على مساعدة البلدان فيما يتعلق بتنمية أنشطة جمع البيانات الأساسية . وستقدم مساعدة خاصة لجولة عام ١٩٨٠ لتعدادات السكان ، وتنمية الأساسي من الإحصاءات الصناعية وإحصاءات النقل والأسعار والإحصاءات الاجتماعية الأساسية ، التي تعتبر ، في واقع الأمر ، مجالات ذات أولوية ناشئة عن " الاطار المنقح لمبادئ إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد في أفريقيا ، ١٩٧٦-١٩٨٦ " (E/CN.14 / ECOSOC / 3 / REV.90) . وتحقيقا لهذه الغاية ، فان من المزمع تقديم مساعدة تقنية للبلدان في القيام بتعدادات السكان والدراسات الاستقصائية ، وفي تخطيط محتوى البرامج الوطنية المتكاملة للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وفي تدريب الإحصائيين . كما ستقدم المساعدة للبلدان في تنفيذ التوصيات الدولية المتصلة بمختلف مجالات الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ، وفي

تحسين شمول هذه البيانات وتوقيتها ، وذلك بواسطة الأفرقة العاملة والحلقات الدراسية ، والتدريبية والدراسات المنهجية ، وما يتصل بها من زيارات قطرية .

١٥٦-٢٤ وهناك أفرقة عاملة مخططة لعام ١٩٨٠ تعنى بتسجيل الأحوال المدنية ، واحصاءات النقل ، وشمول الخطأ المضموني في تقييم تعدادات السكان ، وأفرقة لعام (١٩٨١) ، تعنى بالاحصاءات الصناعية وبالأطار اللازم لتكامل الاحصاءات الاجتماعية والديمغرافية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن من المعتمد أن تعقد حلقات تدريبية لعام (١٩٨١) فيما يتصل ببرامج القدرة على الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في افريقيا وبرنامج التدريب الاحصائي لافريقيا . وسيقوم مؤتمر الاحصائيين الافريقيين في دورته الثانية عشرة المزمع عقدها في عام (١٩٨١) ، بدراسة التقارير الناتجة وكذلك النواتج الناجمة عن أنشطة أخرى .

١٥٧-٢٤ والدراسات الاحصائية المخططة لفترة السنتين هي ما يلي : لعام ١٩٨٠ ، " قياس حركات النقل على الطرق " . و " نطاق ونوعية الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية " و " تقييم شمول التعدادات والأخطاء المضمونية " ، ولعام (١٩٨١) ، " استعراض مشاكل التنظيم الاحصائي في المنطقة " ، و " جرد معدات تجهيز البيانات الالكترونية ، وما يتصل بها من موارد الموظفين ولتطبيقات في المنطقة " و " مفاهيم وتعريفات وتصنيفات لمجالات مختارة من الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية " .

١٥٨-٢٤ والنواتج الأخرى المخططة لفترة السنتين هي الاستمرار في نشر " النشرة الاحصائية " ؛ وعام (١٩٨١) " دليل الاحصائيين الافريقيين " و " ثبت المنشورات الاحصائية الافريقية " اللذين يدران كل سنتين .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٥٩-٢ ستستمر استراتيجية فترة السنتين في التركيز على تعزيز طلب واستخدام المعلومات احصائية للأغراض العامة ، وتحسين عرض ونوعية الاحصاءات على الصعيد الوطني ، وتلبية الاحتياجات ، الموظفين الاحصائيين الوطنيين . فير انها ستتنص أيضا على الاشتراك الفعال في الأنشطة تنفيذية من جانب مؤتمر الاحصائيين الافريقيين الذي وافق في دورته العاشرة على أن يضطلع لمسؤولية المباشرة عن بعض جوانب التنمية الاحصائية .

١٦٠-٢٤ وسيتألف الناتج من تقارير دورية تتناول مشاكل تنظيم التدريب الاحصائي في المنطقة ، وملخصات وعمليات وتقييم ، دورية ، لمعدات تجهيز البيانات الالكترونية ، وما يتصل بذلك من موارد الموظفين والتطبيقات في المنطقة ؛ ومن مساعدة البلدان فيما يتصل ببرنامج تنمية القدرة على الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية في افريقيا ، وبرنامج التدريب الاحصائي لافريقيا ، وفي تنفيذ التوصيات الدولية في مجالات الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية ؛ ومن أفرقة عاملة معنية بتجهيز البيانات واحصاءات الهجرة ، ومن حلقة تدريبية على تعدادات السكان في عام ١٩٨٢ ، وحلقة دراسية - تدريبية بشأن السياحة لعام ١٩٨٣ ، وكذلك من الدورة ١٣ لمؤتمر الاحصائيين

الافريقيين التي ستعقد في عام ١٩٨٣ ، ومن نشر الدورية المعنونة " النشرة الاحصائية " و " دليل الاحصائيين الافريقيين " و " ثبت المنشورات الاحصائية الافريقية " اللذين يصدران كل سنتين .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦١-٢٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

' ٥ ' الأثر المتوقع

١٦٢-٢٤ ينبغي أن يؤدي تنفيذ هذه الاستراتيجيات بنجاح الى زيادة تقدير مقرري السياسة والمخططين وغيرهم لدور المعلومات الاحصائية في الأفاض العامة . كما سيؤدي الى انشاء مكاتب احصائية وطنية أقوى في معظم بلدان المنطقة ، والى ادخال تحسين هام في نطاق وتوعيه الاحصاءات المتوفرة المطلوبة للتخطيط الانمائي الوطني وفيه من الأفاض ، وكذلك في توزيع هذه الاحصاءات وتوفير قدرات دائمة للدراسات الاستقصائية الميدانية في ٣٠ مكتبا من المكاتب الاحصائية الوطنية . وبالإضافة الى ذلك ، سيتم ادخال بعض التحسين في قدرة اللجنة الاقتصادية لافريقيا على توفير قدر من البيانات أكثر موثوقية وتنوعا تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة كي تستخدمها هذه البلدان ذاتها والمجتمع الدولي .

البرنامج الفرعي ٢ - الاطار الاقليمي للمعلومات الاحصائية

(أ) الهدف

١٦٣-٢٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى استحداث اطار اقليمي للمعلومات الاحصائية والى توفير قاعدة احصائية شاملة لتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦٤-٢٤ تشمل المنطقة الافريقية عددا كبيرا من البلدان التي يعتبر معظمها صغيرا من الناحية الاقتصادية . وللقيام باجراءات متضافرة من النوع المتوقع في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، من الضروري أن تكون هنالك مجموعة مركزية من الاحصاءات الوطنية الحديثة التي تغطي المنطقة بأكملها والتجمعات التخصصية .

(ج) السند التشريعي

١٦٥-٢٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة (٢٢١١) (٥ - ٢٢) ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ ، الفقرة ٤ ؛ و ٢٢٧٦ (٥ - ٢٢) المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ ، الفقرة ٢ ؛ و ٢٦٨٧ (٥ - ٢٢) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، الفقرتان ٤ و ٥ ؛ وقرارى اللجنة (٢٣١) (٥ - ١٠) الفقرتان ٤

و ٥ ؛ و ٢٣٧ (٥ - ١٢) الفقرة ٢ ؛ وقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٢٠٥٢ (٥ - ٦٢) المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، الفقرة ٣ ؛ و ٢٠٦١ (٥ - ٦٢) المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٧ ، الفقرة ٢ ؛ وتقرير مؤتمر الاحصائيين الافريقيين (E/CN.14/CAS.10/21) ؛ وقرار مؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين ٨ (٥ - ٤) ، الفقرة ٤ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦٦-٢٤ من المتوقع أن تكون معظم أنشطة التجمع والنشر المضطلع بها حاليا على الصعيد الاقليمي قد تم تجهيزها بالحاسبة الالكترونية ، وتخزينها بطريقة منهجية بنهاية عام ١٩٧٩ ، بحيث يتسنى الوصول السريع الى هذه البيانات للأغراض التخصصية . كما سيكون قد تم انشاء بيانات مجهزة بالحاسبة الالكترونية من أجل الاحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية والحاسبات القومية ، والصناعة ، والنقل والاتصالات ، والسياحة ، والتوزيع ، والأسعار ، والمالية ، والزراعة ، وفي الميدانين الديمغرافي والاجتماعي .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٦٧-٢٤ ينبغي لتنفيذ الاستراتيجية والبرنامج الميئين في اطار البرنامج الفرعي (أن يجعل من الأيسر للجنة الاقتصادية لافريقيا أن توضح مزايا القواعد الوطنية للبيانات بوصفها مكونات رئيسية لقاعدة بيانات اقليمية ، ولذا ستوجه الجهود نحو تنمية قواعد للبيانات على هذين الصعيدين .

١٦٨-٢٤ سيتألف الناتج من دوريات ، هي " الحولية الاحصائية الافريقية " ، و " احصاءات التجارة الخارجية لافريقيا " (المجموعات ألف وباء وجيم) ، و " النشرة الاعلامية الاحصائية لافريقيا " ، و " المؤشرات الاقتصادية الافريقية " (السنوية) ؛ ودراسات عن احصاءات النقل الجوي والقطاع العام في عام ١٩٨٠ ، ودراسات عن أساطيل النقل البحرى التجارى الافريقية واحصاءات المدخلات والمخرجات في عام ١٩٨١ ؛ والصور المطبوعة المعدة بالحاسبة الالكترونية ، والبيانات المتعلقة بالوثائق التي يمكن قراءتها بالآلة ، بناء على الطلب .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٦٩-٢٤ سيستمر العمل على تطبيق وتكثيف الاستراتيجية . وسيتألف الناتج من الدوريات التالية : " الحولية الاحصائية الافريقية " ، و " احصاءات التجارة الخارجية لافريقيا " (المجموعات ألف وباء وجيم) ، و " النشرة الاعلامية الاحصائية لافريقيا " ، و " المؤشرات الاقتصادية الافريقية " (السنوية) ؛ والصور المطبوعة المعدة بالحاسبة الالكترونية والمعلومات الاحصائية المستنسخة على شرائط مغناطيسية وبطاقات مرجعية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧٠-٢٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

٥ ' الأثر المتوقع

١٧١-٢٤ سيؤدي تنظيم البيانات تنظيما منهجيا على المستوى الاقليمي الافريقي الى تيسير ادخال تحسينات على توفير المعلومات الأساسية بصورة منسقة ، مما يمكن أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من الوكالات من اجراء دراسة أدق لمشاكل المنطقة . كما سيؤدي الى تمكين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا من الوصول ، على الصعد الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية ، الى المعلومات الاحصائية الحديثة المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا .

البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لاروپا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٧٢-٢٤ يقوم باستعراض أعمال الامانة في هذا البرنامج مؤتمر الاحصائيين الاوروبين الذي عقد آخر اجتماع له في حزيران /يونيه ١٩٧٧ . وتقوم هذه الخطة على اساس برنامج العمل الذي اقره المؤتمر في دورته العامة المعقودة في حزيران /يونيه ١٩٧٧ .

٢ - الامانة

١٧٣-٢٤ الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة هي الشعبة الاحصائية للجنة الاقتصادية لاروپا التي كان بها في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، ١٤ موظفاً من الفئة الفنية ، ولم تكن وظيفة أى منهم بدعم من مصادر خارجة عن الميزانية . وكان بالشعبة الاقسام التالية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ :

الفئة الفنية			
الوحدة التنظيمية	الميزانية العادية	المصادر	
		الخارجية عن الميزانية	المجموع
المدير	١	-	١
قسم تنمية الاحصاءات	٤	-	٤
قسم الاحصاءات العامة	٥	-	٥
قسم الاحصاءات الخاصة	٤	-	٤
	١٤	-	١٤

٣ - الانجازات المتوقعة

١٧٤-٢٤ من المتوقع الانتهاء من عناصر البرنامج التالية الوارد وصفها في الفقرة ٦-٣٣ فسي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (٨) :

- ١' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : (١-٧ ، ١٢-١) (جزء) ؛
٢' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ : (١-٨ ، ١٠-١ ، ١١-١) (جزء) .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٧٥-٢٤ شمة صلة بين كثير من المشاريع في برنامج عمل مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين وبين المشاريع العالمية النطاق المضطلع بها في برنامج لجنة الامم المتحدة الاحصائية . ويكفل التعاون الوثيق القائم بين الشعبة الاحصائية للجنة الاقتصادية لاروبا والمكتب الاحصائي للامم المتحدة ، التنسيق بين الانشطة المناظرة على المستويين الاقليمي والعالمي . ويتم اعلام الاحصائيين في اللجان الاقليمية الاخرى التابعة للامم المتحدة بأنشطة المؤتمر عن طريق تبادل الوثائق والمشاورات بين الاحصائيين الاقليميين المعنيين .

١٧٦-٢٤ ويقوم مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين والهيئة الفرعية الرئيسية المعنية بالاضطلاع ، في اغلب الحالات ، بالاعمال الاحصائية في مجالات اختصاص الهيئات الفرعية الرئيسية الاخرى التابعة للجنة الاقتصادية لاروبا . وتقوم بخدمة الاجتماعات المعقودة في هذه المجالات الشعبة الاحصائية والشعب الاخرى التابعة للجنة الاقتصادية لاروبا (وبصفة خاصة ، شعبة التجارة والتكنولوجيا ، وشعب البيئة والمستوطنات البشرية ، وشعب الزراعة) وذلك بصورة مشتركة . وتقوم الشعبة الاحصائية بمراجعة جميع الاستبيانات ذات الطابع الاحصائي الناشئة عن هذه الاعمال قبل ان يتم اصدارها . وتتولى الشعبة الاحصائية اعداد النشرات الاحصائية الصادرة عن برامج جميع الهيئات الفرعية الرئيسية التابعة للجنة الاقتصادية لاروبا الا في حالات استثنائية قليلة ، وهي تتعاون يوميا ، في هذا الصدد ، مع شعب الامانة المعنية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٧٧-٢٤ ويتم الاضطلاع باعمال مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين في ميدان الاحصاءات الزراعية واحصاءات العلم والتكنولوجيا واحصاءات القوة العاملة واحصاءات التعليم والصحة والاحصاءات الثقافية بالاشتراك مع الوكالات المتخصصة المعنية (منظمة الاغذية والزراعة ، منظمة العمل الدولية ، اليونيسكو ، منظمة الصحة العالمية) . وتعقد الاجتماعات المتعلقة بهذه المواضيع تحت رعاية مشتركة ، وتقوم بخدمتها بصورة مشتركة الشعبة الاحصائية للجنة الاقتصادية لاروبا والامانات الاحصائية للوكالات المتخصصة .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٤-١٧٨ من المتوقع تنفيذ أنشطة مشتركة مع جميع وحدات أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا
والوكالات المتخصصة المذكورة في ١ و ٢ أعلاه .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٤-١٧٩ من المتوقع ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسب المئوية على
النحو المبين في الجدول التالي تقريبا :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئوية)

١٩٨٣-١٩٨٢		١٩٨١-١٩٨٠		١٩٧٩-١٩٧٨		البرنسا مع الفرعي
المصارف الخارجية	الميزانية المساوية	المصارف الخارجية	الميزانية المساوية	المصارف الخارجية	الميزانية المساوية	
٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	١ - المصاير والمهرجية
٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٢ - البيانات والمشاريع البحثية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - المعايير والمنهجية

(أ) الهدف

٢٤-١٨٠ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تحسين المعايير والمنهجية الاحصائية في المنطقة في مجالات الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٤-١٨١ يعد التبادل الدولي للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية اداة اساسية للتعاون الدولي الحكومي ، ويتطلب كمية متزايدة من البيانات الاحصائية لغراض التحليل والتشغيل ، وصقلا مستمرا ومزيدا من التنمية للاحصاءات القومية ، واستحداث انواع جديدة من الاحصاءات في المجالات غير المشمولة حتى الآن .

(ج) السند التشريعي

٢٤-١٨٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من تقرير مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين (ECE/CES.10) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٤-١٨٣ بوجه عام ، تركز الاعمال الاحصائية التي يشتملها هذا البرنامج الفرعي بصفة خاصة على تنمية البيانات القابلة للمقارنة دوليا والمطلوبة لتسهيل اتخاذ الحكومات للمقرارات بشأن المسائل الرئيسية للسياسة العامة التي تواجهها . ويولى اهتمام خاص للاحصاءات اللازمة كأساس للتنبؤ واعداد المنظورات الاقتصادية ؛ وللمجالات ذات الصلة بالنظام الاساسي للحسابات والموازن القومية ؛ ولاحصاءات التجارة الخارجية ؛ وللتحويلات الرامية الى التمكين من اجراء المقارنات بين التصنيفات المستخدمة في البلدان ذات النظم المختلفة ؛ ولاستحداث احصاءات لفرض حل المشاكل في ميادين معينة من ميادين الاحصاء داخل هيكل واطار الاعمال التي تتم حاليا في هذه المجالات على المستوى العالمي ؛ ولمشاكل تنظيم وتشغيل الخدمات الاحصائية القومية . ويجرى الاضطلاع بالاعمال عن طريق اجتماعات للاحصائيين الحكوميين في اطار برنامج مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين مع اسهامات من المقررين الحكوميين بصفاتهم الفردية ومن الامانة . وعادة ما ينتج عن ذلك وثائق منهجية ومبادئ توجيهية وتوصيات دولية موجهة للاحصائيين الحكوميين في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لاروبا .

١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٤-١٨٤ سيتم اعداد ورقات منهجية عن المشاكل المتعلقة بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ، ووثيقة عن استخدام الحسابات والموازن القومية للتنسيق ؛ وورقة منهجية ومبادئ توجيهية عن مشكلات جمع الارقام القياسية لاسعار المستهلك ؛ ومبادئ توجيهية لاصحاصات القطاع العام ؛ وتوصيات لاصحاصات الطاقة ؛ وتوصيات لاصحاصات المشاريع ؛ وورقة منهجية عن مشاكل جمع الاصحاصات المتعلقة بتكوين رأس المال وفناصر الارباح ذات الصلة ؛ وورقات بحث عن اصحاصات القوى العاملة واصحاصات التعليم بالنسبة الى اطار تكامل الاصحاصات الاجتماعية والديمغرافية ؛ وتوصيات لجمع اصحاصات الهجرة .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٤-١٨٥ ستجرى اعمال احصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لاروپا بشأن تنسيق الانشطة الاحصائية في اورپوا للمنظمات الدولية الحكومية ، ودعمها الاحصائي للدراسات والمشاريع التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لاروپا ، واسهامها في اعمال اللجان الاحصائية التابعة للامم المتحدة والمشاكل الاحصائية ذات الاهمية الخاصة للبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاروپا والتي تعتبر بلدانا نامية من وجهة النظر الاقتصادية . وسيستمر العمل في نواح مختلفة لاستخدام الحاسبات الالكترونية للاغراض الاحصائية ، وفي برنامج البحث ، المنسق بشأن تصميم وتطوير نظم للمعلومات الاحصائية المجهزة بالحاسبات الالكترونية ؛ واساليب تحسين الطرائق التشغيلية لانتاج الاصحاصات الرسمية . وسيتم استعراض نظم الحسابات والموازن القومية وتوسيع نطاقها ؛ وسيجرى مزيد من المقارنات الثنائية والمتعددة الاطراف لمجاميع الحسابات القومية . وسيتم الانتهاء من مفتاح التحويل بين تصنيفات التجارة الخارجية للامم المتحدة ومجلس التعاضد الاقتصادي ، وسيستمر العمل في مفتاح تحويل تصنيفات الانشطة والبضائع والخدمات . كما سيستمر العمل في اصحاصات الاسعار والكميات ، وفي مواضيع مختارة في مجال الاصحاصات الزراعية وفي اصحاصات العلم والتكنولوجيا . وسيتم الانتهاء من خطة العمل الحالية لوضع اطار لتكامل الاصحاصات الاجتماعية والديمغرافية والاعمال المتعلقة بالاصحاصات الصحية ، والاصحاصات الثقافية ، واصحاصات السكان ، والاصحاصات الديمغرافية بالنسبة الى الاطار ، بما في ذلك ورقة منهجية وتوصيات دولية موجهة الى المكاتب الاحصائية القومية في منطقة اللجنة الاقتصادية لاروپا ، وكذلك سيتم الانتهاء من الدراسات المتعلقة بالمتطلبات الاحصائية للدراسات والسياسات البيئية ، والمتطلبات الاحصائية فيما يتعلق باستخدام الاراضي .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٤-١٨٦ سيواصل مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين الانشطة الموصوفة المفوضية الى انجاز الاعمال المتعلقة بمفتاح التحويل بين تصنيفات الامم المتحدة وتصنيفات مجلس التعاضد الاقتصادي للانشطة

والبضائع والخدمات . وسيولى اعتبار لمشاكل مختارة في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية
للاغراض الاحصائية والمشاكل التشغيلية الاخرى . وسيتم الاضطلاع بمزيد من الاعمال في مجالات
مختارة فيما يتعلق باطار تنسيق الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية . وسيستمر العمل في مجالات
مختارة من الاحصاءات البيئية وفي استحداث نظام او اطار شامل لتكامل هذه الاحصاءات . كما قد
يتطلب الامر مزيدا من الاعمال بشأن احصاءات استخدام الاراضي والاحصاءات الاقليمية .

(د) الاثر المتوقع

١٨٧-٢٤ من المتوقع ان ينتج عن أنشطة مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين تحسينات مهمة في وفرة
الاحصاءات القومية ، وفي صلتها بمواجهة متطلبات رسم السياسة العامة والتخطيط ، وفائدتها
بالنسبة للتحليل الاقتصادي الدولي . وتسمى البلدان ، لاسيما في المجالات الجديدة نسبيا مثل
الاحصاءات البيئية ، الى الحصول على الارشاد الدولي في تنمية احصاءاتها القومية ومن المتوقع ان
يكون اثر الاعمال الدولية هو الاثر الاكبر . ومن المحتمل ان يؤدي استحداث مفاتيح وروابط التحويل
بين التصنيفات والنظم التي تستخدمها البلدان ذات النظم الاقتصادية المختلفة الى تيسير استخدام
الاحصاءات القومية للمقارنة والتحليل الدوليين . ويتسم اثر الاعمال الدولية على البرامج الاحصائية
القومية بانه اثر تدريجي وليس من السهل قياسه كميًا بمؤشرات الانجاز .

البرنامج الفرعي ٢ - البيانات والمشاريع البحثية

(أ) الهدف

١٨٨-٢٤ الهدف من هذا البرنامج الفرعي توفير البيانات الاحصائية للدراسات البحثية ولاغراض
الاعلام العامة وتوفير الدعم الفني للمشاريع الاحصائية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨٩-٢٤ تحتاج اللجنة الاقتصادية لاروبا وهيئاتها الفرعية الرئيسية ، في اعمالها ، الى اساس
احصائي مناسب ، بما في ذلك مجموعة منتظمة من الاحصاءات المتعلقة بالمجالات المختلفة في الاقتصاد
وكذلك التجميعات الاحصائية المخصصة لدراسات بحثية معينة . وقد وضع برنامج جمع ونشر الاحصاءات
ليلائم احتياجات اللجنة وهيئاتها الفرعية الرئيسية .

(ج) السند التشريعي

١٩٠-٢٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من برنامج عمل اللجنة الاقتصادية
لاروبا وهيئاتها الفرعية الرئيسية (٩) وقرار اللجنة (د-٣٢) .

(٩) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والستون ، الملحق

رقم ٩ (Add.1 و E/504/4) ، المجلدان الاول والثاني .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٤-١٩١ سيتم الحصول على البيانات من وثائق منشورة أو مصادر دولية أو من البلدان .
وستصدر نشرات احصائية سنوية على الاقل في ١١ مجالاً من مجالات عمل اللجنة الاقتصادية لاروپا .
وسيقدم دعم فني متواصل في عام ١٩٧٨ الى المركز الدولي لتعليم الحساب الالكتروني ، في بودابست .
ولا تزال الانشطة الداخلة في اطار هذا البرنامج الفرعي مستمرة ، وينطبق الوصف التالي على كل
من فترات السنتين (١٩٧٨-١٩٧٩ ، و ١٩٨٠-١٩٨١ ، و ١٩٨٢-١٩٨٣) التي يشتملها
البرنامج الحالي :

(١) جمع الاحصاءات والدراسات البحثية حسب الاحتياج في ضوء برنامج عمل اللجنة
الاقتصادية لاروپا وهيئاتها الفرعية الرئيسية .

(٢) اصدار نشرات احصائية منتظمة في المجالات التالية : الفحم الحجري (سنوية
وفصلية) ؛ الطاقة الكهربائية (سنوية ونصف سنوية) ؛ الغاز (سنوية) ؛ الطاقة العامة (سنوية) ؛
الاسكان والبناء (سنوية) ؛ حوادث المرور الطرقي (سنوية) ؛ النقل (سنوية وفصلية) ؛ المؤشرات
الاحصائية للتغيرات الاقتصادية قصيرة الاجل (شهرية مع ملحق اسبوعي) ؛ التجارة العالمية في
المنتجات الهندسية (سنوية) ؛ الصلب (سنوية وفصلية) ؛ التجارة العالمية في الصلب (سنوية) .
(٣) تقديم الدعم الموضوعي الى المركز الدولي لتعليم الحساب الالكتروني ، في بودابست .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٤-١٩٢ تعتبر الانشطة التي يشتملها عنصر البرنامج هذا ، الى حد كبير ، انشطة دعم لعمال
اللجنة الاقتصادية لاروپا وهيئاتها الفرعية الرئيسية ، واثرها هو ، بصورة غير مباشرة ، اثر مشاريع
اللجنة وهيئاتها الفرعية التي تخدمها . كما ان النشرات الاحصائية الصادرة ، بالاضافة الى خدمتها
لاحتياجات اللجنة ، تستخدم على نطاق واسع على المستوى القومي من قبل الموظفين الحكوميين
المسؤولين عن رسم وتنفيذ السياسات العامة في المجالات المعنية ومن قبل المؤسسات الخاصة مثل
المعاهد البحثية والجامعات .

البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٤ - ١٩٣ تقوم باستعراض أعمال الامانة في هذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي تجتمع مرة كل سنتين . وقد عقد آخر اجتماع في نيسان / ابريل - ايار / مايو ١٩٧٧ . ولم توافق الهيئة المذكورة على الخطة الحالية حتى الآن .

٢ - الامانة

٢٤ - ١٩٤ ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة هي شعبة الاحصاءات والتحليل الكمي التي كان يعمل فيها ، في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، ١٣ موظفا من الفئة الفنية كانت وظائف أربعة منهم تحول من مصادر خارجية عن الميزانية .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

٢٤ - ١٩٥ يتم التنسيق الرسمي عامة عن طريق مكتب البرمجة . ويجرى التنسيق المباشر ، بصورة رئيسية ، مع شعبة العمليات ، والمركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ، وشعبة التنمية الاقتصادية ، ومركز الاسقاطات . وثمة تنسيق روتيني مع المركز الاحصائي بالامم المتحدة .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

٢٤ - ١٩٦ يجرى التنسيق ، عن طريق اللجنة التوجيهية للتنسيق ، بين اللجنة والمكتب الاحصائي بالامم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، والمعهد الاحصائي للبلدان الأمريكية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٤ - ١٩٧ من المتوقع قيام أنشطة مشتركة مع برنامج العمالة الاقليمي لأمريكا اللاتينية ؛ ومنظمة العمل الدولية ؛ والمصرف الدولي ؛ والمصرف الانمائي للبلدان الأمريكية ؛ ومنظمة الدول الأمريكية ؛

والمعهد الاحصائي للبلدان الامريكية : برنامج الدراسات المشتركة عن التكامل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ؛ ورابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ؛ والامانة الدائمة للمعاملة العامة بشأن التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٤ - ١٩٨ من المتوقع ، بصورة تقريبية ، ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد بالنسبة المزمومة للبرامج الفرعية على النحو المبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بنسب المئوية)

١٩٨٣ - ١٩٨٢		١٩٨١ - ١٩٨٠		١٩٧٩ - ١٩٧٨		البرامج الفرعية
المصارف الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	المصارف الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	المصارف الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	
٥٠	٣٣	٥٠	٣٣	٥٠	٧٠	١ - الأعمار اقليمياً للمعلومات الكمية
٥٠	٦٦	٥٠	٦٦	٥٠	٣٠	٢ - الأرصعات الإحصائية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي (١) - الاطار الاقليمي للمعلومات الكمية

(أ) الهدف

٢٤ - ١٩٩ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير اطار اقليمي شامل للمعلومات الاحصائية عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان امريكا اللاتينية ، بغية مساعدة الحكومات والامانة والبرامج الاقليمية على وضع خطة متسقة للعمل ، وتقييم ومراقبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتلبية الاحتياجات المتزايدة الى البيانات اللازمة لتقرير السياسات . والرأى كذلك ان هذا الهدف يتضمن تقديم تحليلات كمية عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في المنطقة بغية تعزيز الاساس الكمي لتقييم هذه المشاكل .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٤ - ٢٠٠ ان شمة حاجة الى قدر متزايد من الاحصاءات التي تتميز بأنها موثوقة وذات توقيت مناسب وأكثر شمولاً وقابلية للمقارنة ، وذلك بوصفها جزءاً من التبادل الدولي للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتعاون بين الحكومات للدراسات التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية للاعلام عامة . وهناك حاجة ، بوجه خاص ، الى أرقام قياسية مناسبة واحصاءات تجارية قابلة للمقارنة ، لتقييم وتوجيه الجهود والسياسات الرامية الى تحسين أوضاع التجارة الخارجية لبلدان امريكا اللاتينية . وبغية تقييم وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة حالياً ، هناك حاجة الى مؤشرات وسلاسل اقتصادية واجتماعية مستكملة وقابلة للمقارنة من الناحية المفهومية وذات نوعية ونطاق معروفين ، وكذلك الى تحليلات كمية لهذه البيانات . وبغية تحليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لبلدان امريكا اللاتينية وتصميم اجراءات متسقة ، فان الحاجة تدعو الى أساس مركزي للبيانات يقوم على احصاءات مستكملة تشمل المنطقة بأسرها .

(ج) السند التشريعي

٢٤ - ٢٠١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٢٧١ (د - ١٢) ، و ٣٠٦ (د - ١٤) ، و ٣١٧ (د - ١٥) ، و ٣٢١ (د - ١٥) ، و ٣٢٥ (د - ١٥) ، و ٣٢٨ (د - ١٥) ، و ٣٥٣ (د - ١٦) ، و ٣٦٦ (د - ١٧) ؛ وقرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٠٠ الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٤ - ٢٠٢ سيكون العمل الاحصائي قد تركز على حفظ وتنمية قواعد دائمة للبيانات تقوم على

احصاءات قابلة للمقارنة دولياً ، وهي قواعد لازمة لاثخان القرارات والتنبؤ والاسقاطات . كما سيكون التحليل الكمي قد تركز على الانماط التجارية والانماطية ، والفقر وتوزيع الدخل ، وهياكل الاسعار ، والقضايا الاجتماعية . ويكون قد أولى اهتمام خاص للممارسات الوطنية في جمع الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية ، وموثوقية وملاءمة هذه الاحصاءات لمختلف الاغراض التحليلية . ويكون قد بحثت الاحصاءات الاقتصادية الاساسية في اطار نظام الحسابات القومية . كما سيكون قد أجرى تقدير شامل للفقر وتوزيع الدخل في المنطقة . وسيكون العمل بشأن تكامل الاحصاءات الاجتماعية والديمقراطية واستخدام المؤشرات الاجتماعية مستمرا . كما ستكون المرحلة الاولى من برنامج جديد للبحث يتناول مقارنة الاسعار والدخل الحقيقي في بلدان المنطقة قد أنجزت . وتكون عملية استخدام الحساب الالكتروني في أسس البيانات المتخصصة للحسابات القومية والتجارة الخارجية قد أنجزت ، وكذلك تصميم وتشغيل ملف للبيانات الاقليمية يعتمد على الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وملف للبيانات الاقليمية يتضمن احصاءات تجارية تفصيلية ، وذلك بغية زيادة ادماج هذه الملفات في عملية مصرف للبيانات . وسيكون قد عزز اقتناء وتكييف المجموعات الاحصائية لاغراض التحليل الكمي . أما أنشطة النشر فسوف تكون قد استمرت باصدار طبعة منقحة من " الحولية الاحصائية لأمريكا اللاتينية " ، و " مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية " ، والمدخلات الاحصائية في " دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية " ، وستصدر " الورقات الاحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية " في ميادين محددة ، كما ستصدر ورقات عرضية للتحليل الكمي تتناول المواضيع ذات الاولوية .

٢٢٦ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٤ - ٢٠٣ ستكون الملفات القائمة على أساس الحساب الالكتروني والخاصة ببيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والاحصاءات التجارية التفصيلية في حالة التشغيل الكامل ، كما سيكون العمل جارياً في تصميم مصرف بيانات لأمريكا اللاتينية خاص بالاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية . وسيشمل تحليل توزيع الدخل دراسات حالات ، كما سيجري تحديث تقديرات الفقر . وستصبح التجارب الوطنية في مجال البحوث المتصلة بالمؤشرات الاجتماعية في متناول اليد . وينتظر ان تصبح أعمال مقارنة الاسعار والدخل الحقيقي نشاطاً دائماً يقوم على أساس برنامج تعاون اقليمي يتضمن عنصراً اقليمياً من عناصر مشروع المقارنة الدولية . وسيواصل التحليل الكمي للانماط التجارية والانماطية ، ولفقر وتوزيع الدخل ، وهياكل الاسعار ، والقضايا الاجتماعية .

٢٢٧ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٤ - ٢٠٤ يتوقع ان يكون مصرف البيانات لأمريكا اللاتينية الخاص بالاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية في حالة التشغيل الكامل ، كما سيتم الاضطلاع بمرحلة جديدة لتوسيع قواعد البيانات . وسوف يتاح الحصول بصورة سريعة وتفاعلية على قواعد البيانات المتخصصة ، كما سيتم تطبيق مجموعة كاملة من برامج التحليل الاحصائي . أما الأنشطة المتكررة فيها فهي تشمل الحسابات القومية ،

واحصاءات القطاع الخارجي ، والاحصاءات الخاصة بالقطاعات المؤسسة الرئيسية ، واحصاءات وتحليل توزيع الدخل والاستهلاك ، وبحوث المؤشرات الاجتماعية ، ومقارنة الاسعار والدخل الحقيقي .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون نائدتها حديثة ، وموجبها التشريعي

٢٤ - ٢٠٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حديثة في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الاثار المتوقعة

٢٤ - ٢٠٦ لا يمكن الحصول على مؤشرات موضوعية عن اثر هذا البرنامج الفرعي ، ولكن من المتوقع ادخال تحسين ملموس على البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات والتعاون الدولي الحكومي ، وكذلك تعزيز الاساس الكمي للدراسات المطلوبة من امانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وسوف يؤدي تحسين صدور البيانات المتوفرة في أوقات مناسبة وقابليتها للمقارنة وملائمتها الى تعزيز تقييم ومراقبة الجهود والسياسات الاقليمية . ومن المتوقع كذلك ان تصبح خدمات احتياجات مستخدمي البيانات أكثر فعالية وكفاءة ، الى جانب تلبية الطلبات الخاصة والاستخدام المشترك لقواعد البيانات . وسوف يتحسن ، بوجه خاص ، استخدام الاحصاءات المتوفرة في التحليل الكمي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ، الامر الذي يتيح دراسة أعمق لتلك المشاكل .

البرنامج الفرعي ٢ - الاحصاءات الاساسية

(أ) الهدف

٢٤ - ٢٠٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان ، عن طريق أنشطة اقليمية للخدمات الاستشارية والتعاون التقني ، على تنمية وتعزيز قدراتها الاحصائية وانتاج الاحصاءات التي تحتاج اليها لتوجيه ومراقبة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيز وتنسيق تبادل الخبرات ، وتعزيز تطبيق الطرائق المناسبة في بلدان المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٤ - ٢٠٨ ان قدرات النظام الاحصائي ، في معظم بلدان أمريكا اللاتينية ، هي قدرات محدودة لا توفر المعلومات الكافية التي يحتاج اليها المخططون ومقررو السياسة والمديرون . وتبرز المشاكل فيما يتعلق بالقدرة على الاضطلاع بالعمليات الميدانية ، وفي تطبيق الطرق الاحصائية والمعايير المناسبة ، وفي نوعية البيانات ، ونقص الموظفين التقنيين ، ونواحي القصور في تنفيذ البيانات وتوفرها . ومع ذلك فان الخبرة التي اكتسبتها أكثر بلدان المنطقة نموا ، نسبيا ، في حل مشاكل معاملة ، لا تنتقل الى أقل البلدان نموا .

(ج) السند التشريعي

٢٤ - ٢٠٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٢٩٠ (د - ١٣) ، و ٢٩٣ (د - ١٣) ، و ٣٠٦ (د - ١٤) ؛ وقرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ ؛ وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٦٦ (د - ٥٠) المؤرخ في ٣ أيار / مايو ١٩٧١ ؛ و ١٩٤٧ (د - ٥٨) المؤرخ في ٧ أيار / مايو ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٩٧٩ ' ١ ' الحالة في نهاية

٢٤ - ٢١٠ سيكون قد تم تقديم المساعدة إلى البلدان في مجال تحسين قدراتها على إنتاج الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية ، والحسابات القومية ، والإحصاءات الاقتصادية الأساسية ، وإحصاءات الدخل والاستهلاك ، والإحصاءات التجارية ؛ وفي تنمية وتعزيز القدرات الوطنية في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ؛ والمساعدة في تخطيط تعداد سكانها لجولة عام ١٩٨٠ ؛ وفي نقل المعرفة الإحصائية المتوفرة وتعزيز تبادل الخبرات بين البلدان عن طريق الحلقات الدراسية ، والحلقات التدريبية ، والاجتماعات التقنية ، والمشاورات الدائمة ؛ وتعزيز المعايير والمبادئ الإرشادية العالمية وتكييفها مع الظروف الإقليمية ، وكذلك في تنمية السبل المنهجية الداعمة لحل المشاكل الأكثر شيوعاً فيما يتعلق بالتدابير .

١٩٨٠ - ١٩٨١ ' ٢ ' فترة السنتين

٢٤ - ٢١١ ستقدم مساعدة إقليمية في تجهيز البيانات للبلدان بغية معاونتها على تعداد سكانها . وسوف يوسع نطاق المساعدة في تعزيز القدرة على إجراء دراسات استقصائية للأسر المعيشية بحيث تشمل عدداً أكبر من البلدان وتتحول إلى معالجة نقاط اختناق أكثر تحديداً . ومن المنتظر أن تنشط المساعدة في مجال الحسابات القومية والإحصاءات الأساسية وأن يبدأ برنامج لقياس توزيع الدخل . ومن المتوقع كذلك أن يواصل تقديم المساعدة في إدماج الإحصائيات الاجتماعية والسكانية ، وأن يتجسد نشر طرق وتقنيات تبادل الخبرة في جهاز إقليمي رسمي للتشاور ينضم إلى غيره من الأجهزة القائمة ليشكل هيئة إحصائية إقليمية .

١٩٨٢ - ١٩٨٣ ' ٣ ' فترة السنتين

٢٤ - ٢١٢ ينبغي أن تحرى التعديلات المناسبة في أيلول / أيار ، وفقاً لتجربة فترة السنتين السابقة ، في مجال تنفيذ العمليات الجديدة والتوفر الفعلي للموارد .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجى أن تكون فائدتها حدية ، وموجبهنا
التشريعي

٢٤ - ٢١٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في إطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثرا المتوقع

٢٤ - ٢١٤ لا يمكن الحصول على مؤشرات موضوعية عن اثر هذا البرنامج الفرعي ، ولكن من المتوقع ، انجاز تقدم هام في تنمية وتعزيز القدرات في نطاق خدمات احصائية اكثر قوة ، وفي مدى وفاء ودية ونوعية الاحصاءات المتوفرة ، وكذلك في توفر مؤشرات مناسبة لمراقبة التنمية الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ القرارات . وسوف تتوفر ، بوجه خاص ، قدرات قوية في مجال اجراء الدراسات الاستقصائية لتأمين بيانات متعددة الاغراض بصورة منتظمة .

البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٤-٢١٥ تقوم اللجنة ، لدى اجتماعها كل عام ، باستعراض عمل الامانة العامة في هذا البرنامج . وقد نظرت اللجنة في الخطة الحالية ، في دورتها الخامسة في أيار/مايو ١٩٧٨ .

٢ - الأمانة

٢٤-٢١٦ ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة هي وحدة الاحصاءات التي كان يعمل فيها ، في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، أربعة موظفين من الفئة الفنية لم تكن وظيفه أى منهم تمويل من مصادر خارجة عن الميزانية .

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٤ - ٢١٧ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية ، التي ورد وصفها في الفقرتين ١٠ - ٤٠ و ١٠ - ٤١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٠) :

'١' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١-١ ؛ و ٢-١ ؛

'٢' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ٣-١ ؛ و ٤-١ ؛ و ٥-١ ؛ و ٦-١ ؛
و ٧-١ .

٤ - مسائل تنظيمية أخرى

٢٤-٢١٨ يتألف هذا البرنامج من برنامجين فرعيين . وقد أدرجت عناصر البرنامج ١-٥ ، و ١-٧ ؛ و ١-٨ ، من البرنامج الفرعي ١ الوارد في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ،

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6) و Corr.1 و 2 ، المجلد الأول .

في البرنامج الفرعي ٢ الوارد في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ . وأصبح عنصر البرنامج ٦-١ مقسما الآن بين البرنامج الفرعي ١ والبرنامج الفرعي ٢ في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ . وعلاوة على ذلك ، ستجرى التغييرات الزمنية التالية في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : نقلت عناصر البرنامج ١-٣ ، و ١-٤ ، و ١-٥ ، و ١-٦ ، و ١-٧ ، من فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ الى فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وسوف يستكمل في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ عناصر البرنامج ١-٣ و ١-٧ اللذان بدئ بهما في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وقد حولت عناصر البرنامج ١-٤ ، و ١-٥ ، و ١-٨ ، من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ الى فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

با - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة العامة

٢٤-٢١٩ - سيقيم تنسيق رسمي لتحقيق أقصى حد ممكن من تجميع وتوحيد الانشطة الاحصائية في داخل أمانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتحت اشراف برنامج الاحصاءات . ووفقا لاتفاق مكتوب بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، تتلقى وحدة الاحصاءات من اللجنة الاقتصادية لافريقيا معلومات احصائية عن البلدان العربية الافريقية . ومهما يكن الأمر ، فانه ينبغي التوصل الى اتفاق جديد يمكن بموجبه للموظفين الاحصائيين في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن يزوروا تلك البلدان لجمع البيانات . ومن المتوقع كذلك أن يبرم اتفاق رسمي مع مكتب الاحصائي بالامم المتحدة لتنفيذ برنامج الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٢ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

٢٤-٢٢٠ - من المتوقع تنظيم واجراء أنشطة تدريبية مشتركة مع معهد التخطيط العربي في الكويت (مشروع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي تقوم اللجنة بدور الوكالة المنفذة له) .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٤-٢٢١ - من المتوقع أن يكون الاتجاه السائد في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المؤوية ، بصورة تقريبية ، على النحو المبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

١٩٨٢ - ١٩٨٣			١٩٨٠ - ١٩٨١			١٩٧٨ - ١٩٧٩			البرامج الفرعية
المصادر الخارجية الميزانية عمن الميزانية المجموع	المصادر الخارجية الميزانية عمن الميزانية المجموع	المصادر الخارجية الميزانية عمن الميزانية المجموع	المصادر الخارجية الميزانية عمن الميزانية المجموع	المصادر الخارجية الميزانية عمن الميزانية المجموع	المصادر الخارجية الميزانية عمن الميزانية المجموع	المصادر الخارجية الميزانية عمن الميزانية المجموع	المصادر الخارجية الميزانية عمن الميزانية المجموع	المصادر الخارجية الميزانية عمن الميزانية المجموع	
٧٠	-	٧٠	٦٥	-	٦٥	٨٥	٨٣	٨٥	١ - (أ) تنمية الخدمات الإحصائية الانمائية (١)
-	-	-	-	-	-	١٥	١٧	١٥	(ب) مقارنات الدخل الحقيقي لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (ب)
٣٠	-	٣٠	٣٥	-	٣٥	-	-	-	٢ - تنمية الحسابات الوطنية والاحصائيات المالية والسعرية
١٠٠	-	١٠٠	١٠٠	-	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

(أ) اعتباراً من فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، ستفصل عناصر البرامج ١ - ٥ و ٧ - ١ و ٨ من البرنامج الفرعي ١ وتدرج في البرنامج الفرعي ٢ .
(ب) اعتباراً من فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، سيدرج هذا النشاط في البرنامج الفرعي ٢ .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - تنمية الخدمات الاحصائية

(أ) الهدف

٢٢٢-٢٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة في تنمية الاحصاءات والخدمات الاحصائية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وكذلك الاحصاءات والخدمات الاحصائية لأمانة اللجنة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢٣-٢٤ ان بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في حاجة الى احصاءات قابلة للمقارنة دوليا لتتمكن من تبين آفاقها بدقة عن طريق اجراء مقارنات مع التطورات الجارية في بلدان أخرى في تقييم واستعراض تقدمها الاقتصادي والاجتماعي في اطار دولي . وليس الافتقار الى احصاءات قابلة للمقارنة وصادرة عن مختلف بلدان اللجنة سوى نتيجة طبيعية لنظمها الاحصائية . ومن العوامل الرئيسية التي تساهم في ايجاد هذه الحالة عدم توفر الخبرة ، وحالات النقص الخطيرة في الموظفين ، ومشاكل التوظيف في الخدمات الاحصائية الوطنية للمنطقة . وقد أشارت السدول الأعضاء في اللجنة وكذلك مؤسسات اقليمية عربية أخرى تعاني من عدم توفر المعلومات الاحصائية اللازمة للمخططين ومقرري السياسة والمديرين على الصعيدين الوطني والاقليمي ، الى أن هذه الحالة تعتبر مشكلة خطيرة .

٢٢٤-٢٤ وتلبي الصعيد القطري والاقليمي على السواء ، ركز مقررو السياسة والمخططون جهودهم في السنوات الماضية على النمو الاقتصادي . وقد انعكس ذلك في التقدم الذي تم احرازه في مختلف ميادين الاحصاءات الاقتصادية . وفي السنوات الاخيرة ، أصبحت القضايا المتعلقة بنوعية الحياة والعدالة الاجتماعية موضع اهتمام كذلك للمخططين ومقرري السياسة والمسؤولين عن ادارة ومراقبة البرامج الوطنية والاقليمية الرامية الى معالجة هذه القضايا . ولذلك فان هناك حاجة للاضطلاع بتنمية الاحصاءات الاجتماعية ، والمؤشرات الاجتماعية ، والاحصاءات الخاصة بالأطفال والشبان ، والاحصاءات السكانية . وثمة حاجة أيضا الى الاضطلاع بتنمية الاحصاءات المتعلقة بتوزيع الدخل ، والاستهلاك ، والثروة . وقد اكتسب هذا النوع الأخير من الاحصاءات درجة خاصة من صفة الاستعجال نظرا لأن الاتجاهات التضخمية الحالية ذات آثار على توزيع الدخل الحقيقي داخل بلدان منطقة اللجنة وفيما بين هذه البلدان .

٢٢٥-٢٤ وقد زادت الاحداث الاخيرة من اتساع القلق بشأن ما يحتمل حدوثه في المستقبل المنظور من نقص في موارد طاقة والموارد الطبيعية . كما أن الحاجة الى البيانات الاحصائية المتعلقة بالطاقة والسلع الأولية ، وتدفقات التجارة ، والاسعار ، سواء على الصعيد الوطني والدولي ، قد فدت أكثر شدة ، والحاجا .

(ج) السند التشريعي

٢٢٦-٢٤ يسند السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢٥٦٣ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ؛ ومن الفقرات ٣ و٢ و١٩٧١ ؛ ومن الفقرة ١ - جيم من قراره ١٨١٨ (د - ٥٥) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ ؛ ومن الفقرتين ١ و ٢ من قرار اللجنة ٤١ (د - ٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٢٧-٢٤ يبرمي هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على تنمية خدماتها الاعلامية الاحصائية ، وذلك بتحديد وسد الثغرات في الاساس الاحصائي ، وتوفير الدعم لمراكز التدريب الوطنية والاقليمية القائمة ، عن طريق الاسهام في برامجها التدريبية ، وتوفير الخدمات الاستشارية في استحداث المناهج الدراسية ، وحفز الاعمال التعاونية على الصعيد الاقليمي لتحديد وتلبية الاحتياجات والمشاكل المشتركة . وتقوم الاستراتيجية الواجب اتباعها على دراسة النظم الاحصائية الوطنية القائمة في المنطقة ، وتحديد نقاط ضعفها ، واقتراح طرائق لتحسين وتوسيع النظم ، والمساعدة في تنفيذ هذه الطرائق . وتشتمل الاستراتيجية على تجميع المعلومات الاحصائية وتصنيفها وتقييمها وتجهيزها ونشرها ، واستحداث سلاسل ومؤشرات احصائية مناسبة وموثوقة عن الجوانب السكانية والاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة . وسوف يستلزم ذلك أسفارا واسعة النطاق الى بلدان المنطقة ، واجراء دراسات ، وعقد حلقات تدريبية ودراسية في ميدان الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية واحصاءات التجارة الدولية واحصاءات الطاقة ، وكذلك تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في الاستقصاءات بالعيينة وعطيات التعداد والمنهجيات الاحصائية ، الى الدول الاعضاء . وستشمل الاستراتيجية ، فضلا عن ذلك ، الاحتفاظ بمسئف للاحصاءات السكانية والاقتصادية والاجتماعية يقوم على أساس الحاسبة الالكترونية .

١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٢٨-٢٤ سيكون في نهاية ١٩٧٩ قد انتهى من اجراء تقدير شامل للنظم الاحصائية الوطنية القائمة ، وسيعرض على الاجتماع الأول لاصحابي منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لدراسته وتقديم التوصيات بشأنه . وسوف يتم قبل ذلك تجميع البيانات عن طريق استبيان يرمي الى تحديد الثغرات وتوفير المؤشرات التي ستدرج في " الموجز الاحصائي للعالم العربي " . كما سيتم قبل ذلك تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في الاستقصاءات بالعيينة ، وفي عطيات التعداد والمنهجيات الاحصائية الى الحكومات التي تطلب ذلك .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٢٩-٢٤ ستجرى متابعة التوصيات التي اتخذها الاجتماع الأول للاحصائيين بغية مساعدة البلدان على تنمية خدماتها الاعلامية الاحصائية وتحسين صدورها في أوقات مناسبة وشمول المواضيع ،

اتساق البيانات ، وقابلية مقارنتها فيما بين البلدان . وسيتم انشاء طاقم ، للاحصاءات السكانية والاقتصادية والاجتماعية يقوم على أساس الحاسبة الالكترونية ، لاستخدامه كمصدر رئيسي للمعلومات الاحصائية اللازمة للشعب الفنية في أمانة اللجنة ، وكذلك للحكومات والمؤسسات الاقليمية والمخططين والباحثين . وسيتم استحداث استبيان محسن ، كما سيتم نشر الموجز الاحصائي للعالم العربي بعد زيادة استكماله وتحسينه . وسيتم اصدار حولية تجارية دولية للعالم العربي ، وخالصة وافية عن احصاءات الطاقة ، وذلك لمنفعة بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والشعب الفنية للجنة والباحثين . وسيقوم الاجتماع الثاني لاصحابي منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا باستعراض تقدم الأعمال واتخاذ التوصيات المناسبة . وسوف يستمر ، في فترة السنتين ، تقديم الخدمات الاستشارية الى بلدان اللجنة في الاستقصاءات بالعيينة وعمليات التعداد والمنهجيات الاحصائية ، وكذلك توفير الدعم والارشاد لمراكز التدريب الاحصائية الوطنية والاقليمية الحالية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣٠-٢٤ متابعة لتوصيات الاجتماع الثاني لاصحابي منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ستتم البرمجة لتحسين ما سيصدر من طبعات للموجز الاحصائي ، والخالصة الوافية لاصصاءات الطاقة ، وحولية التجارة الدولية للعالم العربي . وسوف يستمر العمل لتنفيذ التصنيفات المعيارية للأمم المتحدة في التجارة والصناعة والطاقة في بلدان المنطقة ، كما سيتم تعزيز الدعم الفني لمراكز التدريب الاحصائية في المنطقة بحيث تنتج مزيدا من الملاكات بغية حل مشكلة الافتقار الى العاملين المدربين في المنطقة . وسيستمر توفير الخدمات الاستشارية في الاحصاءات والمنهجيات الاحصائية الى البلدان التي تطلب ذلك .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يربح ان تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

٢٣١-٢٤ لا تهجد أنشطة ذات فائدة حدية في نطاق خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٣٢-٢٤ من المتوقع أن يلبي هذا البرنامج الفرعي الطلب المستمر والسريع الازدياد من جانب الشعب الفنية لأمانة اللجنة ومن جانب المؤسسات الاقليمية للحصول على الاحصاءات السكانية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك عن طريق توفير سلاسل احصائية وطنية موثوقة وقابلة للمقارنة وبيانات ومؤشرات اقليمية تتصل بجميع الجوانب السكانية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة . ويرمي هذا البرنامج الفرعي ، عن طريق اجتماعات اصحابي منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الى مساعدة بعض بلدان المنطقة على اتخاذ تدابير عملية تؤدي الى تحسين نظمها وخدماتها الاحصائية . وهكذا فان من المتوقع أن تكون بعض بلدان اللجنة التي لم تعتمد بعد بعض تصنيفات الأمم المتحدة ، قد قامت ، قبل نهاية عام ١٩٨١ ، بتنفيذ التدابير التي أوصى بها اجتماع

الاحصائيين ، بما في ذلك استخدام التصنيف المرفقي النموذجي الدولي ، والتصنيف النموذجي للتجارة الدولية ، والنظام المقبل المتسق الذي يقوم باستحداثه المجلس التعاوني الجمركي . ومن المتوقع كذلك أن يتمكن عدد من أقل البلدان نموا في المنطقة ، وهي بلدان ذات نظم احصائية شديدة الرداءة ، من انتاج واصدار معلومات احصائية أساسية غير متوفرة حتى الآن . ومن المتوقع أن يكون زهاء خمسة من بلدان المنطقة قد أتمت ، قبل نهاية ١٩٨٣ ، تحسين نظمها الاحصائية وقد راتها على اجراء استقصاءات بالعيّنة للأسر المعيشية .

البرنامج الفرعي ٢ - تنمية الحسابات الوطنية والاحصاءات المالية والسعرية

(أ) الهدف

٢٣٣-٢٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان في المنطقة على تنمية حساباتها القومية واحصاءاتها المالية والسعرية ، وعلى تنفيذ نظام الامم المتحدة للحسابات القومية ونظام الاحصاءات السعرية ، وعلى دراسة مقارنات الدخل الحقيقي الدولية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣٤-٢٤ لقد مر أكثر من تسعة أعوام على نشر النظام المنقح للحسابات القومية ، وقامت بعض المكاتب الاحصائية الوطنية في المنطقة ببذل جهود كبرى ، بالتعاون مع أمانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بغية تنمية بعض الحسابات التي أوصى بها نظام الحسابات القومية . غير أن بعض بلدان اللجنة مازالت تفتقر الى نظام للحسابات القومية ، كما أنها لا تنشر حساباتها القومية . ولذلك فإن البلدان بحاجة الى المساعدة في ادخال واستخدام نظام الحسابات القومية وتطبيقه لتحسين وتوسيع الاحصاءات الاساسية .

٢٣٥-٢٤ وتوفر احصاءات الحسابات القومية ، على الصعيد الداخلي للبلدان ، مؤشرات هامة تحتاج اليها هذه البلدان لتقدير وتقييم النمو الاقتصادي ، كما توفر لها اطارا لصياغة سياساتها الانمائية . وما ينشر من احصاءات الحسابات القومية ينبغي أن تستخدمه البلدان بغية مقارنة تنميتها بتنمية البلدان الأخرى ، والمنظمات الدولية ، وخاصة ضمن أسرة الامم المتحدة ، بغية تقدير التقدم المنجز في عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني .

٢٣٦-٢٤ ان ارتفاع الاسعار الشديد وغير المعتاد في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، خلال السنوات القليلة الماضية ، وما يقابله من أثر على حجم تقديرات الناتج المحلي الاجمالي ، قد أدّى الى جعل المقارنات المعيارية للنواتج المحلية الاجمالية لأى بلد بعينه ، عملية مضللة بالنسبة لتقدير النمو الاقتصادي . بل ان استخدام هذه التقديرات في اجراء مقارنات بين بلد وآخر قد كانت أكثر تضليلا ، نظرا لأن المشكلة تزداد تعقيدا باستخدام أسعار الصرف الرسمية

لدى تحويل التقديرات من عملة وطنية الى أخرى ، نظرا الى أن هذه الاسعار لا تعكس عادة القوة الشرائية النسبية للعملات . يضاف الى ذلك أن ارتفاع الاسعار الشديد وغير المعتاد في بلدان اللجنة ، التي يتألف معظم سكانها من المزارعين التقليديين ، والفلاحين ، والعاملين نوى البياقات البيضاء في المدن ، قد حمل عدة حكومات على التدخل لتثبيت أسعار السلع الغذائية الأساسية والبنزين . وهكذا فان قسما لا يستهان به من ميزانيات هذه البلدان ينصب على الاعلانات ، كما أن الاسعار تفقد معناها . وقد اعتمدت الحكومات سياسات اقتصادية ارتجالية غير مخططة وذات نتائج غير مستحبة ، بسبب الافتقار الى دراسات وافية عن الأسعار والأثر الناجم عن تقلبها . وهذه الحالة تستدعي نظاما للاحصاءات الكمية والسعرية يتم تنسيقه وتخطيطه بعناية ، وكذلك نظام مقارنات على درجة معقولة من الدقة للاختلافات القائمة بين البلدان في الانتاج والدخل والقوة الشرائية للعملات .

(ج) السند التشريعي

٢٣٧-٢٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٢٥٦٣ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ ؛ ومن الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٦٦ (د - ٥٠) المؤرخ في ٣ أيار / مايو ١٩٧١ ؛ والفقرة ١ - جيم من قرار المجلس ١٨١٨ (د - ٥٥) المؤرخ في ٩ آب / أغسطس ١٩٧٣ ؛ ومن الفقرتين ١ و ٢ من قرار اللجنة ٤١ (د - ٤) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٣٨-٢٤ تتضمن الاستراتيجية الواجب اتباعها في هذا الصدد أنشطة ترمي الى مساعدة بلدان المنطقة على ادخال واستخدام نظام الحسابات القومية ، وكذلك ادخال واستخدام نظام مترابط للاحصاءات السعرية والكمية . وتتضمن الاستراتيجية كذلك مساعدة البلدان على اعتماد مبادئ منهجية قابلة للمقارنة (تعاريف وتصنيفات معيارية وما الى ذلك) وادخال أسس للتقييم قابلة للمقارنة فيما يتعلق بالمجاميع المقدرة بالعملات الوطنية . وهي تشمل ، بالاضافة الى ذلك الاحتفاظ بملف للحسابات القومية والاحصاءات المالية والسعرية يقوم على أساس الحاسبة الالكترونية في شكل يسمح باسترجاعها من جانب الشعب الفنية لأمانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمؤسسات الاقليمية والباحثين .

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٣٩-٢٤ تتوفر في أمانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في نهاية ١٩٧٩ ، سلسلة من تقديرات الحسابات الوطنية لبلدان اللجنة ، كما سيكون قد صدرت بضع نشرات عن الحسابات القومية ، مما يسهل أعمال التحليل في التخطيط والبرمجة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وسيكون قد عقدت حلقة تدريبية عن تقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة ، ويكون المتدربون قد باشروا تطبيق المنهجيات التي تمت مناقشتها في بلد كل منهم . كما سيكون قد نشرت دراسة عن الاحصاءات السعرية القائمة في منطقة اللجنة . وسوف يكون البرنامج ، في نهاية هذه الفترة أيضا ، قد أسهم في البرامج التدريبية الوطنية والاقليمية في ميدان الحسابات القومية ، وقد قدم خدمات استشارية في الحسابات القومية والاحصاءات المالية والسعرية . ومن المتوقع كذلك أن يقوم أحد أقل البلدان نموا في المنطقة باعتماد نظام الحسابات القومية .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٤٠-٢٤١ سيجري الاضطلاع بمزيد من التنمية والتوسيع لسلاسل تقديرات الحسابات القومية ، كما ستشعر حولية للحسابات القومية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسينعقد فريق عامل بشأن احصاءات توزيع الدخل والاستهلاك والتراكم في بلدان اللجنة ، كما ستباشر الدراسات عن التكاليف المعيشية المقارنة في بلدان اللجنة ، وامكانية ادخال نظام متكامل للاحصاءات السعرية ولكمية ونظام للمقارنات الدولية للنتائج الاجمالي والقوة الشرائية في بلدان اللجنة . وستقدم المساعدة التقنية لمن تطلبها من الحكومات في مجال الحسابات القومية والاحصاءات المالية والسعرية ومن المتوقع أن يعتمد بلدان آخرون على الأقل نظام الحسابات القومية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٤١-٢٤٢ سيتم توسيع وتحسين " حولية الحسابات القومية " ، وسيصدر تقرير عن مقارنات الدخل الحقيقي بين بلدان اللجنة ويعرض على هذه البلدان وعلى اجتماع احصائي منطقة اللجنة وستقد حلقة دراسية عن الأرقام القياسية للأسعار في سياق مقارنات الدخل الحقيقية والقسم المتبادلية في القوة الشرائية لبلدان اللجنة . وستجرى متابعة اعتماد بلدان المنطقة لمبادئ منهجية قابلة للمقارنة . وسيستمر الاسهام في البرامج التدريبية الوطنية والاقليمية والخدمات الامتشارية المقدمة الى الدول الأعضاء .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحب ان تكون فائدتها حدية ، وموجهها التشريعي

٢٤٢-٢٤٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في نطاق خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الأثر المتوقع

٢٤٣-٢٤٤ لقد سبق لوحدة الاحصاءات أن ساعدت على قيام بعض الدول الاعضاء باعتماد نظام الحسابات القومية . ومن المتوقع أن تتمكن خمسة بلدان على الأقل من اعتماد هذا النظام قبل نهاية سنة ١٩٨٣ . ومن شأن ادخال واستخدام نظام الحسابات القومية أن يسهم في توفير اطار لاستحداث نظم احصائية قومية متماسكة . وان الاجتماع التدريبي بشأن تقديرات الحسابات القومية بالاسعار الثابتة سيوفر لبلدان المنطقة الوسائل اللازمة للقيام بتقدير واقعي للتقدم الوطني المحرز في تحقيق اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني .

٢٤٤-٢٤٤ وسوف تساهم الاعمال المتصلة بمقارنات الاسعار والدخل الحقيقي في اعتماد مبادئ منهجية قابلة للمقارنة ، وادخال تقييمات قابلة للمقارنة فيما يتعلق بالمجاميع المقدرة بالعملات الوطنية واستخدام البيانات في سياق دولي ، والمقارنة الدولية لمجاميع الناتج المحلي والنفقات المحلية لبلدان اللجنة . وستوفر هذه الاعمال كذلك معلومات عن اختلاف اشرعية التضخم في مختلف بلدان المنطقة .

البرنامج ٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٤٤-٢٤٥ يتم استعراض أعمال الأمانة في هذا البرنامج من قبل اللجنة في اجتماعها السنوي . وكان أحدث اجتماع لها في آذار/مارس ١٩٧٨ . وأقرت هذه الهيئة هذه الخطة . اما الاستعراض الموضوعي التفصيلي لبرنامج العمل في هذا المجال فتقوم به لجنة الاحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي تجتمع مرة كل سنتين ، وكان آخر اجتماع لها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ .

٢ - الأمانة

٢٤٤-٢٤٦ الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الأمانة هي شعبة الاحصاءات التي كان بها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ١٢ موظفا من الفئة الفنية ، كانت وظائف أربعة منهم تمول من مصادر خارجة عن الميزانية ، من بينهم ثلاثة خبراء استشاريون اتليميون . وكان بالشعبة القسمان التاليان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

موظفو الفئة الفنية

المصادر الخارجية			الوحدة التنظيمية
الميزانية عن	الميزانية العادية	المجموع	
٤	٥	٩	قسم تنمية الاحصاءات
-	٣	٣	قسم جمع الاحصاءات وتحليلها
٤	٨	١٢	المجموع

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٤-٢٤٧ ليس من المنتظر أن يتم الانتهاء من أى عنصر برنامجي من عناصر كل من البرنامجين الفرعيين الوارد وصفهما في الفقرة ٧ - ٧٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (١١) رقم أنه سيتم الانتهاء من بعض نواحي كل عنصر من عناصر البرنامج .

ب* - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢٤-٢٤٨ بالنسبة للبرامج المتعددة التخصصات والمتعددة الشعب مثل التنمية الريفية المتكاملة والطاقة ، سيتم تحقيق التنسيق مع المجالات الموضوعية الأخرى في الأمانة عن طريق الاشتراك ، اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الشعب ، والاجتماعات التقنية الأخرى ذات الصلة ، وتعيين طلبتها المباشرة والطويلة الأجل من البيانات في نفس الوقت الذي يجري فيه استحداث سلاسل البيانات واستعراض برنامج المنشورات التابع للشعبة . وعلى أساس مقررات لجنة الإحصاءات ، سيتم الاضطلاع بأنشطة لتنمية الإحصاءات بالتنسيق مع المكتب الإحصائي بالأمم المتحدة لمواجهة الاحتياجات العالمية والإقليمية .

٢ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة

هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

٢٤٩-٢٤ من المتوقع الاضطلاع بأنشطة هامة مشتركة مع شعبة الموارد الطبيعية ، وشعبة النارة الدولية ، ودائرة النقل البحري والموانئ ، وشعبة النقل والاتصالات ، وشعبة الصناعة وسكان والتكنولوجيا ، وبرنامج التنمية الريفية المتكاملة ، وشعبة الإدارة ، وذلك لوضع سلاسل بيانات فيما يتعلق بإحصاءات الطاقة وإحصاءات التجارة وإحصاءات الاقتصادية للنقل البحري وإحصاءات البيئة وإحصاءات اللازمة للتنمية الريفية ولتجهيز البيانات . وسيتم الاضطلاع ببعض أنشطة محددة بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، بالإضافة إلى المكتب الإحصائي بالأمم المتحدة .

(١١) المرجع نفسه .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٤-٢٥٠ من المتوقع أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد بالنسب المئوية على البرامج الفرعية على النحو المبين في الجدول التالي تقريبا :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئوية)

١٩٨٣-١٩٨٢			١٩٨١-١٩٨٠			١٩٧٩-١٩٧٨			البرنامج الفرعي
المصادر الخارجة عن الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية العادية	المجموع	المصادر الخارجة عن الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية العادية	المجموع	المصادر الخارجة عن الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية العادية	المجموع	
٧٨	١٠٠	٦٤	٧٥	١٠٠	٦٠	٧٩	١٠٠	٦٣	تنمية الاحصاءات
٢٢	-	٣٦	٢٥	-	٤٠	٢١	-	٣٧	جمع الاحصاءات وتحليلها
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - تنمية الاحصاءات

(أ) الهدف

٢٤-٢٥١ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تحسين طاقة وقدرة الخدمات الاحصائية لحكومات المنطقة ، بما في ذلك تنمية وتحسين منهجيات جمع وتنظيم وحفظ المعلومات الاحصائية المتعددة الابعاد والمحللة المطلوبة لمشاريع التنمية الريفية المتكاملة ، وتقديم المساعدة للبلدان لتحسين نظمها عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٤-٢٥٢ على الرغم من أن جميع الحكومات الاعضاء تدرك الاهداف الاساسية للمبانيات الاحصائية الشاملة الوافية الصادرة في الوقت المناسب بوصفها اساسا للإدارة والتخطيط والتنمية ، فان كثيرا

منها واجه صعوبات في تحقيق مستوى التحسين المطلوب في نظمها الاحصائية نظرا لمشاكل مثل نقص الموظفين المدربين تدريباً وافياً ، وعدم توافر الخبرة التخصصية في المنهجيات الاحصائية ، وفي بعض الحالات ، عدم توافر المنهجيات الاحصائية المناسبة . وقد دلت الخبرة على أن هذا النوع من المشاكل يصعب حله بمعزل عن غيره .

(ج) السند التشريعي

٢٤-٢٥٣ يستند السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المعقودة في عام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٤-٢٥٤ حيث أن البرنامج الفرعي المتعلق بتنمية الاحصاءات هو برنامج طويل الأجل ، فإن الأنشطة المحددة الداخلة في هذا البرنامج الفرعي ستستمر ، رغم أن كثيراً من الأنشطة الفرعية ستكون قد انتهت . فقد تقرر مثلاً عقد عدد من الاجتماعات لأفرقة عاملة وأفرقة خبراء وعدد من الحلقات الدراسية ؛ ومن المتوقع أن يعقد بعضها وأن تكون تقاريرها ونتائجها متاحة للبلدان لتخـذ الاجراءات اللازمة . وتتعلق هذه الاجتماعات بأمر تنظيم الاحصاءات ، والصناعات الصغيرة والصناعات المنزلية ، واحصاءات الطاقة ، وأسعار المنتج والمستهلك ، واحصاءات النقل .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٤-٢٥٥ من المزمع تنفيذ المشاريع التالية خلال فترة السنتين :

أ - اعتماد معايير وتوصيات احصائية دولية ؛ ومساعدة البلدان في صياغة وتنفيذ برامجها الاحصائية ؛ واعداد تعليقات وتقارير عن الاداء في البرامج الاحصائية القطرية والاقليمية التابعة للأمم المتحدة ؛ ومساعدة البلدان في اعداد طلبات المساعدة الدولية ؛

ب - تشجيع استحداث حسابات قومية وفقاً لنظام الحسابات القومية المفتوح في بلدان المنطقة عن طريق برنامج يشمل جميع مستويات النظام ، ابتداءً بتنمية الاحصاءات الاقتصادية الاساسية ثم موازين السلع الاساسية وجدول المدخلات والمخرجات ، فالحسابات النهائية ، على ان تدمج في البرنامج الحسابات الاقليمية وكذلك حسابات المناطق الريفية ، بما في ذلك تعزيز جمع وتحليل بيانات الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والدخل والاستهلاك وتوزيع الاصول في المناطق الريفية والحضرية في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، في اطار الاحتياجات من البيانات للتنمية الريفية وتحسين نوعية حياة الفقراء ؛

ج - تنمية الاحصاءات الاقتصادية الاقليمية ، بما في ذلك احصاءات الصناعات الصغيرة والصناعات المنزلية ، وتجارة التوزيع ، واسعار المنتج والمستهلك ، وما شابه ذلك ، مع التأكيد على مثل هذه البيانات بالنسبة للمناطق الريفية ؛

- د - تنمية الاحصاءات الاقليمية المتعلقة بالطاقة ؛
- هـ - تعزيز البرنامج الاقليمي لاحصاءات النقل البحري والموانئ ؛
- و - تنمية الاحصاءات الاقليمية المتعلقة بالنقل والاتصالات ؛
- ز - تقديم المساعدة الى البلدان في تخطيط واجراء وتجهيز احصاءاتها الصناعية ؛
- ح - تنمية الاحصاءات السكانية الاساسية للمنطقة عن طريق التعداد والاستقصاءات الديمغرافية والدراسات الاستقصائية للمعدلات الحيوية ، بما في ذلك التعاون مع البرامج الدولية الأخرى للخصوبة وغيرها من البحوث الديمغرافية ؛
- ط - تنمية احصاءات اقليمية متكاملة للنواحي الديموغرافية والقوى العاملة والنواحي الاجتماعية واستحداث مؤشرات اجتماعية ؛
- ي - مساعدة البلدان في تخطيط وادارة وتجهيز تعداداتها الخاصة بالسكان والاسكان ؛
- ك - تنمية احصاءات اقليمية فيما يتعلق بالبيئة البشرية ؛
- ل - تعزيز القدرة على اجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في الدول الأعضاء وجمع ونشر المعلومات عن الدراسات الاستقصائية بالعينة الحالية ؛
- م - مساعدة البلدان في تنظيم برامج تدريبية ، ودعم المشاريع التدريبية الاقليمية ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالبرنامج التدريبي الذي يوفره المعهد الاحصائي لآسيا والمحيط الهادئ ؛
- ن - استحداث منهجيات لجمع وتنظيم وادارة الاحصاءات المطلوبة للبرامج الاقليمية للتنمية الريفية ؛
- س - تعزيز التعاون التقني فيما بين بلدان المنطقة في مجال برامج التدريب الاحصائي وتنظيم الاجتماعات على نفقة الحكومات وانتداب الخبراء على أساس عدم تسديد تكاليفهم ؛
- ع - تعزيز وتطوير شبكات البيانات المتكاملة على المستويين الوطني والمحلي ، ووضع المفاهيم والتعاريف ونظم التدوين والمعايير والاجراءات المتساوقة ؛
- ف - تعزيز استخدام الحكومات الاعضاء للتقنيات المحسنة في مجال تجهيز البيانات الاحصائية واستعمالات الحاسبة الالكترونية عن طريق تحسين استخدام وأداء معدات الحاسبة الالكترونية ، مع التأكيد على تجهيز التعدادات وعمليات المسح ؛ والتدريب على تجهيز البيانات الاحصائية ؛
- ص - استحداث مصارف للبيانات الديموغرافية على المستوى الوطني .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٤-٢٥٦ بالرغم من أن البرنامج الفرعي وعناصر البرنامج التي تتسم بطابع مستمر ترمي إلى التحسين العام للطاقت الاحصائية الوطنية ، فانها ستستمر في معالجة نواحي أنشطة الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ التي لم يتم الانتهاء منها في فترة السنتين هذه وكذلك معالجة الاحتياجات الناشئة حديثا ومجالات الاهتمام الاحصائي .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدها حدية ومجهها التشريعي

٢٤-٢٥٧ لا توجد في خطة البرنامج الفرعي هذا أى أنشطة ذات فائدة حدية .

(٥) الأثر المتوقع

٢٤-٢٥٨ من المتوقع ، مع نهاية الفترة ، أن يظهر في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ توسع جوهري في الهياكل الأساسية للاحصاءات ، وتحسن في منهجيات جمع البيانات ، ونظام محسن محكم لجمع البيانات ، يدعمه دعما تاما موظفون تقنيون مدربون على نحو أفضل . وفي الوقت نفسه سيتم أيضا تطوير نظم أكفأ لجمع البيانات وتجهيزها وتحليلها . وسيؤدي ذلك الى توافر قاعدة بيانات أشمل وأدق وأكثر ارتباطا بغرض تحليل وتقييم الوضع الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي في البلدان ، وتخطيط التنمية الذي سيركز ، في ما يركز عليه ، على القطاعات الفقيرة من السكان .

البرنامج الفرعي ٢ - جمع الاحصاءات وتحليلها

(أ) الهدف

٢٤-٢٥٩ يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في جمع الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الاحصاءات من البلدان الاعضاء ، وتقييم نوعية الاحصاءات الوطنية وتحسينها واعادة صياغتها والاحتفاظ بها في شكل مناسب لاسترجاعها لمن يريد استخدامها أو للنشر .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٤-٢٦٠ تتمثل المشكلتان المحوريتان اللتان يعنى بهما هذا البرنامج الفرعي فيما يلي :
' ١ ' عدم وجود مصدر سهل المنال للمعلومات الاحصائية المتعلقة بالوضع الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي للبلدان الاعضاء الا عن طريق استحداث نظام للإبلاغ بالاشترك مباشرة مع البلدان الاعضاء نفسها ؛ ' ٢ ' وتنمية الموارد في نطاق الامانة لتقييم البيانات القطرية التي يتم الحصول عليها .
ودون توافر معلومات راهنة دقيقة لا يمكن مراقبة الأنشطة الاقليمية أو وضع أساس وقائعي للمعلومات

وهو أمر ضروري لاجراء دراسات واقعية أو للتخطيط الاقليمي . وأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هي المنظمة الدولية أو الدولية الحكومية الوحيدة في آسيا والمحيط الهادئ التي تعنى ، على نحو ملحوظ ، بجمع ونشر المعلومات الكمية فيما يتعلق بالاقليم ، ولهذا يعتمد مستخدمو المعلومات الاحصائية في مجال الادارة والجامعات والابحاث ، بالضرورة ، على الأمانة بصفتها هذه .

(ج) السند التشريعي

٢٤-٢٦١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المعقودة في عام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٤-٢٦٢ قامت استراتيجية أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، مع عدم الاثقال على البلدان بابلاغ الاحصاءات ، على أساس تنسيق أعمالها المتعلقة بجمع البيانات مع أعمال منظومة الامم المتحدة ، وعلى اقامة ومواصلة تعاون نشط مع البلدان الاعضاء التي تقدم بسخا معلومات احصائية الى الامانة في اشكال شتى مثل الكتب والدوريات والقصاصات والرسائل والاشربة المغناطيسية وماشابه ذلك .

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٤-٢٦٣ ستستمر أعمال جمع وتحرير البيانات في شكل سلاسل زمنية والاحتفاظ بها في صورة مناسبة لسهولة استرجاعها واستكمالها على فترات شهرية وفصلية وسنوية تبعاً لتواتر ورود المعلومات من كل بلد من البلدان الاعضاء . وسيتم الاحتفاظ بالمصادر الاحصائية والملفات والمنشورات لاستخدام الامانة ، ولجمهور والدوائر الاكاديمية والموظفين الحكوميين المعنيين بتنمية المنطقة . وسيستمر العمل في اعداد ونشر ' الحولية الاحصائية لآسيا والمحيط الهادئ ' ، التي تصدر سنويا ، و ' نشرة الاحصاءات الفصلية لآسيا والمحيط الهادئ ' ، و ' المؤشرات الاحصائية فسي بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ' ، و ' احصاءات التجارة الخارجية لآسيا والمحيط الهادئ ' ، التي تصدر سنويا ، و ' الدليل السنوي للاحصاءات الزراعية ' . كما سيستمر العمل لجمع الاحصاءات الخاصة التي يطلبها موظفو الامانة القائمون باجراء دراسات ، أو التي يطلبها شعب أخرى في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لاستخدامات محددة أو للنشر .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٤-٢٦٤ من المزمع تنفيذ المشاريع التالية خلال فترة السنتين :

- أ - جمع وتحضير بيانات احصائية أساسية شهرية وفصلية وسنوية وأخرى أقل تواتراً
والاحتفاظ بها ، بحيث تمثل المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في المنطقة ؛
- ب - الاحتفاظ ببيانات احصائية في شكل سلاسل زمنية تشمل السلاسل الديموغرافية
والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في المنطقة ؛
- ج - جمع ومواصلة بيانات عن الطاقة تفطبي فترات سنوية في شكل سلاسل زمنية ؛
- د - وضع وإدارة ملفات بيانات من أجل مشاريع التنمية الريفية ؛
- هـ - استحداث وإدارة مصرف اقليمي للبيانات الديموغرافية ؛
- و - تقدير وتقييم البيانات الاحصائية التي ترد ، أو يتم جمعها ، من الحكومات
الأعضاء ؛
- ز - جمع احصاءات التجارة الخارجية وابلاغ المكتب الاحصائي بالامم المتحدة بها ،
والاحتفاظ بمكتبة لأشرطة الاحصاءات التجارية الاقليمية في الشكل النمطي للامم المتحدة ؛
- ح - جمع ونشر احصاءات تتعلق بالطاقة ؛
- ط - جمع البيانات الاساسية التي تحتفظ بها الامانة عن طريق نشرها في تقرير خاص
أو تقارير مخصصة أو عن طريق برنامج منظم للنشر .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٤-٢٦٥ - ستستمر المخرجات حتى فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، مع توقع مزيد من التوسع
في شمول البيانات وجمعها والاحتفاظ بها وتحسين نوعيتها ، وفي برنامج النشر وجمع البيانات
الخاصة التي تحتاجها الشعب الاخرى في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
للاستخدامات المحددة أو للنشر .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، بموجبها التشريعي

٢٤-٢٦٦ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(٥) الأثر المتوقع

٢٤-٢٦٧ سيظهر الأثر المتوقع لهذا البرنامج الفرعي في استحداث بيانات أساسية وراهنه
وأفية ذات نوعية محسنة على أساس دولي قابل للمقارنة ، وفي نوعية المنشورات الاحصائية ، والتوسع
في نطاق شمولها من حيث البلدان والمضمون ، وسلسلة قطرية خاصة عن المواضيع المهمة والمستجدة
ذات الأهمية الاحصائية .

الفصل ٢٥ *

الشركات عبر الوطنية

البرنامج : المركز المعني بالشركات عبر الوطنية
والوحدات المشتركة مع اللجان الاقليمية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٥ - ١ تقوم باستعراض عمل الامانة في هذا البرنامج اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، وهي هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تجتمع مرة كل سنة . وقد عقد الاجتماع الأخير في الفترة من ١٦ الى ٢٦ أيار/ مايو ١٩٧٨ . ولم تعتمد تلك الهيئة هذه الخطة بعد .

٢ - الأمانة

٢٥ - ٢ ان وحدة الأمانة العامة المسؤولة عن هذا البرنامج هي المركز المعني بالشركات عبر الوطنية الذي كان في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ يضم ٣٣ موظفا من الفئة الفنية ، كان يجري تمويل وظيفتي اثنين منهم من مصادر خارجة عن الميزانية . ويعاون المركز في تنفيذ هذا البرنامج الوحدات المشتركة التي انشئت بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجان الاقليمية ، وذلك عملا بقرار المجلس (١٩٦١ - د - ٥٩) . وكانت الوحدات المشتركة تضم تسعة موظفين من الفئة الفنية ، تمول وظائف ثلاثة منهم من مصادر خارجة عن الميزانية . وقد كان المركز المعني بالشركات عبر الوطنية يتألف في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ من الشعب التالية :

موظفو الفئة الفنية

المصادر			الوحدة التنظيمية
الميزانية العادية	الميزانية عن الميزانية	المجموع	
٤ (أ)	٢	٦	مكتب المدير التنفيذي
١٢	-	١٢	شعبة تحليل المعلومات
١٠	-	١٠	شعبة تحليل السياسة
٥ (ب)	-	٥	الخدمات الاستشارية
٣١	٢	٣٣	المجموع الفرعي

(يتبع)

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/6(Part 25) .

موظفو الفئة الفنية			الوحدات التنظيمية
المجموع	الميزانية الخارجية عن الميزانية	المصادر الميزانية الحادية	الوحدات المشتركة
١	-	١	الوحدة المشتركة بين المركز واللجنة الاقتصادية لافريقيا
١	-	١	الوحدة المشتركة بين المركز واللجنة الاقتصادية لاوروسا
٥	٣	٢ (ج)	الوحدة المشتركة بين المركز واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
١	-	١	الوحدة المشتركة بين المركز واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
١	-	١	الوحدة المشتركة بين المركز واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى
٩	٣	٦	المجموع الفرعي
٤٢	٥	٣٧	المجموع

- (أ) ان نائب المدير التنفيذي هو كذلك رئيس شعبة تحليل السياسة ، كما أن المدير المعاون المكلف بمكتب المدير التنفيذي هو كذلك رئيس الخدمات الاستشارية .
- (ب) يقوم بتمويل أحد هؤلاء الموظفين برنامج الامم المتحدة الحادى للتعاون التقني .
- (ج) كلف بالعمل مؤقتا في هذه الوحدة موظفان آخران من شعبة التنمية الاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٥ - ٣ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية التي ورد وصفها في الفقرات ٥ با - ١ الى ٥ با - ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١) .

' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩

٢٥ - ٤ يتوقع انجاز مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالشركات عبر الوطنية أو بلوغ مرحلة متقدمة

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (Corr. و ٨/32/6 و 2) ، المجلد الأول .

فيها . ومن المتوقع كذلك انجاز العمل في اتفاق بشأن المدفوعات غير المشروعة في المعاملات التجارية الدولية . وقد يقوم المجلس واللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية باقرار اجراءات أخرى في ميدان الاتفاقات الدولية .

٢٥ - ٥ وستنجز التقارير الخاصة بالمشاريع ١ - ١ ، ٢ - ١ ، ٣ - ١ ، ٤ - ١ ، ٥ - ١ ، ٦ - ١ ، ٧ - ١ ، ٨ - ١ ، ٩ - ١ ، ١٠ - ١ ، ١١ - ١ ، ١٢ - ١ ، ١٣ - ١ ، ١٤ - ١ ، ١٥ - ١ ، ١٦ - ١ ، ١٧ - ١ ، ١٨ - ١ ، ١٩ - ١ ، ٢٠ - ١ ، وبأنشطة الشركات عبر الوطنية في الجنوب الافريقي .

' ٢ ' في ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٥ - ٦ ستنجز التقارير الخاصة بالمشاريع التالية : ١ - ٧ ، ١ - ١١ ، ١ - ١٢ ، ١ - ١٣ ، ١ - ١٤ ، ١ - ١٨ ، ١ - ١٩ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

٢٥ - ٧ ان برامج عمل الوحدات المشتركة المنشأة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجان الاقليمية يجرى اعدادها بالاشتراك بين المركز والوحدات . فضلا عن قيام اتصال دائم بين الطرفين ، يعقد اجتماع تنسيقي بين الوحدات المشتركة مرة كل سنة .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

٢٥ - ٨ وافقت لجنة البرنامج والتنسيق على طرق التنسيق ، سواء في نطاق الامانة العامة أو في نطاق منظومة الامم المتحدة بجمليتها ، وهي الطرق التي اقترحت في الاجتماعات السنوية المشتركة بين الوكالات المنعقدة في اطار لجنة التنسيق الادارية بشأن البرامج المتصلة بالشركات عبر الوطنية . وتم كذلك تحديد المتطلبات التنسيقية مع كل من المنظمات أو الوكالات المعنية بالنسبة لكل من العناصر البرنامجية داخل البرامج الفرعية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٥ - ٩ من المتوقع قيام أنشطة مشتركة هامة مع اللجان الاقليمية (الوحدات المشتركة) ، وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية .

بـم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٥ - ١٠ من المتوقع أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المئوية
على الوجه المبين بصورة تقريبية في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للمراجع الفرعية

	١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨	
المصادر الخارجية	٢٣	٢٣	٢٤	٢٧
الميزانية من المصادر الخارجية	٥	٥	٥	٥
الميزانية المجموع	٢٨	٢٨	٢٩	٣٢
المصادر الخارجية	٢٣	٢٣	٢٤	٢٧
الميزانية من المصادر الخارجية	٥	٥	٥	٥
الميزانية المجموع	٢٨	٢٨	٢٩	٣٢
المصادر الخارجية	٢٣	٢٣	٢٤	٢٧
الميزانية من المصادر الخارجية	٥	٥	٥	٥
الميزانية المجموع	٢٨	٢٨	٢٩	٣٢
المصادر الخارجية	٢٣	٢٣	٢٤	٢٧
الميزانية من المصادر الخارجية	٥	٥	٥	٥
الميزانية المجموع	٢٨	٢٨	٢٩	٣٢
المصادر الخارجية	٢٣	٢٣	٢٤	٢٧
الميزانية من المصادر الخارجية	٥	٥	٥	٥
الميزانية المجموع	٢٨	٢٨	٢٩	٣٢
المصادر الخارجية	٢٣	٢٣	٢٤	٢٧
الميزانية من المصادر الخارجية	٥	٥	٥	٥
الميزانية المجموع	٢٨	٢٨	٢٩	٣٢

١ - تحليل المساهمة

٢ - وضع مدونة لقواعد السلوك واتفاقات أو ترتيبات دولية أخرى

٣ - إنظام شامل للمعلومات

٤ - الخدمات الاستشارية لتعزيز قدرة الحكومات على التعامل مع الشركات عبر الوطنية

٥ - الأنشطة الاقليمية

دال - وصف البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - تحليل السياسة

(أ) الهدف

٢٥ - ١١ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة مقررى سياسة الدول الأعضاء ، والهيئات الحكومية ، والكيانات الاقتصادية الوطنية ، والمنظمات المعنية ، على وضع السياسة وتنفيذها ، وزيادة قدرتها على التعامل مع الشركات عبر الوطنية عن طريق تزويد ما بنتائج البحوث .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٥ - ١٢ ان الدور المتعاطم للشركات عبر الوطنية في التنمية الداخلية والعلاقات الدولية قد حفزت الدول الاعضاء على أن تقدر عن كثب الاثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للشركات عبر الوطنية لدى وضع سياستها الوطنية وسياستها الدولية على السواء . ولكن ليس ثمة فهم كاف لما يمكن أن تؤديه الشركات عبر الوطنية من دور ، ولأثرها على الاقتصاد الوطني والعالمي . ويمود ذلك الى جدة هذه الظاهرة وتعقيدها من جهة ، والى الافتقار الى جملة من المعلومات الكافية والمنهجية عن أنشطة الشركات عبر الوطنية من جهة أخرى . ورغم أن ثمة بعض الدراسات فانها لا تتركز على كثير من المشاكل التي تهم بلدان المنشأ والبلدان المضيفة ، كما أنها تدع مجالاً لكثير من الشفرات . وكثيراً ما تعتمد على تقديرات غير مناسبة أو بيانات تؤدي الى نتائج يحوم حولها الشك . والحاجة ماسة الى دراسات شاملة تسهل على الدول الاعضاء وضع السياسات وتنفيذها تجاه الشركات عبر الوطنية .

(ج) السند التشريعي

٢٥ - ١٣ يؤخذ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفقرتين ١١٦ (أ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٨ (د - ٥٧) المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٤ ، والفقرة ٤ (د) من قرار المجلس ١٩١٣ (د - ٥٧) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والفقرات ٢٦ - ٣٠ من تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن دورتها الثانية (E/5782) ، على النحو الذي اعتمده المجلس في الفقرة (ب) من مقرره ١٨٠ (د - ٦١) المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٥ - ١٤ تتمثل الاستراتيجية المطبقة على هذا البرنامج الفرعي بصورة أساسية في اعداد التقارير لمرضاها على اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية وتعميمها على الدول الأعضاء .

١" الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٥ - ١٥ في نهاية عام ١٩٧٩ سيكون العمل على وضع التقارير عن عناصر البرنامج التالية قد انتهى أو أوشك على الانتهاء : دراسة شاملة متكاملة ، ومسح للبحوث المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ، وثبت مرجعي مشروع ، وأثر الشركات عبر الوطنية على ميزان المدفوعات ، والاعمال المصرفية عبر الوطنية ، والشركات عبر الوطنية العاملة في ميدان التأمين ، والشركات عبر الوطنية العاملة في ميدان الاستشارات ، والشركات عبر الوطنية العاملة في ميدان الاعلان ، والشركات عبر الوطنية العاملة في ميدان وسائل الاعلام ، والشركات عبر الوطنية العاملة في ميدان صناعة الاغذية والمشروبات ، والشركات عبر الوطنية العاملة في ميدان صناعة الأدوية ، والتدابير التي اتخذتها الحكومات لتعزيز قدرتها على التفاوض ، وتحديد خصائص الشركات عبر الوطنية ، والشركات عبر الوطنية في الجنوب الافريقي .

٢" فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٥ - ١٦ في ١٩٨٠-١٩٨١ سيكون العمل على وضع التقارير عن عناصر البرنامج التالية ، قد انتهى أو أوشك على الانتهاء : الشركات عبر الوطنية العاملة في ميدان النقل البحري ، والشركات عبر الوطنية العاملة في ميدان السياحة ، وأثر الشركات عبر الوطنية على العمالة ، والشركات عبر الوطنية وصلتها بالشركات المحلية ، والشركات عبر الوطنية العاملة في ميدان الصناعات الاستخراجية ، والتدابير التي اتخذتها الحكومات لتعزيز قدرتها على التفاوض ، والتدابير الرامية الى تعزيز الموقف التنافسي للشركات المحلية ،

٣" فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٥ - ١٧ ستجرى دراسات عن أثر الشركات عبر الوطنية في المجالات التالية : التجارة والتوزيع ، وتجهيز المعادن ، وصناعات تجهيز المنتجات الزراعية ، وقطاعات السلع الرأسمالية ، والصناعات الكيماوية وغيرها من الصناعات التحويلية ، ونقل التكنولوجيا ، والعمالة ، والصلات مع الشركات المحلية ، والتدابير الرامية الى تحسين قدرة البلدان النامية المضيفة على التفاوض ، والأثر على هياكل الأسواق ، والأثر الاجتماعي السياسي ، والنظام المالي الدولي ، والتقسيم الدولي للعمل .

٤" أنشطة الاستراتيجية التي يبرّجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٥ - ١٨ ليس من الممكن تحديد هذه الأنشطة في الوقت الحاضر .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٥ - ١٩ ليس بالوسع التوصل في هذه المرحلة الى أى مؤشرات محددة لأثر هذا البرنامج القرعي ،

الا انه من المتوقع أن يؤدي هذا البرنامج الفرعي الى زيادة توضيح ما تنطوي عليه عمليات الشركات عبر الوطنية من سائل ، وبصفة خاصة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية والى مساعدة الحكومات فسي تحسين سياساتها المتعلقة بهذه الشركات .

البرنامج الفرعي ٢ - وضع مدونة لقواعد السلوك واتفاقات أو ترتيبات دولية أخرى (أ) الهدف

٢٥ - ٢٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ مدونة لقواعد السلوك والاتفاقات أو الترتيبات الدولية بشأن مسائل محددة متعلقة بعمليات الشركات عبر الوطنية وأنشطتها .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٥ - ٢١ لم يحدد المجتمع الدولي بعد ، رغم الجهود العديدة المبذولة حتى الآن ، " قواعد اللعبة " الشاملة المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة والأنشطة الدولية للشركات عبر الوطنية كما حدث في ميدان الشؤون التجارية والنقدية الدولية .

(ج) السند التشريعي

٢٥ - ٢٢ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرة ٢ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٨ (د-٥٧) المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٤؛ والفقرات ٣ (د) و ٣ (و) ، و ٤ (أ) من قرار المجلس ١٩١٣ (د-٥٧) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ؛ والفقرات من ١٠ الى ١٧ من تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن دورتها الثانية^(٢) على النحو المعتمد بموجب الفقرة الفرعية (ب) من مقرر المجلس ١٨٠ (د-٦١) المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ ؛ وقراري المجلس ٢٠٤١ (د-٦١) المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ ، و ٢١٢٢ (د-٦٣) المؤرخ في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٥ - ٢٣ تتضمن استراتيجية هذا البرنامج الفرعي توفير الدعم الموضوعي والخدمات الموضوعية للهيئات الدولية الحكومية المناطة بها صياغة اتفاقات أو ترتيبات دولية بشأن الشركات عبر الوطنية وذلك عن طريق اعداد وثائق اساسية تقدم تحليلا للمساءل التي تفيد في صياغة مدونة أو اتفاقات أو ترتيبات ، واعداد وثائق تتضمن استمرارها وتقييما لتنفيذ الاتفاقات أو الترتيبات .

"١" الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٥ - ٢٤ في نهاية عام ١٩٧٩ سيكون اعداد عناصر البرنامج التالية قد انتهى أو أشرف على

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الحادية والستون ، الملحق

رقم ٥ (E/5782) .

الانتهاء : وثائق أساسية عن الحسائل والقضايا القانونية المتعلقة بتنفيذ مدونة لقواعد السلوك ، واتفاق دولي بشأن المدفوعات غير المشروعة ضمن المعاملات التجارية الدولية ، وبحوث أساسية عن ترتيب دولي محتمل بشأن حماية المستهلك .

٢ فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٥ - ٢٥ لما كان من العسير التنبؤ بمواعيد امكانية اعتماد مدونة لقواعد السلوك أو غيرها من الترتيبات أو الاتفاقات الدولية ، فإنه يتعذر ايراد وصف يتسم بالدقة للأعمال في هذا الميدان خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وسيكون المركز طرفا اما في الاعمال الرامية الى تيسير السبيل أمام المفاوضات المستمرة أو في المسؤوليات عن تنفيذ ما يعتمد من اتفاقات . وقد تظهر ، خلال فترة السنتين ، مبادرات جديدة تستهدف صياغة ترتيبات أو اتفاقات دولية في مجالات محددة ، مما قد يستلزم قيام المركز بأعمال تمهيدية .

٣ فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٥ - ٢٦ قد تظهر ، خلال فترة السنتين ، مبادرات جديدة تستهدف صياغة ترتيبات أو اتفاقات دولية في مجالات محددة ، مما قد يستلزم قيام المركز بمزيد من الاعمال التمهيدية .

٤ أنشطة الاستراتيجية التي يبرمج أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٥ - ٢٧ ليس من الممكن تحديد هذه الأنشطة في الوقت الحاضر .

(د) الأثر المتوقع

٢٥ - ٢٨ من المتوقع أن يسفر هذا البرنامج الفرعي عن اعتماد مدونة لقواعد السلوك تتعلق بكامل نطاق أنشطة وعمليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من الاتفاقات أو الترتيبات الدولية .

البرنامج الفرعي ٣ - نظام شامل للمعلومات

(أ) الهدف

٢٥ - ٢٩ يهدف هذا البرنامج الى تخفيف حدة العقبات التي تجابهها البلدان النامية عند

صياغة السياسات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عند التعامل مع الشركات عبر الوطنية ، وهي العقبات الناجمة عن الافتقار الى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة عن الشركات عبر الوطنية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٥ - ٣٠ لا تتوفر معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة عن الشركات عبر الوطنية . وان توفير معلومات تتعلق بالشركات عبر الوطنية لهو عنصر حيوى في مساعدة البلدان النامية في رسم سياساتها ازاء الشركات عبر الوطنية أو في التعامل معها . فالملومات غير الكافية أو غير القابلة للمقارنة تتسبب في ايجاد عقبات رئيسية تعترض سبيل فهم آثار الشركات عبر الوطنية .

(ج) السند التشريعى

٢٥ - ٣١ السند التشريعى لهذا البرنامج الفرعى مستمد من الفقرة ٦ من قرار المجلس لاقصادى والاجتماعى ١٩٠٨ (د-٥٧) المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٤؛ والفقرة ٤ (ب) من قرار المجلس ١٩١٣ (د-٥٧) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤؛ والفقرات من ١٨ الى ٢٥ من تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن دورتها الثانية (E/5782) على النحو المعتمد بموجب الفقرة الفرعية (ب) من مقرر المجلس ١٨٠ (د-٦١) المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

"١" الحالة فى نهاية ١٩٧٩

٢٥ - ٣٢ بحلول نهاية فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ سيكون الانشاء المنهجي لقاعدة بيانات قد انتهى ، وعند تطبيق هذا النظام سيجرى تحديد الفجوات القائمة في المعلومات وتحليلها . كما سيتضمن الناتج نشر المعلومات والتحليلات المتعلقة بها بغية مساعدة الدول الاعضاء في صياغة السياسات المتصلة بمعاملاتها مع الشركات عبر الوطنية : أى (أ) القوانين والأنظمة المتصلة بالشركات عبر الوطنية ؛ (ب) تحليلات للصناعات ودور الشركات عبر الوطنية في تلك الصناعات ؛ (ج) اتجاهات أنشطة الشركات عبر الوطنية ؛ (د) معلومات عامة تتعلق بالشركات ؛ (هـ) معلومات متعمقة تتعلق بالشركات ؛ (و) الحقوق والاتفاقات بين كيانات البلدان المضيفة والشركات عبر الوطنية . ومن المكونات الاضافية الهامة تنمية الاعلام عن مصادر المعلومات .

"٢" فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٥ - ٣٣ سيكون الهدف توسيع نطاق ما يجمعه المركز ويحلله وينشره من معلومات وزيادتها عمقا . وبالإضافة الى النشر المنتظم للمعلومات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية بموجب كل عنصر من العناصر المبينة أعلاه ، فانه من المتوقع اصدار منشورات في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ تشمل تحليلا لمصادر

المعلومات ؛ ومتطلبات الاعلان الدولي ، ودراسة استقصائية للتشريعات المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية ؛ وتحليلا للعقود والاتفاقات عبر الوطنية المعقودة مؤخرا في ميدان الصناعات الاستخراجية ؛ والممارسات والسياسات المالية للشركات عبر الوطنية ، والممارسات والسياسات الهيكلية للشركات عبر الوطنية ؛ والأثر الاجتماعي السياسي للشركات عبر الوطنية ؛ والشركات عبر الوطنية والتكنولوجيا ؛ واتجاهات الاستثمارات التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية ؛ وبرز الاستثمارات الأجنبية ورصدها ؛ والعقود والاتفاقات عبر الوطنية التي عقدت مؤخرا في ميدان الصناعات التحويلية ؛ والممارسات المالية للشركات عبر الوطنية ؛ والضرائب التي تمس الشركات عبر الوطنية ؛ وتركز الاسواق في ميدان الصناعات الاستخراجية ؛ ونقد التكنولوجيا الى البلدان النامية ، والمواءمة بين الاحصاءات الدولية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية . هذا وستظن " نشرة مركز الشركات عبر الوطنية " (CTC Reporter) تصدر بصفة منتظمة .

"٣" فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٥ - ٣٤ ستبقى الاستراتيجية على ما هي عليه . وسيتضمن الناتج في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ المواءمة بين المعايير الدولية للمحاسبة والتبليغ ؛ والتشريعات المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية ؛ والشركات عبر الوطنية في ميدان صناعات الخدمات ؛ والمواءمة على الصعيد الدولي بين التدابير الضريبية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ؛ وتركز الاسواق في ميدان الصناعات التحويلية ؛ ودور الشركات عبر الوطنية في تنمية تكنولوجيا وطنية ؛ وتنفيذ سياسات الاستثمارات الاجنبية ؛ والأشكال الجديدة للعقود والاتفاقات عبر الوطنية ؛ وتسعير التحويلات ؛ والمعقود عبر الوطنية في ميدان صناعات الخدمات . هذا وسيستمر اصدار " نشرة مركز الشركات عبر الوطنية " بصفة منتظمة .

"٤" أنشطة الاستراتيجية التي يبرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٥ - ٣٥ ليس من الممكن تحديد هذه الأنشطة في الوقت الحاضر .

(٥) الأثر المتوقع

٢٥ - ٣٦ يتمثل الأثر المتوقع في التأشير بشكل ملحوظ على فهم دور الشركات عبر الوطنية فسي التنمية العالمية ، وساعدة الحكومات في استحداث السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة بالموضوع ، وفي معاملاتها مع الشركات عبر الوطنية .

البرنامج الفرعي ٤ - الخدمات الاستشارية لتعزيز قدرة الحكومات على التعامل مع الشركات عبر الوطنية

(أ) الهدف

٢٥ - ٣٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات المضيفة في البلدان النامية على استعراض السياسات وتحسين التشريعات والانظمة المتصلة بعلاقتها الاقتصادية مع الشركات عبر الوطنية ؛ وتحسين قدرتها على رصد وتنظيم تلك العلاقات بحد الدخول فيها ؛ وزيادة قدراتها على التفاوض حتى تجني فوائد أكبر من وراء الاتفاقات مع الشركات عبر الوطنية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٥ - ٣٨ ان الأنشطة الفعلية أو المحتملة للشركات عبر الوطنية تجمع البلدان النامية تجابه الكثير من المسائل المتعلقة بالسياسة وتجابه ضرورة اصدار أحكام واتخاذ مقررات مستنيرة في غضون المفاوضات مع الشركات عبر الوطنية . كما ان وجود اهتمام للاختلاف في المصالح والأهداف بين الشركات عبر الوطنية والبلدان المضيفة يعني ضمنا انه لا بد للبلدان المضيفة لدى صياغة السياسات العامة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تنتهج ، ضمنا أو صراحة ، سياسات تجتاه الاستثمارات الاجنبية المباشرة - التي تضطلع بها في العادة الشركات عبر الوطنية - وتجاه الشركات عبر الوطنية بوصفها موردة للتكنولوجيا والدراية الادارية . ومن المعتاد أن يتجلى انتهاج السياسات في التشريعات أو في الانظمة أو في كليهما . وكثيرا ما تدع مثل هذه التشريعات الانظمة البسيطة مفتوحا ، بشكل مقصود أو ضمني ، أمام التفاوض حول بعض جوانب شروط دخول الشركات عبر الوطنية وتشغيلها .

(ج) السند التشريعي

٢٥ - ٣٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرة ١١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٠٨ (د-٥٧) المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٤؛ والفقرة ٤ (ج) من قرار المجلس ١٩١٣ (د-٥٧) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤؛ والفقرتين ٣١ و ٣٢ من تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن دورتها الثانية (٢) على النحو المعتمد في الفقرة الفرعية (ب) من مقرر المجلس ١٨٠ (د-٦١) المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

"١" الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٥ - ٤٠ في حين انه يتحذر توقع تمديد مجموع عدد المشاريع الاستشارية والتدريبية والاعلامية

التي ستنفذ خلال فترة السنتين الحالية بدقة ، ذلك ان هذا الأمر يتوقف على الطلبات المحددة المقدمة من الحكومات والتي ترد على أساس مستمر ، فانه من المقدر ، استنادا الى تنامي عدد الطلبات الواردة حتى الآن ، أن يجري ، في اطار هذا البرنامج الفرعي ، تنفيذ نحو ٥ مشروعات استشاريا ؛ وعقد نحو ٢٠ حلقة تدريبية عامة ومتخصصة ؛ والرد على نحو ٥ طلبا من الطلبات المقدمة للحصول على معلومات ، كما ستتم مساعدة عدد الجامعات والمؤسسات التدريبية الوطنية عن طريق استحداث برامج ودورات للدارسين والمدراء في المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية . كما سيجرى تزويد الحكومات بقائمة بالخبراء الاستشاريين توضع على أساس جغرافي واسع النطاق على أن تشمل الخبرة الفنية في مختلف الميادين المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والبلدان النامية .

"٢" الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

٢٥ - ٤١ سيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بذلك النوع من الأنشطة الذي ورد وصف له أعلاه . ومن المتوقع أن يتزايد عدد البلدان التي تطلب مثل هذه الخدمات . ومن المرجح أن تصبح طلبات إعادة ما سبق عقده من حلقات تدريبية عامة أمرا شائعا بحلول عام ١٩٨٠ ، مما سيعكس رغبة الحكومات المضيفة في مواصلة زيادة عدد الموظفين ذوي الدراية المتخصصة في ميدان الشركات عبر الوطنية . كما انه من المتوقع أن تطرأ زيادة على عدد الحلقات التدريبية المتخصصة المتعلقة بمواضيع مثل نقل التكنولوجيا ، وتسهيل التحويلات ، واجراء المفاوضات ، والاعلام والاعلان ، وأشكال المشاركة (المشاريع المشتركة وعقود الادارة) والحلقات التدريبية القطاعية عن الأعمال الزراعية ومصائد الأسماك والنفط والبتروكيماويات والأعمال المصرفية .

"٣" أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجعها التشريعي

٢٥ - ٤٢ ليس من الممكن تحديد هذه الأنشطة في الوقت الحاضر .

(٤) الأثر المتوقع

٢٥ - ٤٣ لا يتسنى في الوقت الحاضر التوصل الى أى مؤشر موضوعي لأثر هذا البرنامج الفرعي ، الا أنه من المتوقع أن تساعد الخدمات المقدمة في اطار هذا البرنامج الفرعي البلدان النامية في جني فوائد أكبر من وراء علاقاتها الاقتصادية مع الشركات عبر الوطنية .

البرنامج الفرعي ٥ - الأنشطة الاقليمية

(أ) الهدف

٢٥ - ٤٤ هدف هذا البرنامج ، فضلا عن تعزيز المساعدة في تأدية عمل المركز ، هو المساعدة في تخفيف حدة المشاكل التي تواجهها الدول الاعضاء في تعاملها مع الشركات عبر الوطنية والتي تعتبر مشاكل خاصة بالاقاليم التي تظهر فيها .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٥ - ٤٥ ان أنشطة الشركات عبر الوطنية تهم جميع الدول الأعضاء وتمتد إلى جميع المناطق ، ولو أن طبيعة المشاكل تختلف من منطقة إلى أخرى . فبعض المناطق لها خبرة طويلة بالتعامل مع الشركات عبر الوطنية ، وقامت على مدى سنوات عديدة باجراء بحوث في هذا المجال ؛ وبعضها بدأ للتو بجمع معلومات عن هذا الموضوع . وتتألف غالبيتها من بلدان نامية ، واحداها (اللجنة الاقتصادية لاروبا) تتألف بصفة أساسية من بلدان متقدمة النمو ذات اقتصاد سوقي أو اقتصاد مخطط مركزيا . على أن الدول تدرك عموما الحاجة إلى تحسين قدرتها على التعامل مع الشركات عبر الوطنية عن طريق جمع وتحليل المعلومات ، والقيام بالابحاث المعمقة ، وتحسين الاطار القانوني الوطني واطار المؤسسات الوطنية ، وتدريب الأفراد .

(ج) السند التشريعي

٢٥ - ٤٦ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٦١) (د - ٥٩) المؤرخ في ٢٩ تموز/ يولييه ١٩٧٥ ومن القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها اللجان الاقليمية .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٥ - ٤٧ يتم اعداد برامج عمل الوحدات المشتركة بصورة مشتركة من جانب كل لجنة من اللجان الاقليمية مع مركز الشركات عبر الوطنية ، وذلك في اطار قرارات اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية والقرارات والمقررات ذات الصلة التي تتخذها اللجان الاقليمية ، التي تتعاون أيضا تماونا وثيقا في تنفيذ وفي تقييم عمل الوحدات المشتركة . وتقوم جميع الوحدات المشتركة بمساعدة المركز في تنفيذ البرامج الفرعية ١ - ٤ . أما سائر عناصر الناتج فيأتي شرحها فيما بعد .

١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٥ - ٤٨ في المنطقة الافريقية ، ستكون قد صدرت تقارير عن تأثير الشركات عبر الوطنية على

التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بعض البلدان الأفريقية المختارة حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية .

٢٥ - ٤٩ وفي المنطقة الأوروبية ، يجرى استكمال عدد من التقارير التي تركز على ما يتصل بالعلاقات الاقتصادية ذات الصلة بالموضوع بين الشرق والغرب وعلى " اتفاقات التعاون الثلاثية " (بين الشركات عبر الوطنية ، ومشروعات ومؤسسات النظم الاقتصادية المعتمدة على التخطيط المركزي في أوروبا الشرقية ، والبلدان النامية) ، وعلى القطاعات التي تبلغ فيها الحاجة الى سد ثغرات المعلومات أقصى درجات الالاحاح . كذلك سيجرى مسح عقود التعاون الصناعي بين الشرق والغرب التي تشترك فيها شركات عبر وطنية ، وذلك بقدر ما تتصل هذه العقود بظروف المنطقسة وبوضعها الخاص .

٢٥ - ٥٠ وفي منطقة غرب آسيا ، ستجرى عمليات مسح لتبين ما اذا كانت هناك شركات عبر وطنية في المنطقة . كما تتناول عمليات المسح هذه بعض جوانب أنشطة الشركات عبر الوطنية في صناعة النفط وفي عدد من القطاعات الرئيسية الأخرى ، وذلك بقدر ما تتصل هذه الجوانب بظروف المنطقة وبوضعها الخاص .

٢٥ - ٥١ وفي منطقة أمريكا اللاتينية ، سيتم اعداد دراسات قطاعية متعلقة بأمريكا اللاتينية ، وسيتم احراز تقدم كبير في التأكد من وجود شركات عبر وطنية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وبعض البلاد المختارة ، وفي التعرف على خصائص هذه الشركات . وسيتم التوصل الى نموذج مساومة للبلدان المصدرة للسلع الأولية ، وذلك من خلال التعاون الاقليمي مع الوحدات المشتركة الأخرى . وسيكون قد تم اكتساب فهم واضح لطريقة تكيف الشركات عبر الوطنية مع مشروعات وسياسات التكامل .

٢٥ - ٥٢ وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، سيتم استكمال عدد من التقارير الخاصة بالشركات عبر الوطنية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، واتمام المرحلة الأولى من المشروع الاقليمي الخاص بدور الشركات عبر الوطنية في مجال تصدير السلع الأولية ، وهو المشروع الذي تشترك فيه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٥ - ٥٣ في منطقة أفريقيا سيستمر تركيز الدراسات على تأثير الشركات عبر الوطنية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان أفريقيا ، بهدف مساعدة الحكومات على تنسيق سياساتها ازاء الشركات عبر الوطنية وعلى تعزيز مراكزها التفاوضية . وسيتم التعرف على البدائل الممكنة للشركات عبر الوطنية لغرض تحقيق التنمية بالاعتماد على النفس . وستستكشف الوسائل التي يمكن بها جعل أنشطة الشركات عبر الوطنية جزءاً من الجهود التي تبذل لتعيق التكامل على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي .

٢٥ - ٥٤ وفي منطقة أوروبا ، سيتم استكمال عناصر البرنامج التالية : اجراء دراسات عن دور الشركات عبر الوطنية في العملية التكنولوجية ونمط التجارة داخل المنطقة ، وعن اشكال ووسائل التعاون بين المشروعات في النظم الاقتصادية التي تعتمد على التخطيط المركزي ، وعدد من الدراسات القطاعية ، ودراسات عن هيكل الشركات عبر الوطنية واستراتيجياتها في المنطقة مع اشارة خاصة الى تأثيرها على تقسيم العمل الدولي ، وتحليل اجراءات فرز ورصد الاستثمارات الاجنبية . وستستمر عمليات المسح الخاصة بالقوانين والنظم والترتيبات المتعلقة بالعقود ، وذلك فيما يتصل بأنشطة الشركات عبر الوطنية في المنطقة .

٢٥ - ٥٥ في منطقة امريكا اللاتينية ، سيواصل البرنامج الفرعي استحداث نظام اعلامي ملائم يركز على وجود الشركات عبر الوطنية وآثارها سواء على مستوى المشروع أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل . وسيحلل تأثير هذه الشركات على البلدان المضيقة باستخدام نظام من المؤشرات يمتد من الحكومات على نحو مستمر من رصد الشركات وعلاقاتها بالجوانب الهامة من عملية التنمية . وسيستمر تركيز الدراسات على المشكلات الخطيرة في التنمية الاقليمية ، مثل اشباع الحاجات الاساسية ، والبحث عن صورة أكثر عدلا لتحقيق تكامل المنطقة مع الاقتصاد الدولي ، واستخدام الطاقة والمصادر الطبيعية بين بلدان المنطقة . ومتى استكملت هذه الدراسات وتم التوصل الى النماذج التفسيرية المؤقتة ، فسوف تستخدم هذه النماذج لمساعدة حكومات المنطقة في صياغة السياسات الوطنية والنماذج التفاوضية ازاء الشركات عبر الوطنية .

٢٥ - ٥٦ وفي منطقة غرب آسيا ، ستجمع بيانات عن جوانب مختلفة للاستثمار الاجنبي ، بما في ذلك ما هو موجود فعلا من رأس المال الاجنبي ، والتدفق السنوي للاستثمار ، وخروج الأموال ، والغاء الاستثمارات لرؤوس الأموال ، وتحويل الارباح الى الخارج . ومتى تم انشاء النظام الاعلامي للاقليم ، فسوف يكرس مزيد من الموارد للبحث ؛ وسيتم القيام بمشروعات لمسح عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، وكذلك بحث تأثير الشركات عبر الوطنية على موازين المدفوعات ، بقدر ما تتصل هذه بظروف المنطقة الخاصة وبوضعها الخاص .

٢٥ - ٥٧ وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، سيستمر العمل بالبرنامج المتكامل الذي يشمل الابحاث التي تستهدف وضع السياسات ، وجمع وتحليل ونشر المعلومات ، والتعاون التقني . وسيزيد التركيز على سياسات الحكومات ازاء الشركات عبر الوطنية وعلى التدابير اللازمة لتعزيز القدرة التفاوضية للبلدان المضيقة ، وخاصة البلدان النامية . أما أنشطة البحث في كل قطاع على حدة فسوف تتم من خلال دراسات اقليمية واطاليمية ، بما في ذلك المرحلة الثانية من المشروع الاقليمي الذي يتناول دور الشركات عبر الوطنية في السلع الاولية المعدة للتصدير .

٣١ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٥ - ٥٨ في منطقة افريقيا ، ستستمر الدراسات الخاصة بتنسيق سياسات الحكومات في المنطقة ازاء الشركات عبر الوطنية وتعزيز قدراتها التفاوضية ، وبسبل ووسائل تحقيق الرقابة

الفعالة على أنشطة الشركات عبر الوطنية والافادة من هذه الأنشطة الى أقصى حد ممكن فسي خطط التكامل دون الاقليمي والاقليمي ، وبالدائل الممكنة للشركات عبر الوطنية بفرض تحقيق التنمية الجماعية بالاعتماد على النفس ، وتنفيذ مدونة لقواعد السلوك وبعض الاتفاقات الاخرى المتعلقة بأنشطة الشركات عبر الوطنية .

٢٥ - ٥٩ وفي منطقة اوروبا ، سيجرى مزيد من الدراسات وستجمع المعلومات ، خصوصا فيما يتعلق بتأثير الشركات عبر الوطنية على هياكل الأسواق وعلى أساليب العمل في الأسواق ، وبالاتجاهات الجديدة في تطور الترتيبات الخاصة بالتعاون بين الشرق والغرب والتي تشترك فيها الشركات عبر الوطنية ، ويعدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، بقدر ما تتصل بظروف المنطقة الخاصة وبوضعها الخاص .

٢٥ - ٦٠ في منطقة امريكا اللاتينية ، لن تتناول الأنشطة التي سبق تحديد خطوطها العريضة سوى ١٠ بلدان مختارة في المنطقة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . والهدف الرئيسي في فترة سنتي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ هو ادخال نظام كامل المدى للاعلام والرصد والتفاوض يركز على التعاون الاقليمي الدائم .

٢٥ - ٦١ في منطقة غرب آسيا ، ستتناول مشروعات البحث الشركات عبر الوطنية في عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، وبعض المسائل الاخرى مثل توزيع الدخل . وسيستكمل موجز تاريخ الشركات بحيث يشمل أعدت البيانات . وسوف تبدأ عملية متابعة خاصة بمدونة قواعد السلوك بفرض التقدم الى الحكومات بتوصيات متعلقة بالسياسات .

٢٥ - ٦٢ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، سيستمر تطبيق الاستراتيجية الخاصة بفترة السنتين السابقتين ، مع ادخال التعديلات اللازمة على ضوء التجربة السابقة . وسيكون التركيز في فترة هاتين السنتين على جهود تعاونية محددة تبذل على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي لتعزيز المركز التفاوضي للحكومات عن طريق الاعتماد الجماعي على النفس .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٥ - ٦٣ ليس من الممكن تحديد هذه الأنشطة في الوقت الحاضر .

(٥) الأثر المتوقع

٢٥ - ٦٤ لا سبيل الى الوصول الى مؤشرات كمية لتأثير هذا البرنامج الفرعي ، ولكن من المتوقع أن تتحسن الى حد كبير القدرة العامة للحكومات المنسيفة ، وخاصة حكومات البلدان النامية كل في منطقتها ، على صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية وخطط التنمية فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية . والبرنامج الفرعي مصمم بحيث يأخذ أنواع كل منطقة في الاعتبار الكامل . ومن المتوقع

أن تتمكن المناطق بفضل المشروعات الاقليمية ، من اجراء المقارنات المناسبة واستنباط النتائج المفيدة منها . ولما كانت منطقة اوربا تضم بلدانا متقدمة النمو ، فان تجربتها مع الشركات عبر الوطنية قد تكون مفيدة لبلدان المناطق الاخرى في صياغة مواقفها ازاء أنشطة الشركات . وسوف تعزز البرامج الفرعية ، في سياق مشروعات التكامل الاقليمي ، فاعلية المواقف الاقليمية والمواقف المشتركة ازاء الشركات عبر الوطنية .

الفصل ٢٦ *

النقل

البرنامج ١ - إدارة الشؤون الدولية والاقتصادية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٦-١ يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض عمل الأمانة العامة في هذا البرنامج . وقد عقد آخر اجتماع في نيسان /ابريل ١٩٧٨ . ولم يستعرض ذلك الجهاز هذا المشروع .

٢ - الأمانة

٢٦-٢ ان وحدة الامانة العامة المسؤولة عن هذا البرنامج هي ادارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية التي خصص فيها اثنان من موظفي الفئة الفنية لهذا البرنامج في ٣ تموز/يوليه ١٩٧٨ . وقبل ذلك التاريخ كانت الوحدة المسؤولة بالأمانة العامة هي قسم النقل التابع لمركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ، الذي يعمل به ثمانية من موظفي الفئة الفنية . وتدعم وظيفتان من مصادر خارجية عن الميزانية .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

٢٦-٣ من المتوقع في ضوء قرار لجنة البرنامج والتنسيق الذي اتخذته في دورتها السابعة عشرة في أيار/مايو ١٩٧٧ (١) أن يحتفظ المقرر بمسؤولية التنسيق الشامل بشأن المسائل المتعلقة بمؤسسات النقل وتكنولوجيات النقل البرى فيما يتعلق بأكثر من منطقة ، وأيضاً بشأن تكنولوجيات النقل الجديدة . وفيما يختص بتخزين المعلومات واسترجاعها سيوفر المقرر قائمة بدراسات وتقارير عن اقتصاديات النقل والتكنولوجيا داخل المنظومة . وستوزع على اللجان الاقليمية وتنقل اليها ، تحقيقاً للأمرية ، جميع الأنشطة الاخرى المتعلقة بالنقل البرى وجميع أنشطة المساعدة التقنية على الأصعدة الاقليمية والقطرية . ويتوقف اتخاذ قرار نهائي لتنفيذ هذه التغييرات التي يتضمنها البرنامج على اجراء من جانب الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين .

٤ - الانجازات المتوقعة

٢٦-٤ من المتوقع أن يتم في ١٩٧٨-١٩٧٩ انجاز عناصر البرنامج التالية التي ورد وصفها في الفقرة ٥ ألف - ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٢) : ٦ - ١

* صدر من قبل تحت الرمز (A/33/6(Part 26) و Corr.1 .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/32/38) ، الفقرة ١٤ (٣) .

(٢) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 and 2) ، المجلد الأول .

٥-٢٦ ومن المتوقع نقل أنشطة البرنامج التالية الى اللجان الاقليمية في كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ : انشاء الطرق المخفضة التكلفة في المناطق القاحلة ؛ التخطيط المتكامل للنقل ؛ تحديد مجالات الأولوية في التعاون التقني بين البلدان النامية في مجال تطوير النقل ؛ استخدام خدمات الطرق المائية والملاحة الساحلية والخدمات البحرية القصيرة ؛ والنقل الريفي في البلدان النامية .

با* - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

٦-٢٦ فيما يختص بالأنشطة التي سوف تنفذ حسب البرنامج في مجال النقل ، في اطار الأمانة العامة ، وبصفة خاصة الأنشطة التي سيقوم بها مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ومركز الاسكان والبناء والتخطيط فان اجراءات التنسيق الرسمي لم تتخذ بعد .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٧-٢٦ لم تتخذ بعد ايضا اجراءات التنسيق الرسمي فيما يتعلق ببرنامج النقل مع اللجان الاقليمية والمنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الطيران المدني الدولي ، والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، والبنك الدولي .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة

١٩٨٣ - ١٩٨٠

٨-٢٦ من المتوقع ان تضع الادارة ، في حدود ولايتها فيما يتعلق بالتنسيق الموضوعي ، قدر الامكان ، منهجيات برمجة وتخطيط مشتركة فيما يتعلق بتنمية النقل ، للعمل بها في منظومة الأمم المتحدة بالاشترك الكامل مع جميع المنظمات والوكالات المعنية واللجان الاقليمية المختصة . وعلى اعتبار أن الادارة جهة وصل مركزية ذات صلاحيات مستمرة فيما يتعلق ببعض النواحي المؤسسية والتكنولوجية للنقل على الصعيد الدولي فانها قد تنظر في عقد حلقات دراسية أو ندوات اقليمية حول موضوعات مختارة حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً ، بالتعاون مع اللجان الاقليمية والعناصر المعنية في منظومة الامم المتحدة .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٩-٢٦ نظرا لوجود برنامج فرعي واحد ، فان جميع الموارد ستخصص له .

دال - الاطار العام للبرنامج

١٠-٢٦ من المتوقع خلال فترة الخطة ان يركز البرنامج ، بعد تطبيق اللامركزية والانتها* من الدراسات المذكورة ، على العناصر المختلفة للولاية التي عهدت بها لجنة البرنامج والتنسيق الى المقر . وتتضمن هذه المسائل التنسيق الموضوعي لأنشطة النقل داخل منظومة الأمم المتحدة ودعم خدمات الاعلام فيما يتعلق بعمل منظومة الأمم المتحدة في ميدان النقل ، وذلك الى الحد الذي تسمح به الموارد ، وأعاد الدراسات الخاصة بالنقل البري .

ها - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي - وضع البرامج وتقييمها

(أ) الهدف

٢٦ - ١١ ان الهدف الثلاثي لهذا البرنامج الفرعي هو : ' ١ ' العمل على وضع منهج متماسك لتطوير قطاع النقل عن طريق دعم جهود تنسيق و برمجة الأنشطة الفنية التي تقوم بها العناصر المعنية بمنظومة الامم المتحدة ، ' ٢ ' رصد البيانات المتعلقة بالنقل والتعرف على تكنولوجيات النقل الجديدة والمسائل الرئيسية لتطوير النقل ذات الاهمية الاقليمية واستحداث مناهج اقليمية تعاونية لتحليلها ؛ ' ٣ ' ابلاغ الحكومات ، عن طريق خدمات الاعلام المحسنة ، بالأنشطة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال النقل .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٦ - ١٢ تقدم مؤسسات منظومة الامم المتحدة مجموعة أساسية من الخدمات الى البلدان النامية في ميدان النقل ، بالنسبة اما لطرائق نقل معينة أو للاحتياجات من النقل المتعدد الطرائق . ومع ذلك ، فقد ظلت هذه الأنشطة غير منسقة بالدرجة الكافية فيما بين مختلف المنظمات ، فلم يتم حتى الآن التوصل الى منهج منسق يمكن ان يحقق الكفاية المثلى .

٢٦ - ١٣ ويتطلب هذا التنسيق معرفة بالمشاكل الكبرى المتعلقة بالنقل والتي يواجهها المجتمع العالمي وبصفة خاصة البلدان النامية وصلة هذه المشاكل بالتجارة الدولية والتنمية الوطنية . كما يتطلب استحداث منهج مشترك لأنشطة الأمم المتحدة وكذلك مجموعة من الأنشطة المتسقة والتنفيذ المنسق للبرامج .

٢٦ - ١٤ وبينما تتوفر ، بأشكال متعددة ، المعلومات المتعلقة بالتطورات في ميادين التخطيط والادارة والتنظيم وأيضا في مجال التكنولوجيا ، فان هذه المعلومات لن تكون سهلة المنال لدى غالبية المستعملين المحتملين في البلدان النامية ما لم توفر لهم جهة وصل في اطار منظومة الأمم المتحدة .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ١٥ خولت التوصيات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق (٣) في دورتها السابعة عشرة برنامج النقل في المقر الصلاحيات التالية : ' ١ ' التنسيق الشامل في الشؤون المتعلقة بعدة منظمات ؛ ' ٢ ' المسائل المتعلقة بمؤسسات النقل البري والتكنولوجيات المتعلقة بأكثر من منطقة ؛ ' ٣ ' تكنولوجيات النقل الجديدة ؛ ' ٤ ' تخزين المعلومات واسترجاعها . وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره ٢٠٩٨ (د - ٦٣) المؤرخ في ٣ آب / اغسطس ١٩٧٧ على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق . وقد أجلت الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين النظر في التوصيات الى الدورة التالية .

(٣) المرجع نفسه الملحق رقم ٣٨ (A/32/38) ، الفقرة ١٤ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ١٦ من المتوقع ان يتم الانتهاء في أواخر ١٩٧٩ من دراسة خاصة بالمسائل الهامة المتعلقة بالنقل في الثمانينات ، بهدف التوصل الى استراتيجية انمائية دولية جديدة .

٢٦ - ١٧ ستصدر نشرة مرتين سنويا لعرض المعلومات التي لها علاقة خاصة بالنقل وسيتم اجراء التنسيق اللازم لبرمجة أنشطة النقل وتنفيذها داخل منظومة الأمم المتحدة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ١٨ من المتوقع أن تقوم الادارة في فترة السنتين هذه بدور هام في تنسيق أنشطة الخطط والبرامج المتوسطة الأجل وفي خدمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مداولاته المتعلقة بشؤون النقل .

٢٦ - ١٩ سيتم أيضا بحث المسائل المتعلقة بتخطيط النقل وادارته والتي لها أثر على مسائل التنسية ككل .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ٢٠ تعد المهام المذكورة اعلاه لفترة السنتين السابقتين ذات طبيعة مستمرة وسيستمر العمل على تنفيذها .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ٢١ من المتوقع ان تدعم الأنشطة المتوخاة قدرات الامم المتحدة في ميدان النقل وبالإضافة الى ذلك ، فمن المتوقع ان تساعد أنشطة المعلومات المتعلقة بمشاكل النقل واضعي السياسة في تخطيط التدابير اللازمة للنمو المتكامل للهيكل الأساسية للنقل في بلادهم .

البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٦ - ٢٢ تتولى استعراض جهود الامانة في هذا البرنامج اللجنة التقنية للخبراء واللجنة التنفيذية ومؤتمر وزراء دول اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وتجتمع اللجنة التقنية للخبراء ومؤتمر وزراء دول اللجنة الاقتصادية لافريقيا مرة كل عامين . وكان آخر اجتماعين لهاتين الهيئتين قد عقدا في شباط/فبراير - اذار/مارس ١٩٧٧ . وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة كل عام . ولم توافق تلك الهيئات على هذه الخطة .

٢ - الأمانة

٢٦ - ٢٣ الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الأمانة هي شعبة النقل والاتصالات والسياحة . وقد بلغ عدد موظفي الفئة الفنية العاملين بهذه الشعبة ، في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ تسعة موظفين ، تمول وظيفتا اثنين منهم من موارد خارجه عن الميزانية . وكانت بالشعبة الوحدات الثانية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ :

موظفـــــــــو الفئة الفنيـــــــــة			الوحدة التنظيمية
المصادر			
المجموع	عن الميزانية	الميزانية العادية	
٥	١	٤	النقل
١	-	١	برنامج الطرق العامة عبر الافريقية
١	١	-	السياحة
١	-	١	الاتصالات
١	-	١	رئيس الشعبة
٩	٢	٧	المجموع

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج - ج

٢٦ - ٢٤ لا توجد اية اختلافات بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

٢٦ - ٢٥ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية المذكورة في الفقرة ٩ - ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٤) :

(٤) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ ، (A/32/6 و Corr.1 and 2) ، المجلد الأول .

(أ) شكلت لجنة تنسيق لتنفيذ مشروع شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي ستربط بين البلدان الافريقية . والمنظمات الأخرى الأعضاء في هذه اللجنة بالإضافة الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، هي الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومنظمة الوحدة الافريقية وبنك التنمية الافريقي ؛

(ب) من المتوقع ان تبدأ لجنة عاملة ، تضم اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، جهودها قبل فترة الخطة وخلالها لتخطيط وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالمشروع الاقليمي المعني بالاتصالات عن طريق التوابع الاصطناعية . وستكون اللجنة الاقتصادية لافريقيا مركزا لأنشطة اللجنة هذه .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

٢٦ - ٣٠ على الرغم من عدم وجود اتفاقات رسمية فانه من المتوقع القيام بأنشطة مشتركة خلال فترة الخطة مع عدد من وكالات الامم المتحدة ، من بينها الوكالات التالية :

(أ) الاتحاد البريدي العالمي : تنظيم اجتماع مشترك خاص بتحديد طرق ارسال البريد ، وتحقيق التوافق فيما بين التعريفات البريدية الافريقية ، وعقد حلقة دراسية حول تطوير الهياكل البريدية ؛

(ب) منظمة الطيران المدني الدولي : استحداث سياسات تؤدي الى مزيد من التعاون مع البلدان الافريقية في مجال خدمات النقل الجوي ؛

(ج) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية : تقديم المساعدة فيما يختص بالمشاكل العامة للنقل ، مثل تصديق الاتفاقية الدولية المقترحة لحاويات النقل المأمون المتعددة الطرائق والاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات ، والآثار الاقتصادية والقانونية والتنظيمية للنظام المقترح لعمليات النقل الدولي متعدد الطرائق ؛

(د) برنامج الامم المتحدة للبيئة : اجراء دراسات حول حماية البيئة وتنمية السياحة ؛

(هـ) لجان الامم المتحدة الاقليمية الأخرى ؛

(و) ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية - البرنامج المعدل للنقل : التنسيق ونشر المعلومات .

٢٦ - ٣١ من المتوقع أيضا التعاون مع عدد من الوحدات داخل أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

(أ) شعبة التجارة الدولية والتمويل : المشاكل التجارية العامة المتعلقة بالنقل في افريقيا واجراء بحث مبدئي في النواحي المتعلقة بالشحن الجوي والخاصة بتنمية التجارة بين البلدان الافريقية والبلدان الأخرى ؛

(ب) شعبة الاحصاءات : عدد من المشروعات مثل اقامة المصارف دون الاقليمية لبيانات النقل وتنظيم حلقات دراسية عن السياحة ودراسات احصائية حول اقامة وحدات بحث خاصة بالنقل البحري . الخ ؛

(ج) شعبة الموارد الطبيعية : دراسة حول النواحي الاقتصادية والتقنية والتشغيلية لناقلات البضائع السائبة وأساطيل الناقلات لنقل المواد الخام ونصف المصنعة ؛

(د) شعبة الزراعة المشتركة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الاغذية والزراعة : تطوير الصناعة الافريقية لصيد الاسماك ، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بالتنوع والأمن وشحن السفن وحفظ الاسماك وتوزيعها ونقل المنتجات الغذائية ؛

(هـ) شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية : دراسة حول المرافق المتوفرة لتنمية القوى العاملة في مجال تحليل أنظمة النقل وتصميمها ، واقتصاديات وادارة النقل ، وتكنولوجيا المركبات ، وكذلك نقل المدخلات والمنتجات الصناعية ، وصناعة معدات المركبات والاتصالات ؛

(و) شعبة التنمية الاجتماعية : مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والاتصال الجماهيري ؛

(ز) شعبة الادارة العامة والتنظيم والقوى العاملة : مشروعات تنمية القوى العاملة لادارة الشركات العامة في قطاعي النقل والاتصالات .

جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٦ — ٣٢ من المتوقع أن يكون اتجاه تخصيص الموارد ، بالنسبة المشوية ، للبرامج الفرعية بالشكل المبين في الجدول التالي تقريبا :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - بناء وتخطيط المؤسسات

(أ) الهدف

٢٦ - ٣٣ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة حكومات البلدان الافريقية وخاصة الحكومات المضرورة ، مثل حكومات اقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية ، في استحداث شبكة نقل موحدة ومنسقة على الصعيدين الوطني والدولي ، لتسهيل انتقال الأشخاص وحركة البضائع. وسوف تشمل مجالات المساعدة ترتيبات التصميم والتطوير والتنفيذ والترتيبات المتعلقة بالقوى العاملة والتنظيم على المستويات الوطنية والمشاركة بين الدول .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ٣٤ لا توجد لدى كثير من البلدان في المنطقة سياسات نقل رشيدة قائمة على أساس الاحتياجات الشاملة للتنمية الاقتصادية ، ولذا فانها لا تراعي بشكل كاف في سياسات تطوير النقل لديها الحاجة الى التكامل الاقتصادي على أساس امكانيات التنمية دون الإقليمية أو الإقليمية . ولا توجد أيضا في كثير من المناطق دون الإقليمية من القارة مؤسسات دائمة لتخطيط وتطوير وتنسيق النقل المشترك بين الدول . وتوجد مشاكل معينة في كل من القطاعات الفرعية في معظم المناطق دون الإقليمية : السكك الحديدية - الافتقار الى معايير موحدة بشأن معظم السكك الحديدية ؛ الطرق الهائية الداخلية - عدم وجود تسهيلات كافية ونقص السفن المنخفضة التكلفة ؛ النقل الجوي - عدم وجود تعاون بين الخطوط الجوية الوطنية الصغيرة والكثيرة غير القومية ، فيما يتعلق بمواعيد السفر واستخدام المعدات والتسهيلات ، والافتقار الى خدمات الشحن الجوي والخطوط الجوية المتعددة الجنسيات في المنطقة ؛ الطرق الدولية - عدم وجود طرق دولية جيدة تربط بين بلدان المنطقة ؛ ووجود أنماط وأنظمة مختلفة ؛ وعموما - نقص التسهيلات فيما بين بلدان المنطقة .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ٣٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٣٥ (د - ٣٥) المؤرخ في ٩ نيسان / ابريل ١٩٦٣ ، و ١٠٨٢ ألف (د - ٣٩) المؤرخ في ٣٠ تموز / يولييه ١٩٦٥ ، و ١٢٠٢ (د - ٤٢) المؤرخ في ٢٦ ايار / مايو ١٩٦٧ ، و ١٨٠٤ (د - ٥٥) المؤرخ في ٧ آب / أغسطس ١٩٧٣ و ٢٠٩٧ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٩ تموز / يولييه ١٩٧٧ ، وقرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٦١ (د - ٨) ، و ١٩٥ (د - ٩) ، و ١٩٨ (د - ٩) ، و ٢٦٣ (د - ١٢) ، و ٢٧٧ (د - ١٢) و ٢٩١ (د - ١٣) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ٣٦ من أجل زيادة الوعي بين البلدان الاعضاء بالحاجة الملحة للتعاون في المجالات الحيوية لتطوير النقل في المنطقة ومزايا هذا التعاون ، ستعقد حلقات دراسية حول : اصلاح المركبات وصيانتها ، واقامة الطرق الريفية وصيانتها ، وادارة الموانئ وعملياتها . وسيتم تشكيل فريق عامل من الخبراء حول تنميط معدات النقل ، وستقدم المساعدة لاقامة مؤسسات نقل متخصصة في الجنسيات .

٢٦ - ٣٧ سيتم القيام بالأنشطة التالية بحلول أواخر ١٩٧٩ : حلقة دراسية حول اصلاح المركبات وصيانتها ؛ تقديم مساعدة عامة في تطوير النقل الى مؤسسات النقل متعددة الجنسيات مثل اتحاد السكك الحديدية الافريقية ، واللجنة الافريقية للدوران المدني ، ورابطة الخلدوك الجوية الافريقية ؛ وتنظيم حلقات دراسية حول الطرق الريفية ؛ وتشكيل فريق عامل من الخبراء حول تنميط معدات النقل وتنظيم حلقة دراسية حول ادارة الموانئ وعملياتها .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ٣٨ . ستقدم المساعدة الى الجهاز الاقليمي الدولي الحكومي الدائم المختص بوضع السياسات والتخطيط فيما يتعلق بترتيبات النقل المشتركة ، والى الجهاز الدائم لشؤون السياسات والتنسيق للنقل دون الاقليمي في افريقيا الوسطى ، كما ستجرى دراسات لانشاء أجهزة مماثلة في المناطق الاخرى دون الاقليمية . وستجرى دراسات حول انشاء وحدات دون اقليمية للبحث الخاص بالشحن البحري ومصارف معلومات دون اقليمية للنقل ، وحول النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والتشغيلية لناقلات البضائع السائبة والناقلات عموما .

٢٦ - ٣٩ في نهاية فترة السنتين ، سيكون قد تم انشاء مصارف بيانات للنقل في معظم المناطق الافريقية دون الاقليمية وكذلك انشاء جهاز دائم لتنسيق سياسات النقل على المستوى دون الاقليمي . وسيكون قد تم اجراء دراسات جدوى تناقش مع البلدان الاعضاء وسيتم قطع شوط طويل في التحضير لانشاء وحدات بحث خاصة بالشحن البحري في المناطق دون الاقليمية وخاصة كذلك بخدمات البضائع السائبة والناقلات عموما في المنطقة .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٦ - ٤٠ ستجرى دراسات جدوى لخدمات الشحن الجوي متعددة الجنسيات وتخطيط الطرق الزراعية وتمويلها وصيانتها . كما سيتم استعراض التقدم الذي حققته الهيئات الحكومية من خلال العمل الجماعي في قطاع النقل . وسوف تنظم حلقة للتدريب العملي بشأن البضاعة السائبة والحجز المتعلق بالشحن واستئجار السفن . وستعقد حلقة دراسية حول تكنولوجيا مناولة المواد في افريقيا ،

كما سيعقد اجتماع لفريق عامل من الخبراء حول المشاكل الخاصة بالترانزيت والتسهيلات فيما بين البلدان غير الساحلية والدول البحرية المجاورة .

٢٦ - ٤١ ومن المتوقع أن تبدأ خدمة متعددة الجنسيات للشحن الجوي في افريقيا . وسيصدر تقرير حول التقنيات الجديدة في تخطيط الطرق الزراعية وتمويلها وهيانتها ويرسل الى الدول الأعضاء ، كما ستتظم خدمات للحجز المتعلق بالشحن وللاستئجار في بعض المناطق دون الاقليمية . وسيصدر أيضا تقرير حول الترتيبات المتسهلية بين الدول البحرية والدول غير الساحلية مما من شأنه أن يخفض تكاليف النقل بالنسبة للدول الأخيرة .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ٤٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ٤٣ من المتوقع ، كنتيجة مباشرة للأنشطة المذكورة أعلاه ، أن تنفذ المرحلة الأولى من إنشاء شبكة نقل منسقة ومتكاملة تماما في المنطقة الافريقية . وعلى وجه التحديد ، ستكون المؤسسات أو الترتيبات التنظيمية التالية ، التي تهدف الى تحقيق حرية الانتقال وسهولته في جميع أنحاء القارة ، قد أصبحت أمرا واقعا :

١ ' إنشاء معاهدة تدريبية متعددة الجنسيات للمتخصصين في معظم وسائل النقل ؛

٢ ' اقامة أجهزة دون اقليمية تتولى مسؤولية تخطيط وتطوير وتنسيق الطرق العامة عبر الافريقية ووسائل النقل الأخرى في المناطق دون الاقليمية والمنطقة ككل ؛

٣ ' وضع معايير وأنظمة متوافقة للطرق الدولية ؛

٤ ' اقامة وصلات بين بعض السكك الحديدية الموجودة والمتسقة ؛

٥ ' إنشاء شركات متعددة الجنسيات للشحن البحري ورابطات للموانئ ومجالس استشارية للمستعملين ؛

٦ ' تنظيم أنشطة متوافقة ومنسقة لخدمات الشحن الجوي متعددة الجنسيات والخطوط الجوية الوطنية .

البرنامج الفرعي ٢ - الروابط بين الدول الافريقية

٢ - ١ الطيران المدني

(أ) الهدف

٢٦ - ٤٤ ان الهدف من هذا الجزء من البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان والمناطق دون الاقليمية ، بالتعاون مع شعبية التجارة الدولية والتمويل ، في البحث الميداني حول النواحي الخاصة بالشحن الجوي من تنمية التجارة فيما بين البلدان الافريقية والبلدان الأخرى ، بما في ذلك بصفة خاصة : ' ١ ' تقييم طاقة الشحن الجوي على طرق مختارة اقليمية وعابرة للقارات ؛ ' ٢ ' بحث وتشجيع تكوين خطوط جوية متعددة الجنسيات في افريقيا ؛ ' ٣ ' بحث أساليب الانتفاع الأفضل من مرافق الطاقة الجوية والأرضية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ٤٥ على الرغم من وجود عدة خطوط جوية افريقية وطنية ، لا يزال الاتصال الجوي بين البلدان الافريقية ضعيفا وحجم الشحن الجوي فيما بينها ضئيلا جدا اذا قورن بالقدرة المتوفرة . وبالإضافة الى ذلك ، لا يوجد أى تعاون فيما بين الخطوط الجوية الوطنية هذه في سبيل الاستغلال الفعال للمعدات والتسهيلات الأرضية . وان من أهداف الأمانة ، بالتعاون مع الوكالات الأخرى (منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة الافريقية للطيران المدني . الخ) ، التوصل الى وضع سياسات تحدث تطورا رشيدا ، وتحقق مزيدا من التعاون بين الدول الافريقية ، في خدمات النقل الجوي .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ٤٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٣٥ (د - ٣٥) المؤرخ في ٩ نيسان / ابريل ١٩٦٣ ، و ١٠٨٢ ألف (د - ٣٩) المؤرخ في ٣٠ تعوز/ يولييه ١٩٦٥ ، و ١٢٠٢ (د - ٤٢) المؤرخ في ٢٦ ايار/مايو ١٩٦٧ ، و ١٨٠٤ (د - ٤٥) المؤرخ في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٣ ، و ٢٠٩٧ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٩ تعوز/ يولييه ١٩٧٧ ؛ وقرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٦١ (د - ٨) و ١٩٥ (د - ٩) ، و ١٩٨ (د - ٩) ، و ٢٦٣ (د - ١٢) ، و ٢٧٧ (د - ١٢) ، و ٢٩١ (د - ١٣) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ٤٧ في نهاية ١٩٧٩ ، سيكون قد تم اجراء معظم ، ان لم يكن كل ، دراسات

الجدوى اللازمة لتحديد اتجاهات التجارة ، وامكانيات الشحن الجوي الأقليمية والدولية ، واقامة خط جوي متعدد الجنسيات ، ووضع أساليب فعالة لتجميع الخدمات والتسهيلات وهكذا ستوجه الجهود ، خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ، الى استكمال أية دراسات جدوى باقية والمساعدة في تنفيذ المشروعات الموصى بها في الدراسات .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ٤٨ ستكرس الجهود لاستكمال دراسات الجدوى الخاصة بامكانيات الشحن الجوي الأقليمية والدولية ، واقامة خطوط جوية متعددة الجنسيات ، ووضع أساليب مناسبة ومقبولة لتجميع تسهيلات النقل الجوي وخدماته . كما ستنفذ بعض النتائج التي توصلت اليها الدراسات المذكورة أعلاه .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ٤٩ ستستمر المساعدة في تنفيذ المشروعات والبرامج .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ٥٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ٥١ في نهاية فترة الخطة المتوسطة الأجل ، التي سينفذ خلالها معظم البرنامج المبين أعلاه ، من المتوقع ان يتحسن النقل الجوي بالدرجة التي تحقق سهولة انتقال الأشخاص وحركة البضائع داخل افريقيا وخارجها ؛ وازدياد حجم الشحن الجوي الأقليمي والدولي ؛ والتوصل الى اقامة خطوط جوية متعددة الجنسيات وتجميع التسهيلات والخدمات لزيادة كفاءة العمليات والقدرة على منافسة الخطوط الجوية فيما وراء البحار .

٢ - ٢ الطرق الدولية والنقل الطريقي

(أ) الهدف

٢٦ - ٥٢ ان الهدف من هذا الجزء من البرنامج الفرعي هو دعم تطوير الطرق الدولية والنقل الطريقي وتحسين تقنيات تخطيط الطرق الرئيسية وتصميمها واقامتها وصيانتها كجزء من شبكة اقليمية للوصلات المتعددة الوسائل .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ٥٣ لا يوجد لدى عدد كبير من البلدان الافريقية طرق رئيسية جيدة تربطها بالدول

المجاورة . ويتضح ذلك اذا ما تصورنا انه اذا كان لكل من الـ ٢٤ دولة مستقلة في افريقيا (فيما عدا ليسوتو المحاطة بجنوب افريقيا من كل جانب والبلدان الجزرية وهي جزر القمر والرأس الأخضر، وسان تومي وبرنسيبي ، وسيشيل ، ومدغشقر ، وموريشيوس) طريق واحد يصلها بكل من الدول المجاورة لها لكان هناك ٨٤ طريقا تصل بين الدول في افريقيا . ومع ذلك فانه لا يوجد في الوقت الحاضر سوى ٢٥ طريقا تصلح للاستعمال في جميع الأجواء و ٣٥ طريقا تصلح للاستعمال في الجو الجاف ، وطرقا ترابية محسنة جزئيا ، أما الطرق الستة الباقية فلم يتم انشاؤها حتى الآن .

٢٦ - ٥٤ ومن الضروري لتحسين التعاون الاقتصادي بين البلدان الافريقية ، وبصفة خاصة التجارة ، أن يتم ربط البلدان المتجاورة بطريق واحد على الاقل يصلح للاستعمال في جميع الأجواء . وهذا هو الهدف الذي ستواصل الأمانة العمل على تحقيقه باتباع سياسة لاقامة طرق رئيسية بين الدول الافريقية تكملها طرق فرعية ومن خلال ازالة أو تخفيف الحواجز القانونية والادارية التي تعرقل السفر والتجارة على هذه الطرق العامة .

٢٦ - ٥٥ وقد تم فعلا اقامة الجزء الأكبر من شبكة الطرق العامة الافريقية المقترحة على أساس الأولويات الوطنية للبلدان المعنية . وتبعاً لذلك ، ستتضمن مرحلة التنفيذ ربط الطرق الموجودة بعضها ببعض بهدف خفض التكاليف وضغط وقت انشاء وصلات الطرق التي تربط بين البلدان والتي تصلح للاستعمال في جميع الأجواء .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ٥٦ يستمد السند التشريعي لهذا الجزء من البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٠٣ (د - ٦) ، الفقرة ٢ ، و ٢٢٦ (د - ١٠) ، الفقرة ٣ ، و ٢٧٥ (د - ١٢) ، الفقرة ١ ، و ٢٧٦ (د - ١٢) و ٢٩٨ (د - ١٣) ، الفقرة ٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ٥٧ لن يكون قد بدأ انشاء قطاعات من الطرق العامة عبر الافريقية (ممباسا - لاغوس ، داكار - نجامينا ، لاغوس - نواكشوط - القاهرة - غابورون - طرابلس - كينشاسا) والطرق الفرعية .

٢٦ - ٥٨ ومن المتوقع أن يحال تنفيذ شبكة الطرق العامة التي تربط بلدان غرب افريقيا (الطريقان العامان داكار - نجامينا ، ولاغوس - نواكشوط والوصلات الفرعية لهما) في نهاية عام ١٩٧٩ الى المجتمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ٥٩ سوف تستمر الامانة في تنسيق التدابير وتحفيز التعاون بين الدول الافريقية المعنية ، ومع البلدان الصناعية ووكالات التمويل المتعاونة . وستنشأ سلطات مستقلة لتنفيذ المراحل التالية للطرق العامة عبر الافريقية التي لا يمكن ان توالىها امانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا على نحو واف .

٢٦ - ٦٠ وبحلول ١٩٨٠ ، ستكون سلطات طريق لاغوس - مماسا العام وشبكة الطرق العامة عبر بلدان غرب افريقيا قد بدأت العمل تحت اشراف ورقابة مؤتمر الوزراء المختص دون الاقليمي .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ٦١ سوف تستمر الامانة في تنسيق الاعمال من اجل اقامة السلطات المختصة بالطرق العامة ومباشرتها لأعمالها .

٢٦ - ٦٢ وبحلول ١٩٨٢ ، ستكون السلطة المسؤولة عن الطريق العام القاهرة / غابورون قد بدأت العمل تحت اشراف السلطات دون الاقليمية المختصة ، وبحلول ١٩٨٣ سيكون قد تم اقامة السلطة المسؤولة عن الطريق العام طرابلس - كينشاسا .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ٦٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ٦٤ من المتوقع بحلول عام ١٩٨٣ ان تكون البلدان الافريقية مسؤولة ، بصورة مباشرة ، عن جميع نواحي تطوير الطرق العامة المشتركة بين عدة بلدان وعن عمليات هذه الطرق وصيانتها . ومن المتوقع أن يكون ما نسبته ٧٠ في المائة من البلدان المعنية قد نفذت شبكة الطرق العامة التي تربط بين جميع البلدان الافريقية وان تتم ازالة معظم الحواجز القانونية والادارية التي تعرقل السفر والتجارة على هذه الطرق العامة أو التخفيف منها . ومن شأن توفير نظام كاف موثوق للنقل البرى ، على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية توسيع التجارة فيما بين البلدان الافريقية وتنمية علاقات أفضل وقيام تعاون اقتصادى أوثق بينها .

البرنامج الفرعي ٣ - الشحن البحرى والساحلي

(أ) الهدف

٢٦ - ٦٥ الهدف هو مساعدة الحكومات في تنمية الشحن البحرى والساحلي والطرق المائىة الداخلية ووسائل النقل الاخرى مما ييسر الوصول الى البحر بالنسبة للبلدان غير الساحلية والبلدان شبه غير الساحلية . وهذا بهدف تحقيق ما يأتي :

- ١ ' تخفيض نصيب النقل من التكلفة العامة للسلع ؛
- ٢ ' تنمية عائدات البلدان الإفريقية النامية من النقل البحري ، والاقلال من تدفق العملات الأجنبية الى الخارج بسبب النقل البحري ؛
- ٣ ' اشترك البحريات التجارية للبلدان الإفريقية النامية بنصيب كبير ومتزايد في نقل الشحنات المولدة عن التجارة الخارجية لتلك البلدان ؛
- ٤ ' ازدياد التجارة بين الدول الإفريقية مع بدء الشحن الساحلي الإفريقي وتطويره .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ٦٦ على الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان الإفريقية للتوسع في أساطيلها التجارية ، فان نصيبها من الأسطول التجاري العالمي لا يزال في مستوى منخفض جدا وهو ٠.٧ في المائة الذي كان عليه في عام ١٩٧٦ . وفي نفس الوقت بلغ تطور نصيب افريقيا من التجارة الدولية العالمية المحمولة بحرا في عام ١٩٧٥ ما نسبته ١١٢ في المائة من البضائع المحملة و ٢٥ في المائة من البضائع المفرغة . ولم تكن ظروف التشغيل بالنسبة للبحريات التجارية التي تملكها الدول الإفريقية مواتية . فقد سمح بدخول بعض خطوط الشحن الخاصة بالبلدان الإفريقية النامية بعض اتحادات الخطوط البحرية ، ولكنها واجهت صعوبات في الحصول على عدد كاف من السفريات البحرية وفي الحصول على شحنات كبيرة العائد . وهناك حاجة أيضا الى تطوير طاقة الطرق المائية الداخلية وزيادة استخدامها بدرجة كبيرة تفوق مستويات الاستخدام الحالية المنخفضة .

٢٦ - ٦٧ ومعظم البلدان الإفريقية اما ان تكون قد بدأت فعلا في تطوير موانئها القائمة والجديدة أو تمر بمرحلة التخطيط لهذا التطوير . والحل الوحيد الطويل الأجل لمشكلة موانئ افريقيا هو زيادة التسهيلات المتوفرة وتحسين كفاية عمليات الموانئ وادارتها . وكلا الاجراءين يتطلبان استثمارات رأسمالية لا تتوفر حاليا في كل مكان .

٢٦ - ٦٨ لقد زادت أسعار الشحن في تجارة الدول الإفريقية زيادة كبيرة بطريقة تعسفية ومن جانب واحد في الماضي القريب . وقد احدثت هذه الزيادات المنتشرة والمتكررة آثارا ضارة وخطيرة على صادرات البلدان الإفريقية وموازن مدفوعاتها .

٢٦ - ٦٩ وقد كانت ترتيبات اقامة جهاز للمشورة في افريقيا حتى الآن غير كافية وغير فعالة فسي كثير من الحالات ، بسبب التكتيكات المحوقة التي تتبعها اتحادات الخطوط البحرية . ويعتبر نقص عدد الافريقيين المدربين تدريبا كافيا للعمل على السفن أو في الموانئ عقبة في طريق تطوير البحريات التجارية الإفريقية .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ٧٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا
٢٧٧ (د - ١٢) ، و ٢٨١ (د - ١٣) و ٢٩٣ (د - ١٣) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ٧١ ستكون اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
والوكالات الاخرى ، قد ساعدت الدول الاعضاء في اللجنة في البحوث المبدئية حول نواحي النقل
في تنمية التجارة بين المناطق النامية ، بما في ذلك ، بصفة خاصة ، السمات السلعية المتعلقة
بالنقل ، وتصميم ونوع السفن المطلوب تشغيلها على خطوط الشحن الافريقية التي تخدم الشركاء
التجاريين الحاليين والمحتملين .

٢٦ - ٧٢ ستقدم المساعدة أيضا الى البلدان غير الساحلية وشبه غير الساحلية في تسهيل
وصولها الى البحر ومنه . كما ستجرى دراسة حول امكانية اقامة تسهيلات للتعليم والتدريب في
اقتصاديات الشحن وادارته . وبلاضافة الى ذلك ، ستكون اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد ساعدت
البلدان الافريقية النامية في تطوير الموانئ ، بما في ذلك الخدمات الفنية الخاصة بارشاد السفن ،
مثل الحد الأدنى من المؤهلات والخبرة اللازم توافره في المرشحين لخدمات الارشاد ؛ وعمل مسح
اقليمي وتقديم المساعدة في المسائل الملاحية ؛ وتدريب المشرفين على عمال الموانئ ؛ واقامة مراكز
دون اقليمية لرقابة التلوث البحري والنواحي الاقتصادية ذات الصلة (بالتعاون مع المنظمة الاستشارية
الدولية الحكومية للملاحة البحرية) . كما ستعقد حلقة دراسية حول ادارة الموانئ وعملياتها
في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ٧٣ من المتوقع خلال فترة السنتين هذه ان تساعد اللجنة الاقتصادية لافريقيا في تطوير
خطوط الشحن الوطنية ومتعددة الجنسيات ، بما في ذلك الشحن الساحلي والجزري . كما ستجرى
دراسات حول اقامة وحدات بحث بحري في غرب افريقيا ووسطها وشرقها وشمالها ، وحول النواحي
الاقتصادية والتكنولوجية والتشغيلية لناقلات البضائع السائبة وأساطيل الناقلات لنقل المواد الخام
والمنتجات نصف المصنعة ، مع الاهتمام خاصة بتجارة العالم الثالث . وستقدم المساعدة أيضا في
تطوير الصناعة السمكية الافريقية ، بما في ذلك المتطلبات الخاصة بنوع السفن واتزانها وأمنها ومعايرتها
وتحميلها وتقديم الأسماك وتوزيعها (بالتعاون مع المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة
البحرية ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة) .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ٧٤ من المتوقع ان تشمل الأنشطة تنظيم حلقة تدريب عمل عن تخزين الشحنات السائبة والحجز المتعلق بالشحن ، والتأجير . وبالإضافة الى ذلك ، ستجرى دراسات في شرقي افريقيا ووسطها حول زيادة تطوير النقل المائي الداخلي وتحسين الطرق المائية ، بما في ذلك استعراض أوضاع الأجهزة الدولية الحكومية ، والاتفاقات الدولية ، وعمليات الشحن النهري ، والأنظمة التقنية ، والترتيبات الادارية والقوى العاملة . وسوف تعد ايضا دراسات حول النواحي الاقتصادية والتكنولوجية لتصميم السفن وبنائها ومرافق اصلاحها في أفريقيا ، بالاشتراك مع المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية والوكالات المتخصصة المعنية التابعة للأمم المتحدة .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ٧٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ٧٦ من المأمول فيه ، نتيجة لهذه الأنشطة ، أن تزداد عائدات البلدان النامية الافريقية من النقل البحري ، بدرجة كبيرة ، وان ينخفض التدفق النقدي الى الخارج فيما يتعلق بالنقل البحري . وسوف تشترك البحرية التجارية للبلدان النامية الافريقية بنصيب متزايد وكبير في نقل الشحنات الناشئة عن التجارة الخارجية لتلك البلدان . ومن المحتمل أيضا أن تعطى التجارة بين الدول الافريقية دفعة أكبر نتيجة لانشاء خطوط الشحن الافريقية الساحلية الوطنية ومتعددة الجنسيات والأنشطة التشغيلية لتلك الخطوط . واخيرا ، فان الانتقال متعدد الوسائل للأشخاص والبضائع سيتيسر بدرجة كبيرة نتيجة تطوير النقل المائي الافريقي الداخلي وتحسين عملياته .

البرنامج الفرعي ٤ - تطوير السياحة

(أ) الهدف

٢٦ - ٧٧ ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا وارشادها في مجال تطوير السياحة وفقا للمبادئ التي تضمنها قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د-٦) حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد في افريقيا ، وبصفة خاصة في المجال السياحي لصالح البلدان الافريقية النامية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ٧٨ حدث التطوير السياحي في البلدان الافريقية في معظم الأحيان بدون تقييم موضوعي لتكاليفه الاجتماعية ومزاياه . ونتيجة لذلك وفرت مجموعة من الحوافز للقائمين على التعمير الفندق في مما لا يمكن تمييزه على أساس اقتصادي ومما أدى ، بالإضافة الى ذلك ، الى نشوء فائض في الطاقة الفندقية ، خصوصا بالنسبة للسياحة في العطلات .

٢٦ - ٧٩ وقد أدى هذا الفائض في الطاقة ،بالإضافة الى المعوقات الأخرى ، مقابل التجارة السياحية شديدة التركيز في البلدان المتقدمة النمو ،عبر البحار ،التي يفد منها السياح ، الى جعل معدلات التبادل التجاري ضارة بوضوح بمصالح البلدان الافريقية التي تستقبل هؤلاء السياح .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ٨٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٠٤ (ج - ٩) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ٨١ ستكون عناصر البرنامج التي ستنفذ خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ قد أوضحت القضايا الأساسية لتطوير السياحة في البلدان الافريقية وبهذا تساعد البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا على اتباع سياسات سليمة لتطوير السياحي وعلى اتخاذ مواقف مماثلة في العمليات التجارية مع شركائها من البلدان الصناعية المتقدمة النمو .

٢٦ - ٨٢ وسوف يسمح هذا بنقل نشاط اللجنة الاقتصادية لافريقيا في ميدان السياحة الى تناول مشاكل اكثر تحديدا وذات صبغة تقنية غالبية فيما يتعلق بتطوير السياحة ، كما هو مبين تحت ' ٢ ' و ' ٣ ' أدناه .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

(أ) تقديم المساعدة الى البلدان ومجموعات البلدان

٢٦ - ٨٣ ستقدم ، عند الطلب ، خدمات استشارية الى الدول الأعضاء أو مجموعات من الدول في اعداد برامج التطوير السياحي ومشروعات سياحية محددة ، وفي تنظيم التدريب المهني ، والاستفادة من احصاءات السياحة ، ووضع برامج للاعلام عن التسويق والسياحة في الأسواق عبر البحار . الخ وسرف تشمل الانشطة جمع وتوزيع المعلومات الاساسية حول تطوير السياحة وحجم تدفقات السياح وهيكلها وقنواتها ، سواء في افريقيا او الى المناطق السياحية المنافسة الأخرى واصدار النشرات السياحية السنوية .

٢٦ - ٨٤ ستجرى دراسات حول الآثار التي تفسر السياحة من جراء الانتهاء من انشاء الطرق العامة عبر افريقية ، وحول ادارة الفنادق في افريقيا وتقييم عقود الادارة مع شركات الفنادق الاجنبية ؛ وحول الحوافز التي تقدم للمستثمرين في مجال السياحة وتكليفها بالنسبة للمجتمع .

٢٦ - ٨٥ ستعقد أيضا حلقات دراسية واجتماعات لأفرقة عاملة حول تنظيم حلقات دراسية دون الاقليمية عن احصاءات السياحة ، بما في ذلك دراسة عينات من السياح الوافدين الى الخانج بالتعاون مع شعبة الاحصاءات التابعة للجنة الافريقية لافريقيا (وحول وضع المشروعات السياحية وتقييمها) بالتعاون مع البنك الدولي) .

(ب) حلقة دراسية حول تخطيط المناطق لتطوير السياحة

٢٦ - ٨٦ من المزمع عقد حلقة دراسية حول تخطيط المناطق لتطوير السياحة .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ٨٧ من المتوقع خلال فترة السنتين هذه أن تشمل الأنشطة تقديم المساعدة الى البلدان ومجموعات البلدان (كما في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١) . وستجرى أيضا دراسات حول حماية البيئة وتطوير السياحة (بالتعاون مع شعبة الموارد الطبيعية التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) ؛ وتخطيط المناطق لتطوير السياحة في افريقيا ؛ والاتجاهات الجديدة في النقل الجوي في افريقيا وآثارها على السياحة بين القارات ؛ والسياحة فيما بين الدول الافريقية (للمناطق دون الإقليمية) والنواحي الاجتماعية للتطور السياحي السريع وأساليب التخفيف من آثاره الجانبية الضارة .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحب أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ٨٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ٨٩ من المتوقع أن يكون للنشاط المقترح للجنة الاقتصادية لافريقيا في ميدان السياحة الأثر التالي على السياحة في افريقيا :

١ ' سيكون لدى المصالح الحكومية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا صورة واضحة وموضعية للقضايا الأساسية المتعلقة بتطوير السياحة ؛

٢ ' وهكذا سيتمكن المسؤولون عن وكالات السياحة والتخطيط من اجراء تقييم موضوعي لمزايا ومساوئ تنمية السياحة . ولن تبذل أية محاولات عقيمة لاجتذاب سياح في العطلات على نطاق واسع من الخارج الى بلدان لا تتوفر بها الظروف المواتية لذلك . وستتمكن البلدان المحظوظة من هذه الناحية من التمتع بأقصى المزايا الاقتصادية الناشئة عن السياحة ، كما سيتمكن جميع البلدان من اتاحة الظروف المناسبة لزائريها من رجال الأعمال ولأغراض السياحة المحلية والاقليمية في العطلات .

٣ ' وسيسمح هذا بأن تراعى ، في تخطيط وتنفيذ التنمية السياحية ، التكاليف الاجتماعية ومزايا التنمية السياحية ككل وكذا بالنسبة للمشروعات الفردية ؛

٤ ' وستنفذ التنمية الفندقية وعمليات تسويق السلع السياحية في افريقيا على أساس اقتصادي سليم مما سيزيل او يقلل بدرجة كبيرة من العقوبات الحالية للمشروعات السياحية الافريقية في مواجهة الشركاء التجاريين فيما وراء البحار ؛
٥ ' وفي نفس الوقت ، فان هذا سيساعد العاملين في مجال السياحة في كل ميادين النشاط على اكتساب الخبرة الفنية والتجارية للقيام بمهامهم بنجاح .

البرنامج الفرعي ٥ - تحسين الاتصالات وتطويرها

(أ) الهدف

٢٦ - ٩٠ ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الدول الأعضاء على التعجيل بتطوير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في بلادهم حتى تصل الى مستويات الوفرة والاستعمال والكفاية العملية في حدود المعايير الدولية وبأسعار تتناسب مع حالة اقتصاد كل بلد وظروفه الاجتماعية والاضطلاع ، تدريجيا ، على أساس تعاوني ، بمسؤولية وضع وتخطيط وتنفيذ الخدمات داخل المنطقة ، وكذلك تخطيط صناعة معدات الاتصال .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ٩١ تزداد بسرعة احتياجات المنطقة من الاتصالات السلكية واللاسلكية مع تزايد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولذا فان الافتقار الى التسهيلات والخدمات الكافية يعتبر قيديا على التنمية الفعالة والمنظمة ، وهو أمر محبط لمواطني بلدان المنطقة بما فيهم المسؤولون في الحكومة ورجال الأعمال .

٢٦ - ٩٢ ان متوسط كثافة التليفونات في المنطقة - وهو مؤشر يدل على درجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية (التليفون / التلفزيون / التلفراف / التلكس) هو (١٠ تليفون لكل مائة شخص من السكان مقابل المتوسط العالمي وهو ٩٦ . ومنذ عام ١٩٦٢ ، انخفضت النسبة المئوية لنصيب المنطقة من التليفونات في العالم من ١٤ في المائة الى ٢ في المائة في عام ١٩٧٦ . وخلال الـ ١٥ عاما الماضية ، انخفض نسبة ما بالمنطقة بالمقارنة مع متوسط الكثافة العالمي للتليفونات من ٣٦ في المائة الى ١٤ في المائة . وتعكس نسبة عدد التليفونات الى عدد الخطوط الرئيسية ، وهي ٢ الى ١ ، في الوقت الذي يجب ان تكون فيه ١٥ الى ١ ، عدم كفاية التسهيلات المادية الأساسية في المنطقة .

٢٦ - ٩٣ وتوجد في مجال الاناعة مشكلة مماثلة . فعدد أجهزة الراديو هو ٧ لكل مائة شخص من السكان ، في حين أن المتوسط العالمي هو ٣٠ . ومستوى توفر الخدمة الذي يتضح من عدد محطات الراديو يعتبر ضعيفا أيضا . فتخدم محطة واحدة في المتوسط ٦٠٠ من السكان بالمقارنة بمتوسط ١٥٠ في بقية أنحاء العالم . وبنفس الطريقة نجد أن قوة الارسال غير كافية وان التنوع في البرامج محدود . والحال بالنسبة للصورة في التليفزيون أسوأ من ذلك .

٢٦ - ٩٤ ويمكن اعتبار نسبة عدد السكان لكل مكتب بريد مؤشر غير مباشر لتوفر الخدمات البريدية وتطورها . والنسبة في المنطقة هي ٠ ٢٧ ٥ ٠٠ وهي أسوأ من المتوسط العالمي لجميع البلدان النامية وهو ١ ٩٦ ٠ ٠٠ والمتوسط العالمي لجميع البلدان المتقدمة النمو وهو ٠ ٢٩ ٨ ٠٠ ويتبين من التوزيع المادي الفعلي لمكاتب البريد في المنطقة ، الذي يعتبر ضعيفا في المناطق الريفية ، أن المنطقة الأفريقية هي أقل المناطق نصيبا من ناحية المعدات ، إذ يوجد مكتب بريد واحد لكل ٢ ٢٧ ٠ كيلو مترا مربعا مقابل مكتب بريد لكل ١ ٢ ٠ كيلومترا مربعا في البلدان النامية الأخرى ومكتب بريد لكل ٥ ٤ كيلومترا مربعا في البلدان المتقدمة النمو .

٢٦ - ٩٥ وما لم تتوفر خدمات اتصال حديثة وكافية واقتصادية لجميع بلدان المنطقة فان تحقيق أهداف نموها الاقتصادية والاجتماعي والثقافي سيكون صعبا ان لم يكن مستحيلا .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ٩٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٧٨ (ج - ١٢) ، و ٢٧٩ (ج - ١٢) ، و ٢٨١ (ج - ١٢) ، و ٢٩١ (ج - ١٣) ، و ٣١٠ (ج - ١٣) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ٩٧ ستساعد اللجنة الدول الأعضاء ، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في لجنة التنسيق لتنفيذ شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين الدول الأفريقية وهم منظمة الوحدة الأفريقية ، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، وبنك التنمية الأفريقي ، في انشاء حوالي ٦٠ في المائة من طول خطوط المرحلة الاولى من الشبكة (التي تشمل ٢٤ ألف كيلومتر من الخطوط) و ١٨ مركز تحويل دولي . كما سيتم قطع شوط كبير فيما يتعلق بترتيبات مساعدة الدول الأعضاء في الحصول على المعونات اللازمة لاجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمرحلة الثانية من الشبكة ، التي تشمل ٣٥ ٠٠٠ كيلومتر من الخطوط .

٢٦ - ٩٨ وسيتم الانتهاء من دراستين مشتركتين حول استخدام الانداعة في زيادة سرعة التنمية في المناطق الريفية في افريقيا وحول الاحتياجات اللازمة من القور العاملة لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية .

٢٦ - ٩٩ وسيتم الانتهاء من دراسة قطاعية حول الاتصالات ، كجزء من دراسة عن النقل والاتصالات في منطقة غرب افريقيا دون الإقليمية ، طلبها المجتمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا .

٢٦ - ١٠٠ وسيتم البدء في الدراسات القطاعية حول الاتصالات كجزء من الدراسة الرئيسية حول عقد النقل والاتصالات في افريقيا ، وستعدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . ومن المتوقع أن تؤدي الدراسات

القطاعية المذكورة في الفقرة ٢٦-٩٩ أعلاه وفي هذه الفقرة الى صياغة ثم تصميم مشروعات انمائــــــــة محددة في قطاعي النقل والاتصالات .

٢٦ - ١٠١ وستنظم حلقة تدريب عملي حول التنظيم الاداري والمالي للخدمات البريدية ، وحلقة دراسية اقليمية حول المؤتمر الاداري العالمي للاذاعة (١٩٧٩) يحضرها مقررو السياسة وكبار المسؤولين الحكوميين في المنطقة الذين يعملون في ميدان الخدمات البريدية ومؤسسات الاتصالات السلكية واللاسلكية .

٢٣ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ١٠٢ من المتوقع أن تشمل الأنشطة ترتيبات لتصميم وربما تنفيذ بعض المشروعات التي أوصت بها دراسة القوى العاملة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية (١٩٧٨ - ١٩٧٩) . وقد تشترك اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في بدء دراسة رئيسية حول نظام (نظم) الاتصالات بالتوايح الاصطناعية في المنطقة . ومن المتوقع أن تنجح لجنة التنسيق لتنفيذ شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين الدول الافريقية في مساعدة البلدان الاعضاء المعنية في الحصول على التمويل الكافي لتمكينها من الانتهاء من حوالي ٧٥ في المائة من مجموع طول خطوط المرحلة الاولى من الشبكة . كذلك من المزمع عقد حلقة دراسية اقليمية حول تحقيق توافق التعريفات البريدية سيحضرها كبار المسؤولين الحكوميين عن مؤسسات الخدمات البريدية في المنطقة . كما ستتخذ تدابير متتابعة للدراسة الخاصة بعقد النقل والاتصالات في افريقيا .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ١٠٣ من المتوقع ان تشمل الأنشطة تصميم وتنفيذ المشروعات المحددة في الدراسة الخاصة بعقد النقل والاتصالات في افريقيا ، والانتهاء من معظم المشروعات التي تضمنتها الدراسة الخاصة بالقوى العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية . وستتم وتقييم الدراسة المشتركة عن الاتصالات بطريق التوايح الاصطناعية ، بما في ذلك التجربة العملية للاذاعة التي ورد طلب باجرائها في قرار اللجنة ٣١٠ (د - ١٣) ، وسيتم اصدار تقرير يعمم على مقرري السياسة والاجهزة الوطنية المختصة بهجرسم سياسة الاتصالات في حكومات المنطقة وسيتم الانتهاء من ٩٠ في المائة من المرحلة الاولى لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين الدول الافريقية والانتهاء من دراسات الجدوى للمرحلة الثانية (التي تشمل انشاء حوالي ٣٥ ألف كيلومتر من الخطوط) . وستعزز شعبة الصناعة التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في برنامج عملها الخاص باقامة صناعات لانتاج معدات اتصال السلكي واللاسلكي في المنطقة .

٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ١٠٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ١٠٥ من المتوقع تحقيق تحسن في الكفاية وفي توفر خدمات الاتصال الأساسية في البلدان والمنطقة كلها . وسوف ينعكس هذا في تمكن اعداد كبيرة من مواطني المنطقة من الاتصال ببعضهم البعض ونما صعوبة تذكر وتمكنهم من الوصول بسهولة معقولة الى مصادر المعلومات ، والأفكار والمهارات والتكنولوجيات الجديدة ، التي ستؤدي بدورها الى تعميق الفهم ، على الصعيدين الوطني والدولي ، وتسهيل التعاون الاقتصادي وزيادة التجارة بين الدول الافريقية .

البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٦ - ١٠٦ تقوم لجنة النقل الداخلي (وهي هيئة حكومية دولية متخصصة) التي تجتمع كل سنة ، باستعراض عمل الامانة في هذا البرنامج . وقد عقد آخر اجتماع للجنة في الفترة من ٣١ كانون الثاني / يناير الى ٤ شباط / فبراير ١٩٧٧ . ولم تقم تلك الهيئة باقرار هذه الخطة .

٢ - الأمانة

٢٦ - ١٠٧ وحدة الامانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة النقل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا . وفي ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، كان بها ١١ موظفا من الفئة الفنية ، لا تعمل وظيفة أى منهم من المصادر الخارجة عن الميزانية . وكان بالشعبة الوحدات التالية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ :

موظفو الفئة الفنية		الوحدة التنظيمية	
المجموع	المصادر الخارجية عن الميزانية	الميزانية العادية	
٢	—	٢	مكتب المدير
٤	—	٤	وحدة النقل الطريقي
٤	—	٤	النقل الداخلي المشترك بالطرق المائية والسكك الحديدية
١	—	١	البضائع الخطرة
١١	—	١١	المجموع

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٠٨-٢٦ لا توجد اختلافات بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج .

٤ - الانجازات المتوقعة

١٠٩-٢٦ من المنتظر انجاز العناصر البرنامجية التالية المبينة في الفترة ٦ - ٣٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٥) :

'١' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ :

٢-١ ، ٢-١٤ ، ٢-١٧ ، ٣-٤ ؛

'٢' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ :

٤-١ ، ٢-٥ ، ٢-٦ ، ٢-١٥ ، ٢-١٦ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١١٠-٢٦ التنسيق قائم مع الشعب الأخرى في اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بمشاكل تسهيل التجارة وفيما يتصل بالبيئة .

٢ - التنسيق الرسمي مع منظومة الأمم المتحدة

١١١-٢٦ التنسيق قائم مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية (برنامج النقل المنقح - التنسيق ونشر المعلومات) .

(٥) المرجع نفسه .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٦ - ١١٢ يتم تنمية شبكات الطرق ، ولا سيما مشروع طريق السيارات الشمالي - الجنوبي ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ ويتم العمل في صياغة اتفاقية النقل الدولي المتمدد الوسائط وتنفيذ العمل التحضيري المتعلق بمقاييس الحاويات .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٦ - ١١٣ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المئوية مقارنا للنحو المبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرنامج الفرعية
(بالنسبة المتويزة)

	١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨
المصادر الخارجة			
الميزانية عن			
الميزانية الخارجة	٤٠	٤٠	٤٠
الميزانية الميزانية المجموع	٤٠	٤٠	٤٠
المصادر الخارجة			
الميزانية عن			
الميزانية الخارجة	٢٠	٢٠	٢٠
الميزانية الميزانية المجموع	٢٠	٢٠	٢٠
الميزانية الميزانية المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

البرنامج الفرعي

- ١ - تنمية مرافق النقل
- ٢ - تسهيل المرور
- ٣ - تكنولوجيايات النقل

المجموع

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - تنمية مرافق النقل الداخلي

(أ) الهدف

٢٦ - ١١٤ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في التخطيط لتنمية مرافق النقل وفي وضع السياسات المناسبة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ١١٥ نشأت عن تكثيف الحركة الدولية للبضائع والأفراد ، وكذلك عن التقدم التكنولوجي ، احتياجات وفرص جديدة للتعاون بين الحكومات في بعض مسائل مثل تبسيط الاجراءات الادارية عند الحدود والتنسيق بينها ، ووضع معايير دولية للسلامة ، واقامة وصلات دولية بين شبكات الطرق والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية ، وازالة عقبات النقل التي تعوق التجارة .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ١١٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١ (د - ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ١١٧ ستكون لجنة النقل الداخلي قد بحثت المنظور الاقتصادي العام لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على ضوء التطورات في ميدان النقل . كما سيتم احراز مزيد من التقدم في مشاريع الهياكل الأساسية مثل مشروع طريق السيارات الشمالي - الجنوبي عبر أوروبا والوصلة بين الدانوب والأودر (البي) ، وسيكون هناك تفصيلات أكثر للبيانات الاحصائية عن النقل والسلامة في الداخل .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ١١٨ سيستمر العمل في استعراض الاتجاهات العامة فيما يتعلق بتنمية النقل وسياساته . وتشمل الجوانب المحددة ما يلي : الاقتصاد نمي الطاقة ؛ فرض الضرائب على النقل ومعدات النقل ؛ جمع ونشر المعلومات عن الاتفاقات الثنائية ؛ تنمية شبكة للطرق المائية الداخلية تكون مترابطة وصالحة للملاحة ، بما في ذلك اجراء دراسات للوصلات النهرية الرئيسية ؛ استحداث شبكات طرق دولية ، مثل مشروع طريق السيارات الشمالي - الجنوبي ووصل الطرق العامة الدولية في جنوب أوروبا الشرقية ؛ واعداد تقارير عن اتجاهات تنمية النقل ، ونشرات احصائية ، وتعداد

لعام ١٩٨٠ عن حركة المرور على الطرق . وسيجرى اتمام التقارير عن كل ما يتعلق بالوصلات النهرية الدولية ، كما ستخذ الترتيبات لتحسين وصلات الطرق العامة الدولية ، في حين سيستمر العمل في تنفيذ مشروع طريق السيارات الشمالي - الجنوبي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ١١٩ سيستمر العمل في استعراض الاتجاهات العامة في تنمية النقل وسياساته . وستشمل المشاريع اقامة وصلات نهريه دولية ، وطرق عامة دولية ، واجراء دراسات عن نقل البضائع ونشر بيانات احصائية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ١٢٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ١٢١ سيساعد نشر دراسات واحصائيات ومعلومات عامة عن المشاكل الناشئة في ميدان النقل الدولي للبضائع والأشخاص بوساطة مختلفة للنقل على ادخال توسيعات وتحسينات على شبكات النقل الاقليمية ودون الاقليمية . وبلاضافة الى ذلك ، سيتيح هذا العمل فرصا لاقامة وصلات أفضل بين مختلف الوسائط والنظم وسيساعد في وضع سياسات وطنية لا تستخدم الشبكات استخداما رشيدا . وسوف تساهم مشاريع الوصلات النهرية والطريقية الجديدة مساهمة كبيرة في تيسير حركة البضائع والمسافرين .

البرنامج الفرعي ٢ - تسهيل المرور

(أ) الهدف

٢٦ - ١٢٢ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تشجيع الحكومات على ابرام المزيد من الاتفاقات واعتماد توصيات ترمي الى تسهيل النقل والمرور الدوليين ، مع تأمين السلامة وتوفير الحماية للبيئة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ١٢٣ يستدعي تكثيف العلاقات الاقتصادية بين بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لاروپا تحسين وتنمية قدرات النقل الدولي . ويستلزم الأمر القيام بجهد متواصل لتبسيط الاجراءات والنظم التي ترتبط بالمرور الدولي ، ولا سيما عند الحدود ، ولوضع معايير موحدة لمعدات النقل وكذلك المعدات الخاصة المستخدمة في النقل بالحاويات للمواد الغذائية القابلة للتلف والبضائع الخطرة .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ١٢٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأوروبا
١ (٣٢ - ١) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ١٢٥ ستنتهي اللجنة من عملها فيما يتعلق بأحكام السلامة للطرق البرية ومنع تلوث المياه
وتخفيف الضوضاء التي تسببها مركبات الطرق المائية الداخلية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ١٢٦ سيستمر العمل في اعداد دراسات وتعديلات لمختلف الاتفاقات الأوروبية التي أنجزت
بالفعل فيما يتعلق بتسهيل النقل ، مثل الاتفاقات بشأن بناء شرايين المرور الدولية الرئيسية في
أوروبا ؛ ونقل البضائع الخطرة ؛ والنقل الدولي للمواد الغذائية القابلة للتلف ؛ وإزالة الحواجز
التقنية للتجارة الدولية في السيارات ومعداتنا ؛ والاتفاقية الجمركية للنقل الدولي الطريقي .
وسيستمر العمل المتعلق بمشاكل تبسيط الاجراءات الادارية في النقل الدولي ، وكذلك العمل
المتعلق بسلامة المرور في الطرق ، ومنع الحوادث ؛ وفي الأحكام التقنية لكفالة السلامة في نقل
البضائع الخطرة . وسيستمر العمل في زيادة الاقتصاد والكفاءة في استهلاك الطاقة في مجال النقل .

٢٦ - ١٢٧ ستتم اللجنة عملها في الأحكام الدولية للتوحيد القياسي للمتطلبات التقنية لسفن
الطرق المائية الداخلية وتراخيص السفن ، وأنظمة السلامة لنقل منتجات البترول بواسطة الأنابيب
وكذلك الأنظمة الاضافية الواجب ارفاقها باتفاق طم ١٩٥٨ بشأن اقرار اجزاء ومعدات العربات
والاعتراف المتبادل بها ، وإدخال تعديلات على الأنظمة الموجودة . وستتخذ توصيات وتوضع
اتفاقات دولية بشأن اجراءات عبور الحدود ، ولا سيما الاجراءات الجمركية ، لكل من النقل داخل
المنطقة وبين منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وغيرها من المناطق .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ١٢٨ سيستمر العمل بشأن استعراض وصياغة وتعديل الاتفاقيات والاتفاقات والتوصيات
للحكومات بغية تعزيز مرافق النقل وتبسيط الاجراءات الادارية والممارسات التنفيذية المتصلة
بالنقل الدولي .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يبرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجيها التشريعي

٢٦ - ١٢٩ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ١٣٠ من المتوقع ان تزداد الفوائد التي تستمد بها بالفعل البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لاروپيا من اتفاقات تسهيل النقل والتوحيد القياسي أو التنسيق بين النظم ، مما يقلل من الوقت اللازم للتحرك الدولي للأشخاص ومعدات الشحن والنقل ، عن طريق الاستخدام الأرشيد للقدرات المتاحة والتقليل من التعطيل عند الحدود .

٢٦ - ١٣١ وسيجرى تسهيل التجارة الدولية في السيارات داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأورپيا وكذلك مع مناطق أخرى ، وذلك باستحداث معايير تقنية إضافية لمعدات السيارات وتنسيق إجراءات الاختبار لاصدار رخص السيارات . وستزداد السلامة في النقل ، ولا سيما سلامة المرور في الطرق ، في حين سيساهم تطبيق نتائج الدراسات واعتماد التوصيات والانظمة ، في زيادة الحماية البيئية .

البرنامج الفرعي ٣ - تكنولوجيات النقل

(أ) الهدف

٢٦ - ١٣٢ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تشجيع استحداث تكنولوجيات جديدة ومحسنة لمختلف جوانب النقل الدولي وتعزيز تطبيق الحكومات لها .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ١٣٣ من المشاكل التي بحثت شبكات النقل الحضري غير المناسبة ، واستحداث وتشغيل النقل الداخلي بالطرق المائية ، وتوافق الأنظمة التقنية فيما يتعلق بوسائط النقل بالسيارات والمياه والسكك الحديدية التي تتطلب استحداث ونشر معلومات تكنولوجية .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ١٣٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأورپيا (٣٢ - ج) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ١٣٥ سيتم وضع الانظمة التقنية " للاقرار النوعي " للسيارة ككل . وسيستمر بحث مشاكل تكنولوجية أخرى في النقل الطريقسي والمائي والسكك الحديدية .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ١٣٦ سيستمر العمل في بحث مشاكل تكنولوجية منتقاة في استحداث وتشغيل النقل الداخلي بالطرق المائية ، وشبكات النقل الحضري ، والنقل بالسكك الحديدية ، والنقل المشترك ، والتنسيق بين الانظمة الخاصة بصنع السيارات .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ١٣٧ سيستمر العمل في بحث مشاكل تكنولوجية منتقاة تتصل بالنقل الداخلي بالطرق المائية والسكك الحديدية والطرق العادية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدة واحدة ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ١٣٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ١٣٩ ستسفر الدراسات عن ادخال تحسينات على تشغيل شبكات النقل الداخلي ، لا سيما فيما يتعلق بالسلامة والبيئة والكفاية في الطاقة .

البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٦ - ١٤٠ تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج ، وهي تجتمع كل سنتين . وكان آخر اجتماع لها في الفترة من ٢٥ نيسان / ابريل الى ٥ أيار / مايو ١٩٧٧ ، ولم تقر تلك الهيئة الخطة الحالية .

٢ - الأمانة

٢٦ - ١٤١ وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة النقل والمواصلات ، التي كان يعمل فيها في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ثمانية موظفين من الفئة الفنية ، تمول وظيفة احد هم من مصادر خارجة عن الميزانية .

٣ - اوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

٢٦ - ١٤٢ لا توجد اختلافات بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

٢٦ - ١٤٣ ينتظر ان يتم انجاز العناصر البرنامجية التالية الوارد وصفها في الفقرة ٨ - ٦.٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٦) :

(٦) المرجع نفسه .

١' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

١ - ٣ ، ١ - ٤ ، ١ - ٤ ، ٢ - ٠

٢' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١

ونظراً لأن المشاريع ذات طبيعة مستمرة ، لن يتم انجاز أى منها في هذه المرحلة.

(ب) إعادة التنظيم المترتبة

٢٦ - ١٤٤ لا يزمع القيام بأى إعادة تنظيم نتيجة لذلك .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

٢٦ - ١٤٥ لا يعرف الآن كيفية أو مدى تأثير تنظيم الشعبة بإعادة التوزيع المقبلة للموارد من برنامج النقل التابع لمركز الأمم المتحدة للموارد الطبيعية والطاقة والنقل ، ومن برنامج الاعلام ، على نحو ما تقترحه لجنة البرنامج والتنسيق .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢٦ - ١٤٦ يتم هذا بواسطة القناة العادية لمكتب البرامج التابع للأمانة التنفيذية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٦ - ١٤٧ دخلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مع منظمة الطيران المدني الدولي في اتفاق على إجراء دراسة للنقل الجوي في بلدان لجنة التنمية والتعاون لمنطقة الكاريبي . وتتولى منظمة الطيران المدني الدولي قيادة المشروع . ويوفّر مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في بورت - أوف - سبين خدمات موظف من الفئة الفنية بالإضافة إلى خدمات سكرتارية محلية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٦ - ١٤٨ ستواصل الشعبة صلاتها الوثيقة غير الرسمية مع المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في أمريكا اللاتينية ؛ وستواصل كذلك مشروعها المشترك مع البنك الدولي لاستكشاف جوانب تخطيط النقل ذات الأهمية المشتركة . بيد أن الضرورة ستدعو إلى إجراء المزيد من التنسيق الرسمي مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي إذا كان لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق ان تنفذ .

٢٦ - ١٤٩ وستقوم أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بتنسيق أنشطتها في هذا الميدان ، حسب الاقتضاء ، مع البرنامج المعدل للنقل بالمقر ، الذي سيهتم أساسا بمهام التنسيق الموضوعي ونشر المعلومات .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٦ - ١٥٠ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المئوية ، مقاربا للنحو المبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرنامج الفرعية
(ب) بالنسبة المتوقعة (أ)

	١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨	
المصادر				
الخارجية				
عن الميزانية العامة للمجموع	٦٧	٤٤	٣٩	٣٦
المصادر				
الخارجية				
عن الميزانية العامة للمجموع	٥٠	٦٧	٥٠	٦٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١- تحسين فعالية تخطيط البرنامج الفرعي

٢- تسهيل التجارة والنقل

(أ) لا يرجع التخفيض في النسبة المتوقعة للجمهور المكرسة للبرنامج الفرعي ٢ في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ الى أى نقص في المستوى المطلق للجمهور المبدولة ، وإنما الى زيادة متوقعة ، قوامها وظيفتان من وظائف الميزانية العامة ناتجتان عن إعادة توزيع الموارد الذي تترجمه لجنة البرنامج والتنسيق ، وستضم الى البرنامج الفرعي ١ .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - تحسين فعالية تخطيط النقل

(أ) الهدف

٢٦ - ١٥١ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تحسين فعالية تخطيط النقل الوطني وصياغة السياسة في منطقة أمريكا اللاتينية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ١٥٢ كثيرا ما يتعطل قيام الحكومات في المنطقة بتخطيط النقل وتقرير سياسته بسبب تناوله على صورة ممارسات متقطعة بدلا من تناوله كعملية مؤسسية ثابتة . ومن بين العوامل التي تساهم في هذا التقلب ثمة مشاكل تتعلق بالحصول على المعلومات ومعالجتها لأغراض تقرير السياسة وتقييم تقنيات التخطيط البديلة ، ولا سيما تلك المتصلة بنماذج شبكة النقل .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ١٥٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٥٦ (د - ١٦) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٦ - ١٥٤ مع نهاية فترة السنتين هذه ، سيكون قد تم انجاز عدد من عناصر البرنامج ، كما وردت في الفقرة ٢٦ - ١٤٣ . وكذلك ستعد توصيات لادخال تحسينات على نظم المعلومات للسكك الحديدية في أربعة بلدان ، كجزء من دراسة مشتركة مع رابطة أمريكا اللاتينية لخطوط السكك الحديدية والبنك الدولي ترمي الى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وستستمر الدراسات المتصلة بالمعلومات التي تنبني عليها السياسات الوطنية للنقل البحري والموانئ ، وكذلك الدراسات المتعلقة بالاسترجاع الآلي للمعلومات الوثائقية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ١٥٥ سيتضمن بحث معلومات السياسة المتعلقة بالشؤون البحرية والموانئ في فترة السنتين هذه تقريرا لمقرري السياسة الحكوميين بشأن الآليات الممكنة لقيام تبادل في المعلومات بين اتحادات الخطوط البحرية وبين الشاحنين . وسيستمر بذل جهود مشتركة مع رابطة أمريكا اللاتينية لخطوط السكك الحديدية لتحسين اجراءات ادارة المعلومات لاتخاذ القرارات فيما يتصل بالسكك الحديدية ، ولتنفيذ هذه الاجراءات في خطوط منتقاة منها . وسيتم تنقيح وتوسيع قواعد البيانات الوثائقية والاحصائية للشعبية لدعم تلك الأنشطة .

٢٦ - ١٥٦ وسيوسع نطاق العمل الحالي في صياغة منهج لتحليل سلاسل التوزيع لمنتجات محددة كيما يندرج هذا المنهج في نماذج أعم لشبكة النقل . وسيولى اعتبار كجزء من هذه الدراسة ، للدور المناسب لخدمات السكك الحديدية والطرق في كل من النقل الوطني والدولي في أمريكا اللاتينية .

٢٦ - ١٥٧ ومن المتوقع توفر موارد إضافية للشعبية نتيجة لاعادة توزيع الموارد على برامج النقل للجان الإقليمية التي تقترحها لجنة البرنامج والتنسيق . وهذا سوف يمكن من الاضطلاع بمشاريع أخرى ، مثل المشروع المقترح بالتعاون مع شعب أخرى للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، لقيام تخطيط حوضي نهري متكامل لنهر دولي كبير ، داخل اطار لجنة للأحواض النهرية تكون مسؤولة عن التنمية العامة للطرق المائية . ويشمل الناتج التقدم بتوصيات لانشاء هذه اللجنة .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ١٥٨ لا يتوقع حدوث أية تغييرات في المحور العام للعمل المؤدى في اطار هذا البرنامج الفرعي . وفي مجال النظم الاعلامية ، ينتظر حدوث تقدم كاف في تحليلات وثائق النقل بما يسمح بنشر " قاموس صغير " ، انكليزي - اسباني ، لمصطلحات تخطيط النقل لاسترجاع المعلومات ، لاستخدامه مع " القاموس الكبير " لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقائمة بالمؤشرات في ميدان اقتصاديات النقل " للمؤتمر الأوروبي لوزراء النقل . وسيقوم فريق خبراء دولي ، ممن المقرر له أن يعمل في ١٩٨٢ ، ببحث تطويع النماذج الشبكية للظروف الوطنية المحددة . وينبغي ان يتوج العمل في التخطيط الحوضي النهري بانشاء اللجنة المقترحة ، التي ستكون أنشطتها المتصلة بالنقل محل دراسة مستمرة من قبل الشعبية .

٢٦ - ١٥٩ كثيرا ما تضطلع الشعبية حاليا بمشاريع محددة بناء على طلب منظمات اقليمية مثل شركة التنمية لمنطقة الانديز ولجنة التنمية والتعاون لمنطقة الكاريبي . وسوف تواصل الشعبية الاستجابة لتلك المطالب في الحدود التي تسمح بها الموارد .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ١٦٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ١٦١ ليس بالامكان وضع مؤشرات موضوعية لأثر هذا البرنامج الفرعي ، غير أنه يتوقع أن يؤدي التحسن في المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات وفي تقييم التقنيات البديلة للتخطيط ، وكذلك الزيادة في اعضاء الطابع المؤسسي على تخطيط النقل ، الى تحقيق فوائد اقتصادية طويلة الأجل للاقتصادات الوطنية من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد الوطنية المخصصة للنقل .

البرنامج الفرعي ٢ - تسهيل التجارة والنقل

(أ) الهدف

٢٦ - ١٦٢ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في انشاء الهياكل الأساسية المؤسسية التي ترمي الى تسهيل التجارة والنقل الدوليين في امريكا اللاتينية عن طريق تخفيض الحواجز فيير الجمركية أمام تلك الأنشطة ، وازالة تلك الحواجز عند الامكان .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ١٦٣ تشكل الحواجز غير الجمركية عقبة هائلة أمام نقل البضائع في التجارة الدولية داخل امريكا اللاتينية وفيما بينها وبين مناطق أخرى . ويرجع هذا جزئيا الى افتقار المنطقة الى مجموعة من الاتفاقات الحكومية الدولية المترابطة مما يمكن من تنفيذ هذا النقل بأقل قدر ممكن من الالتماس . وكثيرا ما تتسبب هذه الصعوبة في ارتفاع تكاليف النقل البحري والموانئ لدرجة تحدد بشكل كبير من التوسع في التجارة ، وتحول في كثير من الاحيان دون ان تتحول خدمات النقل الدولي بالسكك الحديدية والطرق ، التي مازالت في طور النشوء في اجزاء كثيرة من امريكا اللاتينية ، الى مؤسسات قوية .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ١٦٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٥٦ (د - ١٦) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ١٦٥ في نهاية عام ١٩٧٩ ، ستكون اتفاقية امريكا اللاتينية بشأن المسؤولية المدنية للناقلات ، في النقل البري الدولي ، في مرحلة التنقيح من قبل حكومات المنطقة ، وبالإضافة الى ذلك ، ستكون ثمة اتفاقيات ، تتصل بالنقل المتعدد الوسائط والترانزيت الجمركي ومعايير الحاويات ، في دور الاعداد .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ١٦٦ في غضون هذه الفترة ، سيجتمع فريقان من الخبراء تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لتنقيح اتفاقيات اقليمية واعادة صياغتها . ومن المتوقع ان يكون النظر في اتفاقية تحديد المسؤولية قد تقدم في نهاية هذه الفترة بما يكفي لعرضها على الحكومات للتصديق عليها . وان المشاريع الاولى لا اتفاقية الترانزيت الجمركي (حيث ستولى عناية كبيرة للمشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان غير الساحلية) واتفاقية معايير الحاويات ستعمم على الحكومات للتعليق عليها .

وسوف يعد دليل ، بالتعاون مع رابطة أمريكا اللاتينية لأصحاب السفن ، يشمل قوائم بانظمة الجمارك والهجرة والزراعة التي يتعين ان تلتزم بها السفن التي تدخل الموانئ في هذه المنطقة .

٢٦ - ١٦٧ وستواصل الشعبة تأييد الجهود العالمية لتبسيط وتنظيم وثائق التجارة والنقل الرئيسية ، وتقديم المساعدة للحكومات التي تود اقامة أو تحسين خدمات النقل البرى الدولية ، واصدار النشرة النصف شهرية المعنونه " تسهيل التجارة والنقل في أمريكا اللاتينية " .

٣٩ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ١٦٨ ستعقد عدة اجتماعات لأفرقة من الخبراء لتنقيح مشاريع الاتفاقيات قبل عرضها للتصديق ، ويؤمل أن يتم التصديق على الاتفاقيات المعنية بالمسؤولية والنقل المتعدد الوسائط في غضون هذه الفترة . وستقوم الشعبة بادراج أنشطة جديدة في برنامج عملها ، حسب سرعة التقدم المحرز في تلك المشاريع وغيرها . وهي تضطلع بكثير من أنشطتها المتصلة بالتسهيل استجابة لطلبات من هيئات سياسية اقليمية مثل اجتماع وزراء الأشغال العامة والنقل في المخروط الجنوبي . ويتم أداء أنشطة أخرى كجزء من سياسة عامة لدعم بعض المنظمات ، مثل رابطة أمريكا اللاتينية للنقل بالطرق العامة ورابطة أمريكا اللاتينية لخطوط السكك الحديدية ورابطة أمريكا اللاتينية لأصحاب السفن ، التي تشجع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وستظل الشعبة تتقبل اقتراحات هذه المنظمات وطلباتها ، وتدرجها في برنامج عملها كلما أمكن ذلك . وبالإضافة الى ذلك ، فبالنظر الى قلة الهيئات الدولية الحكومية التي تعالج الجوانب المؤسسية للتجارة والنقل على أساس دائم ، ستعمل الشعبة على تقديم تأييد وتشجيع خاصين لأى فريق من هذا القبيل قد ينشأ مستقبلاً .

٤٩ أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعى

٢٦ - ١٦٩ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ١٧٠ ليس في الامكان تحديد أى مؤشرات موضوعية لأثر هذا البرنامج الفرعي ، غير أنه من المتوقع لخلق مقومات أساسية مؤسسية جديدة ان يساهم بدرجة كبيرة في تخفيض الحواجز غير الجمركية في المنطقة ، مما يؤدي الى خفض تكاليف النقل وتعزيز شركات النقل في أمريكا اللاتينية ومساعدتها على مسايرة أحدث الاجراءات المقبولة دولياً في هذا الميدان . وسيمكن ذلك مؤسسات التجارة والنقل والمؤسسات التجارية والمالية الوطنية في المنطقة من التنافس بصورة أكثر ايجابية في الأسواق العالمية .

البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي للحكومة---

٢٦ - ١٧١ تقوم اللجنة باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج ، وهي تجتمع كل عام . وكان آخر اجتماع لها في نيسان /ابريل ١٩٧٧ ، وقد قدمت هذه الخطة الى الدورة الخامسة للجنة في ايار /مايو ١٩٧٨ .

٢ - الأمانة

٢٦ - ١٧٢ وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة النقل والمواصلات والسياحة . وكان هناك في الشعبة ستة موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ ، تعمل وظيفة أحدهم من المصادر الخارجة عن الميزانية .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

٢٦ - ١٧٣ لا توجد اختلافات بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج .

٤ - الانجازات المتوقعة

٢٦ - ١٧٤ من المتوقع انجاز العناصر البرنامجية التالية المبينة في الفقرة ١٠ - ٤٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٧) :

١' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩

أنظر الفقرة ٢٦ - ١٧٥ أدناه ؛

٢' في ١٩٨٠ - ١٩٨١

ستنجز العناصر ٢ - ١ ، و ٢ - ٢ ، و ٢ - ٣ ، التي بدأت في فترة السنتين السابقة .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

٢٦ - ١٧٥ تمشيا مع سياسة تركيز الموارد على عدد أقل من البرامج الفرعية خلال الفترة التخطيطية ١٩٨٠ - ١٩٨٣ وبالنظر الى الموارد المتاحة للبرنامج ، رؤى ضروريا اجراء تنقيح لبرنامج ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . ويتمثل هذا التنقيح في ادماج البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ في برنامج فرعي جديد هو

" تنمية النقل المتكامل " . ونتيجة لذلك ، لن تفضي العناصر البرنامجية في اطار البرامجين الفرعيين القديمين ١ و ٣ الى نواتج منفصلة طبقا لما جاء في الفقرة ١٠ - ٤٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٤) ، وإنما ستكون جزءا لا يتجزأ من البرنامج الفرعي الجديد . وبالإضافة الى ذلك ، سيشكل العنصر البرنامجي ١ - ١ اسهاما في " الموجز الاحصائي للعالم العربي " ، ولن يقدم كنتاج منفصل . وبالإضافة الى ذلك ، سيعاد العنصر البرنامجي المذكور في الفقرتين ٣ - ٢ الى وضعه السابق وستوسع الأنشطة ذات الصلة لتكوين برنامج فرعي جديد .

بـ بـ - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢٦ - ١٧٦ سيتم التخطيط للأنشطة الواردة تحت البرنامج الفرعي ١ (تنمية النقل المتكامل) والتنسيق بينها وبين أنشطة التكامل الأخرى تحت رعاية فرقة عمل أو فريق عامل للتكامل الاقليمي يتبع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وينتظر أن يباشر العمل نحو نهاية فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

٢٦ - ١٧٧ وستقوم الشعبة ، من خلال برنامجها الفرعي ١ ، بالاشتراك والاسهام في أنشطة الأمانة ذات الصلة بالتنمية الريفية والتي من المقرر أن تقوم على تنسيقها لجنة التنمية الريفية ، ومن المتوقع أن تبدأ هذه اللجنة أعمالها في غضون فترة الخطة المتوسطة الأجل . وبالإضافة الى ذلك ، ستشارك الشعبة وتساهم في أنشطة الأمانة المتصلة بالأمن الغذائي ، وسيقوم على تنسيق هذه الأنشطة الفريق العامل للأمن الغذائي الذي سينشأ حوالي عام ١٩٨٠ .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٦ - ١٧٨ من المتوقع أن يعقد اتفاق رسمي مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الثمانينات يحدد مجالات التنسيق الرسمي وآلياته ، نظرا لأنه قد تم التوصل فعلا الى اتفاق لانشاء جهات وصل لتنمية العلاقات .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٦ - ١٧٩ من المتوقع استحداث أنشطة مشتركة هامة مع الهيئات التالية :

(أ) المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، في مجال النقل البحري ؛

(ب) ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية - برنامج النقل المنقح ، فيما

يتعلق بالتنسيق ونشر المعلومات ؛

(ج) الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، في مجال المواصلات السلوكية

واللاسلكية ؛

(د) اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، بشأن القواعد والأنظمة الدولية للنقل الداخلي .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨٠ - ٢٦ ينظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد ، بالنسبة المتوية ، للبرامج الفرعية على النحو الموضح في الجدول التالي تقريبا :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسبة المتوية)

	١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨		
المصادر الخارجة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الميزانية عن الميزانية	٧٨	٧٨	٧٨	٥	١٧
الميزانية المتوية المجموع	٨٢	٨٢	٨٢	١١	١٥
المصادر الخارجة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الميزانية عن الميزانية	٧٨	٧٨	٧٥	٦٦	٦١
الميزانية المتوية المجموع	٨٢	٨٢	٨	٤	١٠
المصادر الخارجة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الميزانية عن الميزانية	٧٨	٧٨	١٠	١٤	١٤
الميزانية المتوية المجموع	٨٢	٨٢	١١	١١	١٥
المصادر الخارجة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الميزانية عن الميزانية	٧٨	٧٨	١١	١١	١٥
الميزانية المتوية المجموع	٨٢	٨٢	١١	١١	١٥
المصادر الخارجة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الميزانية عن الميزانية	٧٨	٧٨	١١	١١	١٥
الميزانية المتوية المجموع	٨٢	٨٢	١١	١١	١٥
المصادر الخارجة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الميزانية عن الميزانية	٧٨	٧٨	١١	١١	١٥
الميزانية المتوية المجموع	٨٢	٨٢	١١	١١	١٥
المصادر الخارجة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الميزانية عن الميزانية	٧٨	٧٨	١١	١١	١٥
الميزانية المتوية المجموع	٨٢	٨٢	١١	١١	١٥

البرامج الفرعية (أ)

١ - تنمية النقل المتكامل

(١) احصائيات النقل والمواصلات والسياحة

(٢) تكامل النقل

(٣) تكنولوجيايات النقل والمواصلات

٢ - (٤) تنمية السياحة

٣ - تنمية خدمات المواصلات المسلكية واللاسلكية

المجموع

حاشية الجدول

(أ) تشير الأرقام من (١) الى (٤) الى البرامج الفرعية الأربعة التي تظهر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، الفقرة ١٠ - ٤٥ ، وكما أوضح في الفقرة ٢٦ - ١٧٥ أعلاه ، تم إدماج البرامج الفرعية (١) و (٢) و (٣) في البرنامج الفرعي ١ (تنمية النقل المتكامل) ، وقد شكل البرنامج الفرعي ٣ عنصرا برنامجيا في السابق تحت البرنامج الفرعي (٣) .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - تنمية النقل المتكامل

(أ) الهدف

٢٦ - ١٨١ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الأعضاء فيما تبذله من جهود لتحسين كفاءة مرافق وشبكات النقل الحالية عن طريق مشاريع الانماء الجديدة وتحقيق تكامل أفضل في النقل عبر البلدان والنقل المتعدد الوسائط .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ١٨٢ في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ولا سيما في أقل البلدان نموا في المنطقة ، تعاني شبكات النقل ومرافقه من عيوب كبيرة ، ولا تتفق هذه الشبكات والمرافق في نواح كثيرة مع النمط الحالي للحدود السياسية والمستوطنات السكانية ، التي مرت بتغييرات هيكلية جذرية خلال العشرين سنة الأخيرة . وقد خلقت الثروة التي اكتسبت حديثا من موارد النفط أقطابا جديدة للتنمية الاقتصادية ومراكز جديدة للانتاج والاستهلاك ، مع ما يترتب على ذلك من تغييرات سكانية تؤثر في كل من السلع والخدمات . وقد تطلبت هذه التغييرات بالفعل إعادة تكييف بعض الشبكات والمرافق الموجودة وانشاء شبكات ومرافق جديدة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية .

٢٦ - ١٨٣ وتشمل الاستحداثات التكنولوجية ، في ميدان النقل المتصل خاصة بتنمية المنطقة ، استخدام الحاويات المتعددة الأوعية لنقل البضائع ، ولا سيما خدمات عبّارات المياه العميقة ، في كل من الشحن البحري والنقل البري ؛ والاستخدام المتزايد للطائرات ذات الهيكل العريض في نقل المسافرين والبضائع . ونظرا للظروف الجغرافية والبيئية للمنطقة ، حيث تفصل بين المراكز السكانية مناطق قاحلة شاسعة ، ينبغي التركيز ، في اختيار التقنيات الجديدة للنقل والمواصلات ، على تلك التي تساعد في التغلب على العقبات الطبيعية ، بأقل تكلفة وأقصى درجة من الموثوقية .

٢٦ - ١٨٤ وتعني التغييرات الهيكلية المشار إليها أعلاه ظهور مشاكل وعلاقات جديدة ينبغي أن تعدّل البلدان الأعضاء أولوياتها طبقا لها . وهي تقتضي كذلك أن تقوم البلدان باستعراض أنظمتها الخاصة بالنقل والمواصلات . وعلاوة على ذلك ، تحتاج تقنيات النقل الحديثة ، في معظم الحالات ، أقصى درجة من التنسيق وتوحيد المعايير بين مختلف العناصر والروابط في النظام العام .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ١٨٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د - ٥٥) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ١٨٦ سيتم ، تحت البند العام " تكامل النقل في مدونة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، اعتماد دراسة بحلول نهاية ١٩٧٩ . وسيؤدي نشر الدراسات وتوصياتها ، لتكون تحت نظر الحكومات الأعضاء ، الى عقد اجتماعات لفرقة خبراء دولية حكومية ستكون مهمتها استعراض الدراسات والتوصية بأية تدابير أخرى تتخذ للمرحلة الثانية ، أي مرحلة دراسات الجدوى في فروع محددة لأنظمة النقل والمواصلات في المنطقة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ١٨٧ ستنفذ في غضون فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ أعمال متابعة على النحو الموضح أعلاه (دراسات جدوى) . وبالإضافة الى ذلك سيجري العمل على متابعة تنمية النقل المتكامل ببذل جهود تشمل تقديم خدمات استشارية رامية الى تطبيق الاتفاقيات والانظمة الدولية والتوفيق بين الأنظمة الوطنية والاقليمية ؛ والى التوحيد القياسي لوثائق النقل والسفر وتبسيطها على الصعيد الاقليمي ؛ والى انشاء مراكز تدريبية اقليمية لمختلف فئات العاملين في ميدان النقل .

٢٦ - ١٨٨ وسيتألف النتائج خلال فترة السنتين هذه من تقارير عن جدوى المشاريع (للفنيين الحكوميين والمؤسسات المالية) ؛ ومقترحات بشأن تطبيق الاتفاقيات والأنظمة الدولية ، توجهه أساسا لمقرري السياسة ؛ ومقترحات وتقارير بشأن التوحيد القياسي والتبسيط الاقليميين لوثائق السفر ، (للادارات التقنية الحكومية والعاملين التقنيين الحكوميين) ؛ ومقترحات لانشاء مراكز تدريبية اقليمية للعاملين في ميدان النقل (للادارات الحكومية والمنظمات اقليمية) .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ١٨٩ يجب بالضرورة تعميم البرنامج الفرعي على نحو مستمر لمساعدة البلدان الأعضاء فيما تبذله من جهود لصياغة وتنفيذ المشاريع ذات الصلة بشبكات النقل والمواصلات بهدف تحقيق التكامل في المنطقة في ميدان النقل . ولذلك سوف يكون تعيين المشاريع لتحقيق هذا التكامل نشاطا مستمرا له نواتج ذات صلة تأخذ شكل مقترحات مشاريع ودراسات جدوى موجهة الى الفنيين الحكوميين والمؤسسات المالية . وبالإضافة الى ذلك ، يتوقع أن تكون النواتج الرئيسية في غضون فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ على النحو التالي : مقترحات وتقارير بشأن انشاء مجالس واليات استشارية

للساحنين الوطنيين والاقليميين ؛ شركات للنقل الطريقي بالعربات ؛ روابط لادارة الموانئ ، على أساس دون اقليمي واقليمي ، موجهة لخدمة الادارات التقنية والغرف التجارية والاتحادات وتقارير عن الندوات والحلقات الدراسية وحلقات التدريب العملي . . . الخ في مجالات تخطيط النقل وادارته وعملياته ، لخدمة الفنيين الحكوميين ومقرري السياسة .

٤ ، أنشطة الاستراتيجية التي يرحح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ١٩٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ١٩١ تحت ضغط الاحتياجات الجديدة ، بذلت الجهود ، في كل ناحية تقريبا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، لزيادة طاقة شبكات النقل بالتعاون مع المنظمات الاقليمية لتحقيق الوحدة والتكامل الاقتصاديين . ومن المتوقع أن تزود الأنشطة المزمعة البلدان الأعضاء بمنظومات جديدة لوضع برامجها ومشاريعها المتعلقة بتنمية النقل بالتنسيق مع جيرانها . وينبغي أن يفضي هذا الى وجود شبكات نقل اكثر كفاءة وأقل تكلفة في المنطقة .

٢٦ - ١٩٢ وينبغي ان يتم تمثّل البلدان المنفردة لتقنيات النقل الحديثة داخل اطار الاستحداثات التكنولوجية العامة في شبكات النقل والمواصلات بالمنطقة . وينبغي في هذه الاستحداثات تجنب عدم التوافق بين نظم النقل الوطنية والمواصلات الدولية المنشودة ، مما يؤدي الى التقليل من صعوبة التكامل الاقليمي .

٢٦ - ١٩٣ ومن المتوقع أن توقّر الدراسات واجتماعات أفرقة الخبراء المزمعة في فترة الخطة اطارا للعمل المتضافر ، وأن توفّق بين قرارات السياسة على الصعيدين الوطني والاقليمي . وفيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية لشراء وتشغيل أساطيل النقل المتخصص ، من المتوقع أن يؤدي التعاون الاقليمي المزمع فيما بين البلدان العربية الى زيادة تحسّين استخدام المعدات والمرافق ، مما يزيد بالتالي من كفاءة شبكات النقل .

٢٦ - ١٩٤ وبالإضافة الى ما تقدم ، من المتوقع ، بحلول نهاية فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، انشاء مجالس للساحنين على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية لتوفير أجهزة فعالة للتفاوض مع اتحادات الخطوط حول أمور تتصل بأسعار الشحن وحماية مصالح الساحنين . وعلاوة على ذلك ، ستكون البلدان الأعضاء قد انضمت الى مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل ، وأحزرت تقدما ملموسا في تطبيقها في بلدان فردية عن طريق الاجراءات الادارية والتشريعية . وأخيرا ، سيتحقق التوحيد القياسي الاقليمي لوثائق النقل والسفر لتسهيل المرور الدولي ، كما ان انشاء مراكز تدريبية اقليمية لمختلف فئات العاملين في ميدان النقل سيتم او يكون موضع نظر حثيث .

البرنامج الفرعي ٢ - تنمية السياحة

(أ) الهدف

٢٦ - ١٩٥ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تعزيز تنمية السياحة بزيادة تجميع الموارد وتنمية الامكانيات والهياكل الأساسية على الصعيد الوطني .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ١٩٦ ان غربي آسيا منطقة ثرية بتراثها الثقافي المتنوع الذي يعود الى أبكر الحضارات . وهي تتحول الآن سريعا الى واجهة للتنمية الصناعية ، وتضطلع بمشاريع على نطاق لم يسبق له مثيل في العالم . كذلك يساعد المناخ القابل للتنبؤ به والتغيير الموسمي على تشجيع السفر والسياحة والا ستماع .

٢٦ - ١٩٧ ومن شأن تنمية واستغلال المرافق السياحية اتاحة وسيلة أخرى لتوسيع القاعدة الاقتصادية للبلدان الأعضاء ، كل على حدة . وتنبع المشاكل الموجودة حاليا من نقص عام في المرافق للمسافرين في المنطقة ، لا سيما المرافق المتعلقة بسفر مجموعات كبيرة وبالرحلات الشاملة . . . الخ . ولا توجد خطة رئيسية دون اقليمية أو اقليمية للتقسيم المرحلي المنظم للمشاريع الانمائية السياحية التي يمكن أن تفضي الى ترويج دولي ناجح وتحقق الاستفادة اللازمة في نهاية الأمر .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ١٩٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د - ٥٥) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ١٩٩ أجريت دراسات قطرية لا ستكشاف وتقييم امكانيات التنمية السياحية لبلدان مختارة داخل اطار مجموعتين فرعيتين اقليميتين ، تشمل أولا هما : الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ، وتشمل الثانية : الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وقد حددت الدراسات فرص التنمية السياحية وأشارت الى الحاجة الى تعاون مشترك بين البلدان وتنمية منسقة للهياكل الأساسية والمرافق السياحية ، وتنظيم الأجهزة الترويجية المطلوبة .

٢٦ - ٢٠٠ من المزمع ، في غضون فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، اتخاذ اجراءات للمتابعة ، بما في ذلك عقد اجتماعات للمجموعتين ، استنادا الى توصيات تلك الدراسات . وبحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، ستكون قد وضعت استراتيجية عامة لتنمية الهياكل الأساسية السياحية في المجموعتين الفرعيتين دون الاقليميتين المذكورتين أعلاه .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

- ٢٦ - ٢٠١ في اطار الاستراتيجية الموضوعة لتنمية الهياكل الأساسية السياحية ، سوف تركز الأنشطة على تحديد فرص استثمارية معينة في المجموعتين دون الاقليميتين المختارتين .
- ٢٦ - ٢٠٢ وسوف يتم بسط استراتيجية تنمية الهياكل الأساسية السياحية لتشمل المنطقة برمتها بهدف وضع خطة رئيسية اقليمية للتنمية السياحية .
- ٢٦ - ٢٠٣ وسيتألف ناتج فترة السنتين هذه من اعداد دراسات حول فرص الاستثمار في السياحة في المنطقتين دون الاقليميتين ، توجهه للادارات والمؤسسات المالية الحكومية المعنية ؛ وتقارير عن خطة رئيسية اقليمية للتنمية السياحية توجهه الى الادارات التقنية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

- ٢٦ - ٢٠٤ ستتم ، في غضون فترة السنتين هذه ، متابعة اقرار وتنفيذ الخطة الرئيسية الاقليمية للسياحة ، عن طريق دراسات تتناول مشاكل محددة ، وحلقات دراسية ، وخدمات استشارية .
- ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي
- ٢٦ - ٢٠٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

- ٢٦ - ٢٠٦ من المتوقع ، بحلول عام ١٩٨٣ ، أن تكون هناك محل النظر الحثيث خطتان على الصعيد دون الاقليمي للتنمية المشتركة للهياكل الأساسية السياحية ، احدهما للبنان وسوريا والعراق والاردن ، والأخرى لليمن واليمن الديمقراطية . كذلك يتوقع بحلول عام ١٩٨٣ أن تكون بعض المشاريع سهلة التمويل قد وضعت وبدأ تنفيذها .

البرنامج الفرعي ٣ - تنمية خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية

(أ) الهدف

- ٢٦ - ٢٠٧ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الأعضاء في تنمية خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ، وتعزيز مرافق التدريب فسي ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية .

(ب) المشكلة المطروقة

- ٢٦ - ٢٠٨ تمر بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة

لقد فُق رأس المال الى المنطقة ، بمرحلة تقوم فيها ، على نطاق واسع ، باعادة تشكيل المقومات الأساسية العمرانية ، التي تعدد المواصلات السلوكية واللاسلكية جزءاً حيوياً منها .

٢٦ - ٢٠٩ وفي نهاية عام ١٩٧٨ ، سيكون هناك ما مجموعه ٢٨ مليون من خطوط التبادلات الهاتفية العاملة ، ومن المزمع أن يزداد هذا العدد مع عام ١٩٨٠ الى ٣٦ مليون . وتشير الاسقاطات انه بحلول عام ١٩٨٥ ، سيتطلب الأمر ٣٩ مليون خط ، و ١٣٢ مليون بحلول عام ١٩٩٠ . وفي نفس الوقت ، فان وصلات الرسائل الدولية ، بما في ذلك وصلات التتابع الاعطناعية والكابلات داخل المنطقة والموصلة لمناطق أخرى ، تتقدم بمعدل لم يسبق له مثيل بما يتطلب تعزيز الجهود التعاونية الاقليمية في مختلف جوانب المواصلات السلوكية واللاسلكية .

٢٦ - ٢١٠ لذلك تتزايد الحاجة الى الترشيح والتعاون الدولي الحكومي على نحو يشمل التوحيد القياسي للمعدات والنظم ، واتخاذ ترتيبات متبادلة للارسال على قنوات بديلة ، وفيما يتعلق بالبرامج التعليمية وبادارة ومراقبة الذبذبات الازعاجية ، وبالتنسيق بين المواصلات السلوكية واللاسلكية البحرية ، ... الخ .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ٢١١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د - ٥٥) المؤرخ في ٩ آب / أغسطس ١٩٧٣ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ٢١٢ من المتوقع أن تتم دراسة عن انشاء مرافق ووصلات منسقة للمواصلات السلوكية واللاسلكية فيما بين بلدان غربي آسيا وفيما بين المنطقة وباقي أنحاء العالم ، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ٢١٣ سيتم ، في غضون فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، دعوة فريق خبراء دولي حكومي للانعقاد لاستعراض الدراسة أو الدراسة الاستقصائية لمرافق المواصلات السلوكية واللاسلكية في المنطقة ، ولتقديم مبادئ توجيهية وتوصيات لتنظيم برامج ذات طابع عملي . وسوف توضع ، داخل اطار هذه التوصيات ، مقترحات لانشاء أجهزة لتنفيذ توصيات فريق الخبراء في ميدان المواصلات السلوكية واللاسلكية ، ولا سيما فيما يتعلق بالتوحيد القياسي للمعدات في المنطقة برمتها .

٢٦ - ٢١٤ وستقدم للبلدان الأعضاء المساعدة والمشورة في انشاء شبكات وطنية ملائمة للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، تتكامل الواحدة منها مع الأخرى ومع الوصلات العالمية بطريقة سليمة . وستألف النواتج خلال هذه الفترة من مقترحات مشاريع ذات طابع عملي لتنمية خدمات المواصلات السلوكية

واللاسلكية توجه الى الادارات التقنية ومقررى السياسة على الصعيد الحكومي ؛ ومقترحات لانشاء أجهزة اقليمية لزيادة التعاون الاقليمي في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية ، لا سيما فيما يتعلق بالتوحيد القياسي للمعدات (توجه لمقررى السياسة) ؛ وتقارير استشارية عن مختلف جوانب تنمية المواصلات السلكية واللاسلكية (توجه للادارات التقنية) .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ٢١٥ ستستمر أعمال متابعة الأنشطة التي بدأت أثناء فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وبالإضافة الى ذلك ، يتوقع تحقق النواتج الرئيسية التالية خلال فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ : مقترحات لانشاء مرافق تدريبية للمنطقة في ميادين تخطيط خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية وتشغيلها وصيانتها (للادارات التقنية والمنظمات اقليمية) ؛ وتقارير عن تحديد تعريفات واثمان معيارية للمستعملين الاقليميين (للادارات التقنية) .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح أن تكون فائدتها هدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ٢١٦ لا توجد أنشطة ذات فائدة هدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ٢١٧ سوف تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحكومات البلدان المعنية ، بتقديم المساعدة في انشاء التنظيم والأجهزة اللازمين لتعزيز الأنشطة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية على نحو متناسق . وسوف تساعد تلك الأنشطة بصورة أساسية في ايجاد شبكات وطنية مناسبة للمواصلات السلكية واللاسلكية تكون متكاملة تماما مع الوصلات اقليمية والأقليمية . وسوف يتاح قدر كاف من مرافق التدريب لادارة خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية وتشغيلها وصيانتها . وسيحقق بعض التوحيد القياسي للمعدات ، بما يؤدي الى الاستخدام الكفء والصيانة الاقتصادية ، ويسهل كذلك امكانية انشاء قدرة تصنيعية متكاملة كبيرة للمواصلات السلكية واللاسلكية في المنطقة .

البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

النقل - أولاً (النقل والمواصلات والسياحة) (٨)

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٦ - ٢١٨ تقوم اللجنة ، التي تجتمع مرتين كل سنة ، باستعراض العمل الذي تضطلع به الأمانة العامة في هذا البرنامج . وقد عقد الاجتماع الأخير في نيسان / ابريل ١٩٧٧ . ولم توافق الهيئة المذكورة على هذه الخطة . وتجرى لجنة النقل البحري والمواصلات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والتي تجتمع مرة كل سنة ، استعراضاً مضمونياً مفصلاً للأعمال التي يضطلع بها البرنامج في هذا المجال . وقد عقد الاجتماع الأخير في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

٢ - الأمانة

٢٦ - ٢١٩ الوحدة المسؤولة في الأمانة عن هذا البرنامج الفرعي هي شعبة النقل والمواصلات وكان فيها ١٩ موظفاً من الفئة الفنية حتى ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، تمول وظائف عشرة منهم من مصادر خارجة عن الميزانية . وبالإضافة إلى الوحدة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، كانت تعمل الشعبة المذكورة كوحدة واحدة في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

(٨) أنظر الفقرة ٢٦ - ٢٥٥ أماناه للاطلاع على تعديل لوجود برنامجين للنقل فسي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

موظفو الفئة الفنية

المصادر الخارجية	الميزانية		الوحدة التنظيمية
	عن الميزانية	العادية	
المجموع			
١٤	٥	٩	شعبة النقل والمواصلات
			الوحدة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
٥	٥	—	
١٩	١٠	٩	المجموع

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج - ج

٢٦ - ٢٢٠ لا يتوقع القيام بأى إعادة للتنظيم الإداري ، غير أن التغييرات التالية في عرض البرنامج قد أجريت في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ بغية التقيد بالتعليمات المتعلقة بالحجم الأدنى للبرنامج الفرعي :

(أ) البرنامج الفرعي ١ بشأن " تنمية النقل والمواصلات " والبرنامج الفرعي ٤ بشأن " تنمية السياحة " الواردان في خطة الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ جمعا في البرنامج الفرعي ١ بشأن " تنمية النقل والمواصلات والسياحة " في خطة الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ؛

(ب) البرنامج الفرعي ٢ بشأن " المقومات الهيكلية في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية " والبرنامج الفرعي ٣ بشأن " الخدمات البريدية " جمعا في البرنامج الفرعي ٢ بشأن " تنمية الهياكل الأساسية للمواصلات " .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من إعادة تنظيم -

(أ) الانجازات المتوقعة

٢٦ - ٢٢١ من المتوقع انجاز الأنشطة المشار اليها في عناصر البرنامج الموصوفة في الفقرة ٧ - ٨٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١) :

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الأول .

١' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

البرنامج الفرعي ١ : تنمية النقل والمواصلات : ١ - ١ '٣' ؛ ١ - ٢ '٤' ،
'٥' و '٦' (أ) و (ب) و '٧' و '٨' ؛ ١ - ٣ '٢' (أ) و (ب)
'٤' و '٥' و '٦' و '٧' (أ) و (ب) و (ج) و '٨' (أ) و (ب) .

البرنامج الفرعي ٢ : المقومات الأساسية في مجال المواصلات السلوكية
واللاسلوكية : ط - (أ) و (ب) ؛ '٢' (أ) و (ب) ؛ '٣' (أ) و (ب) ؛
'٤' (أ) و (ب) .

البرنامج الفرعي ٣ : الخدمات البريدية : '٢' .

البرنامج الفرعي ٤ : تنمية السياحة : '١' و '٢' و '٣' و '٤' .

٢' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١

البرنامج الفرعي ١ : تنمية السياحة والمواصلات : ١ - ١ '٤' و '٥' و ١ - ٢
'١' و '٢' و '٣' و '٩' و '١٠' و '١١' و ١ - ٣ '١' و '٢'
(ب) و (ج) و '٣' و '٨' (ج) و (د) و (هـ) .

البرنامج الفرعي ٣ : الخدمات البريدية '١' و '٣' .

البرنامج الفرعي ٤ : تنمية السياحة : '٤' و '٥' .

(ب) إعادة التنظيم المترتبة

٢٦٢ - ٢٦ نظرا لاتجاهات التمويل لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، قد يلزم تعليق الأنشطة
المضطلع بها في مجال الخدمات البريدية والتي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي وحده .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

٢٦٣ - ٢٦ يعتبر قيام شعبة النقل والمواصلات ودائرة النقل البحري والموانئ بإدارة الخدمة
المشتركة للجنة النقل البحري والنقل والمواصلات التابعة للجنة ترتيبا رسميا من أجل التنسيق .
وتشارك الشعبة كذلك بنشاط في فرقة العمل المشتركة بين الشعب والمعنية بالتنمية الريفية المتكاملة

بوصفها الشعبة المسؤولة عن القيام بأنشطة النقل الواردة في البرنامج ذي الأولوية الجامع لمختلف التخصصات والمعني بالتنمية الريفية والتابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٦ - ٢٢٤ بمقتضى مذكرة التفاهم بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، أنشئت وحدة مشتركة بين اللجنة وبين الاتحاد الدولي في أمانة اللجنة للاضطلاع بأنشطة الاتصالات السلوكية واللاسلكية داخل المنطقة . غير أن أنشطة الوحدة بعد انشاء اتحاد الاتصالات السلوكية واللاسلكية لآسيا والمحيط الهادئ وهو ما يحتمل أن يتم في عام ١٩٧٨ ، ستقتصر على الأنشطة التي لا يضطلع بها اتحاد الاتصالات السلوكية واللاسلكية المذكور .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٦ - ٢٢٥ سيتم القيام ، في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأنشطة مشتركة مع وحدة التنمية الريفية المتكاملة (النقل السطحي) ومع شعبة التجارة الدولية (تدابير وأنشطة التيسير بشأن البلدان غير الساحلية الأقل نموا) ، ومع شعبة الاحصاءات (احصاءات النقل) ومع مكتب تنسيق ومراقبة البرنامج (الأنشطة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وفي مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية) . اما المنظمات غير الداخلة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والتي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة معها فهي برنامج الأونكتاد لتيسير اجراءات ووثائق التجارة ، ومع اتحاد البريد العالمي (الشؤون البريدية لبلدان المنطقة) ومع المنظمة العالمية للسياحة (شؤون السياحة) .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٦ - ٢٢٦ من المتوقع ان يكون الاتجاه في النسبة المئوية لتخصيص الموارد للبرامج الفرعية مطابقا تقريبا لما هو مبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرنامج الفرعية

(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨
المصادر الخارجية			
الميزانية عن			
الميزانية المجموع	٧٨	٧٨	٧٧
المصادر الخارجية			
الميزانية عن			
الميزانية المجموع	٥٨	٥٨	٥٨
المصادر الخارجية			
الميزانية عن			
الميزانية المجموع	٩٧	٩٧	٩٦
المصادر الخارجية			
الميزانية عن			
الميزانية المجموع	٢٢	٢٢	٢٣
المصادر الخارجية			
الميزانية عن			
الميزانية المجموع	٤٢	٤٣	٤٢
المصادر الخارجية			
الميزانية عن			
الميزانية المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

البرنامج الفرعي

- ١ - تنمية النقل والاتصالات والسياحة
- ٢ - تنمية الهياكل الأساسية للمواصلات

المجموع

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ (أولاً) - تنمية النقل والمواصلات والسياحة

(أ) الأهداف

٢٦ - ٢٢٧ هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الأعضاء في '١' اعداد برامج لتنمية النقل والمواصلات تناسب حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية ؛ '٢' وفي اتيخان التدابير التيسيرية اللازمة لحركة النقل عبر الحدود الوطنية ؛ '٣' وفي اصلاح وتحديث وتعزيز شبكات السكك الحديدية فيها وفي التشجيع على انشاء شبكة دولية للسكك الحديدية بموجب الخطة الرئيسية للسكك الحديدية الآسيوية ؛ '٤' وفي تنشيط شبكات النقل على الطرق الرئيسية بما فيها الطرق الريفية والفرعية وتنميط الطرق الرئيسية ذات الأهمية الدولية ومكافحة اختناق المرور في المدن الكبيرة ؛ '٥' وفي تنمية قطاع السياحة داخل الاطار العام للخطط الوطنية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٦ - ٢٢٨ مازالت البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تواجه عددا من المشاكل الخطيرة في بناء وصيانة وتشغيل مرافق كافية وفعالة للنقل والمواصلات ويعزز هذا في المقام الأول الى الافتقار الى الموارد والمهارات اللازمة للاستجابة الفعالة للتطورات التكنولوجية والنهج التخطيطية التي تبرز بسرعة . وكانت الاختلافات في الاجراءات والشكليات الواردة في الوثائق غير الموحدة لحركة المرور الدولية قد أدت الى اختلافات في الحدود . والحاجة تدعو الى تطبيق التدابير التسهيلية التي تم الاتفاق عليها بوليا بغية تيسير حركة المرور فيما بين بلدان المنطقة . وفي اطار مشاكل الطاقة ، يجب التركيز على السياسات التي تتناول دور السكك الحديدية بما يتفق مع مصلحة اقتصاد البلدان النامية . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي توسيع نطاق مشروع السكة الحديدية كيم يشمل المرافق المتعددة الوسائط ولا سيما من أجل التنمية الريفية المتكاملة . ويؤكد الاهتمام العام بصيانة البيئة كذلك الأهمية المتزايدة للسكك الحديدية ولا سيما من أجل التنمية الريفية المتكاملة . ويؤكد الاهتمام العام بصيانة البيئة كذلك الأهمية المتزايدة للسكك الحديدية ولا سيما ما يعمل منها بالكهرباء أو بمحركات ديزل ، وأهمية التكنولوجيات الجديدة الأخرى .

٢٦ - ٢٢٩ وكان من شأن الدور الذي تسهم به الطرق الريفية والنقل على الطرق الريفية في التنمية الاقتصادية الشاملة ، ولا سيما من اجل خدمة قطاعي الأفضية والزراعة ، ان اصبحت له الأهمية الكبرى في كثير من البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وتدعو الحاجة الى اجراء تحول في الاهتمام بغية التقليل من الاستخدام الناقص للأراضي واليد العاملة الريفية ولا سيما من اجل التعجيل بتنمية الصناعات المعتمدة على الزراعة ومن اجل تصحيح الاختلال بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية في اطار التنمية المتكاملة للمناطق الريفية .

٢٦ - ٢٣٠ وما زالت البلدان تفتقر الى اتخاذ تدابير ادارية وتنسيقية ترمي الى تناسق أنظمة النقل البرى والى احداث التماثل في قواعد المرور وفي اعلانات وإشارات الطرق وفي معايير التصميم الفني للطرق وفسي أحجام وأوزان المركبات بغية ضمان السير الآمن والسلس للمرور الدولي .

٢٦ - ٢٣١ ولم يكن هناك تنمية مخططة لقطاع السياحة على أساس تكاملي مع ايلاء المراعاة اللازمة للأولويات الاجتماعية والثقافية والبيئية . وهذا لا يدعو فحسب الى اتخاذ اجراءات وطنية بغية تحسين الهياكل الأساسية للسياحة ولكن يدعو أيضا الى قيام مجموعات البلدان الأعضاء ذات المصلحة المشتركة الى بذل جهود تعاونية على المستوى دون الاقليمي من أجل جمع الموارد لتحقيق الوفورات وكما تحدث جهودها التسويقية أكبر أثر ممكن .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ٢٣٢ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ٢٣٣ سوف تجرى دراسة عن نظام النقل المتعدد الوسائط بغية وضع نظام مناسب وحسن التكامل لنظام النقل داخل كل اقليم . وسوف يتم حث الحكومات على تنفيذ الوثائق الدولية من أجل تيسير المرور الدولي ولا سيما من أجل القيام على المستوى الوطني بتحديد المتطلبات الأساسية وانشاء مكاتب للمؤمنين على السيارات . وسوف تكون كثير من البلدان النامية قد شرعت بكهربية السكك الحديدية كاجراء بناءً للتغلب على ازمة الطاقة ولزيادة قدرة السكك الحديدية . وفي اطار الخطة الرئيسية للسكك الحديدية الآسيوية سيكون قد بدء بانشاء شبكة عبر قارية للسكك الحديدية تصل شبكة السكك الحديدية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ بشبكات السكك الحديدية للشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وسيكون قد استمرت الدراسات المكثفة بشأن الجوانب الهندسية والاقتصادية للطرق الريفية وللنقل في الريف ، بما في ذلك التقنيات المستخدمة في انشاء الطرق المنخفضة التكاليف ، على أن ينصب التركيز على دور النقل في التنمية الريفية المتكاملة . وفي اطار النهوض بالسياحة سيكون قد أولى اهتمام كبير لاعداد خطط رئيسية للسياحة على المستويين الوطني ودون الاقليمي وعلى تحسين تقنيات التسويق والبحث السياحيين وعلى تمويل الهياكل الأساسية للسياحة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ٢٣٤ سوف يكون قد تم تعزيز الأنشطة الاقليمية لبحوث النقل لتوفير جهة وصل تعنى بالتوفير المنتظم للوثائق عن وجوه التقدم الجديدة في تكنولوجيا النقل واقتصادياته ومؤسساته بغية تطبيقها في البلدان النامية .

٣٦ - ٢٣٥ وستدعو الحاجة الى تحقيق الانسجام بين تدابير التيسير على الصعد دون الاقليمية ، ولا سيما فيما بين المجالس دون الاقليمية للمكاتب الوطنية للمؤمنين على السيارات . وسيضطلع بدراسات عن المشاكل المتصلة بعبور الحدود الدولية وسيوصى بحلول لتنفيذها . كما سيضطلع بدراسات استقصائية تقنية واقتصادية لادخال نظم المرور العابرة على السكك الحديدية في المدن الضخمة (المتروبولية) بالمنطقة بغية تيسير نقل الركاب الريفيين والحضرين على ضوء اختناقات المرور في المدن . وسيعزز نقل الركاب والبضائع على الطرق الاقليمية الداخلية والطرق الدولية بغية تسهيل وتعجيل التجارب الاقليمية الداخلية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل منطقة . وستجرى دراسات عن امكانيات تنمية السياحة الاقليمية الداخلية والمساعدة في تنمية السفر البري بين أوروبا وآسيا عن طريق التعاون الاقليمي لأغراض التنمية وذلك بعقد اجتماع دولي حكومي لخبراء في السياسة في المجالات الحرجة من مجالات تنمية السياحة .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ٢٣٦ ستجمع المعلومات التقنية ، بما فيها البيانات الاحصائية ، في مجالات النقل والاتصالات والسياحة وتسهيل المرور الدولي ، وستحلل وتنشر على الحكومات الأعضاء . وسيضطلع بدراسات بغية استحداث نظام للنقل المتعدد الوسائط . وستتخذ تدابير لتحقيق الانسجام بين تدابير التسهيل على أساس اقليمي . وستصاغ صكوك خاصة ملائمة لمتطلبات بلدان المنطقة من أجل ضمان التدفق السلس للسلع والمرور عبر الحدود الوطنية . وسيستمر تقديم المساعدة ، بناء على الطلب ، للقائمين بإدارة السكك الحديدية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في اقامة مراكز تدريب جديدة في مجال السكك الحديدية ، وكذلك في ابتغاء معونات عصرية ومساعدات بصرية لمراكز التدريب . وسيجرى ترحيل الخطة الرئيسية للسكك الحديدية الآسيوية الى السنوات الخمس التالية بالنظر الى حجمها . وسوف تستمر الدراسات عن الجوانب التقنية والاقتصادية لتطوير الطرق الرئيسية على الصعيد بين الوطني ودون الاقليمي . وستوفد بلدان المنطقة بعثات ميدانية للاضطلاع بدراسات تفصيلية ودراسات استقصائية وكذلك يتمحيص وتقييم دقيقين للبرامج الراهنة والمقبلة لتنمية السياحة ، ولاجراً تنبؤات عن المرور ، ولوضع برامج تشجيعية وتسيوية ، ولتحليل كلفة وفائدة برامج التنمية السياحية .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يغلب الظن أن تكون فائدتها حدية ، وموجبهـا

التشريعي

٢٦ - ٢٣٧ ليس في خطة هذا البرنامج أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ٢٣٨ سيحدث في مجال النقل العام ، نقل للتكنولوجيا فيما بين البلدان النامية لملاءمة تنمية الهياكل الأساسية للنقل الداخلي . وسوف تتخذ قرارات استشارية سليمة بشأن توزيع الموارد

على قطاعي النقل والمواصلات . وينبغي لتوصيات الأمانة العامة المقدمة على أساس الدراسات والاستنتاجات أن تمكّن بلدان المنطقة من توحيد الشكليات والاجراءات المطبقة على الحدود بالنسبة للانتقال الدولي للبضائع والناس .

٢٦ - ٢٣٩ وفيما يتعلق بالسكك الحديدية والنقل بالسكك الحديدية ، ستكون البلدان النامية للمنطقة قد اجتازت مرحلة اصلاح وتحديث وتعزيز السكك الحديدية والمعدات الدارجة وكذلك الخدمات المساعدة مثل تقنيات الاشارة والتشغيل . وسيكون قد أنشئت سكك حديدية بين بنغلاديش والهند وباكستان وايران وشبكات السكك الحديدية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا . كما سيكون قد شرع في مد خطوط فرعية الى أفغانستان وفي احداث تحسينات لوصول نيبال بسرى لانكا عن طريق السكك الحديدية والمعديات ، ومن المتوقع فيما يتعلق بالطرق الرئيسية والنقل على الطرق الرئيسية ان تكون لدى معظم بلدان المنطقة أميال كافية من الطرق الريفية لخدمة قطاعي الأغذية والزراعة . وسيكون النقل على الطرق الدولية والاقليمية الداخلية قد تطوّر في معظم بلدان المنطقة الداخلة في اطار الخطة الرئيسية للطرق الآسيوية الرئيسية . أما مشاكل المرور والنقل في المناطق الريفية فانها سوف تكون قد خفت حدتها الى حد بعيد .

٢٦ - ٢٤٠ وأخيرا يتوقع ان تؤدي التنمية المخططة والمتكاملة لقطاع السياحة الى زيادة حصائل بلدان المنطقة من القطع الأجنبي ؛ وسوف تساعد كذلك في تصحيح الاختلالات الانمائية الاقليمية وفي توليد آثار مضاعفة في مجال الإيرادات والعمالة تنشأ عن حقن الاقتصاد بالنفقات السياحية .

البرنامج الفرعي ٢ (أولا) - تنمية الهياكل الأساسية للمواصلات

(أ) الأهداف

٢٦ - ٢٤١ الأهداف الخمسة لهذا البرنامج الفرعي هي : ' ١ ' المساعدة في تنمية متسقة لشبكة ووصلات للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون فعالة وموثوقة كما تستخدم في المجالين الوطني والدولي على نحو يدعم ويعجّل التنمية الوطنية والتعاون الدولي ؛ ' ٢ ' تشجيع نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ؛ ' ٣ ' المساعدة في تنمية الموارد البشرية اللازمة لتنمية وإدارة وصيانة وتشغيل الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية ؛ ' ٤ ' المساعدة في وضع سياسات للمواصلات من شأنها بلوغ أهداف التنمية الوطنية العامة ؛ ' ٥ ' تطوير وتحديث الخدمات البريدية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وتعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي في هذا الميدان .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٦ - ٢٤٢ يمكن لمنظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، أن تقدم ، في مجال تنمية الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية الدولية ، من العون الشيء الكثير وذلك عن طريق الامداد بالمدخالات الدولية التي من شأنها ان تعزّز الجهود الوطنية الرامية الى ازالة مواطن القصور والى تلبية الاحتياجات المحددة . ويمكن أن تحدد هذه بصورة اجمالية على النحو التالي :

١ ' إعادة تقييم مقاصد وأهداف التنمية ، وتحديد التنبؤات باحتياجات ومشاكل المستقبل في مجال التوسيع والتخطيط وأنشطة ما قبل الاستثمار والتنفيذ ؛

٢ ' توفير التنسيق والدعم التقنيين في مجالات كمثل وضع المواصفات وتصميم الشبكات وتطبيق المعايير والأنظمة الدولية واحداث تحسينات في فعالية العمليات ؛

٣ ' الأخذ بالتقنيات الحديثة أو التطبيقات المتطورة أو المبتكرة ؛

٤ ' تحديث الأنشطة أو المرافق التدريبية وتحسينها عند الاقتضاء ؛

٥ ' العمل على تبادل المعلومات والتجارب وتنسيق التدابير الدولية ؛

٦ ' توفير التسهيلات لنقل التكنولوجيا عن طريق البرامج التدريبية وبرامج الزمالات والحلقات الدراسية المناسبة ؛

٢٦ - ٢٤٣ الخدمات البريدية في هذه المنطقة غير متماثلة من حيث تطورها وتحديثها . ولم تحدث خدماتها الى حد بعيد الأقل قليلة من البلدان . وتحتاج الادارة البريدية في هذه البلدان الى تقديم المساعدة في أشكال شتى ولا سيما في ميدان تدريب وتنظيم مختلف الخدمات .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ٢٤٤ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦ - ٢٤٥ بحلول نهاية ١٩٧٩ ، يتوقع للنشاط الرئيسي الراهن الذي يضطلع به فريق الخبراء الاقليميين والذي تم استيقاؤه كوحدة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، بفضل دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي ودعم ثنائي ، أن يأخذ في التناقض ان لم يتوقف كلية . وسوف يتبع هذا زيادة في الدعم التقني لتنمية الشبكات في البلدان وفي المناطق المترابطة وكذلك توفير مرونة جوهرية في تكوين فريق الخبراء ، بغية مراعاة جميع المتغيرات من حيث الأولويات ومدى توفير المدخلات الاستشارية في الوقت المناسب . ويتوقع أن يكون لنتائج الاستراتيجية أثرا على الصعيد الاقليمي فحسب ولكن أيضا على الصعيد القطري ويتمثل هذا الأثر في استحداث برامج لتنمية الاتصالات السلوكية واللاسلكية تتلاءم مع الأولويات والمقاصد العامة للسياسات المتعلقة بالمواصلات في اطار التنمية الوطنية .

٢٦ - ٢٤٦ وسوف يكون قد تم الاضطلاع في ميدان الخدمات البريدية بأنشطة كبيرة ذات صلصلة بالمساعدة في تنفيذ الخطط والبرامج لبلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة الانمائي التي بينها اتحاد

البريد العالمي . وبالإضافة الى تقديم الخدمات الاستشارية في ميادين متعددة ، سوف تكون قد قدمت المساعدة في الشروع في دراسات ووحدات وطنية للبحث والتخطيط لتطوير البريد بهدف إقامة معهد اقليمي في النهاية .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ٢٤٧ في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية ، سوف يقدم الدعم المؤسسي للحفاظ على حيوية البرامج التدريبية . وسيظل التدريب في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية هو الشرط الرئيسي لأداء خدمات فعالة وللتوسع ، من ثم سوف يصبح وضع معايير التدريب أمراً ضرورياً . ومن المحتمل أن يكون انشاء وحدة داعمة اقليمية أو انشاء مؤسسة للموارد دعماً لمعالجة هذه المشكلة يكون مؤسسياً عملياً وفعالاً من حيث التكلفة . وفيما يتعلق بالخدمات البريدية ، سوف يتم تنظيم حلقة تدريبية لتقدير احتياجات أقل البلدان نمواً وللتنصيصية باتخاذ تدابير متابعة لتلبية هذه الاحتياجات . ويمكن أن تعقد حلقة تدريبية أخرى بشأن تطبيق التكنولوجيا الحديثة على عمليات البريد في البلدان النامية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ٢٤٨ سوف تُنفذ توصيات الحلقات التدريبية المشار إليها أعلاه على أن تركز الأنشطة على تقديم المساعدة لتوسيع شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ورفع مستوياتها ، وعلى التنسيق الاقليمي والدولي بين جميع نظم البث والتوزيع ، وعلى تحسين الخدمات البحرية في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية وعلى تنمية الأنشطة التدريبية وتحسين المعايير التدريبية ؛ وعلى دعم الصناعة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وعلى اجراء دراسات واستقصاءات ما قبل الاستثمار ، وعلى القيام بأنشطة في مجال المشاريع النموذجية لا يوضح امكانية استخدام التكنولوجيا المناسبة لحل مشاكل معينة .

٢٦ - ٢٤٩ وفي ميدان الخدمات البريدية ، سوف تتضمن أعمال المتابعة فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة في الحلقات التدريبية المذكورة اجراء دراسات معينة عن مشاكل اقليمية لفائدة البلدان ولا سيما اجراء دراسة عن انشاء معهد اقليمي للتدريب على الادارة العليا وعن انشاء مصرف اقليمي للبيانات .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يبرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ٢٥٠ ليس في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ٢٥١ من المتوقع أن توفر تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية طاقة كبيرة من قدرات

النقل لخدمات متنوعة على نطاق أوسع بكثير من ذي قبل . ولن يقتصر انطباق هذه التطورات على الخدمات العامة مثل الهاتف أو التلفزيون أو التلغراف أو التلكس أو الاذاعة والتليفزيون التقليديين ، ولكن سوف ينطبق أيضا على مجالات أكثر تعقيدا مثل تطبيقات الحاسبة الالكترونية ، والاتصال عن طريق التوايح الأرضية للبث التليفزيوني المباشر ، والخدمات البحرية المتحركة ، ونقل البيانات . ويمكن عندئذ ، في الحقيقة ، اعتبار الاتصالات السلكية واللاسلكية في عالم البلدان النامية عنصرا هاما في جميع العمليات التكنولوجية والادارية يشكل نقطة انطلاق للتطورات الأخرى . ويمكن أيضا بجلاء توقع أثر الخطة في نوعية الموظفين الذين سيشترون في تنمية وإدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة الى رفع مستوى وتحسين البرامج التدريبية .

٢٦ - ٢٥٢ ومن المتوقع في ميدان الخدمات البريدية أن تكون معظم البلدان النامية قد بلغت الهدف الذي حدده اتحاد البريد العالمي لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني . وسيكون قد توفرت لدى هذه البلدان الأجهزة اللازمة لتخطيط التنمية المقبلة لهذه الخدمات . وسيكون كثير من البلدان قد تمكنت من اتخاذ تدابير لتحضير أو ميكنة خدماتها أو القيام بكلاهما بما يتفق مع حاجة المنطقة وظروفها الاقتصادية .

النقل - ثانيا (النقل البحري والموانئ والطرق المائية الداخلية)

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٦ - ٢٥٣ تقوم اللجنة ، التي تجتمع مرة في العام ، باستعراض الأعمال التي تضطلع بها، في إطار هذا البرنامج ، الأمانة العامة . وقد عقد الاجتماع الأخير في نيسان /ابريل ١٩٧٧ . ولم توافق تلك الهيئة على هذه الخطة . ويجرى جناح النقل البحري التابع للجنة النقل البحري والنقل والمواصلات التي تجتمع مرة كل عامين استعراضا مضمونيا مفصلا لبرنامج العمل في هذا الميدان . وقد عقد الاجتماع الأخير في كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ .

٢ - الأمانة

٢٦ - ٢٥٤ الوحدة المسؤولة في الأمانة عن هذا البرنامج هي دائرة النقل البحري والموانئ . وفي ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ ، كان عدد موظفي الفئة الفنية يبلغ ١٢ موظفا تمول نفقات ستة منهم من مصادر خارجية عن الميزانية . وبدأت الدائرة المذكورة عملها كوحدة قائمة بذاتها في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

٣٦ - ٢٥٥ قررت اللجنة في قرارها ١٦٨ (د - ٣٢) أن يعاد تشكيل لجنة النقل البحري

والمواصلات وأن يعاد تصميمها لتكون لجنة النقل البحري والمواصلات وليكون لها جناحان منفصلان متمايزان يعني أحدهما بشؤون النقل البحري والموانئ والطرق المائية الداخلية ويعني الآخر بشؤون النقل والمواصلات . ومن أجل الاضطلاع بالأنشطة في ميدان النقل البحري والموانئ والطرق المائية الداخلية ، أنشئت وحدة منفصلة تدعى ادارة النقل البحري والموانئ وكان انشاؤها في أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في آذار/ مارس ١٩٧٥ . وتستمد مواردها من الموظفين من شعبة النقل والنقل البحري ومن شعبة التجارة الدولية . وعلى هذا فان برنامج النقل البحري والموانئ والطرق المائية في اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ لا يندرج تحت برنامج النقل . غير أنه نظرا الى أنه لا وجود لبرنامج رئيسي للنقل البحري والموانئ والطرق المائية الداخلية فإنه قد أدرج برنامجان فرعيان تحت البرنامج الرئيسي للنقل .

٤ - الانجازات المتوقعة

٢٦ - ٢٥٦ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج الموصوفة في الفقرة ٧ - ٥٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٠) :

' ١ ' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١ - ٢ ' ٢ ' و ' ٥ ' ١ - ٣ ' ٣ ' و ' ٥ ' و ' ١ - ٤ ' ٦ ' و ' ١ ' ؛
' ٢ ' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١ - ٥ ' ١ ' و ' ٤ ' .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢٦ - ٢٥٧ دائرة النقل البحري والموانئ مسؤولة حصرا عن الاضطلاع بجميع الأنشطة المتعلقة بالنقل البحري والموانئ والطرق المائية الداخلية . وتشارك كذلك بنشاط في فرق العمل المشتركة بين الشعب والمعنية بما للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من برامج جامعة لمختلف التخصصات مثل برامج التنمية الريفية المتكاملة والبرنامج المعني بالمواد الخام والسلع الأساسية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٥٦ - ٢٥٨ لا وجود للتنسيق الرسمي .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة هامة مشتركة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٦ - ٢٥٩ هناك تعاون وثيق مع الأونكتاد في الأنشطة التي تضطلع بها الأمانتان وفي اعداد مقترحات المشاريع البحرية المتعلقة بالنقل البحري والموانئ . وفيما يتعلق بشؤون التدريب البحري ،

يجرى الاضطلاع بمشاورات وثيقة مع المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، ولا سيما في مجال تقديم الخدمات الاستشارية الى بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . أما فيما يتعلق بميدان الطرق المائية الداخلية والنقل البحري الساحلي ، فان أمانة اللجنة تعمل بتنسيق وثيق مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة . وفيما يتعلق بتنفيذ الاحصاءات الاقتصادية عن النقل البحري (البرنامج لام - ٢) ، تجرى مشاورات وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة الاحصائي في نيويورك . وبالإضافة الى ذلك ، تعمل أمانة اللجنة على نحو وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الشؤون المتعلقة بنقل المنتجات الحراجية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٦ - ٢٦٠ من المتوقع أن يكون الاتجاه في النسبة المئوية لتخصيص الموارد للبرامج الفرعية تقريبا لما هو مبين في الجدول التالي :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي (١) (ثانياً) : النقل البحري

(أ) الأهداف

٢٦ - ٢٦١ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تيسير تدفق البضائع والركاب وتنمية التجارة الدولية وتحقيق تحسين في مراكز موازين المدفوعات عن طريق التشجيع على أداء خدمات النقل البحري والخدمات ذات الصلة على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والاقتصاد وإنشاء أساطيل تجارية قطرية ومجمعات اقليمية. أودون اقليمية للنقل البحري .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٦٢ - ٢٦٦ فيما يلي المشاكل المحددة التي تواجهها البلدان النامية والتي يجب التغلب عليها بغية تحقيق الهدف المنشود :

'١' هياكل أساسية للنقل البحري وللمؤسسات ذات الصلة بالنقل البحري غير كافية الى حد بعيد ؛

'٢' عدم كفاية المعلومات المتوفرة عن الخصائص التقنية للسفن وعن طبيعة خدماتها وعن تكوين الأساطيل وعن قدرتها المناسبة للمنطقة ؛

'٣' نقص خطير في اليد العاملة وفي التدريب وفي رفع مستوى مهارات النقل البحري وإدارة الموانئ على جميع الصعد ؛

'٤' عدم توفر قدر كاف من المعلومات عن أنشطة النقل البحري وانعدام التنظيم بين الناقلين في المنطقة الذين يضعفون في المفاوضات كهيئة واحدة ؛

'٥' رداءة التخطيط والإدارة ، فضلاً عن القيود المالية ، الأمر الذي يؤدي الى نشوء مشاكل فيما يتعلق بالموانئ .

(ج) السند التشريعي

٢٦٣ - ٢٦٦ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٦٤ - ٢٦٦ في نهاية عام ١٩٧٩ ، سيكون التنفيذ التام للنظام موحد لجميع احصاءات عن النقل

البحرى (البرنامج ٢٧ - ٢) وانشاء دائرة للمعلومات عن النقل البحرى قد عززا عمل منظمات الشاحنين و وحدات دراسة أجور الشحن وغيرها من المؤسسات البحرية بوصفها الهيئات المقررة للسياسات في المسائل البحرية . وستكون الدراسات التي ستجرى بشأن هياكل تعريفات الموانئ قد ساعدت البلدان الأعضاء في المنطقة على تحسين ادارة الموانئ وتسعيورها .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ٢٦٥ سوف تعقد دورات دراسة بالمراسلة لتعزيز قدرة منظمات الشاحنين الوطنية في البلدان الأعضاء بغية اجراء حوار مثمر مع صناعة النقل البحرى . وقد أنشئت منظمة دون اقليمية للشاحنين وهي مجلس اتحاد شاحني رابطة دول جنوبي شرقي آسيا ، وذلك بمساعدة من أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . ومن المتوقع أن ينشأ خلال فترة السنتين مزيد من المؤسسات دون الاقليمية .

٢٦ - ٢٦٦ وسوف يقدم دعم لانشاء عدة مؤسسات للنقل البحرى بما فيها منظمات الشاحنين و وحدات دراسة أجور الشحن ومراكز تأجير السفن وحجز أماكن الشحن ، بغية تعزيز عناصر الصناعة البحرية ، بما في ذلك مركز الشاحنين في المنطقة . وسوف تضاعف الجهود المبذولة لمساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ الأنشطة التي تمكنها من وضع سياسة سليمة للنقل البحرى .

٢٦ - ٢٦٧ أما المشكلة الرئيسية التي تواجه البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في مجال تنمية الأسطول التجارى الوطنى فتتعلق باختيار نوع السفينة والأكثر مناسبة لخدمة معينة وبالموارد اللازمة لاستبدال وحياسة سفن للأسطول . وسوف تتضمن الأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها اجراء دراسات عن السلع الأساسية والطرق وتقديم خدمات استشارية في المنطقة ، وهو أمر سيؤدى الى زيادة فعالية خدمات النقل البحرى والى انشاء أساطيل تجارية وطنية فعالة . ومن المتوقع بالاضافة الى ذلك ، أن يتم على أساس دون اقليمي انشاء عدد من مجمعات النقل البحرى .

٢٦ - ٢٦٨ وسوف يتم الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة في مجالات التخطيط الادارى ، والتفجير التكنولوجي ، وتنمية الموانئ ، والمعلومات المتعلقة بأعمال التطهير والموانئ . وسيولى الاهتمام لتطوير تدريب العاملين في الموانئ بمختلف المستويات وتنمية نظم ووثائق المعلومات المتعلقة بالموانئ . وسوف تقدم خدمات استشارية الى البلدان من أجل تطوير الموانئ ومرافق الموانئ ، وهو أمر سيسفر عن تحسين أساليب مناولة البضائع وتقصير فترة مكوث السفينة في الميناء . ونظرا الى ضرورة الحفاظ على أعماق الموانئ ومدخلها وقنوات الملاحة فيها من أجل تحسين المرافق وزيادة الفوائد التجارية ، فان من المزمع تنفيذ توصيات فريق الخبراء المعني بالتطهير كما ستجرى دراسات عن هيكلي تعريفات الموانئ للضرائب والرسوم بغرض مساعدة البلدان الأعضاء في ترشيد وتحسين نظمها الخاصة بتعريفات الموانئ .

٢٦ - ٢٦٩ وسوف تنظم سلسلة من الحلقات التدريبية والدراسية تتناول الشؤون البحرية بما في ذلك تنظيم حلقات تدريبية تتناول تعاون الناقلين البحرين وترمي الى زيادة الوعي لضرورة التعاون .

وبالإضافة الى ذلك ، سوف يتم تقديم المساعدة التقنية في انشاء مراكز اقليمية أو دون اقليمية ، أو كليهما ، للتدريب البحرى وفي الارتقاء بمستوى دورات ومناهج مراكز تدريب الأفراد البحرىين على مختلف المستويات عملاً بقرار اللجنة ١٠٨ (د - ٢٦) .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ٢٧٠ سوف يستمر تقديم المساعدة الى البلدان في مجال تنمية التعاون في شتى ميادين الصناعة البحرية وخدماتها ، بما في ذلك الهياكل الأساسية . وسيواصل البرنامج القيام بدور استشارى في تنمية وتجميع وترشيد الموارد البحرية وخدمات النقل البحرى ، بما في ذلك نقل المعرفة والمهارات الى البلدان النامية في المنطقة .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يـرجـح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ٢٧١ ليس في خطة هذا البرنامج الفرعى أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ٢٧٢ بحلول عام ١٩٨٣ ستكون جميع البلدان البحرية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد لقيت دعماً نشطاً وفعالاً من المؤسسات البحرية مثل وحدات دراسة أجور الشحن ومراكز البيانات والخدمات .

٢٦ - ٢٧٣ أما الدراسات التي تجرى بشأن انشاء شبكة اقليمية للنقل البحرى وتقديم الخدمات الاستشارية بوصفها متابعة للدراسات ، فسوف تساعد البلدان في اتخاذ قرارات تتعلق بسياسة اختيار السفن ذات الحجم والأنواع الاقتصادية والأساطيل للخدمة الوطنية وكذلك المشاريع اقليمية ودون اقليمية . وسيلقى الشاحنون في المنطقة مساعدة من مؤسسات الشاحنين الوطنية ودون اقليمية والاقليمية في مفاوضاتهم مع صناعة النقل البحرى على قدم المساواة .

٢٦ - ٢٧٤ وسيمد البرنامج الطويل الأجل ، الذى شرع فيه في عام ١٩٧٨ (موانئ المنطقة بما يلي : ' ١ ' كتيبات تبين أساليب انشاء نظم للمعلومات ؛ ' ٢ ' وأفراد مدربين تدريباً كافياً على الادارة وعلى التكيف مع التغيرات التكنولوجية الجديدة ؛ ' ٣ ' ومصرف للبيانات وخدمات للمعلومات من أجل أعمال التطهير في الميناء وفي مداخل الميناء ؛ ' ٤ ' ومنشورات دورية عن المعلومات والخبرات الراهنة . وسوف يؤدى تنظيم برامج تدريبية بمعدل سنوى قدره ثمانى حلقات تدريبية ودراسية تعقد بشأن مواضيع محددة الى توفير عدد يقدر بألفين من كبار الموظفين الحكوميين المدربين تدريباً كافياً لتولي أعمال الأجهزة الحكومية المعنية بالقرارات في مجال تقرير السياسة .

البرنامج الفرعي ٢ (ثانيا) : شبكات النقل على الطرق المائية الداخلية
(أ) الأهداف

٢٦ - ٢٧٥ هدف هذا البرنامج الفرعي هو المساعدة في تطوير الطرق المائية الداخلية والنقل المائي الداخلي في المنطقة ، ولا سيما المساعدة في تحسين كفاءة ادارة وعمليات وصيانة شبكات النقل المائي الداخلي المناسبة لعمليات معينة من عمليات نقل التجارة والركاب ولتلبية الاحتياجات المتزايدة الى هذا الضرب من النقل . .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٦ - ٢٧٦ كان للدراسة الاستقصائية التي أجريت في فترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ بشأن حالة الطرق المائية الداخلية في سبعة من بلدان المنطقة قد كشفت النقاب عن عدد من نقاط الضعف المشتركة التي تتعلق بعضها بحالة الهياكل الأساسية . والمعرفة التقنية بمبادئ صون الطرق المائية والحفاظ عليها نادرة تبرز مواطن نقص في تشغيل وصيانة المعدات الميكانيكية وفي مرافق التصليح . وتكمن نقاط ضعف أخرى في التنظيم الإداري للطرق المائية وفي معاملة الطرق المائية لدى تخطيط النقل . أما المسؤولية الإدارية عن تطوير الطرق المائية فهي أحيانا غير محددة بوضوح ويتجه المخططون الى التقليل من أهمية الدور المحتمل الذي يمكن أن تضطلع الطرق المائية الداخلية في الاقتصاد الحديث . وهناك كذلك نقص عام في المعلومات المفيدة عمليا وفي الاحصاءات العادية اللازمة اذا ما أريد استخدام وتوسيع الموارد المتاحة من الطرق المائية على نحو فعال .

٢٦ - ٢٧٧ وتدل حالة واستخدام الطرق المائية الداخلية في البلدان المتقدمة النمو على وجود امكانات كبيرة للتقدم . فمن المسلم به عموما ان النقل المائي الداخلي هو أرخص وسيلة لنقل فئات معينة من البضائع لمسافات قصيرة وطويلة على حد سواء ؛ ان ما يتطلبه من الطاقة لنقل الطن الواحد لمسافة الميل الواحد هو أقل من الوسائل الأخرى . وفي الولايات المتحدة تمثل الطرق المائية أكثر من ربع المجموع المحلي للحمولة الطننية وتكلفة لا تعدو واحدا من أربعين من مجموع تكاليف الشحن .

(ج) السند التشريعي

٢٦ - ٢٧٨ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٦ - ٢٧٩ من المتوقع البدء في البرنامج الطويل الأجل لشبكات النقل المائي الداخلي في عام ١٩٧٨ ومن المأمول تلقي مساعدة من موارد خارجة عن الميزانية لتنفيذ هذا البرنامج . ومن المتوقع

في نهاية ١٩٧٩ الفراغ من جمع المعلومات ذات الصلة ومن الدراسات الأخرى لشبكات النقل على الطرق المائية الداخلية في بلدان المنطقة التي تتوفر لديها شبكات واسعة من الطرق المائية . ومن شأن ذلك تيسير تحديد المتطلبات الخاصة لمزيد من الدراسات والمساعدة .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦ - ٢٨٠ ستكون الخطة المتوسطة الأجل موضع التطبيق التام شريطة توفر الموارد الخارجة عن الميزانية . وستجرى دراسات خاصة عن الإدارة ، والقانون ، وتقنيات التخطيط ، وتقييم المشاريع ، والسياسة العامة ، والرسوم المفروضة على المستهلكين ، وتطوير وصيانة الطرق المائية الداخلية والمحطات النهائية ومرافق الرسو ، والأساطيل ، والمعلومات ، والاحصاءات . وعلى أساس نتائج الدراسات والتقارير المذكورة أعلاه سيجرى تنظيم حلقات دراسية وتدريبية وأفرقة خبراء ودورات تدريبية وجولات دراسية لكبار الموظفين الحكوميين والاختصاصيين والمهندسين المعنيين بوضع السياسة واتخاذ القرارات ، من أجل تمكين المشتركين من تبادل الآراء والتجارب بشأن مختلف الجوانب ، بما في ذلك نقل التكنولوجيا . وسوف تنشر التقارير عن الدراسات والاجتماعات وكذلك الكتيبات ، وتوزع على الحكومات لتكون بمثابة دليل ودعم للأعمال اليومية . وسوف تعبأ الموارد لمقدم الخدمات الاستشارية التقنية بشأن المشاكل المحددة التي تواجهها الحكومات .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦ - ٢٨١ من المتوقع أن تستمر الأنشطة المذكورة فيما يتعلق بالفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ الى الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجى أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٦ - ٢٨٢ ليس في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٦ - ٢٨٣ البلدان التي تتوفر لديها شبكة طرق مائية واسعة تقريبا مثل اندونيسيا ، وبابوا غينيا الجديدة ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وبورما ، وتايلند ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والصين ، وفييت نام ، وكمبوتشيا الديمقراطية ، ومنغوليا ، والهند ، سوف تفيد من البرنامج الفرعي فيما يتعلق بشبكات النقل على الطرق المائية الداخلية الموجودة فيها . ومن المتوقع بحلول عام ١٩٨٣ أن يكون قد تم ادخال قدر ما من التحسين والكفاءة في الاجهزة الحكومية والقوانين المعنية بالموارد المائية

الوطنية . وستصبح تقنيات التخطيط وتقييم المشاريع فيما يتعلق بشبكات الطرق المائية الداخلية فسوف تصبح أكثر فعالية . كما ستصبح السياسة العامة لعمليات الطرق المائية الداخلية أكثر تحديدا ، ولا بد للشبكة المحسنة للمعلومات ان تعزز القاعدة التي توضع السياسة على أساسها . وسوف تطبق تقنيات جديدة مناسبة للمنطقة أو لكل بلد على حدة وذلك في مجال توسيع شبكات الطرق المائية وصيانة الطرق المائية . وسوف يضاعف تحديث تصميم السفن وميكنة القوارب القطرية بغية التكيف مع أزمة الطاقة التي يتوقع أن تزداد حدة بحلول عام ١٩٨٣ . ومن المتوقع آنذاك أن يكون قد أجرى تحسين في النقل على الطرق المائية الداخلية للمنطقة وهو أمر سوف يؤدي الى خفض تكاليف النقل في بلدان المنطقة الاثنى عشر المذكورة أعلاه .

الفصل ٢٧ *

التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

البرنامج ١ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٧ - ١ تستعرض اعمال الامانة في هذا البرنامج لجنة التنمية الاجتماعية ، التي عقدت آخر اجتماع لها في كانون الثاني /يناير - شباط/فبراير ١٩٧٧ ، واللجنة المعنية بمركز المرأة ، التي عقدت آخر اجتماع لها في آذار/مارس - نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، ولجنة منع الجريمة ومكافحة الاجرام ، التي عقدت آخر اجتماع لها في حزيران /يونيه ١٩٧٨ . ولم توافق أى من هذه الهيئات على هذه الخطة .

٢ - الامانة

٢٧ - ٢ الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة هي مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، الذى يشمل شعبة الشؤون الاجتماعية في جنيف ، حيث يوجد اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ٥٤ موظفا من الفئة الفنية ، منهم ٧ تمول وظائفهم من مصادر خارجة عن الميزانية . وفيما يلي الوحدات التابعة للمركز اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ :

موظفو الفئة الفنية

<u>المجموع</u>	<u>خارج الميزانية</u>	<u>الميزانية العادية</u>	<u>الوحدة التنظيمية</u>
٧	٢	٥	مكتب مساعد الأمين العام
١٨	٢	١٦	فرع التنمية الاجتماعية
١٥	٣	١٢	فرع تقدم المرأة
٨	-	٨	فرع منع الجرائم والقضاء الجنائي
٦	-	٦	شعبة الشؤون الاجتماعية ، جنيف
٥٤	٧	٤٧	المجموع

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/6 (Part 27) وتحت العنوان " المرأة والمجموعات

الخاصة " .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

٢٧ - ٣ ان الاختلاف الرئيسي بين الهيكل الإداري المشار اليه في الفقرة ٢٧ - ٢ وبين ذلك الهيكل المتصور للبرنامج المقترح في فترة الخطة المتوسطة الاجل ، هو توقع ادماج شعبة الشؤون الاجتماعية في جنيف مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، الذي يرتبط بالاقترح الخاص بنقل كل من المركز والشعبة الى فيينا في عام ١٩٧٩ .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

٢٧ - ٤ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية الواردة في الفقرتين ٥ ألف - ٥٦ و ٥ ألف - ٦١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١) . وفي معظم الحالات سيؤدي استكمال الناتج الى استكمال عناصر البرنامج ايضا . ومع ذلك فان من المتوقع ان تستمر في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ عناصر البرنامج تلك الموجودة في ميزانية فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ولم يرد ذكرها هنا .

' ١ ' في الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٧٩

نيويورك : ٣-١ ، ٤-١ ، ٥-١ ، ٦-١ ، ١-٢ ، ٢-٥ ، ٣-٣ ،

١-٤ ، ٤-٩ ، ٤-١٠ ، ٥-١ ، ٦-١

جنيف : ١-٢ ، ٣-١ ، ٣-٢ ، ٣-٣

' ٢ ' في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨١

نيويورك : ٢-٣ ، ٣-١ ، ٣-٤ ، ٤-٣ ، ٤-٣ ، ٤-٧

(ب) اعادة التنظيم المترتبة

٢٧ - ٥ ان اعادة التنظيم الاساسية التي يمكن التنبؤ بها في هذه المرحلة هي توقع القيام ، نتيجة للمؤتمرات العالمية والسنوات الدولية ، باعادة وزع الموارد المخصصة للاستعداد وتوفير

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ، A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الاول .

الخدمات المتصلة بالمضمون لهذه المؤتمرات والسنوات الدولية ، على عناصر البرنامج الاخرى ذات الاولوية داخل نطاق البرامج الفرعية للمركز . وسوف تتضمن هذه العناصر مؤتمر الامم المتحدة لعقد المرأة في مرحلته المتوسطة في ١٩٨٠ ، ومؤتمر الامم المتحدة الثالث لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين في ١٩٨٠ ، والسنة الدولية للمعوقين في ١٩٨١ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

٢٧ - ٦ يشارك المركز في أفرقة العمل التابعة للادارات مثل فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية ، وفرقة العمل المعنية بالانظم الاعلامية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

٢٧ - ٧ يجرى التنسيق الرسمي على اساس شامل من خلال الهيئات التابعة للجنة التنسيق الادارية التي تعالج شؤون التعليم والتدريب والأنشطة الاحصائية والسكان والتغذية وهجرة العاملين المدربين واعادة تأهيل العجزة والعمال المهاجرين واسرهم ومسائل الشباب. وبالإضافة الى ذلك فان برنامج لجنة التنسيق الادارية المشترك بين المنظمات والخاص باماج المرأة في عملية التنمية الذي تم وضعه في الاجتماع الاول المخصص ببناء على التوصية الواردة في تقرير المؤتمر العالمي للمرأة (٢) ، قد اصبح العنصر الرئيسي في تنفيذ خطة العمل العالمية (٣) لمؤتمر السنة الدولية للمرأة وعقد الامم المتحدة للمرأة . ويعمل مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بمثابة المنسق للبرامج الذي جمع كل الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية في جهد مشترك لتحقيق ما يلي : (أ) تعيين ما تضطلع به كل منظمة من برامج وضعت خصيصا لادماج المرأة في عملية التنمية و (ب) تعيين امكانيات البرنامج التي يمكن ، مع ادخال بعض التعديلات المعقولة ، ان تدعم رغم كونها لا تستهدف تحقيق هذا الغرض بالتحديد ، الاهداف المعلنة في المؤتمر العالمي وفي خطط العمل الاقليمية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال

الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٧ - ٨ من المتوقع القيام بأنشطة هامة مشتركة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ، وصندوق الامم المتحدة للطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة

(٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1 .

(٣) المرجع نفسه ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، وشعبة حقوق الانسان ، ومركز المستوطنات البشرية (الموئل) ،
ومركز الشركات عبر الوطنية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٩-٢٧ من المتوقع ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد بالنسب المئوية للبرامج الفرعية على نحو
ما هو موضح في الجدول التالي تقريبا :

دال - الاطار العام للبرنامج

٢٧ - ١٠) تقوم الخطة على أساس الافتراض بأن التقدم الاجتماعي يجب أن يتحقق في اطار تنمية شاملة ، وأن ذلك يقتضي توفير وتوسيع الفرص لجميع أفراد المجتمع للاشتراك اشتراكا كاملا في عملية التنمية . وقد أوضحت الجمعية العامة ، على مر السنين ، أنه ينبغي ، عند التصدي لتنمية جميع الشعوب ، إيلاء اهتمام دولي للمجموعات السكانية التي حرمت في أغلب الأحيان من التمتع بمركز قانوني متساو وفرص متساوية ، ولم تشارك بصورة منصفة في الفوائد المستمدة من التنمية . وهذه المجموعات تشمل ، على سبيل المثال ، النساء والشباب والمسنين والمعوقين والأطفال .

٢٧ - ١١) ولذلك فإن الهدف الأساسي لهذا البرنامج هو المساهمة في الجهود المبذولة لضمان توفير فرص متساوية لمشاركة جميع الناس في فوائد التنمية . وسيتعرض البحث لنهج عديده لتحقيق التكامل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في اطار متعدد القطاعات لتشجيع زيادة الوعي بمجال المشاكل التي تواجهه في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي . وبالانضافة الى ذلك ، سيتم التوسع في عرض المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة ، حيث ستتم الاستفادة من تجارب المانحين والنهج المبتكرة لتحقيق التكامل الاجتماعي مع إيلاء اهتمام خاص للطرق والوسائل الكفيلة بابرار مصالح واهتمامات مختلف المجموعات في السياسات والبرامج الانمائية . وعلى وجه التحديد ، ستهدف أنشطة الخطة الى تحقيق ما يلي :

(أ) زيادة الوعي الدولي باحتياجات وامكانيات جميع قطاعات المجتمع مع التشديد على مجموعات سكانية معينة عن طريق التبادل المنهجي للخبرة الوطنية بوسائل مثل عقد اجتماعات ومؤتمرات دولية ، ودعم الأنشطة الاعلامية وتشجيع الأنشطة الوطنية الحكومية وغير الحكومية ؛

(ب) تزويد الهيئات الدولية الحكومية بمعلومات عن مركز وظروف ما في المجتمعات من مجموعات سكانية معينة للمساعدة في صياغة سياسات تراعي حالة تلك المجموعات ؛

(ج) تزويد الحكومات والهيئات الدولية الحكومية بتحليل للمشاكل الخاصة للتكامل الاجتماعي بالقياس الى القنمايا الانمائية الأخرى ، للمساعدة في صياغة السياسات ولتحقيق مزيد من العدالة والتحسين في الظروف المعيشية لجميع أفراد المجتمع ؛

(د) تزويد الحكومات والهيئات الدولية الحكومية بتوصيات متعلقة بالسياسة للتقليل الى أدنى حد من الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية للجريمة ولتحسين المؤسسات والمنهجيات الخاصة بمعالجتها ؛

(هـ) تزويد الحكومات ، بناء على طلبها ، بالدعم التقني بشأن سياسات التكامل الاجتماعي والتخطيط له .

هـ - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - ادماج المرأة في التنمية

(أ) الهدف

٢٧-١٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات ومنظومة الامم المتحدة والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية على تشجيع وتقييم التقدم المحرز في زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية بوصفها عنصرا حاسما ينبغي ادراجه في تقرير سياستها المتعلقة باستراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية الوطنية والاقليمية والدولية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٧-١٣ بالرغم من ان الادراك المتزايد بأن اسهام المرأة يعتبر امرا حاسما في عملية التنمية الشاملة ، فان الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للعمل الذي تقوم به ويمركزها الاجتماعي - السياسي ، على السواء ، لا يزال في مرحلة منخفضة للغاية . ومن ثم فان الجماهير النسائية لا تزال تقف على حافة الاقتصاد . وترجع هذه الحالة ليس فقط الى عوامل وطنية ، بل وإلى عوامل دولية ، تؤثر تأثيرا معاكسا على ادماج المرأة في المجرى الرئيسي لعملية التنمية . وتتضمن هذه العوامل : التنمية غير المنتظمة التي تسود المسرح الاقتصادي الدولي ، وكذا الاثر السلبي لبعض جوانب نقل التكنولوجيا على الفرص الاقتصادية وفرص العمالة المتاحة للمرأة ، والافتقار الى المعدات التقنية الملائمة في المناطق الريفية ، والافتقار الى المرافق الصحية والتعليمية والتدريبية الكافية للمرأة والافتقار الى مشاركة المرأة في التخطيط الانمائي ولا سيما في مجالات الادارة العامة والتعاونيات والنقابات والاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية .

٢٧-١٤ ولا تجرى بعد دراسة هذه العوامل على اساس شامل ، كما ان البيانات الاحصائية اللازمة لوضع تشخيص صحيح لحالة المرأة الراهنة في عملية التنمية لا وجود لها تقريبا في كثير من البلدان . ولا تعين خطط وبرامج التنمية الوطنية ، في العادة ، المشاكل التي تواجه المرأة على وجه التحديد . ونادرا ما توفر هذه البرامج للمرأة الابتكارات التكنولوجية الكافية للتخفيف من عبء الأعمال المنزلية وذلك لتمكينها من المشاركة بصورة اكمل في الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية للمجتمع .

(ج) السند التشريعي

٢٧-١٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٣٤٩٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الفقرات ٤ و ٥ و ٦ ؛ وقراراتها ٣٥٠٥ (د - ٣٠) ، الفقرة ٤ ؛ و ٣٥٢٠ (د - ٣٠) ، الفقرات ٤ و ٥ و ١٠ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٠ ؛ و ٣٥٢٢ (د - ٣٠) ، الفقرتان ٢ و ٣ ؛ و ٣٥٢٣ (د - ٣٠) ، الفقرتان ٢ و ٥ ؛

و ٣٥٢٤ (د - ٣٠) المؤرخة جميعا في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ؛ والقرارات
١٣٣/٣١ ، الفقرة ٤ ؛ و ١٣٤/٣١ ، الفقرات ٦ و ٧ و ٨ ؛ و ١٣٥/٣١ ، الفقرتان ٤ و ٥ ؛
و ١٣٦/٣١ ، الفقرتان ٧ و ٨ ، المؤرخة جميعا في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ؛ والقرار
١٧٥/٣١ ، المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الفقرة ٤ ؛ والقرارات ١٣٧/٣٢ ،
الفقرتان ٢ و ٣ ؛ و ١٣٨/٣٢ ، الفقرتان ٣ و ٤ ؛ و ١٣٩/٣٢ ، الفقرتان ٣ و ٤ ؛ و ١٤٠/٣٢ ،
الفقرة ٥ ؛ و ١٤١/٣٢ ، الفقرتان ٤ و ٥ ؛ المؤرخة جميعا في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ؛
ومن قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٨٥٤ (د - ٥٦) الفقرتان ٦ و ٧ ؛ و ١٨٥٥ (د - ٥٦)
الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ ؛ المؤرخين في ١٦ ايار / مايو ١٩٧٤ ؛ والقراريين ١٩٢٨
(د - ٥٨) ، الفقرتان ١ و ٢ ؛ و ١٩٤٢ (د - ٥٨) ، الفقرتان ١ و ٢ ، المؤرخين في ٦ ايار /
مايو ١٩٧٥ ؛ والقرارات ٢٠٥٩ (د - ٦٢) الفقرات ١ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ ؛ و ٢٠٦٠ (د - ٦٢) ،
الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ؛ و ٢٠٦١ (د - ٦٢) ، الفقرة ٢ ؛ و ٢٠٦٢ (د - ٦٢) ، الفقرتان ١ و ٢ ؛
و ٢٠٦٣ (د - ٦٢) المؤرخة جميعا في ١٢ ايار / مايو ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٦ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٦-٢٧ سيتم انجاز استعراض وتقييم برنامج النصف الاول لعقد الامم المتحدة للمرأة . وعلى
هذا الاساس ، سيتم التحقق من مدى انجاز الحد الأدنى من الاهداف الموضوعية لهذه الفترة ؛
وستقدم الاقتراحات الخاصة بأهداف النصف الثاني من العقد . وبنهاية عام ١٩٧٩ سيكون قد تم
تحديد وتدعيم النهج المتكامل والمتعدد التخصصات لتنفيذ خطة العمل العالمية ، وذلك من خلال
وضع برنامج مشترك بين الوكالات لعقد الامم المتحدة للمرأة ، ١٩٧٦-١٩٨٥ . وسوف تتضمن
الجهود الاخرى وضع وتنفيذ برنامج للمعهد الدولي للبحث والتدريب لتقدم المرأة ، وتعزيز أنشطة
اللجان الاقليمية عن طريق التعاون معها ، والقيام في النهاية باعداد المدخلات المضمونية
للمؤتمرات الدولية (وخاصة المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة في عام ١٩٨٠) والانشطة
الوثيقة الصلة بفرق العمل المشتركة فيما بين الادارات .

٢٠ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٧-٢٧ سوف تحدد التوصيات المقدمة الى المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة في عام
١٩٨٠ محور معظم الانشطة والاستراتيجيات لفترة السنتين هذه ، وتتعلق هذه التوصيات بالبرنامج
الخاص بالنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة ، ١٩٨٠-١٩٨٥ ، وبدور المعهد الدولي
للبحث والتدريب لتقدم المرأة فيما يتطلبه الامر من اعمال البحث والتدريب الاخرى .

١٨-٢٧ ويشمل ما يلي الاستراتيجيات والنواتج الرئيسية : (أ) سيتم تعزيز الجهود المشتركة
داخل منظومة الامم المتحدة لتشجيع الحكومات والمنظمات فير الحكومية ومساعدتها في تنفيذ

الاستراتيجيات الجديدة التي سيوصي بها في المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة في عام ١٩٨٠ ، مع التأكيد على ادماج المرأة في عملية التنمية ، وخاصة بزيادة الفرص الاقتصادية وفرص العمالة المتاحة امامها على اساس المساواة مع الرجل ، عن طريق توفير المرافق الصحية والتعليمية الكافية . (ب) سيجرى انشاء برامج مشتركة بين الوكالات ، بما في ذلك البرنامج المشترك بين الوكالات لعقد الامم المتحدة للمرأة ؛ (ج) سيتم تعيين مشاريع جديدة ووضع برامج لأقل البلدان نموا مع توفير الاموال لها عن طريق صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة . (د) سوف تميز الوظائف المنوطة بالمعهد الدولي للبحث والتدريب لتقدم المرأة للعمل ، من خلال أنشطة البحث والتدريب والانشطة الاعلامية ، على حفز وزيادة جهود المنظمات الحكومية والدولية الحكومية وغير الحكومية لتحقيق تقدم المرأة . (هـ) سوف تستحدث منهجيات اكثر دقة بالتعاون مع المعهد الدولي للبحث والتدريب لتقدم المرأة والمكتب الاحصائي للامم المتحدة واللجان الاقليمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الاخرى المتعلقة بالانشطة الاحصائية وأنشطة البحث لتوفير قاعدة البيانات الملائمة للتخطيط وتيسير تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بمركز المرأة ومشاركتها في عملية التنمية . وسيتم بالتعاون مع اللجان الاقليمية ، وضع دراسات مشتركة تستهدف التعرف على السياسات الوطنية والاقليمية الجديدة . (و) سيتم اعداد مدخلات منتظمة لادماج المرأة في عملية التنمية وذلك لادراجها في الخطط والبرامج العريضة داخل منظومة الامم المتحدة ، تمشيا مع ما سيتقرر من استراتيجيات جديدة . وسيتم خلال فترة السنتين المذكورة اجراء دراسات المتابعة الناجمة عن السنة الدولية للطفل في عام ١٩٧٩ ، والمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة لعام ١٩٨٠ ، والمؤتمر العالمي لمنظمة الافذية والزراعة للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، ومؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأفراض التنمية . (ز) سيتم اعداد مواد للاستخدام في وسائل الاعلام ولأفراض التعليمية . (ح) وأخيرا ، سيتم خلال فترة السنتين استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية ، وفي ضوء برنامج العمل للنصف الثاني من العقد الذي سيعتمده المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة في عام ١٩٨٠ .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٧-١٩ من المتوقع ، بالاضافة الى الاستراتيجيات والنواتج في فترة السنتين السابقة ، تركيز جهود كبرى على المواضيع الرئيسية للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة في ١٩٨٠ ، كالعالمية والتعليم والصحة .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٧-٢٠ على الرغم من ان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٤٢ (د - ٥٨) المؤرخ في ٦ ايار/مايو ١٩٧٥ ، قد طلب اجراء دراسة عن السكان ومركز المرأة وادماج المرأة في عملية التنمية ، الا ان هذه الدراسة لم تدرج في الخطة الحالية لأنها اعتبرت ذات فائدة حدية .

(هـ) الاثر المتوقع

٢١-٢٧ من المتوقع ان تؤدي عطيات الاستعراض والتقييم المضطلع بها لتقييم التقدم المحرز الى سياسات واستراتيجيات اكثر دقة عن دور المرأة في خطط التنمية الوطنية ، ولا سيما في البلدان النامية . ومن المتوقع ان تجرى ، من خلال تحسين قاعدة البيانات ، مراعاة مركز المرأة ولا سيما المرأة الريفية والمرأة الحضرية الفقيرة في الاحصاءات الوطنية التي يمكن ان تستخدمها الحكومات في مجال تقرير السياسة . ومن المتوقع ايضا ان تأخذ الاستراتيجيات الانمائية الاقليمية والدولية بعين الاعتبار كلا الجانبين الكمي والنوعي لمشاركة المرأة في عطية التنمية لتحسين مستوى المعيشة في المجتمع بوجه عام . ومن المتوقع ان تؤدي نتائج وتحليلات الدراسات والتقارير المختلفة الى تزويد المجتمع الدولي ببيانات اكثر دقة فيما يتعلق بالتفاعل بين العوامل الوطنية والدولية التي تؤثر تأثيرا معاكسا على مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع جوانب التنمية للتمكين من تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأخيرا ، من المتوقع ان تحدث زيادة كمية ونوعية في مشاركة المرأة نتيجة لاهتمام السياسة بهذه المجالات ، ولا سيما في المجالات المضمونة المتمثلة في العمالة والصحة والتعليم .

البرنامج الفرعي ٢ - الصكوك والمعايير الدولية المتضمنة بمركز المرأة

(أ) الهدف

٢٢-٢٧ هدف هذا البرنامج الفرعي هو توفير اساس لوضع وتنفيذ المعايير القانونية الدولية كتي تستخدمها الحكومات لتشجيع المساواة بين الرجل والمرأة قانونا وواقعا وذلك بتعديل القوانين الوطنية لتتشمى مع المعايير الدولية واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها ، وكذا زيادة الوعي بها ، وذلك بغية تحقيق تنمية وطنية اكثر انصافا تتسق مع برنامج عقد الامم المتحدة للمرأة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣-٢٧ على الرغم من التسليم بالمساواة امام القانون في معظم البلدان ، الا ان القوانين والانظمة والممارسات المتعارف عليها في عدد كبير من البلدان لا تزال تميز ضد المرأة . وفي ميدان القانون المدني ، وخاصة قانون الاحوال الشخصية ، نجد ان مبدأ المساواة لم يحظ بعد بالقبول العالمي . وفي بلدان اخرى توجد القوانين والانظمة في عدد من الميادين ولكنها غير مطبقة أو منفذة عمليا ، وفيما يتعلق بالتشريعات العمالية ، على سبيل المثال ، نجد ان هذا المبدأ لا يطبق أو يوضع موضع التنفيذ ، في كثير من الاحيان وخاصة فيما يتعلق بالعمال الزراعيين والمرأة .

٢٤-٢٧ وقد أوضحت التجربة ان التشريعات الوقائية تعمل ، في بعض الحالات ، ضد المرأة ، مؤدية ، على سبيل المثال ، الى التمييز ضدها في مجال العمالة . ولم تغط التشريعات القائمة على نحو كاف حماية الامومة والاعتراف بالامومة ذاتها كوظيفة اجتماعية . وتدل هذه الامثلة على الحاجة

الى استعراض الصكوك والمعايير الراهنة ، ووضع صكوك ومعايير جديدة ، في هذه الميادين والبياديين الاخرى المتصلة بها مثل قانون الاحوال الشخصية والعمالات الريفيات وما الى ذلك .

٢٧-٢٥ ولا تزال المواقف والتعزيزات التقليدية ، التي تقوم وسائل الاعلام عادة بتثبيتها ونشرها على نطاق واسع ، عاملا مساعدا رئيسيا في التفاوت بين الجنسين . كما ان نظم التعليم التقليدية في كثير من البلدان التي تعتبر أن دور المرأة قاصر على الأعمال المنزلية وداخل نطاق الأسرة ، الأمر الذي يحد من اشتراكها في الحياة السياسية والعمل خارج نطاق المنزل ، تؤدي الى تدعيم الأفكار المشوهة والصور التقليدية .

(ج) السند التشريعي

٢٧-٢٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٣٥٢٠ (د - ٣٠) ، الفقرة ١٢ و ٣٥٢١ (د - ٣٠) ، الفقرة ٢ و ٣٥٢٣ (د - ٣٠) الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ ، المؤرخة جميعا في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ؛ ومن القرارات ١٣٤/٣١ ، الفترتان ٧ و ٨ و ٣٦/٣١ ، الفقرات ٤ و ٥ و ٦ ، المؤرخين في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ؛ والقرار ٣٦/٣٢ ، الفقرتان ٣ و ٤ ، المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ؛ ومن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٧٧ (د - ٥٢) (٤) ، الفقرة ٢ ، المؤرخين في ٢ حزيران / يونيه ١٩٧٢ ؛ والقرار ١٨٥٣ (د - ٥٦) المؤرخ في ١٦ ايار / مايو ١٩٧٤ ، الفقرتان ١ و ٢ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٧-٢٧ بنهاية عام ١٩٧٩ ، من المتوقع ان تكون الجمعية العامة قد اعتمدت اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة ويكون قد تم وضع التدابير لاستعراضها وتنفيذها . ومن المتوقع ايضا ان يكون قد تم وضع بعض الخطوط التوجيهية بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة كي تستعين بها وسائل الاعلام لرسم صورة اكثر تقدما عن المرأة ولدعم فكرة المساواة . وستكون الدراسة الخاصة بالمركز القانوني للمرأة المتزوجة قد استكملت .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٧-٢٨ من المتوقع ان تكون اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة قد حظيت بتصديق عدد كاف من الحكومات لدخولها حيز التنفيذ خلال فترة السنتين . وسوف يتم استعراض تنفيذ الاتفاقية على التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك والعهود الدولية المتعلقة بمرکز المرأة . وسوف يتم اجراء الدراسات لتعيين المجالات الحرجة التي تحتاج الى تحسينات كراهية الولاية ووضع صكوك

جديدة . وسيتم الاضطلاع بالأنشطة الاعلامية لزيادة الوعي بالصكوك الدولية القائمة وبالحد الأدنى من الاهداف المحددة في خطة العمل العالمية . وبالإضافة الى ذلك ، سوف يتم وضع أنشطة اعلامية خاصة ، لكفالة ادراك الرجل والمرأة على المستوى الجماهيري لحقوقهما ومسؤولياتهما بموجب الصكوك الدولية .

٢٧-٢٩ وسيتم اعداد تقرير يقدم الى اللجنة المعنية بمركز المرأة حول تنفيذ اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة وغيره من الصكوك الدولية ذات الاحكام المتصلة . وبمجرد الدخول المتوقع لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة حيز التنفيذ ، سوف توضع الاحكام المنفذة لها موضع التنفيذ . وسيتم أيضا اعداد التقارير حول آثار التشريعات القائمة على مركز المرأة وتعددت الاجتهادات والهيئات التشريعية الأخرى ، اللازمة لتحسين مركز المرأة . وسيتم تقديم تقرير الى الجمعية العامة والهيئات المعنية الاخرى حول التقدم المحرز في مجال تشجيع المساواة الكاملة مع الرجل في كافة مجالات الحياة وفقا للمعايير الدولية . وستقدم الى اللجنة المعنية بمركز المرأة الدراسات المقارنة حول مختلف جوانب القانون المدني وقانون الاحوال الشخصية . وسيتم الاضطلاع بالدراسات التي تدور حول حالة المرأة الريفية العاملة في ضوء التشريعات العمالية الخاصة بالمرأة الريفية العاملة وبحماية الامومة . وسوف يتم استحداث منهجيات لتقييم التحسن الذي طرأ في مجال الانظمة المتعلقة بمركز المرأة في مجال التعليم الالزامي . وسوف تتم مواصلة الدراسات المتعلقة بتأثير وسائل الاعلام على مركز المرأة .

٣٠ فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٧-٣٠ لن تختلف الاستراتيجية لفترة السنتين هذه اختلافا كبيرا عن استراتيجية فترة السنتين السابقة . وسوف تستمر الصكوك الدولية ، ولا سيما اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة توفر المعايير والقواعد المتصلة بمركز المرأة . وسوف تكون مجالات الناتج الرئيسية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ مطابقة لتلك الواردة في فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ .

٤٠ أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فاعلتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٧-٣١ ان التقرير الذي يتعلق بتنفيذ اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ، الذي طليبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٣٢٥ (د - ٤٤) المؤرخ في ٣١ ايار/مايو ١٩٦٨ ، سوف يصبح ذا فائدة حدية لدى دخول اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة حيز التنفيذ وعندما تصبح تدابير الابلاغ الواردة في الاتفاقية نافذة المفعول .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٧-٣٢ من المتوقع ، مع حلول نهاية فترة الخطة ، ان يصدق على اتفاقية القضاء على التمييز

ضد المرأة العدد المطلوب من الحكومات (٥) ليتهاج دخولها حيز التنفيذ ، وسوف تتعهد الحكومات باتخاذ تدابير هامة لتنفيذها . ومن المتوقع كذلك ان تزول الفجوة بين الحالة القانونية والحالة الفعلية للمرأة في معظم البلدان . وسوف تكون الحكومات قد قامت باتخاذ التدابير التي تستهدف تحسين وتطبيق التشريعات المتعلقة بالعمالات الريفيات وحماية الامومة وقانون الاحوال الشخصية . وفي عدد من البلدان سيتم سن الانظمة المتعلقة بالتعليم الرسمي واستخدام وسائل الاعلام ، الامر الذي سيؤدي الى القضاء على الصور التقليدية عن الجنسين والتي تؤثر تأثيرا ضارا على امكان وصول المرأة الى جميع الوظائف . فضلا عن ذلك فان مبدأ تقاسم المسؤوليات العائلية ، الذي يعتبر ضروريا لمشاركة المرأة في مجال العمالة خارج نطاق المنزل ، وكذا في الحياة السياسية والحياة العامة ، سيكتسب قبولا على نطاق اوسع .

البرنامج الفرعي ٣ - مشاركة المرأة في التعاون الدولي والسلم

(أ) الهدف

٢٧-٣٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير الدراسات التي تستعين بها الحكومات ومنظومة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في اتخاذ القرارات السياسية التي تؤدي الى زيادة دخول المرأة في المشاركة السياسية وصنع القرارات وخاصة في الامور التي تنطوي على النهوض بالتعاون والسلم الدوليين ، ونزع السلاح العام الكامل والقضاء على الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري وكذا العدوان والاحتلال وجميع اشكال السيطرة الاجنبية ، وذلك بغية تحقيق تنمية اكثر انصافا تتماشى مع برنامج عقد الامم المتحدة للمرأة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧-٣٤ على الرغم من ان النساء والاطفال يعتبرون اهدافا لأشكال خاصة من العنف النفسي والبدني ، مثل الاغتصاب وممارسة البغاء بالاكراه ، الا ان هذه الفئات مستبعدة من اتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب والسلم ، ومستبعدة ، بصورة أعم ، من اية مشاركة سياسية هامة في رسم السياسة واتخاذ القرارات .

(ج) السند التشريعي

٢٧ - ٣٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٣٣١٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤؛ و ١٩٦٥ (د - ٣٠) ، الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ ؛ و ٣٥٢٠ (د - ٣٠) ، الفقرتان ١٢ و ٢٠ ؛

(٥) سوف يقرر ذلك الفريق العامل الذي أنشأته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، بموجب قرارها ١٣٦/٣٢ .

و٣٥٢١ (د - ٣٠) ، الفقرة ٣ ، المؤرخة جميعاً في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ؛
والقراريين ١٣٦ / ٣١ ، المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الفقرة ٣ ، و١٤٢ / ٣٢ ،
المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، الفقرتان ٥ و ٦ ، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٥١٥ (د - ٤٨) (٦) ، الفقرات ٣ و ٤ و ٥ المؤرخ في ٢٨ أيار / مايو - ١٩٦٠ و ١٩٩١ ؛
(د - ٦٠) ، المؤرخ في ١٢ أيار / مايو ١٩٧٦ ، الفقرات ١ و ٢ و ٣ ؛ والقرارين ٢٠٦٠ (د - ٦٢) ،
الفقرة ٦ و ٢٠٦٣ (د - ٦٢) الفقرات ١ و ٤ و ٩ ، المؤرخين في ١٢ أيار / مايو ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٧-٣٦ من المتوقع بنهاية عام ١٩٧٩ ان يكون قد تم اعداد تقرير حول آراء الحكومات فيما
يتعلق بطبيعة ومضمون اعلان بشأن مشاركة المرأة في النضال من اجل تعزيز السلم والامن الدوليين ،
ومكافحة الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري والعدوان والاحتلال وجميع اشكال السيطرة
الاجنبية ، لتقديمه الى اللجنة المعنية بمركز المرأة (كانون الثاني /يناير ١٩٨٠) . وسوف يتم
اعداد تقرير لاستكمال وتحليل البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة العامة ومشاركتها في
التعاون الدولي والسلم .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٧-٣٧ ستستمر عطية استكمال وتحليل البيانات المتعلقة باشتراك المرأة في الحياة العامة
ومشاركتها في تعزيز هدف التعاون الدولي وصيانة السلم . وسوف يتم تنسيق الانشطة مع الوحدات
الاخرى في الامم المتحدة ، وخاصة مركز مناهضة الفصل العنصري ومكتب مفوض الامم المتحدة لنايبيا ،
في جمع البيانات واجراء عطيات التحليل والبحث حول مركز المرأة في ظل ظروف التمييز العنصري
والاستعمار والفصل العنصري ، وذلك لاعداد تقرير حول هذا الموضوع .

٢٧-٣٨ سيتم اصدار تقرير يستهدف استكمال البيانات حول مشاركة المرأة في الحياة العامة
والحياة السياسية على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية . ومن المتوقع ان يتم في عام ١٩٨٠
اعتماد اعلان بشأن مشاركة المرأة في مكافحة الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري والعدوان
والاحتلال وجميع اشكال السيطرة الاجنبية . وبعد اعتماد الاعلان سيتم اعداد تقرير حول تنفيذ
اعلان مشاركة المرأة في تعزيز السلم والامن الدوليين ، وفي مكافحة الاستعمار والعنصرية والتمييز
العنصري والعدوان الاجنبي والاحتلال وجميع اشكال السيطرة الاجنبية . وسيستمر اعداد تقرير
يرفع الى اللجنة المعنية بمركز المرأة حول حالة النساء والاطفال في حالات الطوارئ والمنازعات
المسلحة ، وفي النضال من اجل السلم وتقرير المصير والتحرر الوطني والاستقلال .

(٦) مدة الولاية تزيد على خمس سنوات .

٢٧-٣٩ وسيتم كذلك وضع تقرير عن التدابير التي اتخذت لتنفيذ اعلان حماية النساء والاطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة . وسيجرى الاضطلاع بدراسة حول اثر المصالح الاقتصادية الاجنبية على حالة النساء في الاقاليم غير المستقلة .

٢٧-٤٠ وسيتم اعداد مواد البحث في مجالات الادارة العامة والتنظيم والسياسة الدولية والوساطة والمحافظة على السلم واقامة السلم ، ويمكن ان تستعين بهذه المواد شبكة من المنظمات العاملة في مجال وضع البرامج الخاصة بالمرأة . وسيتم الاضطلاع بالانشطة الاعلامية واعداد المسودات الاعلامية بالتعاون مع مركز الاعلام الاقتصادي والاجتماعي لخلق مزيد من الوعي بين النساء فيما يتعلق بالمسائل الوطنية والدولية وتشجيع مشاركة المرأة في تعزيز الصداقة بين الشعوب وفي تحقيق نزع السلاح العام والكامل .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٧-٤١ سوف تكون استراتيجية فترة السنتين هذه ماثلة لفترة السنتين السابقة . وستجرى مواصلة الجهود لتنفيذ الصكوك الدولية القائمة التي تستهدف حماية النساء والاطفال في حالات المنازعات المسلحة . وستكون مجالات الناتج الرئيسية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ماثلة لتلك الخاصة بفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ .

٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فاعدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٧-٤٢ لا يتضمن هذا البرنامج الفرعي اية أنشطة تعتبر ذات فاعده حدية .

(هـ) الاثار المتوقع

٢٧-٤٣ من المتوقع ان يتوفر بحلول نهاية فترة الحملة مزيد من الوعي الوطني والدولي بحالة النساء والاطفال المعرضين للمنازعات المسلحة والاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . فضلا عن ذلك ، سيتم تنفيذ الصكوك الدولية التي تستهدف حماية النساء والاطفال في هذه الحالات .

البرنامج الفرعي ٤ - سياسات التكامل الاجتماعي

(أ) الهدف

٢٧ - ٤٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تزويد الهيئات الدولية الحكومية والدول الأعضاء ببحوث وتحليل متعمقة لتدابير واستراتيجيات السياسة الخاصة بادخال أفراد الشعوب ، وخاصة الشباب والمسنين ومجموعات حدية معينة في المناطق الريفية والحضرية ، في التيار الرئيسي للتنمية ، وتحديد ما في التنمية من اتجاهات ومجالات ترابط وقضايا بارزة ذات أهمية دولية من حيث تأثيرها على ادماج مجموعات سكانية محددة في الانشطة الانمائية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧ - ٤٥ هناك قطاعات كبيرة من مجموعات سكانية محددة ، تتحدد على أساس صفات اقتصادية واجتماعية ومادية متعددة وتشمل الشباب والمسنين وقطاعات حدية متعددة في المجتمع ، لم يتم ادماجها ادماجا فعالا في المجتمع بسبب ظروف اجتماعية واقتصادية .

٢٧ - ٤٦ والاشترك الكامل من جانب هذه المجموعات السكانية المحددة في التنمية سيساعد في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ويساهم في ازالة العقبات الهيكلية التي تحد من امكانية وصولها الى الموارد والفرص . وتتطلب زيادة اشترك هذه المجموعات في التنمية قيام الحكومات باتخاذ التدابير لزالة العقبات الهيكلية ولتوفير الفرص بطريقة فعالة من حيث التكلفة .

٢٧ - ٤٧ وفي حين ان هذه السياسات تنطوي على آثار مشتركة بالنسبة لجميع المجموعات السكانية الرئيسية ، فانها يجب ، مع ذلك ، أن تستجيب لما لكل مجموعة من خصائص مختلفة . وبالنسبة للشباب تتمثل المهمة الرئيسية في توفير الفرص لاشراكهم بوصفهم أعضاء كاملين في المجتمع ؛ وبالنسبة للمسنين ، تتمثل هذه المهمة في ضمان المساهمة المستمرة تحت مظلة من الامن الاجتماعي ؛ وبالنسبة للمجموعة الحدية ، تتمثل الحاجة في توفير سبل الوصول الى الموارد والفرص التي من شأنها أن تزيد من نشاطها الاقتصادي وما يقابل ذلك من فوائد .

٢٧ - ٤٨ ولما كانت الاهداف النهائية للتنمية هي زيادة رفاه الانسان وتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية دولية ووطنيا ، فمن الهمية بمكان أن تتضمن الاستراتيجيات الانمائية سياسات ترمي الى زيادة اشترك هذه القطاعات من المجتمع من أجل تحقيق التكامل الاجتماعي . وينبغي أن يتم تحليل الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة لهذه القطاعات في داخل الاطار الأوسع لهذه السياسات والاستراتيجيات الانمائية على الصعيدين الوطني والدولي . ويجب اتخاذ تدابير على مختلف المستويات لزالة العقبات التي تعترض اشترك هذه المجموعات في التنمية ولتحديد التدابير الكفيلة بتسهيل ادماجها في عملية التنمية .

(ج) السند التشريعي

٢٧ - ٤٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٣٠٢٢

(د - ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، الفقرة ٢ ؛ و ٣١٣٧ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، الفقرة ٤ ؛ و ٣١٤٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، الفقرة ٥ ؛ و ١٢٩/٣١ ، الفقرة ٣ ، و ١٣١/٣١ ، الفقرتان ٢ و ٤ (ج) ، المتخذين في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ؛ و ١٣١/٣٢ ، الفقرة ٢ ، و ١٣٢/٣٢ ، الفقرة ٣ ، المتخذين في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ؛ و ١٣٤/٣٢ ، المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، الفقرات ١ و ٢ و ٤ ؛ ومن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٢٣ (د - ٥٨) المؤرخ في ٦ ايار / مايو ١٩٧٥ ، الفقرة ٣ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٧ - ٥٠ تقوم استراتيجية تحقيق هذا الهدف في اثناء فترة الخطة المتوسطة الاجل على (أ) اعداد دراسات عن احوال ونتائج ادماج مجموعات سكانية محددة ، مثل الشباب والمسنين والمجموعات التي تعيش في ظل ظروف سيئة اجتماعيا واقتصاديا في البيئات الريفية والحضرية ، عن طريق زيادة اشتراكها في الانشطة الانمائية ؛ (ب) وتحديد تدابير سياسة من شأن اتخاذها أن يضمن بصورة اكثر فعالية ادماج هذه المجموعات ؛ (ج) وتحديد طرق لتسهيل التكامل الاجتماعي ؛ (د) وتنظيم تبادل للمعلومات بشكل منهجي ومستمر فيما بين المؤسسات الوطنية والاقليمية والاقليمية ؛ (هـ) ودراسة الاثر الاجتماعي لتدابير التنمية من حيث تأثيرها بشكل خاص على مجموعات سكانية محددة .

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٦

٢٧ - ٥١ ستكون قد قدمت مساهمات في اعداد تقرير عن تنفيذ اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي يولي الاهتمام لحالة مجموعات اجتماعية محددة ، تشمل الشباب والمسنين والمجموعات الحدية في المناطق الريفية والحضرية . وسيكون قد استمر اصدار " نشرة الشباب الاعلامية الفصلية " و " مجلة الانشطة الشبابية في منظومة الامم المتحدة " .

٢٧ - ٥٢ وستكون قد اكتملت ايضا الاعمال المتعلقة بتقرير عن برامج ادماج الشباب في الانشطة الانمائية ، وخاصة في المناطق الريفية ، يحلل اسباب نجاح وفشل هذه الانشطة . وستوحي هذه الاعمال بالاولويات الواجب مراعاتها في القيام بمزيد من الاعمال المحددة .

٢٧ - ٥٣ وبحلول نهاية ١٩٧٩ ، ستكون قد اكتملت دراسة اثبات حالة بشأن اوضاع واحتياجات الاشخاص كبار السن في المناطق الريفية . وسيكون قد نشر المجلد الثاني من " الدليل الدولي للمنظمات المعنية بالمسنين " وكذلك " نشرة المسنين " نصف السنوية .

٢٧ - ٥٤ وسيكون قد تم بحث مسألة اعلان سنة دولية للشباب وسنة دولية للمسنين ، اثناء الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . وفي حالة اعلان سنة للشباب وأخرى للمسنين ، فسيتطلب الامر المزيد من الانشطة البحثية والترويجية ، مما سيغير من نمط العمل المتوقع ، خلال فترة الخطة

٢١ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٧ - ٥٥ سيقدم تقرير في عام ١٩٨١ يقترح منهجيات لتقييم التكامل والتغيير الاجتماعيين في اطار الاستراتيجيات الانمائية .

٢٧ - ٥٦ وسيتم البدء في اعداد دراسات عن الاثر الاجتماعي للتدابير الانمائية الرئيسية ، الامر الذي سيفضي الى وضع تقرير عن الحالة العامة لمجموعات سكانية محددة مع ايلاء اهتمام خاص للقطاعات الحدية من المجتمع في المناطق الريفية والحضرية .

٢٧ - ٥٧ وسيعد تقرير يقترح طرقا لقياس اشتراك الشباب في التنمية . وسيكتمل تقرير ثان عن حالة الشباب لمساعدة الهيئات الدولية الحكومية ومقرري السياسة في الحكومات الوطنية في التعضير لامكانية تحديد سنة دولية للشباب . وسيتم اصدار دراسة عن السياسات المتعلقة بالعاملين في مجال الشباب المسؤولين عن اشراك الشباب في الانشطة الانمائية لكي تستخدمه الوكالات الحكومية والدولية غير الحكومية . وسيتم البدء في اعداد دراسة عن استخدام منظمات على المستوى المحلي في زيادة اشتراك الشباب في الانشطة الانمائية ، وخاصة في المناطق الريفية . وستتم زيادة توسيع الأعمال المتعلقة بتبادل المعلومات عن الانشطة البحثية الوطنية والدولية في ميدان الشباب . وسيتم نشر وتوزيع مواد دورية لتبادل المعلومات عن أعمال منظومة الامم المتحدة في ميدان الشباب وعن أعمال منظمات الشباب غير الحكومية ، بما في ذلك " نشرة الشباب الاعلامية " ، و " مجلة الانشطة الشبابية في منظومة الامم المتحدة " .

٢٧ - ٥٨ وسيبدأ العمل بشأن المقترحات الخاصة بتوحيد المفاهيم في ميدان المسنين . وسيستمر تبادل المعلومات بشأن الانشطة الدولية في ميدان المسنين وذلك باصدار عدد من " نشرة المسنين " سنويا ، وطبعة منقحة من " الدليل الدولي للمنظمات المعنية بالمسنين " . وسيبدأ ايضا اجراء تحليل للاثار الاقتصادية للسكان المسنين .

٣١ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٧ - ٥٩ سيبدأ اجراء دراسات منظورية اضافية عن الاثار الاجتماعية للتدابير الانمائية الرئيسية من زاوية مجموعات سكانية محددة . وستتم الاستفادة من هذه الاعمال ، وكذلك من تقارير ودراسات يتم اعدادها في اطار برامج فرعية متصلة بالامر ، في اعداد تقارير تحدد استراتيجيات وسياسات وطنية ودولية بديلة لادماج مجموعات سكانية محددة في عملية التنمية وزيادة اشتراكها في التنمية .

٢٧ - ٦٠ وفي حالة تحديد سنة دولية للشباب ، ستستمر الاعمال المتعلقة بالتحضير لهذه السنة . وستستمر ايضا أنشطة اخرى للترويج وتبادل المعلومات . ويوجه خاص ، سيتم اجراء تحاليل لتدابير بديلة متعلقة بالسياسة لاشراك الشباب الريفي بوصف ذلك قضية شديدة الاهمية بالنسبة للتنمية في هذا الاطار . وبالإضافة الى ذلك ، سيتم البدء في اجراء دراسة حول تكييف استراتيجيات المشاركة الشعبية لبرامج اشتراك الشباب في التنمية . وسيستمر اصدار " نشرة الشباب الاعلامية " و " مجلة الانشطة الشبابية في منظومة الامم المتحدة " التي تصدر سنويا .

٢٧ - ٦١ وستستمر الاعمال المتعلقة بوضع معايير دولية للشروط والمنهجيات المستخدمة في ميدان المسنين ، كما سيستمر اعداد التقرير بشأن الاثار الاقتصادية للسكان المسنين . وستستمر الاعمال المتعلقة بتبادل المعلومات في الانشطة الدولية في ميدان المسنين باصدار عدد من " نشرة المسنين " في كل سنة . وسيتم اجراء تحليل للطرق والوسائل التي تستطيع بها المؤسسات المحلية توسيع مجال أنشطتها لشمول المسنين بوصفهم مستفيدين من البرامج ومساهمين فيها .

' ٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٧ - ٦٢ لا يتضمن هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(٥) الاثار المتوقعة

٢٧ - ٦٣ من المتوقع بحلول نهاية عام ١٩٨٣ أن يكون تفهم قضايا التنمية الاجتماعية قد تعمق وأن يكون قد تم اقرار سياسات وطنية اكثر فعالية لادماج مجموعات سكانية محددة ، بما في ذلك الكثير من السياسات التي أوصى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي على اساس التقارير عن سياسة هذا البرنامج الفرعي .

٢٧ - ٦٤ ومن المتوقع بحلول نهاية عام ١٩٨٣ أن يكون عدد متزايد من البلدان قد اصبح على وعي بالنهج البديلة لزيادة اشتراك الشباب في الانشطة الانمائية . وستكون قد ازدادت بدرجة كبيرة عمليات التبادل فيما بين المؤسسات المعنية بالشباب على المستويات الوطنية والاقليمية والاقليمية بما فيها مؤسسات البحث ، مما سيؤدي الى وعي اكبر بما يوجد على هذه المستويات من ترابط بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على اشتراك الشباب في التنمية .

٢٧ - ٦٥ ومن المتوقع بحلول عام ١٩٨٣ اقرار سياسات وبرامج محددة للمسنين في عدد متزايد من البلدان . وسحول عام ١٩٨٥ ، ستكون هناك معايير دولية لشروط وأساليب البحث والتعريفات المتعلقة بالمسنين ، من شأنها ان تسهل تبادل الخبرات على الصعيد الدولي .

البرنامج الفرعي ٥ - خدمات الرعاية الاجتماعية

(أ) الهدف

٢٧ - ٦٦ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تزويد الهيئات الدولية الحكومية والدول الاعضاء ببحوث وتحاليل متعمقة لتدابير واستراتيجيات السياسة الخاصة بتحسين تنظيم وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية ، وما يتصل بها من خدمات اخرى ، الى مجموعات سكانية معينة في المجتمع - تم تحديدها على الصعيد الدولي بوصفها ذات احتياجات خاصة ، مثل الاطفال والاسرة والمسنين والمعوقين ، والمجموعات الحدية ، بفرض مساعدتها على الاشتراك بصورة منصفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧ - ٦٧ توجد في كل بلد ، مهما يكن مستوى التنمية فيه وسرعتها ، قطاعات هامة من المجموعات السكانية المحددة ، مثل الاطفال والاسرة ، والمسنين ، والمعوقين والمدقي الفقر ، تتعرض لآثار ضارة نتيجة الاختلالات الهيكلية داخل المجتمع ، ونتيجة ندرة الموارد والخدمات الاساسية واحيانا بسبب التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدثها التنمية أو التي تنجم عن عدم وجودها . ونتيجة لذلك ، لا يتمكن هؤلاء الاشخاص من الاشتراك اشتراكا كاملا في عملية التنمية أو من الحصول على قسط منصف من فوائد تلك العملية . ووضع سياسات مناسبة وتوفير خدمات اجتماعية أمران قد يمكنان هؤلاء الاشخاص من اجراء التكييفات التي يستلزمها الاشتراك في الأنشطة الانمائية الاقتصادية والاجتماعية . وقد ظلت هذه المشكلة تمثل شاغلا للامم المتحدة منذ انشائها . على ان هذه المشكلة اتسعت في السنوات الاخيرة من مجرد الاهتمام بوضع نهج علاجية بالدرجة الاولى الى التركيز على الناحية الانمائية ، استنادا الى فرضية تقول بأن افرادا عديدين من هذه المجموعات ، اذا اتاحت لهم الفرص وخدمات الدعم الضرورية ، سيتمكنون من القيام بدور نافع ومجز في المجتمع .

٢٧ - ٦٨ وتتعين دراسة وتحليل طابع ونطاق الخدمات الاجتماعية والصلة القائمة بينها وبين حالات اجتماعية اقتصادية وثقافية محددة . فضلا عن ذلك ، فان هذا الاهتمام بخدمات الرعاية الاجتماعية الانمائية يتطلب دراسة السياسات والنهج المبتكرة التي تأخذ بها الدول الاعضاء كما يتطلب نشر معلومات عنها في الدول الاعضاء الاخرى .

(ج) السند التشريعي

٢٧ - ٦٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٣١٣٧ (د - ٢٨) ، الفقرة ٤ ؛ و ١١٣/٣١ ، الفقرة ١ ؛ و ١٢٣/٣١ ، الفقرة ١ ؛ و ١٢٧/٣١ ، الفقرتان ٦ و ٧ ؛ و ١٨٢/٣١ ، الفقرتان ٢ و ٣ ؛ و ١٢٠/٣٢ ، الفقرة ١٠ ؛ و ١٣١/٣٢ ، الفقرة ٢ ؛ و ١٣٢/٣٢ ، الفقرة ٣ ، و ١٣٣/٣٢ ، الفقرتان ٢ و ٤ ؛ ومن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٢١ (د - ٥٨) ، الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ؛ و ١٩٢٥ (د - ٥٨) ، الفقرة ٧ ، و ١٩٢٦ (د - ٥٨) ، الفقرتان ٦ و ٨ ؛ و ٢٠٨٠ (د - ٦٢) ، الفقرة ٤ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٧ - ٧٠ ستتضمن استراتيجية تحقيق هذا الهدف في اثناء الخطة المتوسطة الاجل ما يلي :
' ١ ' تقييم الحالات المحددة للمجموعات السكانية المذكورة في هذا الهدف ، استنادا الى بحث عالمي ؛
' ٢ ' وتقييم السياسات الخاصة بتقديم الخدمات الرامية الى زيادة اشتراك هذه المجموعات في عملية التنمية ؛
' ٣ ' وتحديد سياسات واستراتيجيات لتحسين تقديم هذه الخدمات ؛
' ٤ ' وتنظيم اجراء مبادلات منهجية ومستمرة للمعلومات فيما بين المؤسسات والوكالات الوطنية والاقليمية والاقليمية المعنية بالمجموعات أعلاه .

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٧ - ٧١ بحلول نهاية عام ١٩٧٩ ستكون قد اكتملت الاعمال المتعلقة بالرعاية الاجتماعية لآسر العمال المهاجرين عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٢٦ (٥٨ - ٥) وممن المنتظر ان توهي نتائج الانشطة المضطلع بها في اثناء السنة الدولية للطفل بأولويات العمل فسي مجال رعاية الطفل والأسرة ، وسيستكمل ويناقش التقرير عن اجتماع فريق الخبراء المعني بالتبني ودور الرعاية . وسيتم البدء في اجراء دراسة استقصائية عن مشاكل الرعاية الاجتماعية في حالات الترميل .

٢٧ - ٧٢ وستتم الاعمال المتعلقة بسياسات تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية في اطار التنمية الريفية المتكاملة ، مع الاهتمام بادماج المجموعات الحدية في عملية التنمية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٧ - ٧٣ ستبدأ الاعمال المتعلقة باجراء دراسة ، ستصدر في عام ١٩٨٢ ، عن النموذج البديلة لتقديم خدمات رعاية اسرية شاملة في اطار برنامج عقد المرأة . وسوف يشكل ذلك اساساً لوضع تقرير سياسة يقدم الى لجنة التنمية الاجتماعية في ١٩٨٣ . كما سيبدأ القيام بأعمال خاصة باعداد تقرير عن مشاكل الرعاية الاجتماعية لآسر العمال المهاجرين في البلدان النامية لتقدم الى لجنة التنمية الاجتماعية في عام ١٩٨٣ . وسوف تكتمل في عام ١٩٨١ دراسة عن الانظمة التشريعية والادارية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية لآسر العمال المهاجرين على الصعيد الوطني ، لكي تطلع عليه الدول الاعضاء لتمكينها من تحديث تشريعاتها الوطنية .

٢٧ - ٧٤ وسيكتمل التقرير عن مشاكل الرعاية الاجتماعية للترمل . وسيبدأ ايضا الاضطلاع بأعمال متعلقة بدراسة استقصائية عن العناصر الداعمة للأسرة الموسعة .

٢٧ - ٧٥ وسيبدأ اجراء دراسة عن تحديد استراتيجيات وطرق لا استخدام المنظمات المحلية في تمكين المجموعات الحدية من الاشتراك بصورة اكثر انصافاً في الانشطة الانمائية .

٢٧ - ٧٦ وسيبدأ الاضطلاع بأعمال لتحديد الطرق لمتابعة حالة الاطفال في اطار الاستراتيجيات الانمائية الوطنية والدولية . وستكتمل دراسة عن التنظيمات التشريعية والادارية المتعلقة بحالة الاطفال المهاجرين على الصعيد الوطني ، لتمكين الحكومات من استعراض تشريعاتها الوطنية ذات الصلة . وستستمر الاعمال المتعلقة بوضع مبادئ دولية لتبني الاطفال ورعايتهم . وسيتم البدء في اجراء دراسة عن مشاكل اياة معاملة الاطفال .

٢٧ - ٧٧ وسيتركز العمل على التحضير للسنة الدولية للمعوقين والاحتفال بها ، بما في ذلك اعداد وتقديم مشروع برنامج للتدابير المقبلة .

٢٧ - ٧٨ وسيستمر بذل الجهود لتسهيل تبادل المعلومات عن طريق المنشورات المتكررة والتنسيق فيما بين الوكالات . وبالإضافة الى ذلك ، سيتم الاضطلاع بدراسة عن السياسات الوطنية الخاصة بتشجيع ايجاد بيئة ملائمة للمعوقين وعملاً استجد في هذا الميدان من اتجاهات وخبرات وطنية فسي ميدان التشريع تمس المعوقين . وسيتم اجراء دراسة استقصائية حول مدى توافر الموارد البشرية والتسهيلات اللازمة لتوحي العجز ولتقديم خدمات التأهيل والتكامل الاجتماعي للأشخاص المعوقين على المستوى المجتمعي .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٧ - ٧٩ سيتم الاضطلاع بدراسة عن تنفيذ القوانين والانظمة الوطنية المتعلقة بالاطفال المنتمين الى الاسر المهاجرة . وسيجرى تحليل ، تتم الاستفادة فيه من دراسات تجرى برعاية مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمات اخرى ، لحالة الاطفال في المستوطنات الحضرية المنخفضة الدخل بالقياس الى كفاية الخدمات المجتمعية . وسيتم البدء في العمل لوضع قوائم منهجية بالمؤسسات الوطنية والاقليمية والاقليمية المعنية بالاطفال ، مما سيؤدي الى وجود شبكة لتبادل المعلومات سوف تساعد الحكومات المعنية .

٢٧ - ٨٠ وستقوم الاعمال المتعلقة بمشاكل المعوقين على اساس متابعة توصيات السنة الدولية للمعوقين ويوصفها استمرارا لأنشطة اعلامية وترويجية اخرى . وستستمر الدراسات المتعلقة بالخبرة الوطنية في مجال توفير بيئة معيشية ملائمة ، وسيكتمل التقرير عن العناصر الداعمة للأسرة الموسعة فيما يتصل بالمسنين .

٢٧ - ٨١ وسيتم الاضطلاع بدراسات عن مؤسسات الرعاية الاجتماعية المحلية القائمة على المساعدة الذاتية وعن علاقتها بالسياسات الوطنية الخاصة بخدمات الرعاية الاجتماعية .

٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرحح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٧ - ٨٢ لا يتضمن هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(٥) الاضر المتوقع

٢٧ - ٨٣ من المتوقع بحلول نهاية فترة الخطة ان يكون عدد كبير من البلدان قد أقر برامج وطنية للعمل لصالح المعوقين نتيجة للسنة الدولية للمعوقين ، وان يجرى كثير من هذه البلدان تغييرات رئيسية في التشريعات الوطنية المتعلقة بالمعوقين . وسيكون هناك ايضا مزيد من التوحيد في تدابير الرعاية التي ستوفر للعمال المهاجرين وأسرتهم كما سيتم اقرار عدد متزايد من الاتفاقات الثنائية والوطنية الدولية بشأن المساواة في معاملة العمال المهاجرين وأسرتهم . وسيعمد عدد متزايد من البلدان الى اقرار سياسات جديدة للاطفال وللرعاية الاسرية الشاملة .

البرنامج الفرعي ٦ - منع الجريمة والقضاء الجنائي

(أ) الهدف

٢٧ - ٨٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تزويد الهيئات الدولية الحكومية والحكومات بالمعلومات وبمجاللات الخيار في السياسة على اساس البحوث والدراسات الاستقصائية التنفيذية بشأن أنماط

الجريمة واتجاهاتها ، واستراتيجيات منع الجريمة ؛ وتزويد ها كذلك بتحليلات لنواحي محددة من الاجرام والقضاء الجنائي مما من شأنه ان يشكل اساسا لوضع سياسات تهدف الى التقليل الى ادنى حد التكاليف العالية للجريمة ومن اثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧ - ٨٥ جرى التسليم ، في مواجهة الزيادات المستمرة في الجريمة في مختلف انحاء العالم ، وما لها من مضاعفات وحواقب تمتد خارج الحدود الوطنية ، بأن التنمية الاقتصادية المصحوبة بمستويات معيشة اعلى وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية افضل لا توفر في حد ذاتها تأميناً ضد الجريمة . وغالباً ما تؤدي الصعوبات في وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة ومتماسكة لمنع الجريمة وللقضاء الجنائي الى تجزئة باهظة الثمن للأنشطة ، مع ما ينجم عن ذلك من ازواج وتبديد لجهود الموظفين والموارد . وغالباً ما تعمل الشبكات الفرعية للقضاء الجنائي (الشرطة والمحاكم والاصلاحيات) لاغراض متضاربة مما يؤدي الى جعل برامج منع الجريمة غير فعالة . لذلك فهناك حاجة ملحة الى وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة لمنع الجريمة في سياق التخطيط الشامل للتنمية من شأنها ان تتغلب على هذه المشاكل . غير ان عدم وجود اسس يمكن الاعتماد عليها للبيانات في كثير من انحاء العالم - عامل يحول بدرجة خطيرة دون وضع مثل هذه السياسات والاستراتيجيات . وقضلا عن ذلك ، فانه حتى اذا توفرت البيانات ، غالباً ما تكون القدرة على استخدام هذه المعلومات في تقرير السياسة والتخطيط والبرمجة لتدابير محددة غير كافية . وتوجد على الصعيد الدولي ندرة في البيانات المقارنة التي تجعل من الصعب تقييم نجاح او فشل سياسات منع الجريمة في مختلف البلدان .

(ج) السند التشريعي

٢٧ - ٨٦ ان السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة ٤١٥ (د - ٥) (٦) المؤرخ في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٠ ؛ ٢٨٥٧ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ؛ و ٥٨ / ٣٢ ، الفقرة ٦ ؛ و ٥٩ / ٣٢ ؛ و ٦٠ / ٣٢ ؛ و ٦١ / ٣٢٠ وجميعها متخذة في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ؛ ومن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦٣ جيم (د - ٢٤) (٦) المؤرخ في ٣١ تموز / يولييه ١٩٥٧ ؛ و ٨٣٠ دال (د - ٣٣) (٦) المؤرخ في ٢ آب / اغسطس ١٩٦١ ؛ و ١٠٨٦ باء (د - ٣٩) (٦) المؤرخ في ٣٠ تموز / يولييه ١٩٦٥ ؛ و ١٧٤٥ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٦ أيار / مايو ١٩٧٣ ؛ و ١٩٣٠ (د - ٥٨) المؤرخ في ٦ أيار / مايو ١٩٧٥ ؛ و ٢٠٧٥ (د - ٦٢) ، و ٢٠٧٦ (د - ٦٢) وكلاهما بتاريخ ١٣ أيار / مايو ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٧ - ٨٧ في نهاية عام ١٩٧٩ ستكون قد عقدت الاجتماعات الاقليمية التحضيرية لسؤتر الأمم

المتحدة السادس لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين كما يكون قد تم وضع اللزمات الاخيرة على خمس وثائق عمل لبنود جدول اعمال المؤتمر الخمسة .

٢٧ - ٨٨ كذلك سيكون قد صدر عددان من " المجلة الدولية للسياسة الجنائية " وأربعة أعداد من " الرسالة الاخبارية " وتم اعداد تقارير عن عقوبة الاعدام وعن تنفيذ أدنى القواعد الموحدة لمعاملة السجناء (٧) .

٢٧ - ٨٩ وسيكون قد تم تعميم التقرير الاول للامين العام عن منع الجرائم ومكافحتها من أجل الحصول على تعليقات ستتخذ أساسا لمزيد من الأنشطة في هذا الصدد ، ولا سيما التقرير الخمسي التالي عن منع الجرائم ومكافحتها .

٢٧ - ٩٠ وتكون المبادئ التوجيهية بشأن منع العنف ومكافحته قد صدرت بشكل نهائي .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٧ - ٩١ سيكون هدف الاستراتيجية النهوض بعبء وضع السياسات المناسبة لمنع الجريمة عن طريق تحسين وسائل تبادل المعلومات المقارنة على الصعيد الدولي ، وذلك في جملة امور عن طريق توسيع شبكة المراسلين الوطنيين وزيادة المشاورات مع المنظمات غير الحكومية ، والاعداد لمؤتمر الامم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وعقدته في عام ١٩٨٠ .

٢٧ - ٩٢ وسيعد تقرير عن أعمال المؤتمر السادس، وستساعد النتائج والتوصيات التي ينتهي اليها المؤتمر الحكومات في تقرير السياسة الخاصة بمنع الجرائم والقضاء الجنائي . وفي نفس الوقت سيتخذ التقرير أساسا للعمل الدولي في هذا الميدان .

٢٧ - ٩٣ وسيقدم تقرير يقوم على اساس المعلومات الواردة من الدول الاعضاء فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتنفيذ ما تمخض عنه المؤتمر الخامس من نتائج ذات صلة ، الى المؤتمر السادس والى الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ .

٢٧ - ٩٤ وسيكتمل ، في عام ١٩٨١ اعداد نشرة معلومات بشأن المؤتمر السابع تعمم على المشتركين والمراقبين .

٢٧ - ٩٥ وسينتهي العمل في عام ١٩٨١ على تقرير عن حالة الاجرام في العالم واستراتيجيات منع الجرائم ، بالتعاون مع المعاهد الاقليمية لمنع الجرائم ومعهد الامم المتحدة لبحاث الدفاع الاجتماعي .

٢٧ - ٩٦ ومتابعة لدراسة انجزت في عام ١٩٧٨ عن المباشرة العادلة والسريعة للقضايا الجنائية في مرحلة ما قبل المحاكمة ستجرى دراسة خلال فترة السنتين تشمل مرحلتي المحاكمة وما بعد المحاكمة ، من اجل وضع مبادئ توجيهية شاملة للسياسة بقصد استبعاد الاحجاف والتقليل الى ادنى حد من التسريح وتعزيز الكفاءة في نظم اقامة العدل في الشؤون الجنائية . وستجرى هذه الدراسة بالتعاون مع شعبة حقوق الانسان .

(٧) مؤتمر الامم المتحدة الاول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ؛ تقرير من الامانة العامة (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 1956.IV.4) ، المرفق الاول - ألف .

٢٧ - ٩٧ كجزء من الأنشطة المستمرة بموجب الولايات الدائمة، ستصدر "المجلة الدولية للسياسة الجنائية" سنويا، كما ستصدر "الرسالة الاخبارية" الى المراسلين الوطنيين مرتين في السنة. فضلا عن ذلك ستنجز في عام ١٩٨٠ تقارير عن عقوبة الاعدام وعن التقدم المحرز في تطبيق أدنى القواعد الموحدة لمعاملة السجناء.

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٧ - ٩٨ ستجرى خلال فترة السنتين دراسة وتحليل يتعلقان بالسياسة في هذا الميدان للمساعدة في وضع الاستراتيجيات واتخاذ التدابير التي تهدف الى منع ومكافحة الاجرام الاقتصادي الذي تكون ضحاياه بصفة خاصة أقل الأمم غنى. وستتناول الدراسة، التي ستجرى بالتعاون مع المركز المعني بالشركات عبر الوطنية، كذلك مسائل مثل الفساد من الزاوية الاجرامية. وستضع في الاعتبار عمل المركز بشأن عقد اتفاق دولي لمنع والغاء المدفوعات السرية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية الدولية. وستقوم المبادئ التوجيهية الموضوعية كجزء من هذا المشروع، في جملة أمور، على أساس النتائج والتوصيات الصادرة في هذا الصدد عن مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

٢٧ - ٩٩ وستوضع أيضا خلال فترة السنتين مبادئ ووسائل لنظم العدالة الجنائية تكون أكثر رشادا وانسانية وتماسكا وتكاملا وتجاوبة مع الحاجات الاجتماعية.

٢٧ - ١٠٠ وكما في فترة السنتين السابقة، سيتم اعداد عدد من "المجلة الدولية للسياسة الجنائية" وستصدر "الرسالة الاخبارية" مرتين كل سنة. فضلا عن ذلك سيتم القيام بالجزء الأكبر من الاستعدادات للمؤتمر السابع، والتي تكون قد بدأت خلال فترة السنتين السابقة. كما سيجري اعداد جرد للاحصاءات الجنائية ويستمر العمل في وضع منهجيات محسنة لجمع وتحليل البيانات عن اتجاهات الاجرام وسياسات منع الجريمة بحيث توفر أساسا تجريبيا صالحا للأنشطة التي تنفذ عملا بهذا البرنامج الفرعي.

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحب أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

٢٧ - ١٠١ اعتبر تحليل دور الجمهور في منع الجرائم ومكافحتها ذا درجة متدنية نسبيا من الأولوية رغم التوصية الواردة بشأنه في قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٢، الفقرة ٦، وفي التقرير المعنون "الأساليب والطرق التي يرحب أن تكون الأكثر فعالية في منع الجرائم وتحسين معاملة المجرمين"، [E/CN.5/536، المرفق ٤]. ولذلك لم يضمن في استراتيجية الخطة.

(د) الأثر المتوقع

٢٧ - ١٠٢ لا توجد بعد أية مؤشرات كمية يمكن استخدامها بسهولة وتدل على أثر هذا البرنامج الفرعي، ولكن من المتوقع أن يوفر الناتج للهيئات الدولية الحكومية وللحكومات معلومات ومجالات خيار في السياسة يمكن أن يستخدمها مقرررو السياسة والمخططون الوطنيون في وضع وتطويع

سياسات فعالة وعادلة لمنع الجرائم وللقضاء الجنائي ومعاملة المجرمين . وقد قامت عدة دول أعضاء بالفعل بادماج سياسات فعالة وعادلة لمنع الجرائم وللقضاء الجنائي في جهود التخطيط الوطني لديهم . ومن المتوقع ان يقوم عدد آخر كبير من البلدان بالحد و حذو تلك الدول . كذلك فان ما سيجرى الاضطلاع به من عمل خلال فترة هذه الخطة المتوسطة الاجل سيوفر مدخلات للمؤتمريين السادس والسابع . وستجرى محاولة لادخال عنصر تقييم في معظم الانشطة التي سيضطلع بها .

البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٧ - ١٠٣ يقوم باستعراض عمل الامانة في هذا البرنامج مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا الذي يجتمع مرة كل عامين . وكانت آخر جلسة عقد ها المؤتمر في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٧٧ ولم تقر الهيئة هذه الخطة .

٢٧ - ١٠٤ ويقدم تقرير عن برنامج العمل الى مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية الافريقيين أيضا ، الذي يجتمع مرة كل عامين ، والمؤتمر المعني بتنفيذ خطط العمل من أجل ادماج المرأة في التنمية الذي يجتمع مرة كل ثلاث سنوات . وقد عقدت هاتان الهيئتان آخر اجتماع لهما في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ وأيلول/سبتمبر - تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٧ ، على الترتيب .

٢ - الأمانة

٢٧ - ١٠٥ وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التنمية الاجتماعية . ويعمل فيها ، في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ اثنان وعشرون موظفا من الفئة الفنية منهم ١١ موظفا مسؤولين والباقي من مصادر خارجية عن الميزانية . وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، تم تقسيم الشعبة الى الاقسام التالية :

موظفو الفئة الفنية			الوحدة التنظيمية
الميزانية العادية	المصادر الخارجية عن الميزانية	المجموع	
١	-	١	١ - مكتب رئيس الشعبة
٢	-	٢	٢ - السياسة والتخطيط والبحث في الميدان الاجتماعي
٤	٢	٦	٣ - الانماء الريفي المتكامل
٣	-	٣	٤ - رعاية الشباب والرعاية الاجتماعية
١	٩	١٠	٥ - مركز التدريب والابحاث للمرأة
١١	١١	٢٢	المجموع

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

٢٧ - ١٠٦ أصبح الهيكل الإداري الحالي نافذا في أول آب/أغسطس ١٩٧٦ ، وهو ينص على أربعة أبواب ، بينما لا يتألف هيكل البرامج المقترح إلا من العناصر المكونة الثلاثة التالية للبرامج : التنمية الاجتماعية المتكاملة ، ورعاية الشباب والرعاية الاجتماعية ، وادماج المرأة في عملية التنمية . بيد أن هذا الاختلاف الظاهر ينبغي ألا يشكل صعوبة في صياغة البرنامج أو تنفيذه ، نظرا إلى أن أنشطة قسم السياسة والتخطيط والبحث في الميدان الاجتماعي تؤثر في البرامج الثلاثة وتتضمنها وتدرج فيها جميعا .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من إعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

٢٧ - ١٠٧ من المتوقع استكمال عناصر البرنامج التالية المبينة في الفقرتين ٩ - ٤٦ و ٩ - ٤٧ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٨) :

١ ' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

١ - ١ السياسة والتخطيط والبحث في الميدان الاجتماعي

١ - ١ ' ٢ ' ، ٣ ' ، ٤ ' ، ٨ ' ، ٩ ' .

١ - ٢ التنمية الريفية المتكاملة

١ - ٢ ' ١ ' ، ٢ ' ، ٣ ' ، ٤ ' ، ٥ ' ، ٦ ' .

٢ - مشاركة الشباب في التنمية الوطنية

٢ - ١ ، ٢ - ٢ ، ٢ - ٢ ، ٦ - ٢ ، ٨ - ٢ .

٣ - ادماج المرأة في عملية التنمية

٣ - ١ ، ٣ - ٢ ، ٣ - ٣ ، ٣ - ٤ ، ٣ - ٥ ، ٣ - ٦ ، ٣ - ٧ ، ٣ - ٨ ، ٣ - ٩ ، ٣ - ١٠ ، ٣ - ١٢ ، ٣ - ١٣ ، ٣ - ١٤ ، ٣ - ١٦ .

٢ ' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١

١ - ٢ التنمية الريفية المتكاملة

١ - ٢ ' ٢ ' ، ٣ ' ، ٧ ' .

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦

(A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الأول .

٢ - مشاركة الشباب في التنمية الريفية

٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧

٣ - ادماج المرأة في عملية التنمية

٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠
٣١٣ - ٣١٤

(ب) اعادة التنظيم المترتبة

٢٧ - ١٠٨ تحسبا لانشاء المركز الاقليمي للتدريب والبحث المتقدمين في التنمية الاجتماعية ،
ستنشأ وحدة ادارية جديدة في عام ١٩٧٨ ، للاضطلاع بالعمل التحضيري وباللاقات بين الحكومة
المضيفة والمركز .

٢٧ - ١٠٩ سيتم في عام ١٩٧٨ انشاء لجنة تنسيق اقليمية في افريقيا لادماج المرأة في عملية التنمية
وفقا لقرار المؤتمر الافريقي الاقليمي الاول المعني بتنفيذ خطط العمل ، المعقود في نواكشوط ، موريتانيا ،
في عام ١٩٧٧ . ومن المتوقع ايضا انشاء خمس لجان تنسيق دون اقليمية ، الى جانب المراكز المتعددة
الجنسية للبرمجة والعمليات التنفيذية التي يجري انشاؤها حاليا في اطار اللجنة على المستوى دون
الاقليمي .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢٧ - ١١٠ تم في آذار/مارس ١٩٧٧ ، بناء على توجيه اداري ، انشاء فريق عامل مشترك بين
الشعب معني بالتنمية الريفية المتكاملة . وهذا الفريق مسؤول عن الاشراف على صياغة السياسات
والاستراتيجيات والبرامج والمشروعات في ميدان التنمية الريفية المتكاملة ، وكالة التنسيق الواجب
بينها بغية تحقيق التوافق في التنفيذ ، ومسؤول أيضا عن تقييم الاداء ومساهمة كل من وحدات
الأمانة . وتقع على شعبة التنمية الاجتماعية مسؤولية دعوة الفريق للاجتماع وخدمة جلساته .

٢٧ - ١١١ ومن المتوقع أيضا أن يتم الاضطلاع بتنسيق الأنشطة التنسيقية من خلال الاجتماعات
الدورية للجنة مشتركة بين الشعب ، تم انشاؤها حديثا ، معنية بالبلدان الأقل نموا . كما أن
شعبة البحث والتخطيط الاجتماعي الاقتصادي مسئولة عن عقد اللجنة وخدمة جلساتها .

٢٧ - ١١٢ وفي منتصف عام ١٩٧٦ ، أنشئ فريق مشترك بين الشعب للتكنولوجيا الريفية بهدف
رصد وتنسيق الأنشطة ذات الصلة لبرنامج شعبة الموارد الطبيعية التي ترأس الفريق وتدعوه

للانعقاد ، وشعبة التنمية الاجتماعية ، وشعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا
ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وشعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا
ومنظمة الاغذية والزراعة .

٢٧ - ١١٣ وكجزء من البرنامج الشبكي للمرأة ، المشترك بين المقر واللجان الاقليمية ، يجرى انشاء
روابط عن طريق ادخال وظيفة مستشار اقليمي في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بحيث تمول من صندوق
التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة . وستبقي قنوات الاتصال الخاصة بهذه الشبكة للجنة الاقتصادية
لافريقيا على علم دائم بسياسات البرنامج والموارد المتوفرة على مستوى المقر ، في الوقت الذي تكفل
فيه توفير معلومات منتظمة عن البرامج والاحتياجات والخبرات الميدانية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٧ - ١١٤ في عام ١٩٦٩ ، واستجابة لقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٩٧ (د-٩) ، انشئت
على اساس دائم ، اللجنة الاقليمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية الريفية . وتضم هذه اللجنة
ممثلين اقليميين للجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم
المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية
الطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الوحدة الأفريقية . واعتبارا من
عام ١٩٧٨ ، ستجتمع هذه اللجنة كل عام .

٢٧ - ١١٥ وكان مما أسفر عن اجتماع تمهيدي بين الوكالات ، عقد في نواكشوط في أيلول / سبتمبر -
تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ أن تقرر تأسيس فريق رسمي مشترك بين الوكالات على المستوى الاقليمي ،
بغية تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال ادماج المرأة في عملية التنمية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة

معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٧ - ١١٦ خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، سيتم الاضطلاع بالانشطة المشتركة التالية
للشعبة ككل :

(أ) استعراض الاتجاهات الاجتماعية وكبريات المشاكل الاجتماعية ، مع شعبة البحث
والتخطيط الاجتماعي الاقتصادي ؛

(ب) مشاريع التنمية الاجتماعية المتكاملة ، حسب اللزوم ، مع الفريق العامل المشترك بين
الشعب والمعني بالتنمية الريفية ، ومع بعض الوحدات المسؤولة عن الزراعة والافذية والتغذية
والمؤسسات الريفية والتنمية المائية ونقل التكنولوجيا والصناعات الصغيرة والادارة العامة ؛

- (ج) الجوانب الاجتماعية للتصنيع والمشاكل التي تنشأ عن عطية التحضير السريع ،
بالاشتراك مع شعب السكان والصناعة والسكان والاحصاءات .
- ٢٧ - ١١٧ وفيما يختص بالمركز الافريقي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة ستكون الأنشطة
المشتركة الهامة كما يلي على وجه الخصوص :
- (أ) تدريب المرأة ورفع مهاراتها ، لاسيما في ادارة الصناعات الصغيرة وفي انتاج
وتسويق السلع اليدوية ، باشتراك شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة
الأم المتحدة للتنمية الصناعية ؛
- (ب) أنشطة البحث الرامية الى التعرف على الغلة أو الحاصلات الغذائية التي تقوم
النساء فيها بدور غالب وذلك بقصد رفع انتاجيتهن ومكافأتهن ، باشتراك شعبة الزراعة المشتركة بين
اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة ؛
- (ج) بحث حول العلاقة بين حجم الأسرة ورفاهها باشتراك شعبة السكان ؛
- (د) مدخولات الدراسات الميدانية عن دور المرأة في مشروعات التنمية الريفية المتكاملة ،
سواء باعتبارها مسهمة أو مستفيدة باشتراك الفريق العامل المشترك بين الشعب والنمعي بالتنمية
الريفية ؛
- (هـ) برامج تدريبية في اطار تعليم فيررسي لمن تركز الدراسة في مدارس البنات ،
باشتراك شعبة الادارة العامة والتنظيم والقوى العاملة .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٧ - ١١٨ من المتوقع أن تكون النسبة المئوية لتخصيص الموارد للبرامج الفرعية على وجه التقريب
حسب ما هو مبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسبة المعقوية)

	١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨	
المصادر الخارجية					
الميزانية	٢٢	٣٤	٢٢	٢٨	٥٥
المجموع	٢٨	٣١	٢٨	٢٧	٣٦
المصادر الخارجية					
الميزانية	٥٠	٢٥	٥٠	٤٥	٨٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- البرنامج الفرعي
- ١ - رعاية الشباب والرعاية الاجتماعية
 - ٢ - التنمية الريفية المتكاملة
 - ٣ - المركز الافريقي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة

المجموع

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - التنمية الريفية المتكاملة

(أ) الهدف

٢٧-١١٩ يتمثل الهدف من هذا البرنامج الفرعي في مساعدة الحكومات على تطوير وتحسين الحياة في الريف والمؤسسات الريفية ، وتشجيع هذه المؤسسات على اتباع نهج متعدد ومشترك التخصصات في برامجها للتنمية الريفية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧-١٢٠ لا يمثل اسهام القطاع الريفي في الناتج المحلي الاجمالي بالبلدان الافريقية سوى ٣٠ في المائة فقط ، على حين يوفر هذا القطاع مصدرا لكسب العيش لنحو ٩٠ في المائة من سكان القارة . لذا يتصف القطاع الريفي بانخفاض مستوى الانتاجية وضعف توليده للايراد . ويؤدي نقص الاستثمارات في المجالات الريفية ، الى جانب السياسة التعليمية غير المدروسة جيدا ، الى نزوح أعداد كبيرة من البشر من المناطق الريفية . وهذا بدوره يؤدي الى تفاقم البطالة في المناطق الحضرية . ومن الضروري لتحسين مستوى معيشة المزارع الفقير وضمان توفير الحوافز من أجل الانتاج والابتكار ، وتحسين قدراته على التوسع في الانتاج استجابة للطلب الديناميكي ، وبالتالي زيادة دخوله الحقيقية والنقدية . ومن الجوهرى ، لتصحيح أوجه النقص في التخطيط الكلي ، أن يتم تنظيم برنامج شامل يستهدف البحث في الهياكل الريفية الاجتماعية الاقتصادية ، ويكون معدا بقدر أكبر لتحقيق الاستخدام الفعال لنتائج هذا البحث في تخطيط وتصميم المشروعات . وعلى الصعيد الوطني ، سيلزم تكثيف الدراسات عن الوسائل لتحقيق سهولة تكييف الابتكارات مع ظروف المجتمعات الريفية واتجاهاتها ؛ وعن طرق تطوير القيم والمؤسسات التقليدية بغية احداث التغيير الاجتماعي الاقتصادي ؛ وعن طرق زيادة المشاركة الشعبية وتوسيع نطاق الهياكل والخدمات الأساسية ؛ وعن وسائل تحسين الاتصالات فيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، وتطوير الصناعة والتكنولوجيا الريفيتين حسبما يلائم الظروف الريفية . وسوف يتركز العمل في هذه القضايا على العلاقات فيما بين التنمية الريفية والسياسات والاستراتيجية الوطنية ، والاعلام والتخطيط ، والسياسات المتعلقة بتطوير الهياكل الأساسية ، وتحسين أساليب الادارة والتنظيم على الأصعدة المحلية والوطنية والاقليمية .

(ج) السند التشريعي

٢٧-١٢١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٩٧ (٩ - ٥) (٩) ، و ٢٣٨ (٥ - ١١) و ٣٢١ (٥ - ١٣) .

(٩) مدة الولاية تزيد عن خمس سنوات .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٧-١٢٢ ستشكل المبادئ التوجيهية التي يضعها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وغيره من المبادرات الدولية في ميدان التنمية الريفية ، الأساس لصياغة برنامج متعدد الاختصاصات للتنمية الريفية المتكاملة .

٢٧-١٢٣ وفي منتصف عام ١٩٧٨ ، سوف تستكمل الدراسات الافرادية القطرية وتقييم السياسة المقارنة والتخطيط وتنظيم وإدارة برامج التنمية الريفية ، وذلك مع ظهور الابحاث التي ستكون بمثابة ورقة العمل الرئيسية في حلقة دراسية اقليمية لكبار مقررى السياسة في نهاية عام ١٩٧٨ . والقصد من هذه الحلقة الدراسية هو تبادل الخبرات في ميادين السياسة والتخطيط والتنظيم والادارة وتمويل برامج التنمية الريفية المتكاملة في المنطقة . كما أن المقصود منها أيضا تمكين المشتركين من تقييم مشروعات التنمية الريفية التي تم تنفيذها داخل الدول الاعضاء في ضوء التعديلات في السياسة وفي ضوء التخطيط الشامل . وبنهاية ١٩٧٩ ستكون قد صدرت تقارير وأبحاث عما مجموعه أربع حلقات تدريبية / حلقات دراسية لكبار صانعي السياسة والتقنيين الحكوميين والخبراء المشتركين بصفتهنـ الشخصية وممثلي المنظمات فير الحكومية .

٢٧-١٢٤ وسيتم ادمج الدراسة الاستقصائية عن وسائل تعيين التكنولوجيا الاجتماعية والمادية المحسنة والنظم المبتكرة ، واختبارها وترويجها وتأمين قبولها ، مع الحلقة الدراسية المعنية بتطبيق التكنولوجيا القروية ، تحقيقا للمزيد من الكفاية ، مع دراسة الاحتياجات من التكنولوجيات القروية ومدى ملائمة هذه التكنولوجيات ، ودرجة قبولها وتكيفها ، وهي الدراسة التي تشكل عنصرا مكونا من عناصر برنامج ادمج المرأة في عطية التنمية الريفية .

٢٧-١٢٥ وسيتم توجيه أنشطة الوكالات الطوعية نحو اتخاذ الاجراءات من خلال تعزيز الاجهزة الوطنية لتنسيق الانشطة الحكومية والانشطة غير الحكومية ، خاصة في المناطق الريفية .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٧-١٢٦ ستشكل المبادئ التوجيهية الصادرة عن الفريق العامل المشترك بين الشعب والمعني بالتنمية الريفية المتكاملة ، وكذلك التوصيات الصادرة عن اللجنة الاقليمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية الريفية ، والدروس المستفادة من الانشطة المنتهية بنهاية عام ١٩٧٩ ، الأساس لصياغة وتنفيذ برنامج العمل الخاص بفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ .

٢٧-١٢٧ اما الدراسات المتعلقة بمشاريع التنمية الريفية التي تجرى في المنطقة برعاية الوكالات الدولية الطوعية ، والتي تتطلب تعاونا وتستلزم تنسيق الجهود فتشمل مايلي : بدء الاتصالات مع وسائل الاعلام الجماهيرية ؛ وتكوين أفرقة متعددة الاختصاصات ومشاركة بين الوكالات للاضطلاع بدراسات واجراء التقييمات ؛ والنظر في احتياجات التنمية الريفية الوطنية من التدريب وما الى ذلك .

٢٧-١٢٨ وسوف تستمر الدراسة الاستقصائية عن طريق تعيين وترويج التكنولوجيا الاجتماعية والمادة المحسنة .

٢٧-١٢٩ وستختص الأنشطة الجديدة (الدراسات والمشروعات النموذجية والاجتماعات) بالمشكلات الحيوية المتعلقة بإشراك السكان في برامج التنمية الريفية ، وتطوير المؤسسات الريفية للائتمان والتعاونيات والعمالة . وسيتم نشر تقرير عن الدراسة عن اشتراك السكان ، كما أن الاجتماعات المعنية بتطوير المؤسسات الريفية ستسفر عن نشر أبحاث . وستسفر دراسة العمالة في القطاع الريفي أيضا عن وضع تقرير . ومن المتوقع أن تقدم هذه الأبحاث والتقارير المبادئ التوجيهية للسياسة في السدول الأعضاء . والمسؤولية عن هذه الأنشطة موزعة بين مختلف الشعب داخل اللجنة ، خاصة شعبة الزراعة وشعبة الموارد الطبيعية وشعبة الإدارة العامة والتنظيم والقوى العاملة التي سيتم الاضطلاع بالأعمال معها باتصال وثيق .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٧-١٣٠ ستكون الاستراتيجية ، الى حد كبير ، نفس الاستراتيجية خلاف فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، مع بعض التعديلات التي تقتضيها الخبرة المكتسبة في الفترة ما بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨١ .
٢٧-١٣١ وسوف تستمر الأنشطة المبينة في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ والمتعلقة بتنمية المؤسسات الريفية ، على حين سيبدأ في نشاط جديد يتألف من دراسة للمؤسسات الدولية المعنية ببرامج التنمية الريفية كمشاريع تنمية البحيرات وأحواض الأنهار وما الى ذلك . وسوف يتم نشر تقارير وأبحاث تهدف دعم وتقوية التعاون الاقليمي ودون الاقليمي .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٧-١٣٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(د) الاثر المتوقع

٢٧-١٣٣ لا يمكن بسهولة تقييم المؤشرات الموضوعية لأثر هذا البرنامج الفرعي ، الا أن من المتوقع ، مع انتهاء عام ١٩٨٣ ، الوصول الى النتائج التالية ، تبعا لحجم الدعم الحكومي المقدم :

١ ' سيقوم عدد متزايد من الدول الاعضاء باعتماد النهج المتكامل في صياغة برامجها للتنمية الريفية وفي تنفيذ هذه البرامج ؛

٢ ' سيسهل الوعي بأهمية أنشطة الوكالات الطوعية تحقيق المزيد من التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي ، وسيرفع من كفايتها في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية ؛

٣ ' سيؤدي اشتراك السكان المحليين في المشاريع اشتراكا أكثر دينامية ، وتطوير المؤسسات الريفية على الصعيدين الوطني والاقليمي على نحو متوافق ، السى تسهيل احداث تغييرات هيكلية في التنمية الريفية ؛

٤ ' ينبغي ان تظهر بعض الشواهد الدالة على التحسن في مستوى معيشة المزارع الفقير فيما يتعلق بدخله الحقيقي والنقدى ، حيث ان التنمية الريفية ستعني ، في عدد من البلدان الافريقية ، الاعتماد على النفس واندماج سكان المناطق الحضرية والريفية .

البرنامج الفرعي ٢ - رعاية الشباب والرعاية الاجتماعية

(أ) الهدف

٢٧-١٣٤ يتمثل الهدف من هذا البرنامج الفرعي ، الذى يضم عناصر السياسة والبحث والتخطيط في الميدان الاجتماعي ، وخدمات رعاية الأسرة والطفل والشباب ، في تحليل العوامل والمشكلات الاجتماعية من حيث صلتها بالتنمية الاقتصادية في افريقيا ، وذلك بهدف تقييم آثارها على تخطيط السياسة وعلى اجراءات تشجيع التغيير الاجتماعي والمؤسسي والتكنولوجي ؛ ويتمثل أيضا في مساعدة الدول الاعضاء في تقوية سياساتها الاجتماعية الوطنية وادماجها في سياساتها الوطنية للتنمية ، وتعزيز وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية ؛ وفي مساعدة الحكومات الاعضاء في تعزيز وتطوير السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب ، خاصة ما استهدف منها زيادة فرص العمالة ، وفي تعزيز التنسيق بين المنظمات والاتحادات الشبابية للتنمية ؛ والاسهام في " دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا " التي تصدرها اللجنة ، وفي تقارير الأمم المتحدة عن الحالة الاجتماعية في العالم .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧-١٣٥ تصادف الحكومات الافريقية ، في سعيها لتغيير مستويات المعيشة والقيم التقليدية بها ، وادخال طرق وأساليب انتاجية جديدة ودفع عجلة التقدم الاقتصادي ، مشاكل اجتماعية وانسانية عديدة تتطلب فهما أفضل واستراتيجيات جديدة . وغالبا ما تكون العوامل الاجتماعية والمؤسسية محددات حرجية لنجاح أو فشل البرامج الانمائية . وقد تسهم الأعراف التقليدية والثقافية في عملية التنمية أو قد تعرقل من تقدمها . لذا من الضروري اكتساب المزيد من المعرفة التجريبية عن هذه العوامل غير القابلة للقياس والتي تعتبر ذات أهمية حرجية في تصميم الخطط والسياسات الانمائية التي تعكس على نحو وافي الجوانب الاجتماعية باعتبارها جزءا لا ينفصل من المنهج الموحد في تخطيط التنمية .

٢٧-١٣٦ ولا يمكن معالجة التنمية الاقتصادية ، التي تعتبر ذات ضرورة حيوية لجميع البلدان الافريقية ، باعتبارها مسألة مستقلة منفصلة عن آثارها الاجتماعية . فالتنمية في أى مجتمع هي تنمية اجتماعية ، وهي عملية تتفاعل فيها العناصر الاقتصادية وفيير الاقتصادية تفاعلا عضويا . ولا تحظى الجوانب الاجتماعية في عملية التنمية بالأولوية التي تستحقها . والتفاوت بين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية في الدخل وفي التنمية ؛ وعدم كفاية الاتصال بين القادة في المراكز الحضرية وبين جماهير المناطق الريفية ؛ ونقص المعرفة او الارادة اللازمة للتنمية من جانب الفلاح الريفي الذى

يؤدي دورا ثانويا ؛ وعوامل الكيت النابعة من هيكل المجتمع ؛ والضغط الثقافي الملزمة ؛ هذه كلها تمثل بعض الضغوط الرئيسية على التنمية . ويقتضي الأمر اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة هذه الآثار المعرقة للتنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع .

٢٧-١٣٧ ويشكل الشباب في المنطقة الافريقية اكثر من نصف مجموع السكان . وهذه الحقيقة ، مقترنة بمعدل مرتفع للنمو السكاني ، تضطر كثيرا من الحكومات الافريقية الى مواجهة حالة يتزايد فيها عدد الشباب الذي ينضمون الى سوق العمل سنويا بحثا عن وظائف لا توجد . ولهذه الظاهرة آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية ملحة تثقل كاهل العديد من الحكومات الافريقية . ويمثل الافتقار الى المهارات ولرفاق الاجتماعية الاساسية ، ومشاكل البطالة بين الشباب سمات مشتركة في جميع البلدان الافريقية . وتتطلب هذه المشاكل اجراءات عاجلة .

(ج) السند التشريعي

٢٧-١٣٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة . ٢٤٦ (٢٣-٥) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٨ ؛ و ٢٤٩٧ (٥-٢٤) المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٩ ؛ و ٣٠٢٢ (٥-٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ؛ وقرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٣٦ (٥-٣) (٩) ، و ١٧٠ (٥-٨) (٩) ، وتوصيات لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثانية والعشرين ، وبيان السياسة الصادر عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا حول العمل الشبابي ١٩٦٦ (٩) .

(د) الاستراتيجية والنواتج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٧-١٣٩ بحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، ستكون المشاكل التي تجرى في الظهور نتيجة زيادة التحضير والتنمية الريفية والحضرية المتكاملة ، قد لقيت بعض المعالجة ، وسيعاد تشكيل المبادئ التوجيهية ، لصياغة السياسات الاجتماعية اللازمة لمعالجة المشاكل ذات الصلة . وسوف تشهد نهاية عام ١٩٧٩ ايضا انشاء مركز البحث والتدريب في التنمية الاجتماعية . كما سيكون قد تم الاضطلاع بدراسة تمهيدية عن المؤسسات الاجتماعية ، وستوفر هذه الدراسة الاساس للدراسة الاكثر تعمقا والمقترحة لفترة الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣ .

٢٧-١٤٠ كذلك ستستكمل دراسات عن الموضوعات التالية : العوامل الاجتماعية والاقتصادية الاساسية والهياكل الاساسية اللازمة للتنفيذ الناجح لبرامج تخطيط الاسرة في المجتمعات الريفية والحضرية ؛ وصياغة خطة العمل الافريقية لرعاية الاسرة وتطويرها ؛ وتقييم العوامل المحددة لخطة العمل الافريقية لرعاية الاسرة وتطويرها ؛ والندوة الاقليمية عن العلاقة بين الاسرة والطفل ونواحي الرعاية الاجتماعية لتخطيط الاسرة وتحسين حياة الاسرة .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٤١-٢٧ سيجرى خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ ، اتخاذ اجراءات المتابعة للتنفيذ الكامل للسياسات والاستراتيجيات الموضوعة عام ١٩٧٩ . وسيتم التركيز على بعض النواحي الكمية للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي . وسيجرى ذلك بغية اقامة بعض العلاقات المؤكدة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والرفاه العام . وسوف يستفاد من هذه العلاقات في صياغة السياسات والاستراتيجيات الموجهة نحو تحسين مستوى معيشة السكان .

١٤٢-٢٧ وسيتم القيام باجراءات المتابعة للندوة الاقليمية والحلقة الدراسية التدريبية دون الاقليمية عن قيادات الشباب وتنفيذ توصياتها ، بالتعاون مع بعض الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة . وسيتم أيضا العمل على تعزيز وتشجيع برامج الرعاية التي تقوم على الاعتماد على النفس ، ومساعدة الحكومات ، فرادى أو في مجموعات ، على انشاء أو توسيع مؤسسات تدريب الشباب وخدمات الرعاية ؛ وتخصيص موارد أكبر لتدريب الشباب على المهارات والحرف التقنية بغية زيادة فرص العمالة . كما سيتم تقديم الخدمات الاستشارية الى الحكومات الاعضاء ، بناء على طلبها ، حول تخطيط برامجها الوطنية للرعاية ، وتنظيمها وتنفيذها وتقييمها وذلك في اطار السياسة الانمائية الشاملة .

١٤٣-٢٧ وفيما يتعلق بالشباب ، ستكون قد استكملت دراسة استقصائية للسياسات والبرامج ومقتضيات التدريب في آسيا ؛ ودراسة خدمات رعاية الاسرة والطفل والشباب في افريقيا ؛ وعقدت حلقة دراسية تدريبية دون اقليمية عن قيادة وتطوير الشباب .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٤٤-٢٧ استكمالا للعمل بشأن عدم المساواة في الدخل ، ستركز الدراسات على تحليل متعمق للآثار الايجابية والسلبية للعوامل السوسولوجية والمؤسسية القائمة باعتبارها العوامل المحددة للحرارة لمستوى نجاح أو فشل البرامج الانمائية . وفي هذا الصدد سيتم الاضطلاع بدراسة تجريبية للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على بعض الكوارث الطبيعية المعينة ، كالجفاف بغية تحديد العلاقات ، في جملة أمور ، بين قسوة هذه الكوارث وبين طبيعة وهيكل العوامل السوسولوجية والمؤسسية القائمة .

١٤٥-٢٧ وسوف يستمر اجراء الدراسات وعقد الاجتماعات والفرق العاملة والندوات لاستعراض التقدم المحرز في ميدان الرعاية الاجتماعية باعتباره استراتيجية انمائية ، وفي مجال ادماج الشباب في عملية التنمية الوطنية . كذلك سيستمر تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات ، بناء على طلبها ، في مجال تدعيم وتطوير السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب ، خاصة ما استهدف منها زيادة فرص العمالة .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدة لها حدية ، وموجبها التشريعي

١٤٦-٢٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٧-١٤٧ من المتوقع ، بعد الانجازات التي ستتم في نهاية عام ١٩٧٩ ، أن يقطع البرنامج المتوسط الأجل ، بشكله المقترح ، شوطا طويلا في ترشيد سياسات واستراتيجيات التنمية عن طريق اعطاء الجانب الاجتماعي للتخطيط دوره الحرج في التخطيط الشامل للتنمية . وعلى سبيل المثال ، من المتوقع أن تكون مجموعة المعارف والمعلومات ذات الصلة بالمؤشرات الاجتماعية للتخطيط الانمائي ؛ والمؤسسات التقليدية والاتجاهات الثقافية ، ومشاكل عدم المساواة في الدخول ، والتي يشهد الحاجة اليها جميعا ، متوفرة على نحو كاف باعتبارها أدوات لاغنى عنها في النهج الموحد والمتكامل لتناول سياسات التنمية والرفاه العام .

٢٧-١٤٨ وعلى افتراض تنفيذ معظم المشروعات ، فان هذا البرنامج الفرعي حري بأن يساعد الحكومات في تخفيف حدة المشاكل الاجتماعية والانسانية الناتجة من تحديد الزراعة ، ومن عمليتي التحضير والتمنيع السريعتين ، خاصة ما تعلق منها بالشباب والأسرة والأومة والطفولة والمعوقين والمسنين .

البرنامج الفرعي ٣ - ادماج المرأة في عملية التنمية

(أ) الهدف

٢٧-١٤٩ هدف هذا البرنامج الفرعي في مساعدة الدول الاعضاء على تحسين المهارات والفرص المتاحة أمام المرأة باعتبارها احد الموارد البشرية الجوهرية للتنمية ، خاصة في المناطق الريفية ؛ وادماج المرأة بصورة اكثر فعالية في جهود التنمية في بلدانها ؛ وفي مساعدة الحكومات في انشاء الاجهزة الوطنية ودون الاقليمية اللازمة لتعزيز هذا الهدف .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧-١٥٠ لا تتمتع المرأة بتمثيل عادل في مجالات التعليم والتدريب والعمالة ، ولا تتمتع بفرص كافية للوصول الى أدوات التنمية الأخرى . وتشكل هذه الحالة عقبة أمام التنمية المتوازنة في أفريقيا ، التي تتطلب استخدام الموارد البشرية المتاحة استخداما كاملا . وعلى سبيل المثال كثيرا ما تكون ادوار المرأة الرئيسية في الانتاج وتجهيز الأفضية وتسويقها ، ودورها الخاص في رعاية الاسرة غالباً عرضة للتجاهل . ولقد تم تحديد ثلاث مشاكل رئيسية :

١ ، الافتقار الى جهاز يوظف بالدراسات وتقييم سياسات الحكومة وادماج الخطط والبرامج الخاصة بالمرأة في الخطة الوطنية ؛

٢ ، الافتقار الى التدريب الكافي ، الرسمي أو غير الرسمي ، للمرأة ، ويرجع ذلك ، الى حد كبير ، الى قلة المدربين على المهارات الانتاجية و / أو المولدة للدخول في موضوعات كالزراعة والتغذية والعناية بالطفل والتسويق والتعاونيات والحرف اليدوية والأعمال الصغيرة وتكنولوجيا القرية وفي الميادين العلمية والتكنولوجية ؛

٣' عدم كفاية جمع ونشر البيانات والمعلومات عن دور المرأة الافريقية في مختلف
الميادين .

(ج) السند التشريعي

٢٧-١٥١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى الجمعية العامة ٣٥٢٠
(٣٠ - ٣٥٢٣) و (٣٠ - ٣٥٢٣) المؤرخين في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ؛ ومن قرارات
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٦١ و (٣٦ - ٩٦١) (٩) المؤرخ في ١٢ تموز/يوليه ١٩٦٣ ؛
و ١٢٠٩ (٤٢ - ٤٢) (٩) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٧ و ١٤٠٨ (٥ - ٤٦) (٩) المؤرخ في
٥ حزيران/يونيه ١٩٦٩ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٦٩ (٥ - ١٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٧-١٥٢ بحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، ستكون قد عقدت ، بناءً على طلب الحكومات ، سلسلة من
الحلقات التدريبية المتنقلة الوطنية للمدربين من المستوى المتوسط وموظفي الحكومات من المستوى
المتوسط والعالي في ميادين الصحة والتغذية وتحسين مستويات المعيشة الريفية ، وتخزين الاغذية
وحفظها والنهوض بمستوى العمال ذوى الاجر المنخفض ونتاج وتسويق السلع المصنوعة يدوياً وتنظيم
الاعمال الصغيرة والاحتياجات المحددة للمرأة في حركات التحرير وتخطيط المشروعات وتنفيذها وغير
ذلك من الموضوعات . كذلك سيوضع عدد من الدورات التدريبية الطويلة الاجل للعمال من المستوى
المتوسط في نطاق مراكز التدريب القائمة في المنطقة كما ستعقد الحلقات الدراسية عن انشاء الاجهزة
الوطنية ؛ والمشار اليها لممثلي الحكومات والمنظمات الوطنية للمرأة والمنظمات شبه الحكومية
والمنظمات الخاصة ؛ كما ستكون المواد التدريبية والكتيبات والتقارير المعنية بالحلقات التدريبية
والدراسات والحلقات الدراسية قد صدرت ووزعت على المدربين التقنيين الحكوميين والخبراء الميدانيين
حسب الاقتضاء . كذلك ستكون المشروعات النموذجية المبنية في تكنولوجيات القرية قد تم تنفيذها الى
جانب الابحاث الاجتماعية الاقتصادية لتحقيق اعتمادها واستخدامها .

٢٧-١٥٣ ومن المتوقع أن يتسع نطاق أنشطة فرقة العمل الطوعية للمرأة الافريقية ؛ وسيشرع في
أنشطة وحدة الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة ؛ والمفترض أن تكون لجنة التنسيق الاقليمية لافريقيا
المعنية بادمج المرأة في عملية التنمية قد بدأت أعمالها ، وكذلك لجان المرأة والتنمية التابعة لمراكز
البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات ؛ كما سيعقد المؤتمر الاقليمي الثاني المعني بخطط العمل
من أجل ادمج المرأة في عملية التنمية (١٩٧٩) . وسيعقد كذلك الاجتماع الافريقي الأول للجنة
الأمم المتحدة الاقليمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والتنمية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٧-١٥٤ لتحقيق قدر أكثر انصافاً من وصول المرأة الى أدوات التنمية والحصول على ثمارها ،
وللتركيز على مشروعات الاولوية للوصول الى هذا الهدف ، سيقوم المركز الافريقي للتدريب والبحث
من أجل النهوض بالمرأة بصقل معلوماته المتجمعة بمشورة ممثلي المنطقة . وسوف يوظف المركز

بالأنشطة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية بناءً على مشورة لجنة التنسيق الإقليمية الأفريقية المعنية بدمج المرأة في عملية التنمية ، وبالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الإقليمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والتنمية ؛ وسيقوم بعقد حلقات دراسية ومتابعة العمل بالاجهزة الوطنية في حوالي خمسة بلدان كل عام ، كما سيعقد الحلقات دراسية إقليمية لقررى السياسة لتبادل الخبرات . وسوف يقوم أيضا بإجراء أبحاث عن الزراعة والعمالة والتعليم غير الرسمي والتدريب ، والمؤشرات والمركز القانوني للمرأة ؛ وتنفيذ مشروعات نموذجية في تكنولوجيا القرية ومراكز ريفية للعناية بالأطفال أثناء النهار . كذلك سيقوم بمساعدة الحكومات بصفة استشارية في التخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج من أجل دمج المرأة في عملية التنمية . وسيقوم المركز الأفريقي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة بإنشاء وحدة اتصال لنشر المعلومات بأعداد المواد التدريبية ونشر كتيبات عن الاتصال بالجمهور ، والأبحاث الاجتماعية وغير ذلك من الموضوعات ؛ وسيقوم أيضا بأعداد شرائط وشرائح وغير ذلك من المواد ، السمعية والبصرية لكي يستخدمها المدربون والوسائط الموجهة إلى المرأة في المناطق الريفية ؛ والعمل بمثابة دار مقاصة لتبادل المعلومات الخاصة بدمج المرأة في عملية التنمية في المنطقة ؛ والاضطلاع بتنظيم الحلقات التدريبية عن الإنتاج الزراعي والصناعات الصغيرة والحرف اليدوية ، وتكنولوجيا القرية وغير ذلك من الموضوعات حسب طلب الحكومات ؛ وإرسال فرقة عمل من المتطوعين لتلبية لطلبات البلدان ؛ وإجراء تدريب طويل الأجل بالاشتراك مع المراكز القائمة في المنطقة .

٣٠٠ فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٧-١٥٥ مع اقتراب فترة السنتين هذه ، من المتوقع أن تساعد لجنة التنسيق الإقليمية لأفريقيا ، مع لجانها ودون الإقليمية التابعة لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات ، في توجيه العمل بالمركز الأفريقي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة حتى يصبح اعتبار المرأة في جميع أنشطة التخطيط والبرمجة على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية جاريا مجراه ، باعتبار ذلك جزءا لا ينفصل من الأنشطة الانمائية جميعها . وسيجرى توسيع نطاق الحلقات التدريبية المصممة لتدريب المرأة على اكتساب المهارات التكنولوجية والاساليب التقنية في إنشاء الصناعات الصغيرة ، مع الجمع بين أنشطة مجموعة العمل الطوعية للمرأة الأفريقية ووحدة الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة ، كما سيتم التوسع في استخدام نتائج الأبحاث الزراعية وأبحاث تكنولوجيا القرية والمشروعات النموذجية في الحلقات الدراسية التي تعقد للعاملين في التخطيط والمدربين في مجال التنمية الريفية المتكاملة ، سواء على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي أو الإقليمي ؛ وعقد حلقات تدريبية عن موضوعات محددة تفيد استمرار الأجهزة الوطنية مثل المهارات الإدارية ، وتنفيذ المشروعات ، الأثر التشريعي ، وتقنيات التخطيط ؛ واجتماعات افرقة الخبراء وحلقات تدريبية لمندلي برامج التدريب غير الرسمي للذين يتركون المدارس ؛ والتوسع في المشروعات النموذجية وسوف يعقد المؤتمر الإقليمي الثالث المعني بخطة العمل من أجل دمج المرأة في عملية التنمية في عام ١٩٨٢ ، مشددا على صلة المرأة بالتعاون في تنمية الصناعات الصغيرة الاساسية وتشجيع تجارة الصادرات ، داخل القارة الأفريقية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٥٦-٢٧ ليس ثمة أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥٧-٢٧ ستكون النتيجة المطردة المتجمعة للأنشطة السابقة المذكورة أعلاه هي تمكين المرأة من الاشتراك ، على نحو أكثر فعالية ، في عملية التنمية التي تحدث في بلدانها وفي المنطقة ككل ، وعلى وجه الخصوص عن طريق :

١ ' زيادة عدد النساء اللاتي يكسبن دخولا ، خاصة عن طريق العمل لحسابهن وعن طريق التعاونيات ؛

٢ ' زيادة كفاية المرأة في إنتاج الأغذية وتسويقها وحفظها وخزنها ، وبالتالي المساهمة في رفع مستويات إنتاج الأغذية للمنطقة ككل ؛

٣ ' زيادة عدد الأجهزة الوطنية المشرفة على ادماج المرأة في عملية تخطيط التنمية الوطنية ؛

٤ ' توفير قدر أكبر من البيانات عن المرأة في المنطقة ، كما ونوعا ، ليستخدمها مخططو التنمية على كافة المستويات ، توصلا الى التخطيط الأفضل لزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية ؛

٥ ' رفع مستوى الكفاية الفنية والمهارات الادارية المحسنة للمدربين والمخططين العاطلين مع المرأة الريفية ؛

٦ ' زيادة التنسيق والاستخدام الكفء للموارد ، وتوفير فرص أكبر لوصول الدول الاعضاء الى منظومة الأمم المتحدة من خلال لجنة التنسيق الاقليمية لافريقيا ؛

٧ ' تحسين مستويات المعيشة في المناطق الريفية عن طريق زيادة الوعي بالتكنولوجيا المحسنة للمزرعة والمنزل والمعيشة الأسرية الأفضل .

١٥٨-٢٧ وليس في الوسع أن نذكر مؤشرات محددة في الآونة الراهنة ، ويرجع السبب في ذلك جزئيا الى النقص الموجود حاليا في المؤشرات الخاصة بادماج المرأة في عملية التنمية . ويعمل المركز الافريقي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة في الوقت الحاضر على التخفيف من حدة هذا النقص ؛ ومن المأمول بحلول عام ١٩٨٣ استخدام الدراسات الأساسية الجارية الاضطلاع بها حاليا كأساس للمقارنة بغية تبيان مؤشرات محددة للتحسن والانجاز .

البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٥٩-٢٧ تقوم باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي تجتمع مرة كل سنتين . وكان آخر اجتماع لها في نيسان /ابريل - أيار/مايو ١٩٧٧ . ولم توافق اللجنة على هذه الخطة .

٢ - الأمانة

١٦٠-٢٧ ان وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التنمية الاجتماعية . وكان هناك في ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ تسعة موظفين فنيين ، منهم ثلاثة موظفين ممولة وظائفهم من مصادر خارجية عن الميزانية .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل البرنامجي المقترح

١٦١-٢٧ ستتولى وحدة منفصلة تتبع مباشرة مكتب الأمين التنفيذي أمر البرنامج الفرعي " ادماج المرأة في التنمية " ، وذلك وفقا للتفويضات الممنوحة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في العديد من الاجتماعات الاقليمية .

٤ - الانجازات المتوقعة

١٦٢-٢٧ من المتوقع الانتهاء من انجاز عناصر البرنامج التالية المبينة في الفقرة ٨ - ٥٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٠) :

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ A/32/6 و Corr.1 و 2 ، المجلد الأول .

'١' في ١٩٧٨-١٩٧٩ : ١-٢ ، ١-٣ ، ٣-١ ؛

'٢' في ١٩٨٠-١٩٨١ : ١-١ ؛

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

١٦٣-٢٧ يتم تنسيق برنامج التنمية الاجتماعية بواسطة مكتب البرمجة ، ويتم تنفيذه بالتعاون مع وحدات أخرى بالأمانة العامة ، وكذلك مع معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية .

١٦٤-٢٧ ويتم التنسيق بصفة رئيسية مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ومركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية بالمقر في نيويورك .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٦٥-٢٧ يتم تنسيق العمل في اطار البرنامج الفرعي " التعليم " مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة عامة

معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

١٦٦-٢٧ من المتوقع أن تجرى أنشطة مشتركة مع الوحدات ذاتها المبينة في الفترة ١٦٣-٢٧ أعلاه . وبالإضافة الى ذلك ، من المتوقع العمل بالتعاون مع معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وبرنامج العمالة لأمريكا اللاتينية والكاريبي ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٦٧-٢٧ من المتوقع أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد ، بالنسب المئوية ، للبرامج الفرعية على النحو المبين في الجدول الآتي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسبة المقرية)

	١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨	
المصادر الخارجية	المصادر الخارجية	المصادر الخارجية	المصادر الخارجية	
عن الميزانية	عن الميزانية	عن الميزانية	عن الميزانية	
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	
٢٨	٤٣	٦٣	٤٣	١- أساسيات التنمية والتثقيف والاجتماعي فني امريكا اللاتينية في
٢٣	٨	٩	٢٨	٢- ادماج المرأة في التنمية
٩	١٣	٤	١	٣- الفقر المدقع في امريكا الوسطى
١٨	٢٧	١٥	-	٤- الجواز-بب الا اجتماعية للتوسع الصحي-فني المكسيك
٢٢	٩	٩	٢٨	٥- التعليم
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

١-٢٢٦١

١-٣٥١

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - أساليب التنمية والتغيير الاجتماعي في أمريكا اللاتينية

(أ) الأهداف

٢٧-١٦٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى أن يزيد ، عن طريق البحوث المتعددة التخصصات ، تفهم أساليب التنمية والتغييرات الهيكلية الاجتماعية ، والاتجاهات فيما يتعلق بمستويات وتوزيع الرفاهية البشرية ، والعلاقة بين هذه المسائل والتغييرات الاقتصادية والسياسية ، والى ادخال كل هذا في التحليلات العامة للتنمية التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . كما يهدف الى تشجيع وتنسيق ما يتصل بالموضوع من البحوث المنصبة على السياسة ، وتقديم خدمات استشارية الى الحكومات والمؤسسات واسداء المشورة الى الحكومات فيما يتعلق بمسائل السياسة الاجتماعية وادماج السياسة الاجتماعية في السياسة والتخطيط الانمائيين .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧-١٦٨ (أ) أشارت عمليات التقييم التي تمت في كويتو (١٩٧٣) وفي شاغوراراماس (١٩٧٥) وفي غواتيمالا (١٩٧٧) ، بجلاء ، الى ظروف واحتياجات " التنمية المتكاملة " في عبارات تشير مسألة عدم التكافؤ في التنمية الحديثة في أمريكا اللاتينية التي تشهد تناقضا بين ضخامة النمو الاقتصادي وبطء التقدم الاجتماعي للجماهير . وتؤكد عمليات التقييم هذه ، التي تعكس النتائج التي وصلت اليها حتى الآن دراسات التنمية الاجتماعية التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، وجود درجة كبيرة من الاهتمام لدى الحكومات بالثغرة بين الأهداف الاجتماعية والحقائق التي تمكسها أساليب التنمية السائدة ، وتكشف عن أهمية وضرورة البحث المتعمق لهذه الأساليب من حيث علاقتها بالاتجاهات السابقة والمستقبلية للتغيير الاجتماعي .

(ج) السند التشريعي

٢٧-١٦٩ يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٢٨ (د - ١٥) ، و ٣٥٥ (د - ١٦) ، و ٣٨١ (د - ١٧) وخطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة (١١) ، وخطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية .

(١١) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع

E.76.IV.1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٧٠-٢٧ يرمع البرنامج تحليل نطاق أساليب التنمية الوطنية والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر في تطورها ، توخيا وضع سياسات بديلة ومنهجيات للتخطيط تكون صالحة للتطبيق في اطار أساليب انمائية يمكن التكهن بها وتساعد على تحسين نوعية التغيير الاجتماعي وتوزيع الدخل وفعالية الخدمات الاجتماعية ، وعلى تحقيق ازالة الفقر المدقع وزيادة المشاركة ، على قدم المساواة ، في مختلف أبعاد التنمية والحياة الاجتماعية . وفي الوقت نفسه ، تتغير الظواهر الاجتماعية بسرعة لدرجة أن المعلومات وتفسيرها يتخلفان في بعض الأحيان عن الاتجاهات الحقيقية . وبالتالي فان هناك حاجة ذات أولوية عالية الى بذل جهد متواصل لتحسين جمع وتحليل المعلومات والقيام كذلك بعمليات تقييم أكثر شمولاً وواقعية للتغيرات الحالية والقادمة .

١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٧١-٢٧ في نهاية فترة السنتين هذه ، سيكون قد تم انجاز عدد من العناصر البرنامجية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ . وسيجرى تشخيص جديد للحالة الاجتماعية واتجاهات التنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية مع وضع تقرير متابعة للعرض على الدورة العادية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في ١٩٧٩ . وسيتم اعداد تقارير شاملة اخرى تتناول مجالات التنمية الريفية والفقر وادماج المرأة في التنمية . ومن المتوقع أيضا اعداد منشورات كثيرة .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٧١-٢٧ (أ) سيستمر برنامج البحث الحالي ، مركزا على أساليب التنمية والتغيير الاجتماعي في المنطقة مع تركيز وتعميق تحليل المشاكل والقطاعات المحددة ذات الصلة . وسينبغي تحديد الأولويات عندما تنظر الجمعية العامة ودورة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في استراتيجية محتملة لعقد الامم المتحدة الانمائي القادم .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٧٢-٢٧ ليس من المتوقع حدوث تغيير في محور الاتجاه العام للأعمال المؤداة في اطار هذا البرنامج .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧٣-٢٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية ضمن خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧٤-٢٧ على الرغم من عدم امكان الاهداء الى مؤشرات موضوعية ، فان من المتوقع أن يظهر

أثر هذا البرنامج الفرعي بصفة خاصة في اعداد دراسات مفاهيمية من شأنها ايضاح الصورة فيما يتعلق بالحاجة الى أساليب انمائية مختلفة موجهة نحو الاهتمام الانساني ومتصلة بالخصائص الحقيقية لمجتمعات امريكا اللاتينية ومكانها في النظام الدولي .

٢٧-١٧٥ سيستفيد المجتمع الاقليمي أيضا من اعداد مؤشرات ومنهجيات واطارات نظرية تتماشى مع مفهوم متكامل للتنمية .

البرنامج الفرعي ٢ - ادماج المرأة في التنمية

(أ) الهدف

٢٧-١٧٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تطبيق تفويضات خطة العمل العالمية (١) وخطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، داخل المناقشة ، عن طريق التعاون التقني والبحث العملي ونشر المعلومات .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧-١٧٧ أوضحت عمليات التقييم التي تمت في كويتو (١٩٧٣) وشاغواراماس (١٩٧٥) وغواتيمالا (١٩٧٧) ، بجلاء ، الحاجة الى القيام ببحوث وأنشطة فيما يتعلق بحالة المرأة - خاصة المرأة التي تنتمي للمجموعات السكانية الفقيرة في الريف والحضر - واشتراكها في جهود التنمية وفوائدها . وتؤكد عمليات التقييم هذه ، التي تعكس النتائج التي وصلت اليها دراسات التنمية الاجتماعية التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية حتى الآن وكذلك الاتجاهات في العالم أجمع ، وجود درجة كبيرة من الاهتمام لدى الحكومات بحالة المرأة في اطار الأساليب السائدة للتنمية ، وتشير الى ضرورة اجراء بحث متعمق للمشكلة من حيث علاقتها بالاتجاهات السابقة والمستقبلية للتغيير الاجتماعي .

(ج) السند التشريعي

٢٧ - ١٧٨ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من القرارات التي اعتمدها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في دوراتها الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة ؛ ومن خطة العمل العالمية للسنة الدولية للمرأة (١) ؛ وخطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأمريكا اللاتينية ؛ ومن قرارات الجمعية العامة ٣٥١٩ (د - ٣٠) ، و ٣٥٢٠ (د - ٣٠) ، و ٣٥٢١ (د - ٣٠) ، و ٣٥٢٣ (د - ٣٠) ، و ٣٥٢٤ (د - ٣٠) ، وجميعها مؤرخة في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ؛ والقراريين ١٣٣/٣١ ، و ١٣٦/٣١ ، المؤرخين في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٧-١٧٩ ستركز أنشطة التعاون التقني على المرأة في الفئات الريفية والحضرية الفقيرة وغيرها من فئات السكان الحدية أو شديدة الضعف . وسيتم الاضطلاع بهذه الأنشطة مع ربطها بالبرامج الانمائية العالمية أو القطاعية التي تتبع نهجا متعدد القطاعات وتتيح في الوقت ذاته تقييم الموارد الوطنية واستمرارها ، مع الاهتمام بصورة خاصة بتوسيع أو تنمية أو تكملة مشاريع التنمية القائمة أو المخططة لادماج العنصر النسائي فيها . كما ستشمل الأهداف الرئيسية تنفيذ ودعم وتشجيع مشاريع الدراسات والبحوث العملية عن طريق نهج مشترك التخصصات يحقق : ' ١ ' التعرف على مشاكل محددة في البلدان ، ' ٢ ' تحديد أولويات العمل ، ' ٣ ' المساهمة في تقييم ما يحدث من تغييرات في حالة المرأة وتنفيذ توصيات خطتي العمل ، واعداد الاقتراحات اللازمة لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ ، واعداد المشاريع وتنفيذها وتقييمها .

٢٧-١٨٠ وبالإضافة الى ذلك ، فان نشر المعلومات ضروري لرفع مستوى الوعي ليس فقط لدى الجمهور بصفة عامة وبالذات لدى المرأة نفسها بل أيضا لدى الجماعات المعنية بوضع وتنفيذ السياسات . وللقيام بهذه الأنشطة ، سيستفيد هذا البرنامج من مساعدة الشعب والوحدات الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فيما يتصل بالمعلومات الجغرافية والاحصائية .

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٧-١٨١ في نهاية فترة السنتين هذه ، سيتم انجاز عدد من عناصر البرنامج في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ . وسيعرض تشخيص وتقرير جديدان عن حالة المرأة والاتجاهات في هذا المجال على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في دورتها العادية لعام ١٩٧٩ وعلى فريق الخبراء الحكوميين والمؤتمر الاقليمي لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية . وكذلك سيتم اعداد تقارير عن برنامج المساعدة التقنية والبحوث في هذا الميدان وعن أنشطة جمع المعلومات والأنشطة التحليلية . ومن المتوقع اعداد منشورات كثيرة . وستكون كل وثيقة من هذه الوثائق اسهاما في المؤتمر العالمي لسنة ١٩٨٠ لعقد الأمم المتحدة للمرأة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٧-١٨٢ سيستعرض البرنامج الفرعي الحالي في ضوء قرارات المؤتمر الاقليمي والمؤتمر العالمي والأولويات التي تقرها الجمعية العامة واجتماع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لدى النظر في الاستراتيجية الانمائية الدولية المقبلة .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٧-١٨٣ لا يتوقع حدوث أى تغيير في محور العمل العام الذى يجرى انجازه في اطار هذا البرنامج الفرعي .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

٢٧-١٨٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية ضمن خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٧-١٨٥ من المتوقع أن يكون لهذا البرنامج الفرعي أثر في قطاعات مختلفة من السكان وفي مجالات عديدة، كما ذكر ضمن الأهداف . فسوف يكون عنصرا مهماً في '١' تحسين حالة المرأة في الفئات الريفية والحضرية وغيرها من فئات السكان الحدية أو شديدة الضعف ، '٢' ادماج حالة المرأة في التخطيط القطاعي والعالمي ، '٣' زيادة الالمام بجوانب عديدة من حالة المرأة والتعرف على مشاكل محددة في هذا الصدد ، '٤' تحديد أولويات العمل واعداد الاقتراحات لوضع التوصيات موضع التنفيذ ، و '٥' نشر المعلومات ورفع مستوى الوعي لدى الجمهور بصفة عامة ، والحكومات ، وخاصة لدى النساء ذاتهن .

البرنامج الفرعي ٣ - الفقر المدقع في أمريكا الوسطى

(أ) الهدف

٢٧-١٨٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقييم حجم وخصائص السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع في كل بلد من بلدان المنطقة دون الاقليمية وكثافة هذا القطاع من السكان حسب المنطقة الجغرافية والقطاع الاقتصادي والطبقة الاجتماعية والاقتصادية؛ والى توفير عناصر مفيدة لرسم السياسات الحكومية - العامة منها والمحددة - التي تهدف الى ازالة هذه المشكلة أو التخفيف منها .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧-١٨٧ يبدو أن النمو الاقتصادي في هذه المنطقة دون الاقليمية كان مصحوبا بتدهور في الحالة النسبية - وربما في الحالة المطلقة - للطبقات ذات الدخل المنخفض من السكان في المناطق الحضرية والريفية على السواء . وعلاوة على ذلك ، فان حصول هذه الطبقات على الخدمات الاجتماعية محدود جدا ؛ وكثيرا ما يضطر أفرادها الى دفع أسعار أعلى للحصول على السلع الأساسية بسبب خصائص شبكة التسويق . وبعبارة اخرى ، فبالإضافة الى العوامل الهيكلية التي تتحكم في مشاركة الطبقات الفقيرة في عطية الانتاج ، فثمة عوامل اخرى تعزز هذا الاتجاه ، الذي ستوجه اليه البحوث المزمعة اهتماما خاصا . وتتصل هذه الدراسة الاستقصائية اتصالا وثيقا بالبرنامج الفرعي الذي تشمله نفس خطة العمل تحت بند "آثار إعادة توزيع نفقات القطاع العام في أمريكا الوسطى" ، والذي سيتولى تقييم الفعالية النسبية للسياسات المقابلة .

(ج) السند التشريعي

٢٧-١٨٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من التفويضات الواردة في الحكومات الأعضاء في اللجنة بصدور عمليات تقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية التي تمت في كويتو وشاغواراماس وغواتيمالا خلال فترات دورات الانعقاد الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة . ويمثل البرنامج الفرعي أيضا تكملة متعمقة للدراسة الاستقصائية الاقليمية التي تجريها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في مقرها حول هذا الموضوع .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٧-١٨٩ ستتوفر معرفة أفضل بالجوانب المنهجية لمعالجة موضوع الفقر المدقع من واقع الدراسة الاقليمية التي يضطلع بها مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية حول هذا الموضوع ، ومن شأن ذلك إتاحة المعلومات الأساسية التي يتطلبها البرنامج الفرعي المقترح .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٧-١٩٠ سينقسم البرنامج الفرعي الى مرحلتين . وستركز المرحلة الاولى منه على تشخيص مشكلة الفقر المدقع في المنطقة دون الاقليمية (١٩٨٠-١٩٨١) .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٧-١٩١ ستتناول المرحلة الثانية السياسات الفعلية التي تتبعها البلدان لمواجهة هذه المشكلة وستقترح بدائل للسياسات تسمح بتناول هذه المشكلة في مجموعها .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٧-١٩٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية ضمن خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٧-١٩٣ ليس من الممكن ايجاد مؤشرات موضوعية لأثر هذا البرنامج الفرعي ، الا أن من المتوقع أن يزداد الاهتمام العام بالموضوع وأن يسهل البرنامج الفرعي اعتماد سلسلة من التدابير لتخفيف حالة هذه الطبقة العريضة من السكان .

البرنامج الفرعي ٤ - الجوانب الاجتماعية للتوسع الحضري في المكسيك

(أ) الهدف

١٩٤-٢٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى التعرف على الأبعاد الاجتماعية للمشاكل الناجمة عن التوسع الحضري في المكسيك (وادي المكسيك ، وغواديلجارا ، ومونتيري) ، وذلك على أساس الدراسات التي تجرى في اطار المشروع المشترك بين الحكومة المكسيكية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وعلى أساس المزيد من البحوث . كما يهدف الى ربط تحليل حالة المكسيك بالحالة في الأماكن الأخرى من أمريكا اللاتينية ، وخاصة في بلدان أمريكا الوسطى ، التي تعاني بالفعل من توسع حضري لا ضابط له .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩٥-٢٧ حاولت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمات أخرى ، في السنوات الأخيرة ، التعرف على خصائص ظاهرة التوسع الحضري من زوايا مختلفة : التدهور الزراعي الريفي ، والنزوح الداخلي ، والتقدم الصناعي ، والاتجاهات نحو تركيز الدخول ، والمنتجات ، والسلطة . كذلك بدأ الاهتمام بمشكلة الاقتصادات " غير المتوازنة " للتجمعات الحضرية المفرطة والخطر الكامن في ذلك على التنمية الطويلة الأجل للبلاد . ومع أنه قد تحقق تقدم كبير في تحديد الدوافع والعواقب ، إلا أن بعض جوانب مهمة من التوسع الحضري - مثل آثاره على وحدة الأسرة وعلى الأنشطة الحرفية ، وعلى استهلاك السلع الثقافية ، وعلى توزيع أوقات الفراغ - لم تعط اهتماماً تفضيلاً .

(ج) السند التشريعي

١٩٦-٢٧ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٠٩ (٥ - ١٤) (١٢)

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٩٧-٢٧ ستحاول الدراسة المقترحة أن تجمع معا الافتراضات والبيانات المتعلقة بما ظهر في دراسات استقصائية مختلفة من نواح منصلة بتطور التوسع الحضري في المكسيك وعناصره الهيكلية . كما ستعمل على تحديد العناصر الجديدة للمشكلة ، وخاصة العوامل الاجتماعية (١٩٨٠-١٩٨٣) .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩٨-٢٧ بدأت التنمية الحضرية والاقليمية تثير الاهتمام في المكسيك ، ويتزايد الوعي بأن اصلاح

(١٢) يرجع هذا التفويض الى أكثر من خمس سنوات .

العيوب في هذا النوع من التنمية سيزيد من القدرة الانتاجية ويفتح مجالا أوسع للسياسات الرسمية . وفي السنوات الأخيرة ، أنشئت أو عززت بعض منظمات اتحادية أو تابعة للدولة بهدف وضع مبادئ توجيهية من شأنها أن تحل أو تخفف المشاكل الملحة للتوسع الحضري المفرط ، ولا توجد مؤشرات موضوعية لأثر هذا البرنامج الفرعي ، الا أنه من المتوقع أن تستطيع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، بما يتوافر من خبرات مكتسبة في سياقات وطنية أخرى وبالإستفادة بما تقوم به منظمات أخرى من أعمال في هذا المجال ، أن تساعد السلطات المعنية على تحديد مشاكل التنمية الحضرية والاقليمية في المكسيك وعلى تطبيق تدابير تصحيحية لحل هذه المشاكل ، ولا سيما الناجمة منها عن تجربة حضرية مفرطة . وسوف تساعد أيضا هذه المبادرة على كفاءة تعاون أوثق بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والحكومة المكسيكية .

البرنامج الفرعي ٥ - التعليم

(أ) الأهداف

٢٧-١٩٩ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة على صياغة أسس السياسات التعليمية في بلدان المنطقة الاقليمية ، عن طريق استكشاف مختلف الفرضيات المتعلقة ببدائل السياسات الانمائية التي تشمل التعليم وغيره من الأبعاد الاجتماعية ؛ والى تشجيع التفكير في العلاقة بين التعليم والمجتمع ، بمقارنة الاتجاه السائد حاليا نحو التوسيع التعليمي دون أن يكون مصحوبا في الوقت نفسه بتنمية اجتماعية مع التخطيط النظري لمفهوم موحد للعملية الانمائية ، وفقا للظروف الخاصة بكل بلد ، ومتضمنا أساليب انمائية مختلفة فيما يتعلق بالتعليم والمجتمع .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧-٢٠٠ ينبغي تحليل هيكل وسير ونتائج النظم التعليمية الحالية ، من ناحية مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تعزيز القيم الانسانية . كما ينبغي دراسة بدائل تطوير التعليم مستقبلا ، مع وصف الأشكال التي قد تتخذها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان وفي المنطقة ككل خلال الربع الأخير من هذا القرن . وترخيا لاحداث التغييرات الممكنة في التعاون الدولي في مجالات التنمية الاجتماعية والتعليمية وكشف مجالات الأولوية وطرق العمل ، ينبغي وضع المعايير الأساسية اللازمة لاقامة أسس للتخطيط الاجتماعي تجمع بين العمل الخاص بالتعليم والعمل الخاص بالقطاعات الاجتماعية الأخرى . وينبغي أن يقدم ذلك للمراكز الأكاديمية ومكاتب التخطيط المعايير اللازمة للبحث والتحليل بشأن الشكل الذي ينبغي أن تتخذه التنمية الاجتماعية والتعليمية في بلدانها ، ويمكن ، تحقيقا لهذه الغاية ، الاضطلاع ببعض مشاريع الدراسات بما يوجد من موارد وطنية وما يتوافر من دعم من الوكالات الدولية .

(ج) السند التشريعي

٢٧-٢٠١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٥٥ (د - ١٦) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٧-٢٠٢ تتم في نهاية ١٩٧٩ دراسات عن الصناعة والتعليم في السلفادور؛ والتخطيط التعليمي في أمريكا اللاتينية؛ والتعليم والتصنيع في أمريكا اللاتينية؛ وبعض الفرضيات بشأن التنمية غير المتكافئة والتعليم الريفي؛ والحدية الريفية والتعليم وحالات تعدد اللغات والتعليم والاصلاح الزراعي في هندوراس؛ والتعليم في اطار عملية التغيير الهيكلي في الكوادر .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٧-٢٠٣ ستتم الموافقة على برنامج العمل المسبق لهذا المشروع المشترك بين اليونسكو وبرنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في شهر اذار/مارس ١٩٧٩ من جانب المؤسسات الثلاث المعنية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٧-٢٠٤ لا يتوقع في فترة السنتين المذكورة حدوث أية تغييرات في استراتيجية البرنامج .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدها حدية، وموجبها التشريعي

٢٧-٢٠٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية ضمن خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٧ - ٢٠٦ من المتوقع أن تتوفر ، على أساس هذا البرنامج الفرعي ، معلومات عن التغييرات الممكنة في التعاون الدولي في مجال التنمية الاجتماعية والتعليمية . وسوف تتضمن هذه المعلومات اولويات العمل وأساليبه . وبالإضافة الى ذلك ، ستوضع الأسس اللازمة للتخطيط الاجتماعي الذي من شأنه ادماج العمل بشأن التعليم في العمل بشأن القطاعات الاجتماعية الاخرى ؛ وستزود المراكز الأكاديمية ومكاتب التخطيط في بلدان المنطقة ببحوث ومعايير تحليلية بشأن حالة التنمية الاجتماعية والتعليمية في بلدانها ، بحيث تستطيع القيام بدراسات ممولة من الموارد الوطنية وربما بدعم من الهيئات الدولية .

البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٧-٢٠٧ . تقوم اللجنة ، التي تجتمع مرة في السنة ، باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج ، وقد عقد آخر اجتماع لها في ايار/مايو ١٩٧٨ . واعتمدت تلك الهيئة هذه الخطة .

٢ - الأمانة

٢٧-٢٠٨ ان وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التنمية الاجتماعية والاستيطان البشرى . وقد كان يعمل فيها تسعة موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، تمول وثايفة أحد بم من المصادر الخارجة عن الميزانية .

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٧-٢٠٩ . من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية ، الموصوفة في الفقرة ١٠-٣٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (١٣) :

- ١' في ١٩٧٨-١٩٧٩ : ١ - ١ و ١ - ٣ و ١ - ١ و ٤ - ٢ و ٤ - ٢ و ٥ - ٣ و ١
٣ و ٢ - ٣ و ٢ - ٣ و ٣ - ٤ و ٣ - ٤ و ٤ - ٤ ؛
- ٢' في ١٩٨٠-١٩٨١ : ٢ - ١ و ١ - ٤ و ١ - ٤ و ٢ .

(١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦
Corr.l و A/32/G (2 و) ، المجلد الأول .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

٢٧-٢١٠ من المتوقع انشاء لجنة معنية بالتنمية الريفية قرب نهاية فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩. وستنسق بواسطة تلك اللجنة الأنشطة المتعلقة بالبرنامج الفرعي ٢ (التنمية الريفية والمجتمعية المتكاملة). وسيبدأ فريق عامل معني بالأمن الغذائي وتابع للجنة الاقتصادية لغربي آسيا عمله قرب نهاية فترة السنتين. وستنسق بواسطة هذا الفريق العامل الأنشطة التي تتناول التعاونيات الحضرية والريفية فيما يتعلق بالأمن الغذائي في المنطقة والمزمع تنفيذها في اطار البرنامج الفرعي ٢. وقد نسق مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا السياسات المتعلقة بالدراسات الميدانية والخدمات الاستشارية والبرامج التدريبية في ميدان المرأة. كما أن الصندوق الطوعي لعقد الامم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد نسقا الاقتراحات الخاصة بمشاريع من أجل المرأة في المنطقة.

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

٢٧-٢١١ ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عضو في الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالنهوض بالمرأة، الذي ينسق برامج المرأة.

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة

معهها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

٢٧-٢١٢ ليس من المتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة في هذه المرحلة مع وحدات اخرى فسي منظومة الامم المتحدة، فيما عدا الأنشطة المشتركة الهامة المزمع الاضطلاع بها مع وحدات اخرى فسي أمانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٧-٢١٣ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية، بالنسبة المئوية، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسبة المؤوية)

المصارف	المصارف	المصارف	المصارف
الميزانية الخارجة عن الميزانية	الميزانية الخارجة عن الميزانية	الميزانية الخارجة عن الميزانية	الميزانية الخارجة عن الميزانية
المصارف	المصارف	المصارف	المصارف
١٩٨٣ - ١٩٨٢	١٩٨١ - ١٩٨٠	١٩٧٩ - ١٩٧٨	
٥٠	٥٠	١٠٠	٢٢
٥٠	٥٠	٢٩	٢٢
٥٠	٤٥	٣٤	٢٢
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
المجموع			

١ - التكاليف والتفويض الاجتماعيان (أ) مشاركة الشباب (ب) برامج المرأة (ج) الرعاية الاجتماعية الانمائية (د) الطائفة الإسلامية

٢ - التنمية الريفية والمجتمعية المتكاملة (ب)

٣ - المجتمع

(أ) يجمع البرامج الفرعي (١) بالنسبة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، بين البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ و ٥ المشار إليها في الفترة ١٠ - ٣٨ من البرنامج البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العاشرة والاعلاصون ، الملحق رقم ٢ (٧/32/١) و Contr.1 و ٢) ، المجلد الأول .

(ب) ورك البرامج الفرعي ٢ ، باعتبارها البرامج الفرعي ٤ ، في الفترة ١٠ - ٣٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (المرجع نفسه) .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - التكامل والتغيير الاجتماعيان

(أ) الهدف

٢٧-٢١٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في صياغة السياسات والخطط الرامية الى التعجيل بالتكامل والتغيير الاجتماعيين ، مع ايلاء اهتمام كبير للخطط والبرامج التي تستهدف ادماج الشباب والنساء والفئات المحرومة في التنمية الوطنية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧-٢١٥ لم تطور امكانات الشباب والنساء والفئات المحرومة الا بدرجة محدودة وهذا مرده ، الى حد كبير ، الى انعدام السياسات والخطط الشاملة الرامية الى ادماج واشراك الشباب والنساء والفئات المحرومة في التنمية الوطنية . ويزيد الاقتدار الى تلك السياسات والخطط الشاملة من عناقم المشاكل مثل العمالة غير المنتجة ، ومشاريع التدريب المهني والتقني غير الفعالة للشباب والنساء ، والتفسير الضيق لخدمات التكامل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ، وعدم فعالية الجهاز المؤسسي المسؤول عن تقديم الخدمات الى الفئات الحدية والمحرومة وغير المدية .

(ج) السند التشريعي

٢٧-٢١٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٣٥١٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، الفقرات ٦ و ٧ و ٤٥ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٧ - ٢١٧ ستكون فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ قد شهدت جهودا موجهة نحو تجميع دراسات استقصائية ودراسات وبيانات احصائية عن حالة الشباب والنساء والخدمات الاجتماعية الانمائية في المنطقة . وسيكون قد تم الاضطلاع بعدة دراسات لتزويد المخططيين الوطنيين القطاعيين في المنطقة بمعلومات وافية من أجل القيام فيما بعد بتقييم وتحديد مجالات المشاكل فيما يتعلق بالتكامل والتغيير الاجتماعيين . وينبغي للشعبة ، في نهاية عام ١٩٧٩ ، أن تكون قادرة على الشروع في تقييم وتحديد العراقيل الموجودة والعوامل الاجتماعية القائمة التي تعوق الاندماج الاجتماعي لفئات السكان . وسيكون قد عقد في ١٩٧٨ مؤتمر اقليمي معني بالمرأة ، بحضور خبراء ومخططين ، ويتوقع أن يكون هذا المؤتمر قد صدق على خطة عمل اقليمية . وستكون الشعبة قد ساعدت بلدين من بلدان المنطقة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن خطة العمل اقليمية من أجل المرأة . كما ستكون قد قدمت المساعدة لبلدين في انشاء أجهزة وطنية مسؤولة عن برامج النهوض بالمرأة وادماجها في المجتمع . وعلاوة على ذلك ،

سيكون قد اضطلع بتقييم برامج العمل وكذلك الهيكل التنظيمي لمنظمتين نسائيتين في بلدين من بلدان المنطقة في ضوء خطة العمل الاقليمية، كي يستفيد منه مقررو السياسات في البلدين. وستكون قد عقدت في عام ١٩٧٩ حلقة دراسية اقليمية عن الخدمات الاجتماعية الانمائية، بحضور خبراء ومخططين للتنمية الاجتماعية في المنطقة، بغية تقدير وتقييم متطلبات الرعاية الاجتماعية ومواردها من أجل الادماج الاجتماعي للفئات السكانية. وستكون قد قدمت الى مخططي التنمية الاجتماعية، والخبراء ومقرري السياسات المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالسياسات والمنهقة عن دراسات الحالات الافرادية، والدراسات الاستقصائية والتقارير لعلمهم يعتمدونها.

٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٧-٢١٨ ستشهد فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ جهوداً من الشعبسة تستهدف تزويد بلدين من بلدان المنطقة بمبادئ توجيهية للخدمات الاجتماعية الانمائية للشباب والنساء، تعد من أجل الادارات الحكومية المعنية ومقرري السياسات الحكوميين المعنيين. وستكون قد وضعت مبادئ توجيهية مفصلة ترمي الى صياغة سياسة من أجل المشاركة النشطة من جانب الشباب والنساء والفئات غير المنمعة، كي يستفيد منها مقررو السياسات. كما ستواصل الشعبة تحديد ما تشد اليه الحاجة من برامج ومشاريع تيسر التكامل والتغيير الاجتماعيين. ومن الجلي أن جمع البيانات نشاط ضروري ومتواصل بالنسبة للادارات الحكومية والباحثين. وستوضع مبادئ توجيهية لسياسة تدريب الزعيمات النسائيات، ستنظر فيها أفرقة خبراء لزيادة تمحيصها وتحليلها. وستعالج المبادئ التوجيهية أساليب التنظيمات المؤسسية والمشاركة الشعبية والتخطيط للمشاريع من أجل الادارات الحكومية والمنظمات النسائية الوطنية. وستقوم الشعبة أيضاً بالتحضير للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة والاشترك فيه، وستتساور مع مخططي السياسات والخبراء في المنطقة في هذا المضمار.

٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٧-٢١٩ ستشهد فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ جهوداً من الشعبة تستهدف ترجمة المبادئ التوجيهية، في بلدين أو ثلاثة بلدان في المنطقة، الى برامج عمل من أجل اندماج الشباب والنساء والفئات المحرومة. وسيجرى التشديد على وضع اقتراحات بمشاريع من أجل احتمال اعتمادها. وستلتمس آراء الخبراء بخصوص تنمية الخدمات الاجتماعية من أجل الفئات السكانية ذات الصلة. وستوجه الخدمات الاستشارية والبرامج التدريبية نحو بحث جوانب سياسات نظم الرعاية الاجتماعية الانمائية واصلاحها في بلدين أو ثلاثة بلدان في المنطقة.

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدها حدية، وبموجبها التشريعي

٢٧-٢٢٠ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية.

(هـ) الاثر المتوقع

٢٢١-٢٢٧ يتوقع أن يعتمد بلد أو بلدان في المنطقة ، بشكل متزايد الى توفير ما يلزم لتنفيذ برامج عمل من أجل الاندماج الفعال للشباب والنساء والفئات غير المنبعة ومشاركتهم النشطة في التنمية الوطنية . وستساعد الأنشطة والنواتج المتوقعة حكومة واحدة أو حكومتين في المنطقة في تقييم التغيير الاجتماعي وستقدم حولا بديلة لمشاكل التكامل الاجتماعي وتوزيع الموارد . ويتوقع أن يفضي الوعي بالحلول البديلة الى اصلاح نظم الخدمات الاجتماعية . وينتظر أن تكون بعض البلدان قد بدأت انتهاج سياسات اصلاحية في هذا الصدد قرب نهاية فترة السنتين .

البرنامج الفرعي ٢ - التنمية الريفية والمجتمعية المتكاملة

(أ) الهدف

٢٢٢-٢٢٧ ان الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في تشجيع سياسات وخطط التنمية الريفية والمجتمعية المتكاملة الرامية الى تحقيق تنمية ريفية متوازنة ؛ وفي صياغة وتنفيذ مشاريع للتنمية الريفية المتكاملة ، على الوجه اللائق ، وتعزيز المؤسسات الريفية القائمة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٢٣-٢٢٧ قليلا ما تعير حكومات المنطقة اهتماما في الوقت الراهن للخطط والمشاريع التي تؤدي في نهاية المطاف الى التنمية الشاملة للقطاع الريفي والى زيادة مشاركة سكان الأرياف في عملية التنمية . فقد كانت معظم مشاريع التنمية الريفية والتنمية المجتمعية في بلدان المنطقة ذات طابع خاص أو قطاعي . ومن ثم هناك حاجة ، تسلم بها بلدان المنطقة كل التسليم الى اتباع نهج متكامل ازاء التنمية الريفية من شأنه أن يحسن نوعية حياة سكان الريف ويستلزم تعزيز المؤسسات الريفية القائمة و/أو بناء مؤسسات جديدة .

(ج) السند التشريعي

٢٢٤-٢٢٧ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٣٥١٧ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الفقرات ٦ و ٧ و ٤٥ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٢٥-٢٢٧ ستكون فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ قد شهدت جهودا من الشعبية في جمع البيانات عما يوجد في المنطقة من مشاريع وبرامج للتنمية الريفية والمجتمعية . وستكون الشعبية ، عند انتهاء

عام ١٩٧٩ ، قد اضطلعت بدراسات استقصائية ودراسات لتوفير مبادئ توجيهية ومعلومات تساعد على صياغة اقتراحات من أجل انتهاج سياسة للتنمية الريفية والمجتمعية المتكاملة . وستكون البيانات المجمعة والدراسات الاستقصائية المضطلع بها قد تم توفيرها لخبراء التنمية الريفية في المنطقة كمرحلة أولى في تقييم مشاريع وخطط التنمية الريفية . وستكون قد عقدت حلقة تدريبية مشتركة بين الوكالات عن دور الاتصالات في التنمية الريفية المتكاملة ، لتدريب الموظفين الحكوميين على الاستخدام الفعال للاتصالات ودوره في التنمية الريفية المتكاملة . وستكون الشعبية قد قامت بالتحضير للمؤتمر العالمي لاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، الذي سيعقد في روما عام ١٩٧٩ ، واشتركت فيه .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٢٦-٢٢٧ ستشهد فترة السنتين جهوداً من الشعبية لزيادة جمع البيانات وتحديد مجالات المشاكل في ميدان التنمية الريفية والمجتمعية المتكاملة (من أجل الباحثين والادارات التقنية) . وسيضطلع بمزيد من الدراسات بشأن تقييم ما يوجد في بلد أو بلدين بالمنطقة من خطط للتنمية الريفية والمجتمعية (من أجل مقرري السياسات والتقنيين الحكوميين) . كما سيضطلع بوضع تقارير عن المؤسسات والخدمات والأجهزة الوطنية اللازمة للتنمية الريفية والمجتمعية المتكاملة في بلدين من بلدان المنطقة ، كي يستفيد منها المخططون الوطنيون ومقررو السياسات . وستعزز الخدمات الاستشارية البرامج التدريبية بشأن دور الاتصالات في التنمية الريفية المتكاملة (للخبراء في الميدان والعمال الارشاديون) .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٢٧-٢٢٨ ستشهد فترة السنتين جهوداً من الشعبية لزيادة تجميع البيانات عن مشاريع التنمية الريفية القائمة مع اسداء المشورة الى خبراء وزارات الزراعة وخبراء التنمية الريفية والمجتمعية لدى تقييم المؤسسات الريفية القائمة ، والبرامج التدريبية ، وسيضطلع بدراستين لتحليل الخدمات والمؤسسات المتاحة التي تخدم البقاع الريفية في المنطقة . وستؤدي التقييمات سالفه الذكر الى توفير مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالسياسات كي ينظر فيها الخبراء في المنطقة . وينبغي أن تفضي المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات الى ايجاد حلول بديلة يناقشها خبراء التنمية الريفية وتستهدف اتخاذ تدابير اصلاحية في سياق التنمية الريفية والمجتمعية المتكاملة . وستعرض للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات على حلقة تدريبية بشأن اصلاح الأراضي في عام ١٩٨٢ . كما ستعرض مبادئ توجيهية اخرى على اجتماع دولي حكومي معني بالتنمية الريفية من المزمع عقده في عام ١٩٨٣ .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدتها حدية ، وموجيها التشريعي

٢٢٨-٢٢٧ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٢٩-٢٢٧ يتوقع أن تعتمد بعض بلدان المنطقة ، بشكل متزايد ، الى ادراج نهج متكامل للتنمية الريفية وتوفير ما يلزم له . وينتظر أيضا انشاء هيئات (تنسيقية) وطنية أفضل ضمانا للمعمل المتضافر من أجل تحقيق مشاريع متكاملة وفعالة للتنمية الريفية .

البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٧-٢٣٠ تقوم اللجنة ، التي تجتمع كل عام ، باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج . وعقدت اللجنة آخر اجتماع لها في آذار/مارس ١٩٧٨ . وقد أقرت تلك الهيئة هذه الخطة . وتقوم لجنة التنمية الاجتماعية ، التي تجتمع كل ثلاث سنوات باستعراض برنامج العمل في هذا المجال استعراضا فنيا مفصلا . وقد عقدت آخر اجتماع لها في ١٩٧٥ .

٢ - الامانة

٢٧-٢٣١ تتألف وحدة الامانة المسؤولة عن هذا البرنامج من ثلاثة اقسام داخل شعبة السكان والشؤون الاجتماعية التي كان بها ثمانية موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛ وتبول واليفنتان من مصادر خارجة عن الميزانية . وتتبغي ملاحظة ان رئيس الشعبة مسؤول ايضا عن برنامج السكان . وقد ادرجت هذه الوظيفة تحت هذا البرنامج لتسهيل العرض فحسب . وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، كانت هناك الاقسام التالية بجزء الشعبة المسؤول عن هذا البرنامج :

موظفو الفئة الفنية

المجموع	المصادر الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية	الوحدة التنظيمية
١	-	١	١ - رئيس الشعبة
٣	١	٢	٢ - قسم الرعاية الاجتماعية
٢	-	٢	٣ - قسم تنمية الشباب
٢	١	١	٤ - قسم تنمية الموارد البشرية والمجتمعية
٨	٢	٦	المجموع

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

٢٣٥-٢٣٧ يمثل عدد من العناصر البرنامجية جزءاً من برنامج الأمانة العامة للتنمية الريفية المتكاملة وتقوم فرقة عمل مشتركة بين الشعب بتنسيق جميع أنشطة الشعب المتعلقة بالتنمية الريفية ، وهذا يمثل احد برامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ذات الأولوية العالية . ويضطلع الآن مركز الرعاية الاجتماعية والتنمية لآسيا والمحيط الهادئ (مانيل) ومركز آسيا والمحيط الهادئ للمرأة والتنمية (طهران) بأنشطة تدريبية جوهرية . ولهذا فان أى بحوث ودراسات استقصائية مضطلع بها أو مخططة تنطوي على أعمال تدريبية ينبغي ان تنسق وتنسيقاً وثيقاً مع هذين المركزين .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٣٦-٢٣٧ يتم بصورة دورية مناقشة واستعراض الأنشطة المقترحة للشعبة وللمكاتب الاقليمية لوكالات وهيئات منظومة الامم المتحدة في ميداني السكان والتنمية الاجتماعية ، في اجتماعات تدعو اليها امانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وتتولى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية ببرامج الشباب والتي تتبع لجنة التنسيق الادارية مهمة تنسيق الانشطة المتعلقة بالشباب . وتشكل أنشطة الأمانة العامة المتعلقة بالمرأة ، لاسيما تلك المتصلة بتنفيذ برنامج العمل الاقليمي الخمسي لادماج المرأة في عملية التنمية ، جزءاً من البرنامج المشترك بين المنظمات لعقد الامم المتحدة للمرأة .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة عامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٣٧-٢٣٧ ستواصل الشعبة مسؤوليتها عن تقديم الدعم الاساسي لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة في وضع المشاريع القطرية للخدمات الاجتماعية التي تعينها المؤسسة . وسوف يتم ، بقدر الامكان ، توفير الموارد الاقليمية لوكالات الامم المتحدة (اليونيسكو ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الأغذية والزراعة ، منظمة الصحة العالمية) لتنفيذ المشاريع المتصلة بادماج المرأة في التنمية . كذلك سوف يضطلع بمشاريع مشتركة . وبالإضافة الى ذلك ، سوف تكون هناك مشاورات مشتركة مستمرة وتبادل متواصل للمعلومات بين الأمانة العامة والوكالات بشأن المشاريع الجارية . وسوف يبحث موضوع إنشاء آلية اقليمية غير رسمية للتنسيق مشتركة بين الوكالات فيما يتعلق ببرامج السكان والتنمية الاجتماعية.

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٣٨-٢٣٧ يتوقع ان يكون اتجاه تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية ، على النحو المبين في الجدول التالي ، على وجه التقريب :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - المشاركة الشعبية

(أ) الهدف

٢٣٩-٢٧ هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الاعضاء في تطبيق اساليب عملية لتخطيط القاعدة وتوفير دعم مؤسسي مناسب ، بما يمكن القطاعات السكانية ذات الدخل المنخفض من المشاركة في التنمية بصورة أكثر فعالية ، لاسيما في المناطق الريفية ، وبما يمكن النساء والشباب من المشاركة في التنمية الوطنية مشاركة أكثر فعالية ، عن طريق سياسات وبرامج حكومية وكذلك عن طريق أنشطة المنظمات غير الحكومية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٤٠-٢٧ يتزايد القلق من عدم وصول فوائد التنمية الى جماهير الشعب ذات الدخل المنخفض ، بما في ذلك صغار المزارعين والعمال الذين لا يمتلكون ارضا ، وكذلك سكان الحضر الذين يتزايدون بسرعة في الاحياء الفقيرة والمستوطنات . وتدعو الحاجة الى وجود استراتيجيات فعالة لتمزيـز الاصلاحات المؤسسية على الصعيد المحلي لتمكين الناس من القيام بدور اكثر نشاطا في التنمية المحلية ومن الاستفادة منها .

٢٤١-٢٧ كذلك يتزايد التسليم بأن بإمكان المرأة ان تقوم بدور اكثر دينامية في التنمية الوطنية . ويتطلب الأمر ازالة العوائق الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية ، ولابد من توفير التعليم والعمل بصورة محسنة للوصول بالمرأة الى وضع متساو مع الرجل ، كذلك يمثل الجيل الأحدث سنا امكانية هائلة للتنمية ، ويتطلب الأمر توجيه مبادراته وطاقاته نحو غايات اكثر ايجابية . وبالإضافة الى ذلك ، تتزايد مواجهة البلدان الاكثر تقدما في المنطقة للمشاكل المتصلة بالمسنين من السكان ، وئمة حاجة لبذل بعض الجهود لتوفير الرعاية والحماية لهؤلاء الأفراد ولإلانتفاع بإمكاناتهم للمساهمة بصورة بناءة في التنمية وللحفاظ على دور مناسب لهم في المجتمع .

(ج) السند التشريعي

٢٤٢-٢٧ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٢٤٩٧ (د - ٢٤) المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٩ ، وقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٤٠٧ (د - ٤٦) المؤرخ في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٩ و ١٧٢٧ (د - ٥٣) المؤرخ في ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٧٢ ، والدورة الرابعة والثلاثين للجنة ، عام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٧-٢٤٣ من المتوقع ، ان يتم بحلول نهاية ١٩٧٩ ، اعداد ونشر مبادئ توجيهية لتخطيط وبرمجة المفاهيم والمنهجيات للتنمية الريفية المحلية ، وكذلك كتيبات ارشادية لتدريب القادة والكوادر بين الشباب والنساء . وستنفذ منهجيات جديدة لتعبئة الشباب لأغراض التنمية الوطنية ؛ وسيتم توطيد دعائم الأنشطة في ميدان ادماج المرأة في عملية التنمية ، وسيزداد الانتفاع باستخدام الموارد المتاحة في منظومة الأمم المتحدة لهذا الغرض ؛ وستجرى مشاورات اقليمية في عام ١٩٧٩ للتحضير للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة الذي سينظم في عام ١٩٨٠ .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٧-٢٤٤ ستتم مواصلة الخدمات الاستشارية للحكومات الأعضاء لتدعيم التخطيط المحلي من القاعدة ، وكذلك مواصلة اشراك الناس بصورة أكثر فعالية في عملية التخطيط في المناطق الريفية والحضرية على السواء . كذلك ستقدم المساعدة في اختبار ما يتصل بالموضوع من مناهج وتقنيات عن طريق المشاريع النموذجية والحلقات التدريبية . وسيتم تبادل التقارير عن هذه المشاريع فيما بين البلدان الاقليمية المعنية ، تحقيقا لمصلحتها المشتركة . ونظرا للمشكلة الخطيرة المتمثلة في ادمان الشباب من سكان كثير من البلدان للمخدرات ، فسوف يبدأ مشروع اقليمي متعدد المراحل بشأن الشباب واساءة استعمال العقاقير ويطور بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير . وستستمر الحلقات التدريبية الاقليمية لقادة الشباب والعاملين في ميدان الشباب بالتعاون مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة . وسيكون التركيز الأساسي على تنمية المؤسسات الريفية ، وتعليم الشباب الريفي شؤون تخطيط السكان وتنظيم الأسرة ، والتدريب الزراعي المناسب ، والحفاظ على البيئة وحمايتها . . . الخ . وستطلب موارد خارجة عن الميزانية ، من مصادر خاصة (مؤسسات) وحكومات متبرعة على السواء ، لتمويل هذه الأنشطة .

٢٧-٢٤٥ سيتم مواصلة تنفيذ برنامج العمل الخمسي الاقليمي لادماج المرأة في عملية التنمية ، بالتعاون مع مركز آسيا والمحيط الهادئ للمرأة والتنمية . وسيتم التركيز بصفة خاصة على أنشطة التعاون التقني على الصعيدين دون الاقليمي والوطني . وستتضمن الأنشطة اصدار كتيبات ارشادية عن التدريب والتشغيل . وستولى أولوية لتدعيم المنظمات النسائية على الصعيد المحلي ، وتكوين أفرقة تدريب وطنية متنقلة متعددة الاختصاصات من النساء ، والتدريب على تخطيط المشاريع وادارتها ، وتدعيم دور المنظمات النسائية في الجهود الترويجية لبرامج تنظيم الاسرة ، لاسيما في المناطق الريفية ، وتقديم الخدمات الاستشارية للحكومات ، عند طلبها ، بغية تدعيم السياسات العامة والأجهزة على المستوى الوطني . وسوف يكون التركيز ، فيما يتعلق بالمسنين ، على جمع المعلومات ونشرها في المنطقة وعلى الدراسات المقارنة المعنية بأثر التنمية على مركز وأحوال المسنين من السكان . وسوف يتم تقديم خدمات استشارية للبلدان بشأن تخطيط وتنفيذ برامج المسنين بوصفها جزءاً من عملية التنمية ، شرط توفر الموارد لذلك .

٣٠ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٤٦-٢٧ من المتوقع ان يستمر العمل الذي اضطلع به اثناء الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ في فترة السنتين هذه . وسوف يركز بصفة خاصة على وضع وتنفيذ المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية على السواء ، التي تستخدم الموارد المتاحة لدى البلدان النامية المتعاونة ، في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وسوف يجري كذلك تقييم متعمق لبرامج ومشاريع منتقاة ، بهدف تحديد اثرها الحقيقي على السياسات العامة للتنمية فيما يتصل بمشاركة الشعب وادماج المرأة والشباب في عملية التنمية .

٤١ أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٤٧-٢٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية ضمن خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٤٨-٢٧ اذا امكن توفير موارد خارجة عن الميزانية للاضطلاع بالأنشطة المقترحة اثناء فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، يتوقع بنهاية ١٩٨٢ أو بداية ١٩٨٣ ، اكمال كتيبين ارشاديين على الاقل عن التدريب والتشغيل يتعلق كل منهما بالمشاركة الشعبية وادماج المرأة والشباب في التنمية ، ونشرهما في المنطقة كلها . ومن المتوقع استخدام عدة دراسات وتقارير تحليلية عن التخطيط المحلي وعن اساليب ومفاهيم اشتراك الشعب في عملية التنمية ، كأساس لتطوير المنهج الدراسي لمؤسسات التدريب الوطنية المعنية بالتنمية الريفية وتنمية المجتمع ، لتدريب العاملين والقادة والمتطوعين على المستوى الميداني . ومن المتوقع في نهاية عام ١٩٨٣ ان يكون لدى غالبية بلدان المنطقة بالفعل مشروع أو مشروعان عمليان في مرحلة التشغيل ، للعمل على ادماج المرأة في عملية التنمية ؛ وسوف يتم بطريقة منظمة تبادل المعلومات والخبرات المكتسبة من هذه المشاريع فيما بين البلدان المعنية . وينبغي ان يزداد عدد البلدان التي لديها سياسة وطنية معلنة بشأن المرأة وخطط عمل وطنية لادماج المرأة في عملية التنمية .

البرنامج الفرعي ٢ - الرعاية الاجتماعية

(أ) الهدف

٢٤٩-٢٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الاعضاء في وضع سياسات وأنظمة برنامجية فعالة للرعاية الاجتماعية ، بما في ذلك تخطيط القوى العاملة وتدريبها ، بما يكفل حصول القطاعات الاكثر فقرا من السكان على الخدمات الاجتماعية المناسبة وتزويدها بضروريات الحياة الاساسية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٧ - ٢٥٠ يزداد التسليم بأن التنمية المخططة لم تفد جماهير الشعب ذات الدخل المنخفض فائدة مباشرة . وما تزال خدمات الرعاية الاجتماعية ، في معظم البلدان ، متركزة في المناطق الحضرية ونادرا ما تصل الى أولئك الذين يحتاجونها حقا . ولذلك تدعو الحاجة الى وضع استراتيجيات خاصة لاشراك الشعب في تخطيط الخدمات وبرمجتها وايصالها الى المناطق الريفية . وستولى عناية خاصة لتدريب الموظفين اللازمين ، على صعيدى التخطيط ووضع السياسة على السواء ، وعلى الصعيد المحلي للتنفيذ . كذلك فان اعادة التقييم المستمر للسياسات والاستراتيجيات في ميدان التنمية الاجتماعية بصفة عامة والرعاية الاجتماعية بصفة خاصة أمر ضروري أيضا في سياق الحالة الاجتماعية المتغيرة . وثمة حاجة عاجلة أيضا لتحسين القاعدة الكمية والنوعية للبيانات التي تخدم وضع السياسات في ميدان التنمية الاجتماعية .

(ج) السند التشريعي

٢٧ - ٢٥١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار المجلس الاقصادى والاجتماعي ١٤٠٦ (د - ٤٦) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٩ والدورة الرابعة والثلاثين للجنة، عام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٧ - ٢٥٢ سيتم العمل التحضيري للمؤتمر الاقليمي الثاني للوزراء المسؤولين عن الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ، الذي سيعقد في عام ١٩٨٠ ، بما في ذلك تنظيم اجتماع خبراء تحضيري بشأن الرعاية الاجتماعية في اطار التنمية الاجتماعية . وسيتحقق بالفعل تقدم ملموس في وضع مبادئ توجيهية بشأن المعايير الدنيا للخدمات الاجتماعية المجتمعية وبشأن أنظمة اتاحتها ، بما في ذلك تعزيز أساليب محسنة لتخطيط الرعاية المحلية كجزء من خطة انمائية محلية متكاملة يشترك فيها المجتمع .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٧ - ٢٥٣ سيتم التركيز بصفة خاصة ، استمرارا للعمل المنجز فعلا في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، على اجراء بحوث عملية بشأن تحليل الاختناقات التي تحول دون تحقيق المعايير الدنيا وعلى اجراء دراسات مقارنة بشأن أنظمة توصيل الخدمات التي يمكن تطبيقها ، على سبيل المثال ، في البلدان غير الساحلية أو البلدان الجزرية ، والمناطق المتخلفة ، والمناطق التي تسكنها أقليات (القبائل التي تعيش في الجبال . . . الخ) . ويمكن أيضا اجراء دراسات مماثلة في بلدان منتقاة ذات اقتصادات مخططة مركزيا ، مثل تنظيم جولة دراسية لكميونات منتقاة في الصين . ومن المتوقع أن يوصي المؤتمر الاقليمي الثاني للوزراء المسؤولين عن الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية باتجاهات

جديدة في ميدان السياسات العامة للرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية يتطلب الأمر اتباعها أثناء عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وبولايات جديدة فيما يتعلق بالبرامج القصيرة الأجل والطويلة الأجل المستصوبة للمنطقة . وسيتم التركيز على المساعدة التقنية لمعاونة كبار الموظفين الحكوميين في اكتساب المعرفة والمهارات لادماج السياسات السكانية في سياسات التنمية الاجتماعية العامة ، بما في ذلك مساهمة الرعاية الاجتماعية في برامج تنظيم الأسرة . وسوف ينظم برنامج للتبادل في مجال التنمية الاجتماعية بغية تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وسوف يبدأ هذا البرنامج على صعيد دون اقليمي ثم يتسع تدريجيا ليشمل المنطقة برمتها بحلول عام ١٩٨٥ . وفي البداية ، سيطلب من البلدان المتبرعة تقديم الدعم المالي . وسيعزز البرنامج تبادل المدرسين والمدرسين ، ويفتح باب الاستفادة من موارد التدريب الوطنية أمام المتدربين من المنطقة ، ويضطلع بحوث مشتركة ويدعو إلى اشتراك ممثلين عن البلدان المجاورة في حلقات التدريب الوزارية والاجتماعات التقنية المهمة بموضوعات ذات أهمية مشتركة .

٢٧ - ٢٥٤ سيتم مواصلة الجهود المبذولة لتعديل أساليب ومفاهيم التدريب بغية تدعيم مساهمة العمل الاجتماعي في التنمية الريفية ، وتطويرها للظروف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية المتغيرة . وسوف يضطلع بدراسات عن أساليب التدريب في ميدان الرعاية الاجتماعية ونطاقه ومحتواه في البلدان الاشتراكية . وسوف تكثف المساعدة المقدمة إلى البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نمواً بـيـنـ الـبلدان النامية في تدريب الكوادر لتولي وظائف الصفوف الأمامية في مجال الرعاية الاجتماعية وتعاونيات التنمية المجتمعية والحكم المحلي وبرامج رعاية المرأة والشباب . وسوف تضمن الأمانة بهذه الأنشطة التدريبية بالاشتراك مع مركز الرعاية الاجتماعية والتنمية لآسيا والمحيط الهادئ .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٧ - ٢٥٥ في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، سوف تولي أولوية كبيرة للموضوعات التالية : (أ) تدعيم قدرة مؤسسات التدريب الوطنية ، بما في ذلك مدارس الخدمة الاجتماعية ، على تدريب كوادر الصف الأمامي في مجال التنمية الريفية ، عن طريق تدريب المدربين ؛ (ب) تحسين أجهزة ومكانات توسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية الدنيا وتوصيلها إلى سكان الريف ؛ (ج) تقييم نتائج برنامج التبادل في مجال التنمية الاجتماعية ، بهدف إدخال تعديلات وتحسينات قبل توسيعه ليشمل مناطق دون اقليمية أخرى . وسيتم التركيز على الاجتماعات والدورات التدريبية والخدمات الاستشارية على الصعيد الوطني .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٧ - ٢٥٦ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية ضمن خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٧ - ٢٥٧ من المتوقع نتيجة لأنشطة التعاون التقني خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، أن تتخذ البلدان الأعضاء خطوات أخرى ، في إطار سياسة عامة محددة ، لاعطاء الأولوية وتخصيص الأموال والموارد الكافية لبرامج تهدف الى تدعيم الوظائف الانمائية والوقائية للعمل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية بوصفهما جزءاً من التنمية ، مع الاهتمام خاصة بتوفير منافع مباشرة للطبقات ذات الدخل الأدنى في المجتمع . ومن المتوقع تحسين تدريب كوادر الصف الأول في مشاريع التنمية في المناطق الريفية ؛ ومن المأمول فيه أن تستمر مدارس الخدمة الاجتماعية ، بالتعاون مع مؤسسات التدريب الوطنية ، في الاضطلاع بدور قيادي في تنقيح وتحسين المناهج الدراسية لتدريب العاملين على الوظائف الانمائية للرعاية الاجتماعية . وسوف تدعي أيضا المنظمات غير الحكومية ، الناشطة في الميادين المبينة أعلاه ، للاضطلاع بأدوار رائدة أكبر في اختبار المفاهيم والمنهجيات والأساليب الجديدة للرعاية الاجتماعية الموجهة نحو خدمة التنمية .

الفصل ٢٨ *

البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليمية

أولا - التعاون الاقتصادي

البرنامج ١ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٨ - ١ تقوم ، على الصعيد الاقليمي ، لجنة الخبراء التقنية ، والابنية الاقتصادية والمالية الوزارى باستعراض أعمال الأمانة في اطار هذا البرنامج . وتجتمع اللجنة التقنية والمجلس الوزارى مرة كل سنتين . وكان آخر اجتماع لهما في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٧٧ . أما اللجنة التنفيذية فتجتمع مرة على الأقل كل سنة ، وكان آخر اجتماع لهما في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ . ولم تقر تلك الهيئات هذه الخطة .

٢٨ - ٢ كما تقوم باستعراض البرنامج ، على الصعيد دون الاقليمي ، لجان الخبراء والمجالس الوزارية دون الاقليمية التي تعد بمثابة الأجهزة الاشرافية لمراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا . وتجتمع سنويا لجان الخبراء والمجالس الوزارية التابعة لمراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات . وقد اجتمعت في تشرين الأول/اكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ الأجهزة الاشرافية لمراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات لشرقى افريقيا وجنوبها . اما الأجهزة الاشرافية لمركز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات لمنطقة وسط افريقيا الاولى (غيسني) فقد اجتمعت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ . واجتمعت في شباط/فبراير ، وآذار/مارس ، وأيار/مايو ١٩٧٨ على التوالي الأجهزة الاشرافية لمراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات لمنطقة وسط افريقيا الثانية (ياوندى) وشمال افريقيا وغربي افريقيا . ورؤساء المجالس الوزارية لمراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات أعضاء في اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لافريقيا .

٢ - الأمانة

٢٨ - ٣ الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة هي مكتب التعاون الاقتصادي . وكان به ، في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، ١١ موظفا من الفئة الفنية ، وتمويل وظيفتان من مصادر خارجية عن الميزانية . وليس بالمكتب أية وحدات ، بل تتناط بكل موظف من الموظفين مسؤوليات وظيفية فيما يتعلق بشعب / وحدات فنية محددة تابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ومراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا . فضلا عن ذلك ، كان هناك ٢٥ موظفا من الفئة الفنية في مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات وعددها خمسة ، وتمول ٢٤ وظيفة من مصادر خارجية عن الميزانية .

موظفو الفئة الفنية		المصادر الخارجية		المجموع	
عن الميزانية	عن الميزانية	الميزانية العادية	الميزانية العادية	الوحدات التنظيمية	الوحدات التنظيمية
١١	٢	٩	٩	١ - مكتب التعاون الاقتصادي	
				٢ - مركز البرمجة والتشغيل المتعدد الجنسيات بلوساكا	
٨	٨	—	—	٣ - مركز البرمجة والتشغيل المتعدد الجنسيات بنيا مبي	
٦	٥	١	١	٤ - مركز البرمجة والتشغيل المتعدد الجنسيات بياوندي	
٥	٥	—	—	٥ - مركز البرمجة والتشغيل المتعدد الجنسيات بغيسنبي	
٣	٣	—	—	٦ - مكتب طنجة دون الاقليمي	
٣	٣	—	—		
٣٦	٢٦	١٠	١٠		

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٨ - ٤ من المتوقع الانتهاء من العمل في عناصر البرنامج التالية التي ورد وصف لها في الفقرة ٩ - ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١) :

(أ) في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١-١ و ١-٨ و ١-١٠ و ١-١٢ و ١-١٥ و ١-١٨ و ٢-٢ و ٢-٥ ؛

(ب) في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١-٤ و ١-٥ و ١-٧ و ١-١١ و ١-١٧ .

٤ - مسائل تنظيمية أخرى

٢٨ - ٥ سيناظ بموظفي المكتب مجالات مواضيع محددة حسب التغيير الذي يطرأ على أولويات مراكز البرمجة والتشغيل المتعدد الجنسيات . وبالإضافة الى ذلك فستسند الى بعض الموظفين

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (Corr.1 و A/32/6 و 2) ، المجلد الأول .

مسؤوليات في ميدان التعاون الاقتصادي بين المنطقة الافريقية والبلدان النامية الأخرى ، وميدان التعاون الافريقي العربي ، واقامة المؤسسات والمسائل المتعلقة بالسياسة .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢٨ - ٦ يتعاون مكتب التعاون الاقتصادي تعاوناً جيد وثيق مع جميع الشعب الفنية التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن تعيين وتنفيذ مشاريع محددة في اطار مراكز الهرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات . وقد تم الاتفاق ، عملاً بقراري اللجنة الاقتصادية لافريقيا (٣٠١ د - ١٣) و ٣٠٢ (د - ١٣) اللذين اعتمدهما المؤتمر الوزاري الرابع والدورة الثالثة عشرة للجنة ، على ترتيبات التعاون بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، وبين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . كما بدأت المشاورات لتعيين المجالات المحددة التي يمكن أن يقوم التعاون فيها بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لاروپا .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٨ - ٧ يجري تنسيق البرامج الفرعية مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالنسبة للمشاريع المتعلقة بالصناعة ؛ ومع منظمة الأغذية والزراعة بالنسبة للمشاريع المتعلقة بالزراعة ؛ ومع اليونيسكو ومنظمة العمل الدولية بالنسبة للمشاريع المتعلقة بالقوى العاملة ؛ ومع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالنسبة لمشاكل التجارة ؛ ومع اللجان الإقليمية الأخرى بالنسبة للتعاون بين افريقيا وغيرها من المناطق النامية . وسيطلب الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة توفير مدخلات اضافية لتنفيذ البرامج والمشاريع .

٢٨ - ٨ وتيسيراً للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ، تدعى كل الوكالات المتخصصة التي الاجتماعات السنوية التي تعقد ها الاجهزة المعنية بالسياسة والتابعة لمراكز الهرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات . ومن المتصور أن يشترك كل اعضاء منظومة الأمم المتحدة في المسؤولية عن تنفيذ مشاريع مراكز الهرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٨ - ٩ من المتوقع القيام بأنشطة مشتركة مع الوحدات المناسبة الداخلة في الشعب التالية ؛ شعبية التجارة الدولية والمالية ، شعبية الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة ؛ شعبية الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الأمم المتحدة

(ب) المشاكل المطروقة

٢٨ - ١٢ من البلدان الافريقية المستقلة ، البالغ عددها ٤٩ بلدا ، لا يوجد سوى بلديسـن يتجاوز عدد السكان في كل منهما ٣٠ مليون نسمة ؛ كما أن عدد السكان في أكثر من نصف هذه البلدان يبلغ خمسة ملايين نسمة فأقل . ولا تقطن معظم البلدان اعداد ضئيلة من السكان فحسب ، بل ان نصيب الفرد من الدخل بين الافارقة جد منخفض كذلك بالمقارنة بالسكان في أى جزء من أجزاء العالم تقريبا . فضلا عن ذلك فان الاسواق الوطنية مجزأة ويهيمن عليها الانتاج الكفاي ، مما يشكل عقبة كبرى في سبيل انشاء وحدات انتاجية تتمتع بمقومات البقاء . ونتاجية القطاع الزراعي منخفضة في غالبية البلدان ومساهمته في اجمالي الناتج القومي تبلغ نحو ٣٠ في المائة فقط . ومن ثم فان غالبية البلدان تعتمد على الواردات من الأذوية ، كما أن القطاع الزراعي ، الذى يعتبر مصدر الرزق لنحو ٩٠ في المائة من السكان ، لا يوفر أسباب التشييط اللازمة لبقية الاقتصاد .

٢٨ - ١٣ ومما يجعل التعاون الاقتصادي أمرا أساسيا محدودية احتمالات النمو والتنمية، الناشئة عن ضآلة حجم الأسواق الوطنية وتجزؤها . ولكن مما يعرقل الجهود المبذولة لوضع ترتيبات تعاونية فعالة السياسات الوطنية التي تتسم بالاتجاه الى الانغلاق وأوجه القصور المؤسسية ، والاخفاق في القيام ، جماعيا ، بتعيين مشاريع محددة متعددة الجنسيات وفي الادراك الكامل للفوائدها المباشرة وغير المباشرة ، التي ستعود على كل البلدان التي تعمل على تشجيع مثل هذه المشاريع والبرامج التعاونية ، والاعتماد على التكنولوجيا والاستثمار الاجنبيين بما يستتبعه من التأثيرات النابذة على السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية .

٢٨ - ١٤ ومن شأن الاخفاق في اعادة توجيه الاقتصادات الوطنية وفي صبغ التعاون على الصعيد الوطني بالصبغة المحلية وما يستتبعه من بطء التقدم صوب تحقيق فعالية الترتيبات التعاونية المتعددة الجنسيات ، جعل التعاون المفيد بين افريقيا وغيرها من المناطق النامية أمرا عسيرا .

(ج) السند التشريعي

٢٨ - ١٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٢١ (١١-٥) و ٢٤٦ (١١-٥) و ٢٥٦ (١٢-٥) و ٢٩٦ (١٣-٥) و ٣١١ (١٣-٥) ومن قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

٢٨ - ١٦ يتمثل الهدف النهائي في انشاء اسواق مشتركة دون اقليمية كخطوة أولى نحو انشاء سوق اقليمية مشتركة وفي تعزيز التعاون بين المنطقة الافريقية وغيرها من المناطق النامية داخل اطار التعاون الافريقي . وتحقيقا لهذه الغاية ، فان أنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا تتألف مما يلي :

عقد اجتماعات على الأصعدة دون الإقليمية لإنشاء مراكز للتشغيل ، وإنشاء الأجهزة التابعة لها والمعنية بالسياسة والإشراف ؛ وإقامة ما يخص تلك المراكز من المشاريع المتعددة الجنسية ذات الأولوية ؛ وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية ؛ وتوفير المساعدة للمنظمات الدولية الحكومية في المجالات الانمائية الحساسة ؛ والاضطلاع بالبحث لتعيين المجالات التي يمكن التعاون فيها بين المنظمات الدولية الحكومية القائمة ؛ وتعيين مجالات التعاون بين أفريقيا وغيرها من المناطق النامية .

١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٨ - ١٧ بحلول نهاية ١٩٧٩ ، سيكون قد تم الفروع من إنشاء مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومن وضع مشاريعها وبرامجها ذات الأولوية ، وستستمر المساعدة المقدمة إلى المنظمات الدولية الحكومية في المجالات الانمائية الحساسة وكذلك المشاورات والدراسات الهادفة إلى ترشيد برامجها .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٨ - ١٨ إذا ما أخذ في الحسبان أنه لا يمكن تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين في غضون فترة وجيزة من الزمان ، فإن الأمر سيظل يقتضي من جميع الأطراف المعنية أن تبدأ وتواصل عمليات الحوار والمفاوضات المستمرة بشأن أفضل السبل الكفيلة بدفع عجلة التعاون والتكامل الاقتصادي في المنطقة . وستظل المشاريع التعاونية المفوضية إلى إنشاء أسواق مشتركة دون الإقليمية تحظى بالتشجيع . ومن المأمول أن تكون قد اقيمت الآليات اللازمة لإنشاء مناطق تجارية تفضيلية على الصعيد دون الإقليمي بما في ذلك ترتيبات فرف المقاصة والمدفوعات . وسيتم ، على أساس مستمر ، تعيين وتنفيذ المشاريع والترتيبات التعاونية بين أفريقيا وسائر المناطق النامية .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٨ - ١٩ سيظل مكتب التعاون الاقتصادي يعمل ، إبان هذه الفترة ، كعامل حفاز بقصد تعزيز التجمعات والمؤسسات الاقتصادية دون الإقليمية والإقليمية في المنطقة . وسيساعد كذلك الحكومات في إعداد مشاريع انمائية متكاملة جديدة وفي تقييم أداء المشاريع الجارية تنفيذها .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يَرَّجَحُ أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٨ - ٢٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في إطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٨ - ٢١ من المتوقع أن تغدو مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ابان فترة الخطة ، أداة فعالة للنهوض بالبرامج الموجهة صوب انشاء أسواق مشتركة دون اقليمية . ومن المتوقع ، فضلا عن ذلك ، تحقيق نتائج ملموسة في مجالين وهما : (أ) ترشيد أنشطة المنظمات الدولية الحكومية ، (ب) والقيام ، تدريجيا ، بادماج المنظمات الدولية الحكومية القطاعية الأصغر أو المحدودة في ترتيبات تعاونية متعددة الأفاضل أوسع نطاقا ، تكون موجهة نحو زيادة التكامل الاقتصادي دون الاقليمي على الصعيد الرسمي زيادة كبيرة .

البرنامج الفرعي ٢ - المشاريع

(أ) الأهداف

٢٨ - ٢٢ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو (أ) تنسيق وترشيد أنشطة المنظمات الدولية الحكومية ، وتعزيز التعاون بين المنطقة الافريقية وبين سائر المناطق النامية داخل اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، (ب) تعيين ، وتشجيع تنفيذ ، مشاريع محددة داخل مجموعة البلدان التي يخدمها كل مركز من مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وفيما بين مجموعات البلدان التي يخدمها مركزان أو اكثر من مراكز التشغيل .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٨ - ٢٣ هناك عراقيل سياسية واقتصادية ومالية تعترض سبيل تعيين المشاريع المتعددة الجنسية وتنفيذها . ونظرا لاتجاه البلدان الى الانفلاق ، فانه لم يتم بعد تنسيق الخطط الالمانية الوطنية على أساس متعدد الجنسيات أو ربط تلك الخطط بالبرامج دون الاقليمية والاقليمية . وعلاوة على ذلك ، لم تضاف البلدان بعد الطابع المحلي على التعاون الاقتصادي في سياساتها الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية . وثمة افتقار ظاهري كذلك الى وجود التزام سياسي راسخ باتخاذ قرارات بشأن تنفيذ المشاريع والبرامج المتعددة الجنسية ، وتوفير الدعم الأدبي والمادي الدائب للمؤسسات المتعددة الجنسية التي تنشأ بقصد تعزيز التعاون . وهذه المشاكل مسؤولة ، جزئيا ، عن بطء التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع المتعددة الجنسية وعن قدر من الانتكاسات التي تواجهها بعض المؤسسات التعاونية .

٢٨ - ٢٤ ومن العقبات الرئيسية الاخرى التي تعترض سبيل تعيين وتنفيذ المشاريع المتعددة الجنسية عدم كفاية الموارد . فانا ما أخذت في الحسبان القيود المفروضة على الموارد المخصصة لكل مركز من مراكز التشغيل ، فانه يتعين ايلاء اهتمام خاص لتوقيت البرامج بحيث لا يختار للتنفيذ ، ابان وفي غضون فترة الخطة ، الا عدد محدود من المشاريع الرئيسية وذلك في ضوء مجالات المشاكل

التي تعينها المنظمات الدولية الحكومية لكل مركز من مراكز التشغيل . بيد أن ما يقتضيه عدم كفاية الموارد من وضع توقيت للبرامج ينبغي ألا ينتقص من كون أن التحول الهيكلي عبارة عن عملية مشتركة بين القطاعات تترايط فيها كل المشاريع ، والقطاعات ، وذلك رغم أن بعض القطاعات والمشاريع الرئيسية ، التي يقع عليها الاختيار للتنفيذ الفوري ، قد تضطلع لبعض الوقت بدور بارز . ومن ثم ينبغي ، وفقاً لهدف التحول الهيكلي الطويل الأجل ، أن يكون للاعتراف بالعلاقات الترابطية بين القطاعات والمشاريع وآثارها بمثابة المعيار الرئيسي لاقامة المشاريع ذات الأولوية أثناء فترة الخطة .

(ج) السند التشريعي

٢٨ - ٢٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٤١ (٥ - ١١) و ٢٩٦ (٥ - ١٣) و ٣١١ (٥ - ١٣) ؛ ومما اتخذ في اجتماعات المجالس الوزارية لمراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا من مقررات بشأن المشاريع المحددة ذات الأولوية ؛ ومن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٥٢ (٥ - ٤٩) ؛ ومن قرار الجمعية العامة ٢٥٦٣ (٥ - ٢٤) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢٨ - ٢٦ ينصب التركيز على التنسيق بين برامج المنظمات الاقتصادية الدولية الحكومية المتعددة الجنسيات القائمة في المنطقة الافريقية ، وعلى ترشيد عملياتها بحيث يكون بوسع المنظمات المجاورة ذات المشاريع المطابقة أو المماثلة الانضمام بجهودها في تنفيذ تلك البرامج بغية ادماج التجمعات القطاعية المحدودة تدريجيا في تجمعات اكبر متعددة الأفاض . وسيتم ، في ذات الأوان ، تعزيز الترتيبات التعاونية في افريقيا والمنظمات المماثلة في المناطق النامية الأخرى عن طريق وضع مشاريع ومخططات مشتركة تقوم على تبادل المساعدة في تعبئة الموارد وفي تنمية القوى العاملة .

٢٨ - ٢٧ ومن المتوقع أن يقدم موظفو كل مركز من مراكز التشغيل تقارير تقنية في المراحل المناسبة من مراحل تنفيذ كل نشاط من أنشطة المشاريع . وستنشأ ، حيثما تقتضي الضرورة ذلك ، الآليات المناسبة (للجان القطاعية ، أو اللجان الدولية الحكومية ، أو اللجان الدولية الحكومية للتفاوض ، وما شاكل ذلك) بقصد رصد تنفيذ كل مشروع من المشاريع ، والمساعدة في ايجاد حلول لما قد ينشأ من مشاكل . وسيقوم فريق الخبراء في كل مركز بتنفيذ المشاريع على أساس مشترك بين التخصصات .

٢٨ - ٢٨ والمجالات التي تشكل لب برامج عمل مراكز التشغيل التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا والتي تم في اطارها تعيين المشاريع المحددة هي على النحو التالي :

(أ) التنمية الزراعية والريفية : المساعدة في وضع برامج متعددة الجنسيات واسعة النطاق للهندسة الاجتماعية - الاقتصادية ، عن طريق ادماج المشاريع في ميادين انتاج المحاصيل ، وتربية الماشية ، ومعالجة السلع الاساسية الزراعية ، وتنمية الموارد المائية ، ومشاريع الائتمسان ، وتوفير البذور المحسنة والاسمدة والمعدات ، ومرافق التخزين ، والصحة ، والتعليم ، والبحث ، في مشروع واحد مترابط .

(ب) الصناعة : المساعدة في التنسيق بين السياسات والاستراتيجيات الصناعية داخل مجموعة البلدان التي يخدمها كل مركز من مراكز التشغيل وفيما بين مجموعات البلدان التي تخدمها المراكز المجاورة ، بقصد التوصية بالتدابير اللازمة للاقلال الى أدنى حد من ازدواج المصانع فيما بين البلدان المجاورة ، ولتعزيز الصناعات الأساسية والاستراتيجية المتعددة الجنسيات .

(ج) النقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية : المساعدة في التدابير الموجهة نحو الانتهاء من مشروع الطرق الرئيسية عبر افريقيا وشق الطرق الفرعية ، والمساعدة في اعداد وتنفيذ برامج لاقامة خدمات متكاملة للنقل بما في ذلك الطرق البرية والسكك الحديدية والنقل البحري والجوى ؛ وتوحيد المعالم (البارامترات) التقنية ، وازالة الحواجز المادية والمؤسسية .

(د) التجارة : المساعدة في ترويج التجارة بين البلدان الافريقية داخل اطار كل تجمع من تجمعات البلدان التي يخدمها مركز من مراكز التشغيل وبين التجمعات الفرعية ، والمساعدة في وضع الترتيبات المتعلقة بغرف المقاصة والمدفوعات وكذلك بالمناطق التجارية التفضيلية بوصفها خطوة نحو انشاء أسواق مشتركة دون اقليمية .

(هـ) القوى العاملة : المساعدة في تعزيز التخصص المشترك بين البلدان في تدريب العلميين والتكنولوجيين والحرفيين ، وانشاء وكالات لتخطيط القوى العاملة على الصعيد القطري ، والمساعدة في تعزيز الخدمات الاستشارية المحلية .

(و) الموارد الطبيعية : المساعدة في تعيين واستكشاف الموارد الطبيعية بما في ذلك المعادن والطاقة ، وفي تشجيع قيام برامج منسقة متعددة الجنسيات لاستغلال واستخدام الموارد الطبيعية في الأفاضل الانمائية ؛ والمساعدة في تعزيز مؤسسات البحث والتدريب المتعددة الجنسيات في ميدان الموارد الطبيعية ، واسداء المشورة بشأن التشريعات وفيها من التدابير الموجهة نحو حصول البلدان الافريقية على كامل سيادتها على الموارد الطبيعية . وستعاون اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، في تنفيذ هذا البرنامج ، مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، واللجنة الاقتصادية لاوروپا .

١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٨ - ٢٩ من المتصور أن تكون المقررات المتعلقة بالسياسة قد اتخذت للتنسيق بين برامج المنظمات الدولية الحكومية في فريقي افريقيا ووسط افريقيا وشمال افريقيا ، كما سيكون قد تم التوصل الى اتفاق بين افريقيا وفيها من المناطق النامية بشأن تنفيذ المشاريع . ومن المتوقع ، بحلول عام ١٩٧٩ ، أن تنفذ جميع مراكز التشغيل التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا المشاريع المحددة ذات الاولوية في ميادين الزراعة والطاقة والصناعة والنقل والقوى العاملة والتجارة ، ومن المتصور أن تكون المناطق التجارية التفضيلية قد أنشئت في ثلاث على الأقل من المناطق دون الاقليمية ، وأن تكون مشاريع التنمية الريفية المتكاملة قد أقيمت في عدد من مجالات

المشاريع ، والاجهزة قد انشئت للتخصص المشترك بين البلدان في ميدان تدريب القوى العاملة ، والخطوط الملاحية المتعددة الجنسيات ومراكز الحجز للشحن البحري قد انشئت ، ودراسات الجدوى عن بعض الصناعات الاساسية قد انجزت .

٢٠ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٨ - ٣٠ سيتم ، ابان فترة السنتين هذه ، احراز تقدم نحو دعم منطقة التجارة التفضيلية وترتيبات غرف المقاصة المقترحة لشرقي افريقيا وجنوبها ووسط افريقيا (بلدان مجتمع البحيرات الكبرى) وبلدان وسط افريقيا التي يخدمها مركز التشغيل الذي يتخذ من ياوندى مقرا له . ومن المأمول كذلك الانتهاء من مشاريع النقل والزراعة والطاقة والقوى العاملة والمشاريع الصناعية .

٣٠ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٨ - ٣١ من المتوقع الاستمرار في البرامج التي بدأ العمل فيها خلال ١٩٧٨ - ١٩٧٩ في ميادين الزراعة والتجارة والصناعة وتنمية القوى العاملة والنقل والموارد الطبيعية . وينبغي دعم التقدم نحو انشاء أسواق مشتركة دون اقليمية .

٤٠ أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٨ - ٣٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٨ - ٣٣ سوف يظهر عدد متزايد من المشاريع التعاونية التي تجمع فيها البلدان الافريقية الموارد المالية والبشرية والتقنية في سبيل انشاء أسواق مشتركة دون اقليمية وتحقيق التنمية التي تحمل في ذاتها أسباب استمرارها . ومن المتوقع أن تفيد الى حد بعيد أقل البلدان نموا في القارة من التحسنات التي تطرأ على ميادين الموارد الطبيعية والزراعة والنقل والصناعة وتسهيلات التدريب .

البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٨ - ٣٤ تقوم لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ، التي تجتمع سنويا ، باستعراض عمل الأمانة في إطار هذا البرنامج . وكان آخر اجتماع لها في نيسان / ابريل ١٩٧٨ . ولم تستعرض تلك الهيئة هذه الخطة ، لكنها مبنية على برنامج العمل السنوي الذي أقرته لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في دورتها الثالثة المعقودة في نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

٢ - الأمانة

٢٨ - ٣٥ الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الأمانة هي مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في بورت أوف سبين ، ترينيداد وتوباغو . وفي ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ كان به ١٢ موظفا من الفئة الفنية لم تكن تمول وظيفة أى منهم من مصادر خارجة عن الميزانية (٢) .

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٨ - ٣٦ ولئن كان من المتوقع الانتهاء من عدد من الدراسات المحددة في إطار عناصر البرنامج المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي والتي يرد وصف لها في الفقرات ٨-١٢ و ٨-٢٨ و ٨-٣٦ و ٨-٤٢ و ٨-٥٥ و ٨-٥٩ و ٨-٦٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (٣) ، فإنه من المزمع مواصلة عناصر البرنامج نفسها أثناء فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٨ - ٣٧ يتم هذا التنسيق عن طريق اجتماع سنوي مشترك بين الوكالات بشأن تنفيذ برنامج العمل الذي تقره لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في دورتها السنوية ، ولجنة التنسيق الإدارية ، واللجنة الفرعية للإحصاءات ، ونظام المعلومات لمنطقة البحر الكاريبي .

(٢) بعض أشهر العمل المبينة تحت هذا البرنامج ترد كذلك تحت برامج أخرى يدعمها مكتب بورت أوف سبين ، منها على سبيل المثال برنامج الاحصاءات .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (Corr.19 A/32/6 و 2) ، المجلد الأول .

٢ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٨ - ٣٨ من المتوقع الاضطلاع بأنشطة مشتركة مع جميع الشعب / المكاتب التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، وإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، وإدارة التعاون التقني لأفراض التنمية بالأمانة العامة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، واليونسكو ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، واتحاد البريد العالمي ، ومنظمة الطيران المدني الدولي .

جيم - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي : التعاون والتكامل الاقتصاديان في منطقة البحر الكاريبي

(أ) الهدف

٢٨ - ٣٩ يتمثل الهدف من البرنامج الفرعي في مساعدة البلدان الأعضاء في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في وضع السياسات وتعزيز الأنشطة الرامية الى دفع عجلة التكامل الاقتصادي في منطقة البحر الكاريبي ، ودعم تميمتها عن طريق التعاون المتبادل .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٨ - ٤٠ تتشاطر بلدان منطقة البحر الكاريبي أحوالا تاريخية وجغرافية وحضارية خاصة كما تتقاسم هياكل ومشاكل اقتصادية موروثة متماثلة . ولذلك فمن المسلم به رسميا أهمية التعاون والتكامل الاقتصادي بين بوصفهما احدى الوسائل الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة . وقد تراكم لدى بلدان المنطقة دون الاقليمية ، في بعض مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فيض زاخر من الخبرات والقدرات التي ينبغي تبادلها على نطاق أوسع وبشكل أكثر منهجية . اما في المجالات الأخرى ، فان الاحتياجات تفوق موارد أى بلد من البلدان على حدة ، ولا يمكن تلبيتها الا عن طريق التدابير الجماعية وتجميع الموارد . وكذلك تراكم لدى المجتمع الاقتصادي لمنطقة البحر الكاريبي قدر كبير من الخبرة في تدابير التعاون والتكامل الاقتصادي بين داخل المنطقة دون الاقليمية ، مما ينبغي الافادة منه بما يعود بالنفع على المنطقة دون الاقليمية ككل . كما ستجنى فوائد متبادلة من وراء تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ومشاريع التكامل الأخرى (أساسا مجموعة بلدان الانديز والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى) القائمة في البلدان المجاورة .

٢٨ - ٤١ ويلزم لاحتراز تقدم في ميدان التكامل الاقتصادي اجراء استقصاء متواصل ومتعمق لأوجه التكامل بين البلدان المعنية ومصالحتها المشتركة . وتدلل الخبرة المكتسبة حتى الآن في منطقة

البحر الكاريبي على انه لا يمكن احراز تقدم حقيقي في هذا الاتجاه الا اذا روعيت مصالح البلدان المعنية ، على النحو الذي تراه ، المراعاة التامة .

٢٨ - ٤٢ لذلك لا بد من ان يتطرق أى برنامج للتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين بلدان لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي الى مجموعتين مترابطين من المشاكل وهما : (أ) الصعاب التي تعترض سبيل تعزيز التكامل الاقتصادى ووضع تدابير مناسبة لحسم تلك الصعاب ؛ (ب) والمشاكل الانمائية الكامنة التي يلزم حلها اتخاذ تدابير تعاونية .

(ج) السند التشريعي

٢٨ - ٤٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٥٨ (د - ١٦) المنشئ للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٦

٢٨ - ٤٤ بحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، سيكون العمل قد بدأ في معظم المجالات التي يغطيها برنامج عمل لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ، على النحو الذي اعتمده اللجنة في دورتها الاولى المعقودة في ١٩٧٥ ، وهو البرنامج الذي طور فيما بعد في دورتها الثانية والثالثة المعقودتين في ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . والانشطة التي ستحظى باهتمام خاص هي تعيين المحالات التي سيكون التعاون أو العمل المشترك فيها مفيدا ، وتعريف حدود هذا التعاون وشروطه ، وتعزيز الآليات المؤسسية اللازمة لتنسيق السياسات وتبادل المعلومات المنهجية والتكنولوجية داخل اطار المنطقة دون الإقليمية . وهذه تشمل ، في جملة أمور ، انشاء مركز الوثائق لمنطقة البحر الكاريبي ، ومجلس التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس العلم والتكنولوجيا .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٨ - ٤٥ من المتصور أن تكون لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي قد دخلت ، بحلول عام ١٩٨٠ ، مرحلة جديدة من مراحل أعمالها تكون اكثر اتساما بالاتجاه التنفيذي . وسيقوم مركز الوثائق بتوفير الدعم الاعلامي الموسع اللازم لهذه المرحلة . وبالمثل فان المساعدة المقدمة الى اللجنة في وضع برامج العمل المحددة وفي تعيين الاولويات داخل المجالات المحددة ذات الأهمية الرئيسية في عملية التكامل الاقتصادى ستستلزم توسيع نطاق الدعم والخبرة الفنية في مجال تقنيات البرمجة والتخطيط والتنسيق . وفي النهاية فانه سيلزم توسيع نطاق الدعم والخبرة الفنية في مجال التحليل الاقتصادى من أجل دراسة الصلات الاقتصادية بين أعضاء المجتمع الاقتصادى لمنطقة البحر الكاريبي وبين الأعضاء الآخرين في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ، واستقصاء الصلات

القائمة بين لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ، ومشاريع التكامل الاخرى في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

٢٨ - ٤٦ ويشمل الناتج مايلي : (أ) دراسات عن اتساق البرامج الوطنية والاقليمية (الصياغة والبرمجة والتمويل) ؛ (ب) واجراء استعراضات ، بالتعاون مع المنظمات المعنية ، لم تقدمه الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات من مدخلات وما تضرع به من أنشطة ، بما في ذلك الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في اطار ممارسة البرمجة القطرية ، وذلك بقصد اعلام الدول الأعضاء ، على نحو أفضل ، بالمساهمة الفعلية والمحتملة لهذه المنظمات ، وتحقيق استخدام قدراتها ، بشكل أفضل ، دعماً للتعاون الانمائي والتكامل الاقتصادي ؛ (ج) واجراء تحليلات منهجية ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وغيره من الهيئات المهمة على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية ، الفرص ومكانات المساعدة التقنية فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي ودون الاقليمية ؛ (د) واجراء استعراضات شاملة لتدفقات المساعدات الخارجية والاحتياجات اللازمة منها للمنطقة ودون الاقليمية ككل ، بما يقم تلك الممارسة على صعيد البلدان كل على حدة ، وذلك بقصد تعزيز اثر تلك المساعدات على تنمية المنطقة ودون الاقليمية وزيادة تدفقها عموماً على النحو المطلوب ؛ (هـ) واجراء دراسات عن امكانيات وآثار مختلف أشكال الترابط بين المجتمع الاقتصادي لمنطقة البحر الكاريبي والبلدان المشتركة الاخرى الاعضاء في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ؛ (و) واجراء دراسات عن امكانيات وآثار زيادة توثيق التعاون مع حركات التكامل الأخرى في منطقة امريكا اللاتينية ، وتوسيع نطاق الدراسات التي تجريها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية عن السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ومجموعة بلدان الانديز ، بما في ذلك الدراسات المقارنة عن الخبرات التي يحتل أن تعود بالنفع المتبادل ؛ (ز) واجراء دراسات الجدوى عن امكانيات اشتراك بلدان منطقة البحر الكاريبي في أنشطة تعاونية أوسع نطاقاً داخل نطاق المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وعن الفوائد التي تعود من وراء ذلك على هذه البلدان ؛ والهدف من ذلك ، كما ورد في الاعلان التأسيسي للجنة التعاون والتنمية لمنطقة البحر الكاريبي هو ، في جملة أمور ، تيسير تعيين مواقف ومصالح بلدان منطقة البحر الكاريبي تجاه بقية أمريكا اللاتينية على وجه اكمل .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٨ - ٤٧ من المتوقع أن تسفر هذه الأنشطة عن زيادة التعاون الافقي ، وتوسيع نطاق المشاريع الجارية بحيث تغطي البلدان التي لم تكن مشمولة من قبل ، واستخدام الخبرة الفنية والخبرات التي يتم الحصول عليها من البلدان الأعضاء في المشاريع الاقليمية ، وتقوية الترابط بين المدخلات المقدمة من منظمات الأمم المتحدة ، بما في ذلك امكانية وضع معيار موحد لتعريف المنطقة ودون الاقليمية من جانب مختلف وكالات الأمم المتحدة . وهذه التدابير تستهدف ، بدورها ، دعم وتعزيز السياسات المتفق عليها لتأمين الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة ودون الاقليمية ، وتقوية أو اصرر التضامن والتعاون الاقتصادي على الصعيد ودون الاقليمي .

٢' في ١٩٨٠-١٩٨١ : ١-١٩٢-١١-١٣ (من ٩-١٩) ؛ ١-١٩٢-١١-١٣
٢' ١٩٧٧-١٩٧٨-١٩٧٩ (من ٩-٣٠) .

(ب) إعادة التنظيم المترتبة

٢٨ - ٥٢ من المقترح ان يدار البرنامج في اطار وحدتين مترابطتين كما كان الحال عليه قبل عام ١٩٧٦ ، بحيث يكون لكل وحدة رئيس قسم منفصل ، وذلك بقصد كفالة ايلاء اهتمام مناسب لتخطيط القوى العاملة والسياسة المتعلقة بها والعمالة .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

٢٨ - ٥٣ يجرى فيما يتعلق بالمسائل التدريبية ، تنسيق الأنشطة المضطلع بها في اطار البرنامج عن طريق اللجان المشتركة بين الشعب المعنية بما يلي : '١' التدريب والزمالات ؛ '٢' والتنمية الريفية المتكاملة ؛ '٣' واقل البلدان نموا . ويتحقق عن طريق مكتب رئيس الشعبة التنسيق المخصص المتعلق بمشاريع القوى العاملة والتدريب التي تشترك فيها الشعب والمكاتب الاخرى التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

٢٨ - ٥٤ ظل اجتماع الموظفين المشترك بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونسكو يعقد طوال بضع سنين . والمنظمتان تعكفان حاليا على وضع اتفاق رسمي سيؤدي الى القيام بالبرمجة المشتركة ، واستخدام فرق العمل في مشاريع مشتركة محددة ، وتشكيل وحدة مشتركة في النهاية . ولم يوضع حتى الآن ترتيب رسمي مع منظمة العمل الدولية . اما التعاون مع معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث وغيره من الوكالات ، فيقوم على اساس الحاجة . وقد وضعت ترتيبات للتنسيق الرسمي مع المركز الافريقي للتدريب والبحث في ميدان الادارة الانمائية ، وهو المركز الذي يدعمه برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٨ - ٥٥ من المتوقع الاضطلاع بأنشطة مشتركة مع الوحدات المختصة داخل كل الشعب الفنية والامانة ، وبصفة خاصة شعب الصناعة ، والتجارة الدولية ، والموارد الطبيعية والتنمية الاجتماعية ؛ وكذلك مكتب التعاون الاقتصادي ومكتب تنسيق المساعدة التقنية وعملياتها .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٨ - ٥٦ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(النسبة المئوية)

<u>١٩٨٣-١٩٨٢</u>			<u>١٩٨١-١٩٨٠</u>			<u>١٩٧٩-١٩٧٨</u>		
المصادر الخارجة			المصادر الخارجة			المصادر الخارجة		
الميزانية عن الميزانية العادية			الميزانية عن الميزانية العادية			الميزانية عن الميزانية العادية		
المجموع			المجموع			المجموع		
١ - التعليم والتدريب من أجل التنمية								
٦٢	٦٠	٦٢	٦٢	٦٠	٦٢	٦٢	١٠٠	٥٨
٢ - تخطيط وسياسات القوى العاملة والعمالة								
٣٨	٤٠	٣٨	٣٨	٤٠	٣٨	٣٨	-	٤٢
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

دال - سرد البرنامجين الفرعيين

البرنامج الفرعي ١ - التعليم والتدريب من أجل التنمية

(أ) الهدف

٢٨ - ٥٧ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الدول الأعضاء في استحداث قدرة مناسبة فعالة على تدريب القوى العاملة المحلية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ واعادة تقييم السياسات والبرامج التعليمية والتدريبية المناسبة وما يستتبع ذلك من تطوير هذه السياسات والبرامج ؛

بما في ذلك الترتيبات الادارية اللازمة لتشجيع التدريب وتنسيقه وتمويله بشكل فعال ؛ وتعزيز التعاون بين البلدان الافريقية في استحداث واستخدام المؤسسات التدريبية المتخصصة المتعددة الجنسيات؛ وتقديم المساعدة في تدريب الافارقة في المجالات ذات الاولوية المتعلقة بالاحتياجات من القوى العاملة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٨ - ٥٨ اعتبرت مشكلة عدم مناسبة الدورات والمناهج الدراسية في بعض مستويات وأنواع التعليم السائدة في البلدان الافريقية عاملا من عوامل نقص العمال ذوي المهارات المتخصصة ، ورجحان الاتجاهات غير المواتية قبل العمل اليدوي ، وتزايد البطالة فيما بين المتخلفين عن الدراسة . كما أن الفجوة بين نمو عدد الملتحقين بالمدارس ونمو فئة السكان الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس لا تفتأ في الاتساع . وازاء معدل نمو السكان ، فان من المتوقع حدوث زيادة ، من الناحية المطلقة ، في الامية بين البالغين وفي المتخلفين عن الدراسة من بين السكان الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس . وبناء على ذلك فان تزايد الامية ، وبصفة خاصة بين النساء ، سيظل يعمل على تفاقم البطالة والتأثير في انتاجية اليد العاملة الافريقية .

٢٨ - ٥٩ وان اعتماد افريقيا على المصادر الاجنبية للحصول على المعلمين الفنيين ، والتكنولوجيين ، والمديرين وغيرهم من الموظفين الرئيسيين انما يجنح الى النمو مع التوسع في الجهود الانمائية . ومن أجل الاقلال من هذا الاعتماد ، فان الأمر يقتضي استحداث قدرة تدريبية مناسبة وطنية ومتعددة الجنسيات ، واقامة الاجهزة المناسبة لتخطيط القوى العاملة والعمالة واتاحة الفرص للطلاق والتمدرسين لاكتساب المهارات العملية وروح العمل .

٢٨ - ٦٠ وان مفهوم اعادة التدريب ورفع مستوى المهارات بما يتماشى مع التغييرات التي تطرأ على احتياجات العمل وتقدم التكنولوجيا ، لم يحظ بعد ، في اطار حالة العمل ، بالقبول على نطاق واسع بوصفه أحد المتطلبات الاساسية اللازمة لتأمين الفعالية والانتاجية في العمل . وعلاوة على ذلك فان الكثير من سياسات اعضاء الطابع المحلي التي انتهجت عند الاستقلال لم تترجم بعد لتتخذ شكل تدريب ملموس للموظفين وبرامج انمائية . ومرد ذلك جزئيا الافتقار الى الاموال ، وعدم كفاية الاجهزة اللازمة لتعزيز وادارة وتنسيق ورصد السياسات والبرامج التدريبية ، من حيث النطاق ، أو انعدام تلك الاجهزة انعداما تاما . ولا يزال يتعين للاختصاصات المتعلقة بتدريب الموظفين وبرمجة التطوير المهني أن تحصل على دعم من الوزارات والوكالات الفنية بسبب ندرة الموظفين ذوي التدريب الجيد على تنفيذ تلك البرامج وبسبب الافتقار الى سياسة تدريبية مناسبة .

٢٨ - ٦١ وهدف ليما الذي حدد نصيب افريقيا في الانتاج الصناعي العالمي بنسبة ٢ في المائة (A/10112 ، الفصل الرابع) انما يمثل مشكلة كبرى : مضاعفة تدريب القوى العاملة بالنسبة لمجموعة متنوعة من المهارات والخبرات الفنية ، وبالنسبة لاعداد كبيرة من الفنيين والتكنولوجيين والمهندسين

والمديرين . كما أن النظم التعليمية والتدريبية الافريقية في الوقت الراهن ليست مجهزة بعدد التجهيز الكافي لمجابهة تدريب المهارات هذا من حيث المستوى والتنوع . ومن ثم كانت الحاجة الى تحسين التكنولوجيا التعليمية اللازمة للتدريب والى استخدام الترتيبات المناسبة لمضاعفة المهارات ونقل الخبرة الفنية على نطاق واسع .

(ج) السند التشريعي

٢٨ - ٦٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١١٠ (٦-٥) و ١٢٣ (٧-٥) و ١٢٥ (٧-٥) و ١٧٢ (٨-٥) و ١٩٥ (٩-٥) و ٢٠٢ (٩-٥) و ٣٠٦ (١٣-٥) و ٣١٨ (١٣-٥) ؛ ومن الاعلان الافريقي بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي الصادر في ايار/مايو ١٩٧٣ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٠ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٨ - ٦٣ من المتصور أن يكون عدد كبير من الدول الافريقية قد انتهج ، بحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، سياسات تدريبية وطنية محددة ، وأنشأ الأجهزة المناسبة لتعزيز وتنسيق التدريب . وسيكون برنامج التدريب والزمالات لافريقيا ، الذي ستموله اللجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من المصادر ، قد وضع وستكون الجهود قد وجهت نحو تعبئة الاموال الاضافية اللازمة للتوسع في البرنامج . وقد انشئت كليتان للدراسة العليا في مجال ادارة الأعمال والعالية ، وبدأت الأعمال التحضيرية لانشاء كليتين أخريين . وسيكون قد بدئ في اجراء دراسة جدوى تقنية عن المعهد التقني العالي وذلك بعد الفروع من الدراسة التمهيدية للجدوى واجتماع فريق الخبراء ذي الصلة في عام ١٩٧٨ كأساس للبدء في المرحلة الثانية من المشروع . وسيكون قد خرج عن برنامج التعليم في عام ١٩٧٨ رسميا برنامج اقليمي لزيادة تطويره من قبل الدول الأعضاء على أساس مستمر متسع النطاق . كما سيدخل برنامج التعليم في المناطق النائية حيز التشغيل الكامل . وسيكون قد بدأ الاضطلاع بنشاط جديد لتدريب المعلمين والموظفين على التوجيه واسداء المشورة في الميدانين التعليمي والمهني بقصد الاقلال الى أدنى حد من تزايد مشكلة البطالة بين المتعلمين .

٢٠ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٨ - ٦٤ اهداف فترة السنتين هي على النحو التالي : تشجيع تنمية القوى العاملة بالمساعدة في وضع السياسات التدريبية ؛ وتعزيز التعاون في استحداث المؤسسات والبرامج التدريبية المتعددة الجنسيات ؛ والاضطلاع بدراسات ينصب تركيزها على اوجه التناقض في الهيكل التعليمي ومساوئ الدراسة فيما يتعلق باحتياجات القوى العاملة ، في ضوء المشاكل والاحتمالات المترتبة على التغيير الاجتماعي - الاقتصادي وتنمية المناطق الحضرية والريفية . وتشمل الاهداف الاخرى وضع برنامج

للتدريب والزمالات يرمي الى تقوية القدرة التدريبية المحلية ، وتعزيز التعاون في الافادة من المؤسسات التدريبية المتخصصة ، وتدريب المعلمين الفنيين ومعلمي العلوم وتنمية القوى العاملة اللازمة للصناعات الأساسية .

٢٨ - ٦٥ وسيبدأ العمل وينتهي في مشاريع الدراسة بقصد توفير مبادئ توجيهية للسياسة المتعلقة بالتعليم الرسمي وغير الرسمي (المحتويات والطرق) في ميدان تنمية القوى العاملة اللازمة لانشطة التنمية الريفية والصناعية ؛ وادخال المواضيع التكنولوجية في مناهج المدارس الثانوية ؛ وحالة التعليم التجاري وتنميته ؛ واستعراض السياسات والبرامج التعليمية ؛ والخبرة القطرية في اضافة الطابع المحلي على التدريب والتأهيل المهنيين ؛ ودراسة الاحتياجات من الزمالات وتسهيلات التدريب . وستصدر ثمانية اعداد من " نشرة أبناء التدريب " وأربعة أعداد من " نشرة البرنامج التدريبي للجنة الاقتصادية لافريقيا " .

٢٨ - ٦٦ وستعنى عشرة مشاريع بعقد اجتماعات وحلقات تدريبية وحلقات دراسية وجولات دراسية . وستنظم جولتان دراسيتان لعدد يتراوح بين ١٢ و ١٦ موظفا من موظفي التعاون الاقتصادي الافارقة ، وسيكون هناك اجتماعان دون اقليميين بشأن التعاون في ميدان اضافة الطابع المحلي على التدريب المهني والمسابقات المهنية والتأهيل المهني ؛ وحلقة تدريبية للقائمين على التعليم غير الرسمي ؛ وحلقة دراسية للموظفين المختصين بالتطوير الوظيفي والموظفين المختصين بالزمالات . وسيعقد اجتماع للرابطة الافريقية للتدريب والتنمية ، كما سيقام معرض للمواد التعليمية . وسيقدم برنامجا للتدريب الجماعي داخل المصانع . وينبغي للمعهد الافريقي العالي للتدريب والبحث التقنيين ان يبدأ العمل بحيث يصل عدد المتحقيين في الدورات القصيرة والطويلة الأجل نحو ٥٠٠ سنويا . كما ينبغي أن يبدأ العمل في كليتين اضافيتين دون اقليميتين من كليات الدراسات العليا في مجال ادارة الأعمال والمالية ، بحيث يزيد عدد المتحقيين بهما سنويا بواقع ٥٠٠ وينبغي أن ترتفع ، حسب التمويل ، المنح الدراسية المقدمة في اطار برنامج التدريب والزمالات لافريقيا ، لتتراوح بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠٠ .

٣٠ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٨ - ٦٧ ستكون الحالة خلال فترة السنتين هذه مماثلة الى حد كبير للحالة أثناء فترة السنتين السابقة ، الا ان التركيز سيكون على التوسع في برنامج التدريب والزمالات ، وتحسينه من ناحية الكيف ، وتنفيذ المراحل التشغيلية للمعهد التقني العالي ، وكليات الدراسات العليا دون اقليمية في مجال ادارة الأعمال والمالية . وستشمل الأنشطة الاخرى تنظيم حلقات تدريبية ، وندوات دراسية للنظر في أوجه الضعف في الهيكل التعليمي والمناهج الدراسية في افريقيا ، وصيغ التعليم الاعدادى والثانوى بالصيغة المهنية ، والتعاون في اضافة الطابع المحلي على التدريب والتأهيل المهنيين .

٢٨ - ٦٨ وسيبدأ العمل وينتهي في سبعة مشاريع دراسية بشأن النواحي التالية من ترتيب المواد والدورات الدراسية المعروضة في نظام التعليم التالي للمرحلة الثانوية : صيغ التعليم

الابتدائي والثانوي بالصبغة المهنية ؛ واستعراض السياسات والبرامج التعليمية ؛ والتعاون في استحداث مواد ومعدات تعليمية ؛ والدراسات القطرية عن اعضاء الطابع المحلي على التأهيل المهني ؛ والاتصال الجماهيري في برامج التعليم والتدريب غير الرسمية ؛ واثربرامج الزمالات ، وتحديد تسهيلات التدريب . وستصدر ثمانية اعداد من " نشرة أنباء التدريب " وأربعة أعداد من " نشرة البرنامج التدريبي للجنة الاقتصادية لافريقيا " .

٢٨ - ٦٩ وهناك سبعة مشاريع ستوفر دورات تدريبية ، وحلقات دراسية وحلقات تدريبية أو اجتماعات محددة . وسيعنى اجتماعان من تلك الاجتماعات ببرامج وتقنيات التعليم غير الرسمي ، كما ستعنى حلقتان تدريبيتان اقليميتان بالتعاون في مجال اعضاء الطابع المحلي على التدريب والتأهيل المهنيين . وستتناول احدى الحلقات الدراسية المخصصة للموظفين المختصين بالتطوير الوظيفي والموظفين / المديرين المختصين بالتدريب تنسيق البرامج التدريبية ، وتعزيز التدريب وتمويله . وستنظم جولتان دراسيتان لموظفي التعاون الاقتصادي الأفارقة ؛ وستنظم برامج تدريبية داخل المصانع للأفراد والجماعات . وسيكون المعهد الافريقي العالي للتدريب والبحث التقنيين قد رفع عدد الملتحقين به الى نحو ٨٠٠ ، كما سيكون عدد الملتحقين بكليات الدراسات العليا دون الإقليمية في مجال ادارة الأعمال والمالية مجتمعة ، وعددها أربع أو خمس كليات ، قد تراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ وسترتفع مرة أخرى المنح المقدمة في اطار برنامج التدريب والزمالات لافريقيا بتزايد الاموال التي تتوفر للتدريب ليصل عددها الى ١٥٠٠ .

٤١ ' انشطة الاستراتيجية التي يرحح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٨ - ٧٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٨ - ٧١ من المتوقع أن تصبح المناهج التقنية اكثر بروزا في التعليم السابق للاستخدام . وستكون المؤسسات التدريبية في البلدان الافريقية وغيرها من البلدان قد انتهجت سياسات لتدريب وتطوير الموظفين ، وأنشأت الأجهزة المناسبة لتنسيق وتعزيز الأنشطة المتعلقة بتدعيم التدريب على الصعيد الوطني . وسيكون قد تم وضع المزيد من البرامج التعليمية والتدريبية غير الرسمية التي تربط المؤسسات التعليمية والتدريبية بعالم العمل ، كما سيكون برنامج التعليم في المناطق النائية لافريقيا قد عزز الى حد بعيد الفرص اللازمة لتنمية القوى العاملة .

٢٨ - ٧٢ وستكون المؤسسات التدريبية الإقليمية منها ودون الإقليمية ، في ميداني التدريب التقني العالي ، وادارة الأعمال والادارة المالية ، قد بدأت تسهم ببطء في تخفيف حالات النقص في القوى العاملة في هذين الميدانين الحيويين ، في حين سيكون لتنفيذ برنامج التدريب والزمالات ، اذا مؤل تمويلًا كافيًا ، أثر كبير في الحد من العقبات في ميدان القوى العاملة والاقبال

من اعتماد افريقيا على المصادر الاجنبية للحصول على القوى العاملة ذات المستوى العالي . بل
الأهم من ذلك هو ما سيطراً من تحسن على القدرة التدريبية المحلية على الأصدقاء الوطنية ودون
الاقليمية والاقليمية .

البرنامج الفرعي ٢ - تخطيط وسياسات القوى العاملة والعمالة

(أ) الاهداف

٢٨ - ٧٣ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي في : (أ) توفير المبادئ التوجيهية اللازمة لقيام
الدول الاعضاء باعادة تقييم ، ثم وضع السياسات والبرامج التي تكفل استمرار تقييم القوى العاملة ،
والتخطيط والبرمجة للتدريب والعمالة وتعزيز التعاون بين البلدان الافريقية في استخدام الموارد
المحدودة بالمنطقة من القوى العاملة المتخصصة ؛ (ب) والاضطلاع بتقييم للقوى العاملة ، واعداد
دراسات مقتضية عن المهارات المتعلقة بالصناعات الاساسية وغيرها من قطاعات التنمية ذات الاولوية
كأساس للتشجيع على اقرار سياسات وبرامج وطنية لتدريب القوى العاملة بقصد تلبية احتياجات مشاريع
انمائية محددة .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٨ - ٧٤ مازالت المشاكل المتعلقة بالقوى العاملة والتي تتميز بها المنطقة هي النقص في القوى
العاملة المهنية التقنية والادارية والمتخصصة ، وتزايد معدل تلاميذ البطالة في المناطق الحضرية .
وكان من شأن المشكلة الاولى زيادة اعتماد افريقيا على استخدام المهارات الاجنبية . ومن العوامل
الرئيسية التي تسهم في ذلك ، التناقض بين الدورات الدراسية المعروضة والطلبات على المهارات ،
والاخفاق في وضع " دورات لسد الفجوة " في المؤسسات التعليمية التالية للمرحلة الثانوية ويكسبون
الفرص منها تحويل الطلاب في منتصف الطريق من التخصصات التي تتسم بغائض في المهارات التي
دورات في التخصصات التي تشح فيها المهارات . كما أن السياسات المعنية بالتدريب ونقل الخبرة
التقنية ، بوصفها مدخلا من المدخلات في برمجة وتنفيذ المشاريع الانمائية ، ما برحت تتسم بالاهمال
وعدم الفعالية . وهدف ليم في ميدان التنمية الصناعية يدعو بصفة خاصة الى بذل جهد كبير في
تخطيط وتدريب القوى العاملة ، في حين ان تزايد معدل البطالة في المناطق الحضرية ، ومعدل
النزوح من المناطق الريفية يستدعي وضع سياسة اكثر شمولاً تتعلق بتكامل القوى العاملة والعمالة .
وبالمثل فان عدم ايلاء الاهتمام بقدر كاف للاحتياجات من القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية
الأخرى ذات الاولوية يمكن ان يعرقل السبيل أمام احتمالات بلوغ الاهداف الانمائية الوطنية . ومن
أوجه الضعف الاخرى تخلف الخدمات التعليمية مثل التوجيه المهني واسداء المشورة ، أو انعدامها
انعداماً تاماً ، مما يسفر دائماً عن عدم اتساق الاهتمامات التعليمية والمهنية لدى الافراد مع
الاحتياجات الوطنية من القوى العاملة . ونظراً لمحدودية تعرض الخبراء الافارقة للتحدى الانمائي
بشكل كبير ، فان خبرتهم الفنية لا تكاد تسترعي الانتباه . وبالتالي فان الحكومات الاعضاء ووكالاتها

تجنح للاعتماد على استخدام الشركات الاستشارية الأجنبية ، مما يؤدي الى ضياع قدر كبير من النقد الاجنبي . وعلى هذا فان الخدمات الاستشارية تشكل ميدانا من ميادين تسرب الموارد ، ومجالا من مجالات التبعية حيث يقتضي الأمر أن تعمل الدول الاعضاء ، في النهاية ، على تنمية الاعتماد على الذات .

(ج) السند التشريعي

٢٨ - ٧٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٢٥ (٧ - ٥) و ١٢٩ (٥ - ٧) و ١٧٣ (٥ - ٨) و ١٩٥ (٥ - ٩) و ٣٠٦ (٥ - ١٣) و ٣١٠ (٥ - ١٣) ؛ ومن الاعلان الافريقي بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي الصادر في ايار/مايو ١٩٧٣ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٨ - ٧٦ سيكون العمل قد انتهى في سلسلة من الدراسات الميدانية ، وتحليلات القوى العاملة ، واعداد دراسات مقتضبة عن القوى العاملة . كما سيكون قد تم تنظيم حلقات تدريبية دون اقليمية بشأن تنمية القوى العاملة اللازمة للصناعات الاساسية . اما فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية المحلية فسيكون قد تم تعزيز أربع رابطات دون اقليمية للمنظمات الاستشارية عن طريق الدراسات الميدانية واجتماعات التفاوض . وستكون الدراسات عن تنمية القدرة الافريقية في مجال الادارة والمشاكلة التنظيمية للنمو ، والدراسات عن حالة اعضاء الطابع المحلي على التدريب والتأهيل المهنيين قد مهدت السبيل امام البدء في المشاريع التنفيذية لتدريب الموظفين والتعاون بين البلدان الافريقية في هذه الميادين . وستكون قد نشرت ادلة للأخصائيين الافارقة والمنظمات الاستشارية .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٨ - ٧٧ سينصب جل البرنامج الفرعي على تحليل القوى العاملة ، واعداد دراسات مقتضبة عن المهارات ، وتنظيم اجتماعات للتوعية بشأن تنمية القوى العاملة في الصناعات الكهربائية / الالكترونية ، والزراعية وصناعة تجهيز الافذية ، وكذلك في مؤسسات التدريب والبحث الاقليمية والمتعددة الجنسيات المتضمنة في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لافريقيا . ومما يتم هذا الجهد تعيين المجالات المحددة التي توجد بها عراقيل تعترض القوى العاملة ، والمؤسسات الوطنية المحددة ذات الامكانات اللازمة لوضع برامج متعددة الجنسيات للتدريب والبحث في الفروع المتخصصة . وهذا الامر قد يساعد الدول الافريقية ، عن طريق التعاون ، فسي تحقيق الاعتماد على الذات بشكل متزايد في ميدان موارد القوى العاملة . وهذه الاستراتيجية اخرى تتمثل في التعاون مع برنامج الوظائف والمهارات لافريقيا

التابع لمنظمة العمل الدولية ومع المنظمات الأخرى في تعزيز فعالية سياسة القوى العاملة ، وتخطيط الموارد البشرية عن طريق المشاركة في الدراسات الاستقصائية القطرية المشتركة . ومن العوامل المساعدة الأخرى البعثات الاستشارية التي تشمل القوى العاملة والعمالة .

٢٨ - ٧٨ وستعنى دراستان رئيسيتان بما يلي : (أ) اعداد دراسات مقتضبة عن القوى العاملة فيما يتعلق بمؤسسات التدريب والبحث الاقليمية والمتعددة الجنسيات المتضمنة في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، (ب) واستعراض حالة العمالة في افريقيا والتدابير المتخذة لزيادة فرص الاستخدام . وستنشر طبعات اخرى من " دليل معاهد التعليم والتدريب الافريقية في مجال الادارة " و " دليل الاخصائيين الافريقيين " .

٢٨ - ٧٩ وستعنى ثمانية مشاريع بعقد اجتماعات ، وحلقات دراسية وحلقات تدريبية . وهذه تشمل الحلقات الدراسية دون الاقليمية للمخططين في ميدان تخطيط الموارد البشرية وطائفة الترتيبات التدريبية التي تربط بين التجارة والتكنولوجيا ، والحلقات التدريبية دون الاقليمية المعنية بتنمية القوى العاملة اللازمة للصناعات الكيماوية ، وصناعة الأفضية والصناعات الزراعية ؛ والاجتماعات الاقليمية ودون الاقليمية بشأن التعاون فيما بين رابطات المنظمات الاستشارية المحلية ؛ واجتماعا بشأن السبل الكفيلة بمكافحة نزوح الامم افريقية . فضلا عن ذلك سينظم اجتماع لفريق من الخبراء في التعاون بين الصناعة / المؤسسات التعليمية في ميادين تدريب القوى العاملة والبحث والتكنولوجيا من أجل التنمية . وسيبدأ تنفيذ وتطوير برنامج تدريبي خاص للقوى العاملة في الصناعات الاساسية ، كما ستنظم حلقة تدريبية واحدة لموظفي التوجيه المهني بشأن تقنيات وضع برامج التوجيه المهني .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٨ - ٨٠ سينظم المزيد من الحلقات التدريبية دون الاقليمية : (أ) لتوعية مخططي القوى العاملة بشأن السياسات والبرامج اللازمة لتدريب القوى العاملة في الصناعات المحددة ، والمشاريع الانمائية الأخرى ، (ب) وتدريب الموظفين على نهج متكامل لتخطيط الموارد البشرية ، وعلى تقنيات وضع برامج التوجيه المهني ، وتحليل الوظائف ، وتقييم الاداء ، ورفع مستوى المهارات . وستعطي الاولوية للطلبات المقدمة من البلدان من أجل الحصول على بعثات استشارية ، ومساعدة تقنية في استعراض سياساتها المتعلقة بالقوى العاملة ، وأجهزة التخطيط ذات الصلة ، وفي تقييم البرامج والسياسات المتعلقة بمضاعفة المهارات ، وتحسين روح العمل ، وتحقيق زيادة العمالة . وينبغي تحقيق المزيد من التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ومع دائرة الاعلام المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بقصد تحسين استخدام الاخصائيين الافريقيين والمنظمات الاستشارية .

٢٨ - ٨١ وسيجرى الاضطلاع بثلاث دراسات ، منها تنمية القدرة التنظيمية المحلية ؛ وتنمية المهارات المهنية والروح التنظيمية بين المتخلفين عن الدراسة ؛ واستعراض حالة العمالة في افريقيا مرة كل سنتين . وستصدر طبعات تكميلية من " دليل معاهد التعليم والتدريب الافريقية في مجال الادارة " و " دليل الاخصائيين الافريقيين " .

٢٨ - ٨٢ وستنظم حلقات تدريبية وحلقات دراسية في اطار اربعة مشاريع . وستتناول هذه الحلقات تقنيات وضع برامج التوجيه المهني ؛ وتنفيذ برامج تدريبية محددة للصناعات الاساسية ؛ وتنظيم حلقتين تدريبيتين بشأن تحليل الوظائف ، وتقييم الأداء ، وبرمجة رفع مستوى المهارات . وستعنى احدى الحلقات الدراسية الاقليمية بتخطيط الموارد البشرية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يروج أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٨ - ٨٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٨ - ٨٤ بحلول عام ١٩٨٢ ، سيكون البرنامج الفرعي قد ساعد الكثير من البلدان الافريقية في اتخاذ نهج اكثر انتظاما بالنسبة لتقييم وتدريب القوى العاملة . ومن شأن تنمية الخبراء الأفارقة واستخدامهم على نطاق واسع كخبراء استشاريين تعزيز الثقة بالنفس بينهم وجعل اعمالهم اكثر اتصالا بالموضوع فيما يتعلق بحل المشاكل والاسهام في الاقلال الى أدنى حد من تدفق النقد الاجنبي خارج البلاد . ومن المتوقع ان يساهم اعداد الدراسات المقترضة عن القوى العاملة في الصناعات الاساسية ووضع البرامج التدريبية المحددة المرتبطة بالدراسات عن القوى العاملة اسهاما ايجابيا في تعزيز قدرة افريقيا على العمل من اجل بلوغ هدف ليم فيما يتعلق بالتنمية الصناعية . ومن الممكن أن تؤدي المشاريع المعنية بتحسين تخطيط القوى العاملة ، وبرمجة التدريب ، وتنمية القدرة والتنظيم في مجال الادارة على الصعيد المحلي الى مزيد من التحسن في تحقيق العمالة ، والحد من القيود المتعلقة بالقوى العاملة والتي تعترض الجهود الانمائية الوطنية .

البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٨ - ٨٥ تستعرض اللجنة ، التي تجتمع مرة كل سنة ، اعمال الأمانة في اطار هذا البرنامج . وكان آخر اجتماع لها في نيسان / ابريل ١٩٧٧ . ولم تقر تلك الهيئة هذه الخطة ، وانما ستعرض على دورتها الخامسة التي ستعقد في ايار / مايو ١٩٧٨ .

٢ - الأمانة

٢٨ - ٨٦ الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة هي شعبة التخطيط الانمائي ، وكان بها في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ سبعة من الموظفين من الفئة الفنية ، انتدب اثنان منهم الى برنامج العمل والادارة والاستخدام .

٣ - الانجازات المتوقعة

٢٨ - ٨٧ من المتوقع الانتهاء من عناصر البرنامج التالية التي يرد وصف لها في الفقرة ١٠ - ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٥) :

' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١-١ و ٢-١ و ٣-١ و ٣-٢ ؛

' ٢ ' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١-٢ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

٢٨ - ٨٨ ستنسق الأنشطة المتعلقة بالعمالة الريفية عن طريق اللجنة المعنية بالتنمية الريفية والتابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وهي اللجنة التي ستباشر عملها بحلول نهاية ١٩٧٩ ، في حين ستنسق الأنشطة المتعلقة بتعزيز التعاون الاقليمي في ميدان استخدام وتنمية القوى العاملة عن طريق فرقة العمل أو الفريق العامل للتكامل الاقليمي التابع للجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، والمتوقع ان يباشر وظائفه بحلول نهاية فترة السنتين البرنامجية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

٢ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٨ - ٨٩ من المنتظر توقيع اتفاقات مكتوبة مع منظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لافريقيا كما يتسنى الاضطلاع بأنشطة مشتركة في اطار هذا البرنامج . ومن المتوقع ، بصفة خاصة ، عقد

اتفاقات مع منظمة العمل الدولية لرعاية اجتماع اقليمي مشترك بقصد رصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل التي تم اقرارها في الاجتماع المشترك بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية عام ١٩٧٥ ، ومع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن مشاريع مثل العرض والطلب في مجال القوى العاملة في العالم العربي ، وامكانية القيام بعمل لمتابعة مشروع ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٨ - ٩٠ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

دال - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي - تعزيز الاستخدام وتنمية القوى العاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

(أ) الهدف

٢٨ - ٩١ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الأعضاء في وضع استراتيجيات القوى العاملة لتعزيز الاستخدام وتنمية القوى العاملة ، وفي اقامة المؤسسات الوطنية المناسبة ، وتعزيز التعاون الاقليمي في تنمية القوى العاملة والافادة منها .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٨ - ٩٢ تنتشر البطالة الجزئية بين اليد العاملة والاستخدام الناقص للموارد البشرية انتشارا واسعا في بلدان غربي آسيا . وتوجد في هذه البلدان أدنى نسبة في العالم ، لمشاركة السكان في الحياة العملية ، وينشأ ذلك ، بصورة اساسية ، عن الانخفاض الشديد في نسبة اشتراك المرأة . وتؤثر نسبة الاعالة المرتفعة الناجمة عن ذلك تأثيرا سيئا على مستوى معيشة السكان عموما . وعلاوة على ذلك ، فان مستويات الدخل المنخفض والقريبة من مستوى الكفاف لدى الكثير من العمال ، وخاصة في القطاع الزراعي والريفي وبين العاملين لحسابهم الخاص ، تتباين مع الدخل العالي التي يحصل عليها قسم صغير من السكان .

٢٨ - ٩٣ ولا تتلاءم تنمية القوى العاملة في البلدان الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع النمو الهيكلي للعمالة . فمن ناحية ، نجد ان اسواق العمل في هذه المنطقة عاجزة عن استيعاب جميع خريجي النظام التعليمي ، مما يؤدي الى حدوث بطالة بين المتعلمين . ومن ناحية اخرى ، يوجد نقص في موظفي الادارة ذوى الخبرة والتدريب الجيد وفي الفنيين والعلميين على المستويين العالي والمتوسط . ويؤدي هذا الى تصويق التنمية السريعة لبلدان المنطقة ، وبصفة خاصة البلدان التي يوجد لديها فائض من رؤوس الأموال . والسياسات المتبعة لمواجهة هذه المشاكل تتسم بأنها مجزأة ومحدودة الطابع .

٢٨ - ٩٤ وفي حين ان لكل بلد من البلدان الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مشاكله الخاصة المتعلقة بالاستخدام والمرتبطه اساسا بمختلف نواحي البطالة الجزئية بين اليد العاملة والاستخدام الناقص للموارد البشرية ، فانها جميعا تعاني ، بدرجات متباينة من النقص في المهارات . والبلدان المنتجة للنفط تعاني معاناة بالغة من هذا النقص . وقد اجتذبت تلك البلدان وستظل تجتذب ، بفضل تفوق قدرتها على الدفع ، اعدادا كبيرة من العمال المهرة من البلدان غير المنتجة للنفط الواقعة في المنطقة . وقد نشأت عن هذا حركة هائلة لانتقال العاملين داخل المنطقة الاقليمية مما يحدث ، في كثير من الاحوال ، آثارا سلبية على هيكل القوى العاملة والاستخدام في البلدان الموردة لليد العاملة .

(ج) السند التشريعي

٢٨ - ٩٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفقرة ٦ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٠٨ (د - ٥٥) والفقرة ٢ من القرار ١٩٥٢ (د - ٥٩) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٨ - ٩٦ ستشكل الدراسات التي ستجرى ابان فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ في ميدان تقييم الاستخدام والاجور والقوى العاملة ، الخلفية اللازمة لوضع سياسات وطنية واقليمية لتحسين استخدام الموارد البشرية . وبصفة خاصة فان الدراسة التي ستجرى عن العرض والطلب في مجال القوى العاملة على الصعيدين الوطني والاقليمي ستوفر تقييما اوليا للحالة . وينبغي للاجتماع الاقليمي للفنيين الحكوميين ، المقرر عقده في عام ١٩٧٩ ، بمشاركة الخبراء الاقليميين والدوليين ، أن يجرى تقييما جديدا للحالة وأن يعدل خطة العمل الاقليمية القائمة في ميدان تنمية الموارد البشرية والافادة منها (المتخذة في ١٩٧٥) .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٨ - ٩٧ ينبغي الانتهاء من التقييم والاسقاط الاقليميين للعرض والطلب في مجال القوى العاملة على الصعيد الاقليمي . وهذا سيؤدي الى اجراء ثلاث دراسات : (أ) اعمال التقييم والاسقاطات الاقليمية النهائية حتى سنة ٢٠٠٠ للعرض والطلب في مجال القوى العاملة ، وانتقال اليد العاملة فيما بين البلدان (لمقرري السياسة) ؛ (ب) السياسات والاستراتيجيات الوطنية والاقليمية البديلة للافادة من القوى العاملة المتاحة حتى سنة ٢٠٠٠ (الفنيون الحكوميون ، ومقررو السياسة) ؛ (ج) النهج الوطني والاقليمي المتكامل في تخطيط وبرمجة تنمية القوى العاملة اللازمة حتى سنة ٢٠٠٠ (الفنيون الحكوميون ، ومقررو السياسة ، ومؤسسات التكامل الاقليمي) .

٢٨ - ٩٨ والدراستان الاخيرتان ستنتطويان على اجراء مشاورات مكثفة مع مقرري السياسة الوطنيين والاقليميين وكذلك مع الفنيين الحكوميين والخبراء الاقليميين والدوليين .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٨ - ٩٩ سينصب التأكيد ، اثناء فترة السنتين هذه ، على تنفيذ المقترحات السالفة الذكر والمتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات . وسيعقد اجتماع اقليمي لمقرري السياسة في هذا الميدان بقصد بحث السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات . وستمد اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يد المساعدة في التنفيذ عن طريق توفير الخدمات الاستشارية ، بما في ذلك

اعداد دراسات وتقارير محددة مقتضية يكون الفرض منها معاونة السلطات الحكومية وكذلك المؤسسات الوطنية والاقليمية المعنية في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات السالفة الذكر .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٨ - ١٠٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٨ - ١٠١ من المتوقع ، بحلول نهاية ١٩٨٣ ، قيام بلدين أو ثلاثة بلدان ، على الأقل ، بالمبادرة بوضع استراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية والافادة منها ، والنظر في الاجهزة الحكومية المناسبة لانتهاج تلك الاستراتيجية . ومن المتوقع كذلك ان يكون انشاء الاجهزة الاقليمية اللازمة لوضع وتنفيذ استراتيجية اقليمية طويلة الأجل في ميدان استخدام القوى العاملة وتنميتها قيد النظر الفعلي ، بحلول نهاية ١٩٨٣ ، من جانب الدول الاعضاء .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
